

قال الله تعالى

من يكفر بالطاعوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها
قال رسول الله ص من احب ان يستمسك بالعروة الوثقى فلبستمك بحب على واهل بيته
وقال ص سيكون بعدى فتنة مثله الناجي منها من استمسك

✽ بالعروة الوثقى ✽

فقيه بيت الوحي ماخاب في عروته الوثقى من استمسك
فان اهل البيت ادرى بما في البيت من احكامه مدركا

✽ العروة الوثقى فيما نعم به البلوى ✽

وهذه الرسالة المباركة للآية الكبرى والزعامة العظمى حامي حوزة المسلمين وماحى
مأثر المبدعين حامل لواء الشيعة ومختلفها وقطب رضى الشريعة وموئلها فقيه بيت
العصمة وكاظمهم والناهض باعباء الامة وناسحهم محى مراسم اجداده الكرام
والمعتمدين بما امتحن به ابائهم عليهم السلم حجة الاسلام وآية انك العلام ابى المكارم
سيدنا ومولينا السيد محمد كاظم الطباطبائي ادام البارى بركاته وجوده وازدهاره
الزمانات بشريف وجوده آمين

كاظم اهل البيت بالعروة الا وثقى اتى فاستوجب الشكرا
والداس فى الاشياء فدنستوى وما امتوت علما ولا خبرا
والشرع بيت للهدى قائم والبيت اهلوه به ادرى

(للطبعة الثانية)

طُبِعَتْ بِطَبْعَةِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

١٣٣٠

بسمه تعالى

عروته الوثقى من استمسكا
في البيت من احكامه مدركا

فقيه مد - ١١



للآية الكبرى والرعاة العظمى حامي حوزة المسلمين وماحي مآثر المبدعين حامل
لواء الشيعة ومختلفها ونطب ، من الشريعة وموئلتها فقيه بيت العصمة وكاظمهم
والناقص ناعباء الامة ويحيي في مراسم احذاده الكرام والمنص بما اتعن
به انام عليهم السلم بحمة الاسلام وآية الملك اعلام ابني المكارم سيدنا ومولينا
السيد محمد كاظم الطباطبائي ادام الداري ركات بره وجوده وازهر الزمان
بشرف وجوده مین

كاظم اهل البيت ، بالعروة الـ وثقى اتى فليستوجب السكرا
والناس في الاشياء قد تستوى وما استنوت علما ولا خبرا
والتمتع بيت للهدى قائم والبيت اهلوه به ادري

(الطاعة النابه)

أطبعت في مطبعة وار السلام « بغداد »

١٣٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خير خلقه وآله الطاهرين وبعد فبقول
المعترف بذنبه المفتقر الى رحمة ربه محمد كظم الطباطبائي هذه جملة مسائل مما تم
به البلوى وعليها الفتوي جمعت شئتها واحصيت متفرقاتها عسى ان ينفع بها
اخواننا المؤمنون وتكون ذخراً ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون والله ولي التوفيق



- (مسئلة ١) يجب على كل مكلف في عباداته ومعاملاته ان يكون مجتهداً او مقلداً او محتاطاً
(مسئلة ٢) الاقوى جواز العمل بالاحتياط مجتهداً كان اولا لكن يجب ان يكون عارفاً
بكيفية الاحتياط بالاجتهاد او بالتقليد (مسئلة ٣) قد يكون الاحتياط في الفعل كما اذا احتمل
كون الفعل واجباً وكان قاطعاً بعدم حرمة وقد يكون في الترك كما اذا احتمل حرمة فعل وكان
قاطعاً بعدم وجوبه وقد يكون في الجمع بين امرين مع التكرار كما اذا لم يعلم ان وظيفته القصر
او التام (مسئلة ٤) الاقوى جواز الاحتياط ولو كان مستلزماً للتكرار وامكن الاجتهاد او التقليد
(مسئلة ٥) في مسئلة جواز الاحتياط يلزم ان يكون مجتهداً او مقلداً لان المسئلة خلافية
(مسئلة ٦) في الضروريات لاجابة الى التقليد كوجوب الصلوة والصوم ونحوهما وكذا في
اليقينيات اذا حصل له اليقين وفي غيرهما يجب التقليد ان لم يكن مجتهداً اذا لم يمكن الاحتياط
وان امكن تخير بينه وبين التقليد (مسئلة ٧) عمل العاصي بلا تقليد ولا احتياط باطل
(مسئلة ٨) التقليد هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معين وان لم يعمل بعد بل ولولم يأخذ فتواه
فاذا اخذ رسالته وانتمز بالعمل بما فيها كفي في تحقق التقليد (مسئلة ٩) الاقوى جواز البقاء

على تقليد الميت ولا يجوز تقليد الميت ابتداء (مسئلة ١٠) اذا عدل عن الميت الى الحي لا يجوز له العود الى الميت (مسئلة ١١) لا يجوز العدول عن الحي الى الحي الا اذا كان الثاني اعلم (مسئلة ١٢) يجب تقليد الاعلم مع الامكان على الاحوط ويجب الفحص عنه (مسئلة ١٣) اذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيلة يتخير بينهما الا اذا كان احدهما اورع فيختار الاورع (مسئلة ١٤) اذا لم يكن الاعلم فتوى في مسئلة من المسائل يجوز في تلك المسئلة الاخذ من غير الاعلم وان امكن الاحتيال (مسئلة ١٥) اذا قلد مجتهداً كان يجوز البقاء على تقليد الميت فوات ذلك المجتهد لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسئلة بل يجب الرجوع الى الحي الاعلم في جواز البقاء وعدمه (مسئلة ١٦) عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل وان كان مطابقاً للواقع واما الجاهل الفاسر والمقصر الذي كان غافلاً حين العمل وحصل منه قصد القرية فان كان مطابقاً لفتوى المجتهد الذي قلده بعد ذلك كان صحيحاً والاحوط مع ذلك مطابقتها لفتوى المجتهد الذي كان يجب عليه تقليده حين العمل (مسئلة ١٧) المراد من الاعلم من يكون اعرف بالقواعد والمدارك للمسئلة واكثر اطلاعا لنظائرها والاختبار واجود فهماً للاخبار والحاصل ان يكون اجود استنباطاً والرجوع في تعيينه اهل الخبرة والاستنباط (مسئلة ١٨) الاحوط عدم تقليد المفضل حتى في المسئلة التي توافق فتواه فتوى الافضل (مسئلة ١٩) لا يجوز تقليد غير المجتهد وان كان من اهل العلم كما انه يجب على غير المجتهد التقليد وان كان من اهل العلم (مسئلة ٢٠) يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني كما اذا كان المقلد من اهل الخبرة وعلم باجتهاد شخص وكذا يعرف بشهادة عدلين من اهل الخبرة اذا لم تكن معارضة بشهادة آخرين من اهل الخبرة بنفيان عنه الاجتهاد وكذا يعرف بالشياع المفيد للعلم وكذا الاعلمية تعرف بالعلم والبيئة الغير المعارضة او التبايع المفيد للعلم (مسئلة ٢١) اذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم باعلية احدهما ولا البيئة فان حصل الظن باعلية احدهما تعين تقليده بل لو كان في احدهما احتمال الاعلمية يقدم كما اذا علم انها اما متساويان او هذا المعين اعلم ولا يحتمل اعلمية الاخر فالاحوط تقديم من يحتمل اعلميته (مسئلة ٢٢) يشترط في المجتهد امور البورغ والعقل والايمان والعدالة والرجولية والحرية على قول وكونه مجتهداً مطلقاً فلا يجوز تقليد الخجزي والحيوة فلا يجوز تقليد الميت ابتداء نعم يجوز البقاء كما مر وان يكون اعلم فلا يجوز على الاحوط تقايد المفضل مع التمكن من الافضل وان لا يكون متولداً من الزنا وان لا يكون مقبلاً

على الدنيا وطالباً لها مكباً عليها مجداً في تحصيلها ففي الخبر من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً
لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلده (مسئلة ٢٣) العدالة عبارة عن
ملكة اتيان الواجبات وترك المحرمات وتعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علماً او ظناً وثبتت
بشهادة العدلين وبالشيعاء الخيد للعلم (مسئلة ٢٤) اذا عرض للجهت ما يوجب فقده
للشرايط يجب على المقلد العدول الى غيره (مسئلة ٢٥) اذا قلد من لم يكن جامعاً ورضى عليه
برمة من الزمان كان كمن لم يقلد اصلاً فخاله حال الجاهل القاصر والمقتصر (مسئلة ٢٦) اذا
قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فوات وقلد من يجوز البقاء له ان يبقى على تقليد الاول في
جميع المسائل الا مسئلة حرمة البقاء (مسئلة ٢٧) يجب على المكلف العلم باجزاء العبادات
وشرائطها وموانعها ومقدماتها ولو لم يعلمها لكن علم اجمالاً ان عمله واجد لجميع الاجزاء
والشرايط وفاد للموانع صح وان لم يعلمها تفصيلاً (مسئلة ٢٨) يجب تعلم مسائل الشك والسهو
بالمقدار الذي هو محل الابتلاء غالباً نعم لو اطمئن من نفسه انه لا يتنى بالشك والسهو صح عمله وان
لم يحصل العلم باحكامها (مسئلة ٢٩) كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمات يجب في المستحبات
والمكروهات والمباحات بل يجب تعلم حكم كل فعل يصدر منه سواء كان من العبادات
او المعاملات او العاديات (مسئلة ٣٠) اذا علم ان الفعل الفلاني ليس حراماً ولم يعلم انه واجب
او مباح او منسحب او مكروه يجوز له ان يأتي به لاحتمال كونه مطلوباً ورجاء الثواب واذا علم انه
ليس بواجب ولم يعلم انه حرام او مكروه او مباح له ان يتركه لاحتمال كونه مبغوضاً (مسئلة ٣١)
اذا تبدل رأى المجتهد لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الاول (مسئلة ٣٢) اذا عدل المجتهد عن
الفتوى الى التوقف والتردد يجب على المقلد الاحتياط والعدول الى الاعلم بعد ذلك المجتهد
(مسئلة ٣٣) اذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم كان للمقلد تقليد ايها شاء ويجوز
التبعض في المسائل واذا كان احدهما ارجح من الاخر في العدالة او الورع او نحو ذلك فالاولى
بل الاحوط اختياره (مسئلة ٣٤) اذا قلد من يقول بحرمة العدول حتى الى الاعلم ثم وجد اعلم
من ذلك المجتهد فالاحوط العدول الى ذلك الاعلم وان قال الاول بعدم جوازه (مسئلة ٣٥)
اذا قلد شخصاً فنجل انه زيد فبان عمراً فان كانا متساويين في الفضيلة ولم يكن على وجه التقييد صح
والأفشكل (مسئلة ٣٦) فتوى المجتهد يعلم باحد امور «الاول» ان يسمع منه شفاهاً
«الثاني» ان يخر بها عدلان «الثالث» اخبار عدل واحد بل يكفي اخبار شخص موثق

يوجب قوله الاطمينان وان لم يكن عادلاً « الرابع » الوجدان في رسالته ولا بد ان تكون مأمونة بن الغلط (مسئلة ٣٧) اذا قلد من ليس له اهلية الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول وحال الاعمال السابقة حال عمل الجاهل الغير المتقيد وكذا اذا قلد غير الاعلم وجب على الاحوط العدول الى الاعلم واذا قلد الاعلم ثم صار بعد ذلك غيره اعلم وجب العدول الى الذي على الاحوط (مسئلة ٣٨) ان كان الاعلم مختصراً في شخصين ولم يمكن التعيين فان امكن الاحتياط بين القولين فهو الاحوط والا كان مختبراً بينهما (مسئلة ٣٩) اذا شك في موت المجتهد او في تبدل رأيه او عرض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز له البقاء الى ان يتبين الحال (مسئلة ٤٠) اذا علم انه كان في عباداته بلا تقليد مدة من الزمان ولم يعلم مقداره فان علم بكيفيته وموافقته للواقع اولفتوى المجتهد الذي يكون مكلفاً بالرجوع اليه فهو والا فيقضى المقدار الذي يعلم معه بالبراءة على الاحوط وان كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالقدر المتيقن (مسئلة ٤١) اذا علم ان اعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم انها كانت عن تقليد صحيح ام لا بنى على الصحة (مسئلة ٤٢) اذا قلد مجتهداً ثم شك في انه جامع للشرائط ام لا وجب عليه الفحص (مسئلة ٤٣) من ليس اهلاً للفتوى يحرم عليه الافناء وكذا من ليس اهلاً للقضاء يحرم عليه القضاء بين الناس وحكمه ليس بنافذ ولا يجوز الترافع اليه ولا الشهادة عنده والمال الذي يؤخذ بحكمه حرام وان كان الآخذ محققاً الا اذا انحصر استنفاذ حقه بالترافع عنده (مسئلة ٤٤) يجب في الفتوى والقاضي العدالة وتبنت العدالة بشهادة عدلين وبالمعاينة المفيدة للعلم بالملكة او الاطمينان بها وبالشبايح المفيد للعلم (مسئلة ٤٥) اذا مضت مدة من بلوغه وشك بعد ذلك في ان اعماله كانت عن تقليد صحيح ام لا يجوز له البناء على الصحة في اعماله السابقة وفي اللاحقة يجب عليه التصحيح فعلاً (مسئلة ٤٦) يجب على العاقل ان يقلد الاعلم في مسئلة وجوب تقليد الاعلم او عدم وجوبه ولا يجوز ان يقلد غير الاعلم اذا اتي بعدم وجوب تقليد الاعلم بل لوافي الاعلم بعدم وجوب تقليد الاعلم بشكل جواز الاعتماد عليه فالقدر المتيقن للعاقل تقليد الاعلم في الفرعيات (مسئلة ٤٧) اذا كان مجتهدان احدهما اعلم في احكام العبادات والاخر اعلم في المعاملات فالاحوط تبعيض التقليد وكذا اذا كان احدهما اعلم في بعض العبادات مثلاً والاخر في البعض الاخر (مسئلة ٤٨) اذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب عليه اعلام من تعلم منه وكذا اذا اخطأ المجتهد في بيان فتواه يجب عليه الاعلام (مسئلة ٤٩)

إذا اتفق في أثناء الصلوة مسألة لا يعلم حكمها يجوز له أن يبنى على أحد الطرفين بقصد أن يسئل عن الحكم بعد الصلوة وأنه إذا كان مآل ما أتى به على خلاف الواقع بعيد حلوته فلو فعل ذلك وكان مآله مطابقاً للواقع لا يجب عليه الإعادة (مسألة ٥٠) يجب على العاقل في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأهل أن يحاط في أعماله (مسألة ٥١) المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر بمنزل موت المجتهد بخلاف المنصوب من قبله كما إذا نصبه متولياً للوقف أو قبلاً على القصر فإنه لا تبطل توليته وتبطله على الظاهر (مسألة ٥٢) إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلد الحي في هذه المسئلة كان كمن عمل من غير تقليد (مسألة ٥٣) إذا قلد من يكفى بالمرء مثلاً في التسبيحات الأربع واكتفى بها أو قلد من يكفى في التيمم بضربة واحدة ثم مات ذلك المجتهد فقلد من يقول بوجوب التردد لا يجب عليه إعادة الأعمال السابقة وكذا لو وقع عقداً أو إيقاعاً بتقليد مجتهد يحكم بالصحة ثم مات وقلد من يقول بالبطلان يجوز له البناء على الصحة نعم فيما سبأ في يجب عليه العمل بمقتضى فتوى المجتهد الثاني وأما إذا قلد من يقول بطهارة شيء كالفسالة ثم مات وقلد من يقول بنجاسته فالصلوات والأعمال السابقة محكمة بالصحة وإن كانت مع استعمال ذلك الشيء وأما نفس ذلك الشيء إذا كان باقياً فلا يحكم بعد ذلك بطهارته وكذا في الحلية والحرمه فإذا اتفق المجتهد الأول بجواز الذهب بغير الحديد مثلاً فذبح حيواناً ككفتات المجتهد وقلد من يقول بحرمة فان باعه أو أكله حكم بصحة البيع وإباحة الأكل وأما إذا كان الحيوان المذبح موجوداً فلا يجوز بيعه ولا أكله وهكذا (مسألة ٥٤) الوكيل في عمل عن الغير كإجراء عقد أو إيقاع أو إعطاء خمس أو زكوة أو كفارة أو نحو ذلك يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه إذا كانا مختلفين وكذلك الوصي في مثل ما لو كان وصياً في استئجار الصلوة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميت (مسألة ٥٥) إذا كان البايع مقلداً لمن يقول بصحة المعاطات مثلاً أو العقد بالفارسي والمشتري مقلداً لمن يقول بالبطلان لا يصح البيع بالنسبة إلى البايع أيضاً لأنه متقوم بطرفين فاللازم أن يكون صحيحاً من الطرفين وكذا في كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه ومذهب الآخر صحته (مسألة ٥٦) في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعي إلا إذا كان مختار المدعي عليه أعلم بل مع وجود الأهل والأماكن الترافع إليه الأحوط الرجوع إليه مطلقاً (مسألة ٥٧) حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه ولو لم يجز له آخر الآذان تبين خطأه (مسألة ٥٨) إذا نقل ناقل فتوى المجتهد

لغيره ثم تبدل رأى المجتهد في تلك المسئلة لا يجب على الناقل اعلام من سماع منه الفتوى الاولى وان كان احوط بخلاف ما اذا تبين له خطأه في النقل فانه يجب عليه الاعلام (مسئلة ٥٩) اذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقطا وكذا البيتان واذا تعارض النقل مع السماع عن المجتهد شفاها قدم السماع وكذا اذا تعارض مافى الرسالة مع السماع وفي تعارض النقل مع مافى الرسالة قدم مافى الرسالة مع الامن من الغلط (مسئلة ٦٠) اذا عرضت مسئلة لا يعلم حكمها ولم يكن الا علم خاضراً فان امكن تأخير الواقعة الى السؤال يجب ذلك والا فان امكن الاحتياط تعين وان لم يكن يجوز الرجوع الى مجتهد آخر الا علم فالاعلم وان لم يكن هناك مجتهد آخر ولا رسالته يجوز العمل بقول المشهور بين العلماء اذا كان هناك من يقدر على تعيين قول المشهور واذا عمل بقول المشهور ثم تبين له بعد ذلك مخالفته فتوى مجتده فعليه الاعادة او القضاء واذا لم يقدر على تعيين قول المشهور يرجع الى اوثق الاموات وان لم يكن ذلك ايضا يعمل بظنه وان لم يكن له ظن باحد الطرفين يبقى على احدها وعلى التقادير بعد الاطلاع على فتوى المجتهد ان كان عمله مخالفاً لفتواه فعليه الاعادة او القضاء (مسئلة ٦١) اذا نذر مجتهداً ثم مات فقلد غيره ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت اوجوازه فهل يبقى على تقليد المجتهد الاول او الثاني الاظهر الثاني والاحوط مراعات الاحتياط (مسئلة ٦٢) يكفي في تحقيق التقليد اخذ الرسالة والالتزام بالعمل بما فيها وان لم يعلم ما فيها ولم يعمل فلومات مجتده يجوز له البقاء وان كان الاحوط مع عدم العلم بل مع عدم العمل ولو كان بعد العلم بعدم البقاء والمعدل الى الحي بل الاحوط استنباطاً على وجه عدم البقاء مطلقاً ولو كان بعد العلم والعمل (مسئلة ٦٣) في احتياطات الا علم اذا لم يكن له فتوى بتغيير المقلد بين العمل بها وبين الرجوع الى غيره الا علم فالاعلم (مسئلة ٦٤) الاحتياط المذكور في الرسالة اما استنباطي وهو ما اذا كان مسبوقاً او ملحوقاً بالفتوى واما وجوبى وهو ما لم يكن معه فتوى ويسمى بالاحتياط المطلق وفيه يتغير المقلد بين العمل به والرجوع الى مجتهد آخر واما القسم الاول فلا يجب العمل به ولا يجوز الرجوع الى الغير بل يتغير بين العمل بمقتضى الفتوى وبين العمل به (مسئلة ٦٥) في صورة تساوى المجتهدين يتغير بين تقليد ايهما شاء كما يجوز له التبعض حتى في احكام العمل الواحد حتى انه لو كان مثلاً فتوى احدهما وجوب جلسة الاستراحة واستحباب التثليث في التسبيحات الاربع وفتوى الآخر بالعكس يجوز ان يقلد الاول في استحباب التثليث والثاني في استحباب الجلسة (مسئلة ٦٦) لا يخفى ان تشخيص

موارد الاحتياط عسر على العاصي اذ لا بد فيه من الاطلاع التام ومع ذلك قد يتعارض الاحتياطان فلا بد من الترجيح وقد لا يلتفت الى اشكال المسئلة حتى يحناط وقد يكون الاحتياط في ترك الاحتياط مثلاً الاحوط ترك الوضوء بالماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر لكن اذا فرض انحصار الماء فيه الاحوط التوضي به بل يجب ذلك بناء على كون احتياط الترك استنجياً والاحوط الجمع بين التوضي به والتيمم وايضاً الاحوط التثليث في التسبيحات الاربع لكن اذا كان في ضيق الوقت ويلزم من التثليث وقوع بعض الصلوة خارج الوقت فالاحوط ترك هذا الاحتياط او يلزم تركه وكذا التيمم بالجص خلاف الاحتياط لكن اذا لم يكن معه الا هذا فالاحوط التيمم به وان كان عنده الطين مثلاً فالاحوط الجمع وهكذا (مسئلة ٦٧) محل التقليد ومورده هو الاحكام الفرعية العملية فلا يجري في اصول الدين وفي مسائل اصول الفقه ولا في مبادئ الاستنباط من الفروع والصرف ونحوهما ولا في الموضوعات المستنبطة العرفية او اللغوية ولا في الموضوعات الصرفة فلو شك المقلد في ما يعم انه خمر او خمل مثلاً وقال المجتهد انه خمر لا يجوز له تقليده نعم من حيث انه مخبر عادل يقبل قوله كما في اخبار العاصي العادل وهكذا واما الموضوعات المستنبطة الشرعية كالصلوة والصوم ونحوهما فيجوز التقليد فيها كلاحكام العملية (مسئلة ٦٨) لا يعتبر الاعلية فيما امره راجع الى المجتهد الا في التقليد واما الولاية على الائتام والمجانين والاوقاف التي لا متولى لها والوصايا التي لا وصي لها ونحو ذلك فلا يعتبر فيها الاعلية نعم الاحوط في القاض ان يكون اعلم من في ذلك البلد او في غيره مما لا حرج في الترافع اليه (مسئلة ٦٩) اذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه اعلام المقلدين ام لا فيه تفصيل فان كانت الفتوى السابقة موافقة للاحتياط فالظاهر عدم الوجوب وان كانت مخالفة فالاحوط الاعلام بل لا يخفى عن قوة (مسئلة ٧٠) لا يجوز للمقلد اجراء اصالة البرائة او الطهارة او الاستصحاب في الشبهات الحكيمة واما في الشبهات الموضوعية فيجوز بعد ان قلد مجتهد في حجيتها مثلاً اذا شك في ان عرق الجنب من الحرام نجس ام لا ليس له اجراء اصل الطهارة لكن في ان هذا الماء او غيره لاقتة النجاسة ام لا يجوز له اجرائها بعد ان قلد المجتهد في جواز الاجراء (مسئلة ٧١) المجتهد الغير العادل او مجهول الحال لا يجوز تقليده وان كان موثقاً به في فتواه ولكن فتواه معتبرة لعمل نفسه وكذا لا ينفذ حكمه ولا تصرفاته في الامور العامة ولا ولاية له في الادرة والوصايا واموال القهر والغيب (مسئلة ٧٢) الظن يكون فتوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز

العمل إلا إذا كان حاملاً من ظاهر لفظه شيئاً أو لفظ الناقل أو من الفاظه في رسالته والحاصل
 ان الظن ليس حجة إلا إذا كان حاملاً من ظواهر الالفاظ منه أو من الناقل ❁ فصل في المياه ❁
 الماء إما مطلق أو مضاف كالمختصر من الاجسام أو الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق
 اسم الماء والمطلق اقسام الجارية والتابع غير الجارية والبئر والمطر والصخر والقليل وكل
 واحد منها مع عدم ملاقات النجاسة طاهر مطهر من الحدث والخبث (مسئلة ١) الماء المضاف
 مع عدم ملاقات النجاسة طاهر لكنه غير مطهر لا من الحدث ولا من الخبث ولو في حال
 الاضطراب وان لا في نجاسة نجس وان كان كثيراً بل وان كان مقدار الف كره فانه نجس
 بمجرد ملاقات النجاسة ولو بمقدار رأس ابرة سيغسل اطرافه فينجس كله نعم اذا كان جارياً
 من العالي الى السافل ولا في سائله النجاسة لا ينجس العالي منه كما اذا صب الجلاب من ابريق
 على يد كافر فلا ينجس وفي الابريق وان كن مهلاً بما في يده (مسئلة ٢) الماء المطلق
 لا يخرج بالتصعيد عن اطلاقه نعم لو مزج معه غيره وصعد كما ورد يصير مضافاً (مسئلة ٣)
 المضاف المصعد مضاف (مسئلة ٤) المطلق او المضاف النجس يطهر بالتصعيد لاستحالة بخاراً ثم
 ماء (مسئلة ٥) اذا شك في ما ينجس انه مضاف او مطلق فان علم حاله السابقة اخذ بها والا فلا
 يحكم عليه بالاطلاق ولا بالاضافة لكن لا يرفع الحدث والخبث و ينجس بملاقات النجاسة ان كان
 قليلاً وان كان بقدر الكره لا ينجس لاحتمال كونه مطلقاً والاصل الطهارة (مسئلة ٦)
 المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مر وبالاستهلاك في الكره او الجارية (مسئلة ٧) اذا اتى
 المضاف النجس في الكره فخرج عن الاطلاق الى الاضافة ينجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاك
 وان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة لا ينجس الحكم بعدم نجسه عن وجهه لكنه مشكل
 (مسئلة ٨) اذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالعائين ففي سعة الوقت يجب عليه ان يصب حتى
 يصفو ويغير العائين الى الاسفل ثم يتوضأ على الاحوط وفي ضيق الوقت فيقيم لصدق الوجهان
 مع السعة دون اضيق (مسئلة ٩) الماء المطلق باق سائمه حتى الجارية منه ينجس اذا تغير
 بالنجاسة في احد اوصافه اثلاثة من العايم والرائحة واللون يتعطل ان يكون بملاقات النجاسة فلا
 ينجس اذا كان بالمجاورة كما اذا وقعت مية قريباً من الماء فصار جائفاً وان يكون التغير باوصاف
 النجاسة دون اوصاف التنجس فلو وقع فيه دبس نجس لصار احمر او اصفر لا ينجس الا اذا صيره
 مضافاً نعم لا يعتبر ان يكون بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لاوصاف النجس

والتكثير
 منصوص
 للرضائي

تغيره بوصف النجس نجس أيضاً وإن يكون التغيير حسياً فالتقدير لا يضر فلو كان لون الماء احمر او اصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان بغيره لو لم يكن كك لم ينجس وكذا اذا صب فيه بول كثير لالون له بحيث لو كان له لون غيره وكذا لو كان جائفاً فوقع فيه ميتة كانت تغيره لو لم يكن جائفاً وهكذا في هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الاطلاق محكوم بالطهارة على الاقوى (مسئلة ١٠)

لوتغير الماء بماء االواصف انذكورة من اوصاف النجاسة مثل الحرارة والبرودة والرقة والغلظة والخفة والثقل لم ينجس ما لم يصر مضافاً (مسئلة ١١) لا يعتبر في نجسه ان يكون التغيير بوصف النجس بعينه فلو حدث فيه لون او طعم او ريح غير ما بالنجس كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم تنجس وكذلك لو حدث فيه بوقوع البول او المذرة رائحة اخرى غير رائحتها فالتنطيط تغير احد الاوصاف المذكورة بسبب النجاسة وان كان من غير سنخ وصف النجس (مسئلة ١٢) لا فرق بين زوال الوصف الاصلى للماء او العارضى فلو كان الماء احمر او اسود لعارض فوقع فيه البول حتى صار ايضاً نجس وكذا اذا زال طعمه العرضى او ريحه العرضى (مسئلة ١٣) لو تغير طرف من الحوض مثلاً نجس فان كان ابى بقى قل من نكر نجس الجميع وان كان بقدر الكر بقى على الطهارة واذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ولو لم يحصل الامتزاج على الاقوى (مسئلة ١٤) اذا وقع النجس في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة فان لم يستناده الى ذلك النجس تنجس والا فلا (مسئلة ١٥) اذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها في الماء وتغير بسبب المجموع من الداخل والخارج تنجس بخلاف ما اذا كان تمامها خارج الماء (مسئلة ١٦) اذا شك في التغير وعدمه او في كونه للجواررة او بالملاقات او كونه بالنجاسة او بطاهر لم يحكم بالنجاسة (مسئلة ١٧)

اذا وقع في الماء دم وشئ طاهر احمر فاحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته (مسئلة ١٨) الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر او الجارى لم يطهر نعم الجارى والتابع اذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالمادة وكذا البعض من الحوض اذا كان الباى بقدر العكر كما من

❀ فصل ❀ الماء الجارى وهو التابع السائل على وجه الارض فوقها او تحتها كالقنوات لا ينجس بملاقات النجس ما لم يتغير سواء كان كراً او اقل وسواء كان بالفوران او بنحو الرش ومثله كل تابع وان كان وانفاً (مسئلة ١) الجارى على الارض من غير مادة تابعة او رشيعة اذا لم يكن كراً ينجس بالملاقات نعم اذا كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس اعلاه بملاقات الاسفل للنجاسة وان كان قليلاً (مسئلة ٢) اذا شك في ان له مادة ام لا وكان قليلاً ينجس بالملاقات

(مسئلة ٣) يعتبر في عدم نجس الجارى اتصاله بالمادة فلو كانت المادة من فوق وترشح وتقاطر فان كان دون السكر ينجس نعم اذا لاقى محل الرشع فنجاسة لا ينجس (مسئلة ٤) يعتبر في المادة الدوام فلو اجتمع الماء من المطر او غيره تحت الارض وترشح اذا حفر لا يلحقه حكم الجارى (مسئلة ٥) لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فنع من الجمع كان حكمه حكم الراكد فان ازيل الطين لحقه حكم الجارى وان لم يخرج من المادة شئ فاللازم مجرد الاتصال (مسئلة ٦) الراكد المتصل بالجارى كالجارى فالحوض المتصل بالنهر بساقية يلحقه حكمه وكذا اطراف النهر وان كانت مائها واقفاً (مسئلة ٧) العيون التي تنبع في الشتاء مثلاً وتنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها (مسئلة ٨) اذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقات وان كان قليلاً والطرف الاخر حكمه حكم الراكد ان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير والا فالتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ماعدها بالمادة

*** فصل * الراكد بلا مادة ان كان دون الكر ينجس بالملاقات من غير فرق بين التجاسات حتى يرأس ابرة من الدم الذي لا يدركه الطرف سواء كان مجتمعة او متفرقة مع اتصالها بالسواقى فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء واتصلت بالسواقى ولم يكن المجموع كراً اذا لاقى النجس واحدة منها نجس الجميع وان كان بقدر الكر لا ينجس وان كان متفرقاً على الوجه المذكور فلو كان مافي كل حفرة دون الكر وكان المجموع كراً ولاقى واحدة منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية (مسئلة ١) لافرق في تنجس القليل بين ان يكون وارداً على النجاسة او موروداً (مسئلة ٢) الكر بحسب الوزن الف ومائتان رطل بالعراق وبالمساحة ثلاثة اربعون شبراً الا ثمن شبر فبالمن الشامى وهو الف ومائتان وثمانون مثقالاً يصير اربعة وستين مناً الا عشرين مثقالاً (مسئلة ٣) السكر بحقة الاسلام ولوى مائتان وثمانون مثقالاً مائتا حقه واثنتان وتسعون حقه ونصف حقه (مسئلة ٤) اذا كان الماء اقل من الكر ولو بنصف مثقال يجري عليه حكم القليل (مسئلة ٥) اذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقات السافل كانه كس نعم لو كان جارياً من الاعلى الى الاسفل لا ينجس العالى بملاقات السافل من غير فرق بين الصلوات السنية والتسريحة (مسئلة ٦) اذا جمد بعض ماء الحوض والباقي لا يبلغ كراً ينجس بالملاقات ولا يصح ما جمد بل اذا ذاب شيئاً فشيئاً ينجس ايضاً وكذا اذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه اقل من الكر فانه ينجس بالملاقات ولا يعصم باقى من الثلج (مسئلة ٧) الماء المشكوك كرهته مع عدم العلم**

بحالته السابقة في حكم القليل على الاحوط وان كان الاقوى عدم نجسه بالملاقات نعم لا يجري عليه حكم الكر فلا يطهر ما يحتاج تطهيره الى القاء السكر عليه ولا يحكم بطهارة متنجس غسل فيه وان علم حالته السابقة يجري عليه حكم تلك الحالة (مسئلة ٨) الكر المسبوق بالقلة اذا علم ملاقاته للنجاسة ولم يعلم السابق من الملاقات والكرية ان جهل تاريخها او علم تاريخ الكرية حكم بطهارته وان كان الاحوط التجنب وان علم تاريخ الملاقات حكم بنجاسته واما القليل المسبوق بالكرية الملاقى لما فان جهل التاريخ ان او علم تاريخ الملاقات حكم فيه بالطهارة مع الاحتياط المذكور وان علم تاريخ القلة حكم بنجاسته (مسئلة ٩) اذا وجد نجاسة في الكر ولم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية او بعدها يحكم بطهارته الا اذا علم تاريخ الوقوع (مسئلة ١٠) اذا حدثت الكرية والملاقاة في آن واحد حكم بطهارته وان كان الاحوط الاجتناب (مسئلة ١١) اذا كان هناك ما ان احدهما كره والاخر قليل ولم يعلم ان احدهما كره فوَقعت نجاسة في احدهما معينا او غير معين لم يحكم بالنجاسة وان كان الاحوط في صورة التعيين الاجتناب (مسئلة ١٢) اذا كان ما ان احدهما المعين نجس فوقت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر (مسئلة ١٣) اذا كان كره لم يعلم انه مطلق او مضاف فوقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته واذا كان كره ان احدهما مطلق والاخر مضاف وعلم وقوع النجاسة في احدهما ولم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما (مسئلة ١٤) القليل النجس المتم كرا بطاهر او نجس نجس على الاقوى ﴿ فصل ﴾ ماء المطر حال نقاطره من السماء كالجارى فلا نجس مالم يتغير وان كان قليلا سواء جرى من الميزاب او على وجه الارض ام لا بل وان كان قطرات بشرط صدق المطر عليه واذا اجتمع في مكان وغسل فيه النجس طهر وان كان قليلا لكن مادام يتقاطر عليه من السماء (مسئلة ١) الثوب او الفرائش النجس اذا تقاطر عليه المطر ونفذ في جميعه طهر ولا يحتاج الى العصر او التعدد واذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة والا فلا بطهر الا اذا تقاطر عليه بعد زوال عينها (مسئلة ٢) الاناء المتروك بقاء نجس كالخب والشرية ونحوها اذا تقاطر عليه طهر مائه واناءه بالمقدار الذي فيه ماء وكذا ظهره واطرافه ان وصل اليه المطر حال النقاطر ولا يعتبر فيه الامتزاج بل ولا وصوله الى تمام سطحه الظاهر وان كان الاحوط ذلك (مسئلة ٣) الارض النجسة تطهر بوصول المطر اليها بشرط ان يكون من السماء ولو باعانة الريح واما لو وصل اليها بعد الوقوع على محل آخر كما اذا نثر بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر نعم لو جرى على وجه الارض

فوصل الى سطح السقف بالجريان اليه طهر (مسئلة ٤) الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر وكذا اذا كان تحت السقف وكان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض بل وكذا لو اطارته الريح حال نفاطره فوقه في الحوض وكذا اذا جرى من ميزاب فوقه فيه (مسئلة ٥) اذا نفاطر من السقف لا يكون مطهراً بل وكذا اذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الارض نعم لو لاقى في الهواء شيئاً كورق الشجر او نحوه حال نزوله لا يضر اذا لم يقع عليه ثم منه على الارض فجرد المرور على الشيء لا يضر (مسئلة ٦) اذا نفاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس اذا لم يكن معه عين النجاسة ولم يكن متغيراً (مسئلة ٧) اذا كان السطح نجساً فوقع عليه المطر ونفذ ونفاطر من السقف لا يكون تلك القطرات نجسة وان كان عين النجاسة موجودة على السطح ووقع عليها لكن بشرط ان يكون ذلك حال نفاطره من السماء واما اذا انقطع ثم نفاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجساً وكذا الحال اذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس (مسئلة ٨) اذا نفاطر من السقف النجس يكون طاهراً اذا كان النفاطر حال نزوله من السماء سواء كان السطح ايضاً نجساً ام طاهراً (مسئلة ٩) التراب النجس يطهر بنزل المطر عليه اذا وصل الى اعماقه حتى صار طياً (مسئلة ١٠) الحصى النجس يطهر بالمطر وكذا الفراش المفروش على الارض واذا كانت الارض التي تحته ايضاً نجسة تطهر اذا وصل اليها نهم اذا كان الحصى منفصلاً عن الارض يشكل طهارتها بنزل المطر عليه اذا ناطر منه عليها نظير مامة من الاشكال فيما وقع على ورق الشجر ونفاطر منه على الارض (مسئلة ١١) الاناء النجس يطهر اذا احاط المطر بجميع مواضع النجس منه نعم اذا كان نجساً بولوج الكلب يشكل طهارته بدون التعفير لكن بعده اذا نزل عليه يطهر من غير حاجة الى التعدد ❀ فصل ❀ ماء الحمام بمنزلة الجارى بشرط اتصاله بالخزانة فالحياض الصغار فيه اذا انصلت بالخزانة لا ينجس بالملاقات اذا كان مافي الخزانة وحده او مع مافي الحياض بقدر الكر من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة او عدمه واذا تجمس مافيها يطهر بالاتصال بالخزانة بشرط كونها كراً وان كانت اعلى وكان الاتصال بمثل المزمة ويجوز هذا الحكم في غير الحمام ايضاً فاذا كان في المنبع الاعلى مقدار الكر او ازيد وكان تحته حوض صغير نجس وانصل بالمنبع بمثل المزمة يطهر وكذا لو غسل فيه شيء نجس فانه يطهر مع الاتصال المذكور ❀ فصل ❀ ماء البئر النابع بمنزلة الجارى لا ينجس الا بالتغير سواء كان بقدر الكر او اقل واذا تغير ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لان له مادة

وتزح المقدرات في صورة عدم التغير مستحب وأما إذا لم يكن له مادة نابعة فيعتبر في عدم نتيجة الكربة وإن سمي بئراً كالأبار التي يجتمع فيها ماء المطر ولا ينفع لها (مسئلة ١) ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ولو من قبل نفسه فضلاً عن نزول المطر عليه أو تزحه حتى يزول ولا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك (مسئلة ٢) الماء الراكد النجس كراً كان أو قليلاً يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجاري أو بالتابع الغير الجاري وإن لم يحصل الامتزاج على الأقوى وكذا ينزول المطر (مسئلة ٣) لافرق بين انحاء الاتصال في حصول التطهير فيطهر بمجرد وإن كان الكر المطهر مثلاً أعلى والنجس اسفل وعلى هذا فإذا اتى الكر لا يلزم نزول جميعه فلو اتصل ثم انقطع كفى نعم إذا كان الكر الطاهر اسفل والماء النجس يجري عليه من فوق لا يطهر الفوقاني بهذا الاتصال (مسئلة ٤) الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الخوض يطهر ولا يلزم صب مائه وغسله (مسئلة ٥) الماء المتغير إذا اتى عليه الكر فزال تغيره به يطهر ولا حاجة الى القاء كراً آخر بعد زواله لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال اجزائه وعدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلاً باقياً على حاله تنجس ولم يكف في التطهير والاولى ازالة التغير اولاً ثم القاء الكر او وصله به (مسئلة ٦) ثبت نجاسة الماء كغيره بالماء والبيئة وبالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط ويقول ذى اليد وإن لم يكن عادلاً ولا ثبت بالظن المطلق على الأقوى (مسئلة ٧) إذا أخبر ذو اليد بنجاسته وقامت البيئة على الطهارة قدمت البيئة وإذا تعارض البيئتان تساقطتا إذا كانت بيئة الطهارة مستندة الى العلم وإن كانت مستندة الى الاصل تقدم بيئة النجاسة (مسئلة ٨) إذا شهد اثنان باحد الامرين وشهد اربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنين بالاثنتين وبقاء الآخرين (مسئلة ٩) الكربة ثبت بالماء والبيئة وفي ثبوتها بقول صاحب اليد وجه وإن كان لا يجزئ عن اشكال كما ان في اخبار العدل الواحد ايضاً اشكالاً (مسئلة ١٠) يحرم شرب الماء النجس إلا في الضرورة ويجوز سقيه للحيوانات بل وللأطفال ايضاً ويجوز بيعه مع الاعلام ❁ فصل ❁ الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث والخبث وكذا المستعمل في الاغسال المتدوبة وأما المستعمل في الحدث الاكبر فمع طهارة البدن لا اشكال في طهارته ورفع الخبث والأقوى جواز استعماله في رفع الحدث ايضاً وإن كان الاحوط مع وجود غيره التجنب عنه وأما المستعمل في الاستنجاء ولو من البول فمع الشروط الالية طاهر ويرفع الخبث ايضاً لكن لا يجوز

فيه نظير

استعماله في رفع الحدث ولا في الوضوء والغسل المتدوين^١ وأما المستعمل في رفع الغثب غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله في الوضوء والغسل وفي طهارته ونجاسته خلاف والافوي ان ماء الغسلة المزيلة للعين نجس وفي الغسلة الغير المزيلة الاحوط الاجتناب (مسئلة ١) لاشكال في القطرات التي تقع في الاناء عند الغسل ولو قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الاكبر (مسئلة ٢) يشترط في طهارة ماء الاستنجاء امور « الاول » عدم تغييره في احد الاوصاف الثلاثة « الثاني » عدم وصول نجاسة اليه من خارج « الثالث » عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء « الرابع » ان لا يخرج مع البول او الغائط نجاسة اخرى مثل الدم نعم الدم الذي يعد جزء من البول او الغائط لا بأس به « الخامس » ان لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث يقيها اذا كان معه دود او جزء غير منضم من الغذاء او شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به (مسئلة ٣) لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد وان كان احوط (مسئلة ٤) اذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اهرض ثم عاد لا بأس الا اذا عاد بعد مدة ينفي معها صدق التجسس بالاستنجاء فينتفي حينئذ حكمه (مسئلة ٥) لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى والثانية في البول الذي يعتبر فيه التعدد (مسئلة ٦) اذا خرج الغائط من غير الخرج الطبيعي فع الاحتياط كالطبيعي ومع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسله (مسئلة ٧) اذا شك في ماء انه غسالة الاستنجاء او غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة وان كان الاحوط الاجتناب (مسئلة ٨) اذا اغتسل في كركرة الحمام او استنجد فيه لا يصدق عليه غسالة الحدث الاكبر او غسالة الاستنجاء او غثب (مسئلة ٩) اذا شك في وصول نجاسة من الخارج او مع الغائط يبني على العدم (مسئلة ١٠) سلب الطهارة او الطهورة عن الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر او غثب استنجاء او غيره انما يجري في الماء القليل دون الكرفما زاد كركرة الحمام ونحوها (مسئلة ١١) المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر ولو اخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغسالة وكذا ما يبق في الاناء بعد اراق ماء غسلته (مسئلة ١٢) تطهر اليد بعد التطهير فلا حاجة الى غسلها وكذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب ونحوه (مسئلة ١٣) لو اجرى الماء على المحل النجس زائداً على مقدار يكفي في طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر وان عد تمامه غسلة واحدة ولو كان بمقدار ساعة ولكن مراعاة الاحتياط اولى (مسئلة ١٤) غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلاً اذا لانت شيئاً لا يعتبر فيها

التعدد وان كان احوط (مسئلة ١٥) غسالة الغسلة الاحتياطية استحباً باستحب الاجتناب عنها
❀ فصل ❀ الماء المشكوك نجاسته طاهر الأعم العلم بنجاسته سابقاً والمشكوك اطلاقه لا يجري
عليه حكم المطابق الأعم سبق اطلاقه والمشكوك اباحه محكوم بالاباحة الأعم سبق ملكية الغير
او كونه في يد الغير المحتمل كونه له (مسئلة ١) اذا اشتبه نجس او مغموص في محصور كانه
في عشرة يجب الاجتناب عن الجميع وان اشتبه في غير المحصور كواحد في ألف مثلاً لا يجب
الاجتناب عن شيء منه (مسئلة ٢) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء او الغسل
الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه فاذا كانا اثنين يتوضأ بها وان كانت ثلاثة اواز يد يكفي
التوضي باثنين اذا كان المضاف واحداً وان كان المضاف اثنين في الثلاثة يجب استعمال الكل
وان كان اثنين في اربعة تكفي اثنائه والمعيار ان يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد وان اشتبه في غير
المحصور جاز استعمال كل منها كما اذا كان المضاف واحداً في ألف والمعيار ان لا يد العلم
الاجمالي علمك ويجعل المضاف المشتبه بحكم العدم فلا يجري عليه حكم الشبهة البدوية ايضاً ولكن
الاحتياط اولى (مسئلة ٣) اذا لم يكن عنده الا ماء مشكوك اطلاقه واضافته ولم يتيقن انه
كان في السابق مطلقاً يتيم للهالوة ونحوها والاولى الجمع بين التيمم والوضوء به (مسئلة ٤)
اذا علم اجمالاً ان هذا الماء اما نجس او مضاف يجوز تبرئه ولكن لا يجوز التوضي به وكذا اذا
علم انه اما مضاف او مغموص واذا علم انه اما نجس او مغموص فلا يجوز تبرئه ايضاً كما لا يجوز
التوضي به والقول بانه يجوز التوضي به ضعيف جداً (مسئلة ٥) لو ابقى احد الاناثين المشبهين
من حيث النجاسة او الغيبة لا يجوز التوضي بالآخر وان زال العلم الاجمالي ولو ابقى احد
المستبهمين من حيث الاضافة لا يكفي الوضوء بالآخر بل الاحوط الجمع بينهما وبين التيمم (مسئلة ٦)
ولا في الشبهة المحصورة لا يجزم عليه بالنجاسة لكن الاحوط الاجتناب (مسئلة ٧) اذا انحصر الماء
في المشبهين تعين التيمم وهل يجب اراثنهما اولا الاحوط ذلك وان كان الاثوى العدم
(مسئلة ٨) اذا كان اثنان احدهما للمعين نجس والآخر طاهر فاربق احدهما ولم يعلم انه امها
فالباقي محكوم بالطهارة وهذا بخلاف ما لو كانا مشبهين واربى احدهما فانه يجب الاجتناب
عن الباقي والفرق ان الشبهة في هذه الصورة بالنسبة الى الباقى بدوية بخلاف العودة الثانية فان
الماء الباقي كان طرفاً للشبهة من الاول وقد حكم عليه بوجوب الاجتناب (مسئلة ٩) اذا كان
هناك اناه لا يعلم انه يزيد او لعمرو والمفروض انه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله

لا يجوز له استعماله وكذا اذا علم انه لم يده مثلاً لكن لا يعلم انه مأذون من قبله او من قبل عمرو (مسئلة ١٠) في المائتين المشتهين اذا نوضا باحدهما واغتسل وغسل بدنه من الآخر ثم نوضا به واغتسل صح وضوئه او غسله على الاقوى لكن الاحوط ترك هذا التجمع وجدان ماء معلوم الطهارة ومع الانحصار الاحوط ضم التيمم ايضاً (مسئلة ١١) اذا كان هناك ماء ان نوضا باحدهما واغتسل وبعد الفراغ حصل له العلم بان احدهما كان نجساً ولا يدري انه هو الذي نوضا به او غيره ففي صحة وضوئه او غسله اشكال اذ جريان قاعدة الفراغ هنا محل اشكال واما اذا علم بنجاسة احدهما المعين وطهارة الآخر فنوضا وبعد الفراغ شك في انه نوضا من الطاهر او من النجس فالظاهر صحة وضوئه لقاعدة الفراغ نعم لو علم انه كان حين التوضي عافلاً عن نجاسة احدهما يتشكل جريانه (مسئلة ١٢) اذا استعمل احد المشتهين بالفصية لا يحكم عليه بالضمان الا بعد تبين ان المستعمل هو المغصوب ﴿ فصل ﴾ سور نجس العين كالكلب والخنزير والكافر نجس وسور طاهر العين طاهر وان كان حرام اللحم او كان من المسوخ او كان جلاًلاً نعم يكره سور حرام اللحم ماعدا المؤمن بل والهرة على قول وكذا يكره سور مكروه اللحم كالخيل والبغال والحمير وكذا سور الحايض المتهمه بل مطلق المتهم ﴿ فصل ﴾ النجاسات اتى عشرة « الاولى والثاني » البواب والغايط من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه انساناً او غيره برياً او بحرياً صغيراً او كبيراً بشرط ان يكون له دم سائل حين الذبح نعم في الطيور المحرمة الاقوى عدم النجاسة لكن الاحوط فيها ايضاً الاجتناب خصوصاً الخفاش وخصوصاً بوله ولا فرق في غير المأكول بين ان يكون اصلياً كانباع ونحوها او عارضياً كالجلال وهوطوه الانسان والغنم الذي شرب لبن خنزيرة واما البول والغايط من حلال اللحم فطاهر حتى ائجار والبغل والغيل وكذا من حرام اللحم الذي ليس له دم سائل كالسمك المحرم ونحوه (مسئلة ١) ملاقات الغايط في الباطن لا يوجب النجاسة كالبوى الخارج من الانسان والودود الخارج منه اذا لم يكن معها شئ من الغايط وان كان ملائياً له الباضن نعم لو ادخل من الخارج شيئاً فلاقى الغايط في الباطن كشيئة الاحتقان ان علم ملاقاتها له فالاحوط الاجتناب عنه واما اذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسة فلو خرج ماء الاحتقان ولم يعلم خلطه بالغايط ولا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته (مسئلة ٢) لا مانع من بيع البول والغايط من ما كول اللحم واما بيعها من غير المأكول فلا يجوز نعم يجوز الانتفاع بها في التسديد ونحوه (مسئلة ٣) اذا لم يعلم كون حيوان معين انه ما كول اللحم او لا يحكم

بنجاسة يوله وروثه وإن كان لا يجوز أكل لحمه ينقض الأمل وكذا إذا لم يعلم إن له دماً مائلاً
 أم لا كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضة حلال اللحم أو حرامه أو شك في أنه من الحيوان الفلاني
 حتى يكون نجساً أو من الفلاني حتى يكون طاهرًا كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنه بكرة فأرابعه
 خنفساء ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته (مسئلة ٤) لا يحكم بنجاسة فضة الحية لعدم العلم
 بأن دمها سائل نعم حتى من بعض السادة أن دمها سائل ويمكن اختلاف الحيات في ذلك وكذا
 لا يحكم بنجاسة فضة التمساح للشك المذكور وإن حكم عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحرية
 ليس لها دم سائل إلا التمساح لكنه غير معلوم والكتابة المذكورة أيضاً غير معلومة «ثالثة»
 التي من كل حيوان لدم سائل حراماً كان أو حلالاً برياً أو بحرياً وأما المذى والودى والودى
 فطاهر من كل حيوان إلا نجس العين وكذا رطوبات الفرج والبر ماعدا البول والغائط
 «رابع» الميتة من كل ماله دم سائل حلالاً كان أو حراماً وكذا اجزائها المبانة منها وإن كانت
 صفراً عدا ما لا تحل الحيوة منها كالصوف والشعر والوبر والعظم والقرن والمقار والظفر والمخلب
 والريش والظلف والسن والبيضة إذا اكتست القشر الأعلى سواء كانت من الحيوان الحلال
 أو الحرام وصواء أخذ ذلك بجزء أو نصف أو غيرها نعم يجب غسل المتوف من رطوبات الميتة بلقي
 بالمذكورات الأربعة وكذا اللبن في الضرع ولا ينجس بطلاقات الضرع النجس لكن الأحوط
 في اللبن الاجتناب خصوصاً إذا كان من غير ما كحل اللحم ولا بد من غسل ظاهر الأنفة الملاق
 للميتة هذا في ميتة غير نجس العين وأما فيها فلا يستثنى شيء (مسئلة ١) الأجزاء المبانة من الحي
 مما حله الحيوة كالمبانة من الميتة الأجزاء الصغار كالكلول والبشول والجلدة التي تنفصل من
 الشفة ومن بدن الأجرى عند الحك ونحو ذلك (مسئلة ٢) فارة المسك المبانة من الحي
 طاهرة على الأقوى وإن كان الأحوط الاجتناب عنها نعم لا اشكال في طهارة ما فيها من المسك
 ولما المبانة من الميت ففيها اشكال وكذا في مسكها نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها ولو لم يعلم
 أنها مباينة من الحي الميت (مسئلة ٣) ميتة ماله نفس له طاهرة كالوزغ والعقرب والخنفساء
 والسمك وكذا الحية والتمساح وإن قيل بكونها ذات نفس لعدم معلومية ذلك مع أنه إذا كانت
 بعض الحيات كك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كك (مسئلة ٤) إذا شك في شيء أنه
 من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة وكذا إذا لم يعلم إن الحيوان أكن شك في أنه ماله
 دم سائل أم لا (مسئلة ٥) المراد من الميتة أعم بملمات حتف أنه أو ثل أو ربح على غير الوجه

الأنفة كذا في المراد
 أي ما لا ينفصل
 عن الحيوان

النجس من غير ذلك

الشرعى (مسئلة ٦) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم او الشحم او الجلد محكوم بالطهارة وان لم يعلم نذكيته وكذا ما يوجد في ارض المسلمين مطروحاً اذا كان عليه اثر الاستعمال لكن الاحوط الاجتناب (مسئلة ٧) ما يؤخذ من يد الكافر او يوجد في ارضهم محكوم بالنجاسة الا اذا علم سبق يد المسلم عليه (مسئلة ٨) جلد الميتة لا يطهر بالمديغ ولا يقبل الطهارة شئ من الميتات سوى ميت المسلم فانه يطهر بالقتل (مسئلة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس وكذا الفرخ في البيض (مسئلة ١٠) ملاقات الميتة بلا رطوبة مسربة لا توجب النجاسة على الاقوى وان كان الاحوط غسل الملاقى خصوصاً في ميتة الانسان قبل الفصل (مسئلة ١١) يشترط سبب نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده فلو مات بعض الجسد ولم تخرج الروح من تمامه لم ينجس (مسئلة ١٢) مجرد خروج الروح يوجب النجاسة وان كان قبل البرد من غير فرق بين الانسان وغيره نعم وجوب غسل المس للميت الانسانى مخصوص بما يدبرده (مسئلة ١٣) رمدت المفضة نجسة وكذا المشيمة وقطعة اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل (مسئلة ١٤) اذا قطع عضو من الحى وبقي معلقاً متصلاً به طاهر مادام الاتصال وينجس بعد الانفصال نعم لو قطعت يده مثلاً وكات معاقبة بجلاء رقيقة الاحوط الاجتناب (مسئلة ١٥) الجند المعروف كونه خصية كلب الماء ان لم يعلم ذلك واحتمل عدم كونه من اجزاء الحيوان فطاهر وحلال وان علم كونه كذلك فلا اشكال في حرمة لكنه محكوم بالطهارة لعدم العلم بان ذلك الحيوان ماله نفس (مسئلة ١٦) اذا قلع سنه او قص ظفره فانقطع معه شئ من اللحم فان كان قليلاً جداً فهو طاهر والا فنجس (مسئلة ١٧) اذا وجد عظماً مجرداً وشك في انه من نجس العين او من غيره يحكم عليه بالطهارة حتى لو علم انه من الانسان ولم يعلم انه من كافر او مسلم (مسئلة ١٨) الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان الذى له نفس او من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهارة (مسئلة ١٩) يحرم بيع الميتة لكن الاقوى جواز الانتفاع بها فسيلاً لا يشترط فيه الطهارة «الخامس» الدم من كل ماله نفس سائلة انساناً او غيره كبيراً او صغيراً قليلاً كان الدم او كثيراً وامامد مالا نفس له فطاهر كبيراً كان او صغيراً كالسمك والبق والبرغوث وكذا ما كان من غير الحيوان كالوجود تحت الاجار عند قتل سيد الشهداء ارواحنا فداه ويستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحة بعد خروج المتعارف سواء كان في العروق او في اللحم او في القلب او الكبد فانه طاهر نعم اذا رجع دم المذبح الى الجوف لرد النفس او تكون راس الذبيحة في علو كان

نجساً وبشروط في طهارة المختلف ان يكون مما يؤكل لجه على الاحوط فلتختلف من غير الماكول نجس على الاحوط (مسئلة ١) العلقه المستحيلة من المني نجسة من انسان كان او من غيره حتى العلقه في البيض والاحوط الاجتناب عن الذئطة من الدم الذي يوجد في البيض لكن اذا كانت في الصفار وعليه جلده رقيقة لا ينجس معه البياض الا اذا تمزقت الجلدة (مسئلة ٢) المختلف في الذبيحة وان كان طاهراً لكنه حرام الا ما كان في اللحم مما يعد جزء منه (مسئلة ٣) الدم الايض اذا فرض العلم بكونه دماً نجس كما في خبر فصد العسكري صلوات الله عليه وكذا اذا صب عليه دواء غير لونه الى البياض (مسئلة ٤) الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس وينجس اللبن (مسئلة ٥) الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح ويكون ذكاته بذكاة امه تمام دمه طاهر ولكنه لا يخ عن اشكال (مسئلة ٦) الصيد الذي ذكاته باكلة الصيد في طهارة ماختلف فيه بعد خروج روحه اشكال وان كان لا يخ عن وجهه واما ماخرج منه فلا اشكال في نجاسته (مسئلة ٧) الدم المشكوك في كونه من الحيوان او لا محكوم بالطهارة كما ان الشيء الاحمر الذي يشك في انه دم ام لاك وكذا اذا علم انه من الحيوان الفلاني ولكن لا يعلم انه ماله نفس ام لاكم الحية والتمساح وكذا اذا لم يعلم انه دم شاة او سمك فاذا راى في ثوبه دماً لا يدري انه منه او من البقي او البرغوث يحكم بالطهارة واما الدم المختلف في الذبيحة اذا شك في انه من القسم الطاهر او النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملاً بالاستصحاب وان كان لا يخ عن اشكال ويحمل التفصيل بين ما اذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لاصالة عدم الرد وبين ما كان لاجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً باصالة عدم خروج المقدار المتعارف (مسئلة ٨) اذا خرج من الجرح او الدمل شيء اصفر يشك في انه دم ام لا محكوم بالطهارة وكذا اذا شك من جهة الظلة انه دم ام قبح ولا يجب عليه الاستعلام (مسئلة ٩) اذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في انها دم او ماء اصفر يحكم عليها بالطهارة (مسئلة ١٠) الماء الاصفر الذي ينجس على الجرح عند البرء طاهر الا اذا علم كونه دماً ومخلوطاً به فانه نجس الا اذا استحال جلدأ (مسئلة ١١) الدم المراق في الامراق حال غلبتها نجس منجس وان كان قليلاً مستهلكاً والقول بطهارته بالنار لرواية ضعيفة ضعيف (مسئلة ١٢) اذا غرز ابرة او ادخل سكيناً في بدنه او بدن حيوان فان لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر وان علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالاحوط الاجتناب عنه (مسئلة ١٣) اذا استهلك الدم الخارج من بين

الاسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فامشكك
 م فالاحوط الاجتناب عنه والاولى غسل الفم بالمضمضة ونحوها (مسئلة ١٤) الدم المتجدد تحت
 الاظفار او تحت الجلد من البدن ان لم يستحل وصدق عليه الدم نجس فلو انخرق الجلد ووصل الماء
 اليه نجس وبشكل معه الوضوء او التسل فيجب اخراجه ان لم يكن حرج ومعه يجب ان يحصل عليه
 شيئاً مثل الجيرة فينوضاً او يتسل هذا اذا علم انه دم متجدد وان احتمل كونه لحماً صار كالدم من
 جهة الرض كما يكون كك غالباً فهو طاهر «السادس والسابع» الكلب والخنزير البريان دون
 الجري منها وكذا رطوباتها واجزائها وان كانت مما لا تحله الحية كالشعر والعظم ونحوها ولو اجتمع
 احدهما مع الآخر اومع آخر فتولد منها ولد فان صدق عليه اسم احدهما تبعه وان صدق عليه
 اسم احد الحيوانات الاخر اركان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً وان كان الاحوط
 الاجتناب عن المتولد منها اذا لم يصدق عليه اسم احد الحيوانات الطاهرة بل الاحوط الاجتناب
 عن المتولد من احدهما مع طاهر اذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر فلو تزاى كلب على شاة او خروف
 على كبة ولم يصدق على المتولد منها اسم الشاة فالاحوط الاجتناب عنه وان لم يصدق عليه اسم
 الكلب «الثامن» الكافر بافسامه حتى المرتد بقتيمه واليهود والنصارى والمجوس وكذا رؤسواته
 واجزائه سواء كانت مما تحله الحية او لا والمراد بالكافر من كان منكراً بالالوهية والوحدانية
 او الرسالة اضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات الى كونه ضرورياً بحيث يرجع انكاره
 الى انكار الرسالة والاحوط الاجتناب عن منكر الضروري مطلقاً وان لم يكن مانعاً الى كونه
 ضرورياً وولد الكافر ببقه في النجاسة الا اذا اسلم بعد البلوغ او قبله مع فرض كونه عاقلاً مميزاً
 وكان اسلامه عن بصيرة على الاقوى ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال او من الزنا ولو
 في مذهبه ولو كان احد الابوين مسلماً فالولد تابع له اذا لم يكن عن زنا بل مطلقاً علي وجه مطابق
 لاصل الطهارة (مسئلة ١) الاقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف او طرفين
 بل وان كان احد الابوين مسلماً كامراً (مسئلة ٢) لا اشكال في نجاسة اللوات والخوارج
 والنواصب واما الخمسة والنجس والقاتلين بوحدة الوجود من الصوفية اذا التزموا باحكام
 الاسلام فالاقوى عدم نجاستهم الا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذهبهم من المقاصد (مسئلة ٣)
 غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة اذا لم يكونوا ناصبيين ومعادين اسايير الاثمة ولا سابيين لم
 طاهرون واما مع الزهبي والنسب للائمة الذين لا يهتدون بامامتهم فهم مثل مسايير النواصب

(مسئلة ٤) من شك في اسلامه وكفره طاهر وان لم يجر عليه ساير احكام الاسلام «التاسع»
 انخر بل كل مسكر مائع بالاصالة وان صار جامداً بالعرض لا الجامد كالنخ وان صار مائعا بالعرض
 (مسئلة ١) الحق المشهور بانخر العصير العنبي اذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه وهو الاحوط وان
 كان الاقوى طهارته نعم لا اشكال في حرمة سواء غلى بالنار او بالشمس او بنفسه واذا ذهب
 ثلثاه صار حلالاً سواء كان بالنار او بالشمس او بالهواء بل الاقوى حرمة بمجرد النشيش وان لم
 يصل الى حد الغليان ولا فرق بين العصير ونفس العنب فاذا غلى نفس العنب من غير ان يعصر
 كان حراماً واما التمر والزبيب وعصيرهما فالاقوى عدم حرمتها ايضاً بالغليان وان كان الاحوط
 الاجتناب عنها كلاً بل من حيث النجاسة ايضاً (مسئلة ٢) اذا صار العصير دساً بعد الغليان قبل
 ان يذهب ثلثاه فالاحوط حرمة وان كان لحيثه وجه وعلي هذا اذا استازم ذهب ثلثيه احترامه
 فالاولى ان يصب عليه مقدار من الماء فاذا ذهب ثلثاه حل بلا اشكال (مسئلة ٣) فيوز اكل
 الزبيب والكشمش والتمر في الامراق والطبخ وان غلت فيوز اكلها باى كيفية كانت على الاقوى
 «العاشر» الفقاع وهو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص ويقال ان فيه سكرأ خفياً واذا
 كان متخذاً من غير الشعير فلا حرمة ولا نجاسة الا اذا كان مسكرأ (مسئلة ٤) ماء الشعير الذى
 يستعمله الاطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال «الحادى عشر» عرق الجنب
 من الحرام سواء خرج حين الجماع او بعده من الرجل او المرأة سواء كان من زنا او غيره ~~مكوطى~~
 البهيسة او الاستمنا او نحوها مما حرمة ذاتية بل الاقوى ذلك في عطى الحايض والجماع في يوم
 الصوم الواجب المعين اوفى الظاهر قبل التكفير (مسئلة ١) العرق الخارج منه حال الاغتسال
 قبل تمامه نجس وكفى هذا فليقتل في الماء البارد وان لم يتمكن فليغمس في الماء الحار وينوى
 الغسل حال الخروج او يحرك يده تحت الماء بقصد الغسل (مسئلة ٢) اذا اجنب من حرام
 ثم من حلال او من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرقه ايضاً خصوصاً في الصورة الاولى
 (مسئلة ٣) الجنب من حرام اذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه وان
 كان الاحوط الاجتناب عنه مالم يغتسل واذا وجد الماء ولم يغتسل بعد فعرقه نجس لبطلان
 تيممه بالوجدان (مسئلة ٤) الصبي الغير البالغ اذا اجنب من حرام ففي نجاسة عرقه اشكال
 والاحوط امره بالغسل اذ يصح منه قبل البلوغ على الاقوى «الثاني عشر» عرق الابل الجلالة
 بل مطلق الحيوان الجلال على الاحوط (مسئلة ١) الاحوط الاجتناب عن الثعالب والارنب

والوزغ والعقرب وانفار بل مطلق المسوخات وان كان الاقوى طهارة الجميع (مسئلة ٢) كل مشكوك طاهر سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الاعيان النجسة او لاحتمال نجسه مع كونه من الاعيان الطاهرة والقول بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر او النجس محكوم بالنجاسة ضعيف نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط او بعد خروج المني قبل الاستبراء بالبول فانها مع الشك محكومة بالنجاسة (مسئلة ٣) الاقوى طهارة غسالة الحمام وان ظن نجاستها لكن الاحوط الاجتناب عنها (مسئلة ٤) يستحب رش الماء اذا اراد ان يصلي في معابد اليهود والنصارى مع الشك في نجاستها وان كانت محكومة بالطهارة (مسئلة ٥) في الشك في الطهارة والنجاسة لا يجب الفحص بل يبنى على الطهارة اذا لم يكن مسبوقاً بالنجاسة ولو امكن حصول العلم بالحال في الحال ❀ فصل ❀ طريق ثبوت النجاسة او النجس العلم بالوجدان والبيئة العادلة وفي كفاية العدل الواحد اشكل فلا يترك مراعاة الاحتياط وتثبت ايضاً بقول صاحب اليد بملك او اجارة او امانة بل او غصب ولا اعتبار بمطلق الظن وان كان قوياً فالدهن والابن والجبن المأخوذ من اهل البوادي محكوم بالطهارة وان حصل انظن بنجاستها بل قد بقي بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها بل ندبكره او يجره اذا كن في معرض حصول الوصا (مسئلة ١) لاعتبار به علم الوصا في الطهارة والنجاسة (مسئلة ٢) العلم الاجمالي كالتفصيلي فاذا علم بنجاسة احد الشئين يجب الاجتناب عنها الا اذا لم يكن احدهما معلوماً لا يتلانه فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابلاء ايضاً (مسئلة ٣) لا يعتبر في البيئة حصول الظن بدهنها نعم يعتبر عدم معارضتها بثبوتها (مسئلة ٤) لا يعتبر في البيئة ذكر مسند الشهادة نعم لو ذكرنا مسندها ولم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة (مسئلة ٥) اذا لم يشهد بالنجاسة بل بموجبها كفي وان لم يكن موجباً عندهما او عند احدهما فلو قال ان هذا الثوب لاقى عرق الخبز من حرام او ماء الفسالة كفي عند من يقول بنجاستها وان لم يكن بهما النجاسة (مسئلة ٦) اذا شهد بالنجاسة واختلف مسندهما كفي في تبوتها وان لم تثبت الظهر صفة كما اذا قل احدهما ان هذا الشيء لاقى البول وقال الاخر انه لاقى الدهن فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت النجاسة البولية ولا الدهنية بل القدر المشترك بينهما لكن هذا اذا لم ينف كل منهما قول الاخر بان اتفاقاً على اصل النجاسة واما اذا نفاها كما اذا قل احدهما انه لاقى البول وقال الاخر لا بل لاقى الدم في الحكم بالنجاسة اشكل (مسئلة ٧) الشهادة بالاجمال كافية ايضاً كما اذا قال احدهما نجس فوجب الاجتناب عنها

مع عدم نفوذ
.....

واما لو شهد أحدهما بالأجل والآخر بالتعيين كما اذا قال أحدهما أحد هذين نجس وقال الآخر هذا معينا نجس ففي المسئلة وجوب الاجتناب عنها ووجوبه عن المعين فقط وعدم الوجوب أصلاً (مسئلة ٨) لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلاً والآخر بنجاسته سابقاً مع الجبل بجاله فعلاً فالظاهر وجوب الاجتناب وكذا اذا شهدا معاً بالنجاسة السابقة لجر بان الاستصحاب (مسئلة ٩) لو قال أحدهما انه نجس وقال الآخر انه كان نجساً والان طاهر فالظاهر عدم الكفاية وعدم الحكم بالنجاسة (مسئلة ١٠) اذا اخبرت الزوجة او الخادمة او المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج او ظروف البيت كفي في الحكم بالنجاسة وكذا اذا اخبرت المربية للعامل او المجنون بنجاسته او نجاسة ثيابه بل وكذا لو اخبر المولى بنجاسة بدن العبد او الجارية او غيرها مع كونها عنده اوفى بيته (مسئلة ١١) اذا كان الشيء بيد شخصين كالشربكيني يسمع قول كل منهما في نجاسته نعم لو قال أحدهما انه طاهر وقال الآخر انه نجس تساقطا كما ان الهيئة تسقط مع التعارض ومع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه (مسئلة ١٢) لافرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقاً او عادلاً بل مسلماً او كافراً (مسئلة ١٣) في اعتبار قول صاحب اليد اذا كان صائباً اشكال وان كان لا يبعد اذا كان مراهماً (مسئلة ١٤) لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال كما قد يقال فلو توشأ شخص جاء مثلاً وبعده اخبر ذواليد بنجاسته يحكم بطلان وضوئه وكذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين كونه في يده فلو اخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان ومع الشك في زوالها تستصحب فصل في كيفية نجس المتنجسات بشرط في نجس الملاقي للنجس او التنجس ان يكون فيها اوفى أحدهما رطوبة مسربة فاذا كانا جافين لم ينجس وان كان ملاقياً للبيئة لكن الاحوط غسل ملاقي ميت الانسان قبل الفصل وان كانا جافين وكذا لا ينجس اذا كان فيها اوفى أحدهما رطوبة غير مسربة ثم ان كان الملاقي للنجس او المتنجس اياً كان نجس كله كالماء القليل المطلق والمضاف مطلقاً والدهن المائع وضوءه من المايعات نعم لا ينجس العالي بملاقات السافل اذا كان جارياً من العالي بل لا ينجس السافل بملاقات العالي اذا كان جارياً من السافل كالقوارة من غير فرق في ذلك بين الماء وغيره من المايعات وان كان الملاقي جامداً اختصت النجاسة بموضع الملاقات سواء كان يابساً كالثوب اليابس اذا لامت النجاسة جزءه او رطباً كما في الثوب الرطب او الارض الرطوية فانه اذا وصلت النجاسة الى جزء من الارض او الثوب

لا ينجس ما ينصل به وإن كان فيه رطوبة مسرية بل النجاسة مختصة بموضع الملاقات ومن هذا القبيل اللعن واللبس الجامدين نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل نجس موضع الملاقاة منه فالانصال قبل الملاقاة لا يؤثر في النجاسة والسراية بخلاف الانصال بعد الملاقاة وعلى ما ذكره فالبطيخ والخيار ونحوهما مما فيه رطوبة مسرية إذا لاقى النجاسة جزء منها لا ينجس البقية بل يكفي غسل موضع الملاقات إلا إذا انفصل بعد الملاقاة ثم اتصل (مسئلة ١) إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها وشك في سرايتها لم يحكم بالنجاسة وأما إذا علم سبق وجود المسرية وشك في بقائها فالاحوط الاجتناب وإن كان الحكم بعدم النجاسة لا يخرج عن وجه (مسئلة ٢) الدباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص وإن كان فيها رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبته لعين النجس وبمجرد وقوعه لا يستلزم نجاسة رجله لاحتمال كونها مما لا تقلبها وعلى فرضه فزوال العين يكفي في طهارة الحيوانات (مسئلة ٣) إذا وقع ببر الفار في اللبن أو اللبس الجامدين يكفي القضاء والقائه ماحوله ولا يجب الاجتناب عن البقية وكذا إذا مشى الكلب على الطين فإنه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله إلا إذا كان وحلاً والمناطق في الجرد واليعان أنه لو أخذ منه شيء فإن بقي مكانه خالياً حين الأخذ وإن امتلاء بعد ذلك فهو جامد وإن لم يبق خالياً أصلاً فهو مايع (مسئلة ٤) إذا لاقى النجاسة جزء من البدن المتعرق لا يسرى إلى سائر أجزائه إلا مع جريان العرق (مسئلة ٥) إذا وضع ابريق بماء على الأرض النجسة وكان في أسفلها ثقب يخرج منه الماء فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ في الأرض أو يجري عليها فلا ينجس ما في الأبريق من الماء وإن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما في الأبريق بسبب الثقب ينجس وهكذا الكوز والكاس والحب ونحوها (مسئلة ٦) إذا خرج من أنفه نجاسة غليظة وكان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله من سائر أجزائها فإذا شك في ملاقات تلك النقطة لظاهر الأنف لا يجب غسله وكذا الحال في البلغم الخارج من الحلق (مسئلة ٧) الثوب أو الفرش المبلط بالتراب النجس يكفي فيه نفيه ولا يجب غسله ولا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن (مسئلة ٨) لا يكفي مجرد اليعان في النجس بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر وبعبارة أخرى يعتبر وجود الرطوبة في أحد المتلاقيين فالزريق إذا وضع في ظرف نجس لأرطوبة له لا ينجس وإن كان مايعاً وكذا إذا أذبح الذهب أو غيره من الفلزات في بركة نجسة أو صب بد لدوب في ظرف نجس لا ينجس إلا مع رطوبة الخرف أو وصول رطوبة نجسة

إليه من الخارج (مسئلة ٩) المتنجس لا يتنجس ثانياً ولو بنجاسة أخرى لكن إذا اختلف حكمها يرتب كلاهما لو كان لملاقى البول حكم وللملاقى العذرة حكم آخر يجب ترتيبها معاً ولذا لو لاقى أ الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين وإن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم وقلنا بكفايه المرة في الدم وكذا إذا كان في أناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره وإن لم يتنجس بالولوغ ويحتمل أن يكون للنجاسة مراتب في التدة والضعف وعليه فيكون كل منها مؤثراً ولا اشكال (مسئلة ١٠) إذا نتجس الثوب مثلاً بالدم مما يكفي فيه غسله مرة وشك في ملاقاته للبول أيضاً مما يحتاج الى التعدد يكتفى فيه بالمرة ويبنى على عدم ملاقاته للبول وكذا إذا علم بنجاسة أناء وشك في أنه ولغ فيه الكلب أيضاً لا لا يجب فيه التعفير ويبنى على عدم تحقق الولوج نعم لو علم تنجسه أما بالبول أو الدم أو الماء بالولوغ أو بغيره يجب إجراء حكم الأشد من التعدد في البول والتعفير في الولوج (مسئلة ١١) الأقوى أن المتنجس من نجس كالنجس لكن لا يجرى عليه جميع احكام النجس فإذا تنجس الأناء بالولوغ يجب تعفيره لكن إذا قبس أناء آخر بملاقات هذا الأناء أو صب ماء الولوج في أناء آخر لا يجب فيه التعفير وإن كان الاحوط خصوصاً في الفرض الثاني وكذا إذا تنجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل لكن إذا نتجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد وكذا إذا قبس شيء بفسالة البول بناء على نجاسة الفسالة لا يجب فيه التعدد (مسئلة ١٢) قد مر أنه يشترط في قبس الشيء بالملاقاة تأثره فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة أصلاً كما إذا دهن على نحو إذا غمس في الماء لا يتبلل أصلاً يمكن أن يبقى أنه لا يتنجس بالملاقات ولو مع الرطوبة المسرية ويحتمل أن يكون رجل الزنبر والدباب والبق من هذا القبيل (مسئلة ١٣) الملاقات في الباطن لا توجب التنجيس فالنخاعة الخارجة من الأنف طاهرة وإن لالت الدم في باطن الأنف نعم لو ادخل فيه شيء من الخارج ولحق الدم في الباطن فالاحوط فيه الاجتناب ﴿فصل﴾ يشترط في صحة الملوأ واجبة كانت أو مندوبة إزالة النجاسة من البدن حتى الظفر والشعر واللباس سائراً كان أو غير سائر عما يسمى من مثل الجوارب ونحوه مما لا تتم الصلوة فيه وكذا يشترط في تواجها من ملوأة الاحتياط ونضاء التشهد والسجدة المنديين وكذا سيفه محبذ في السجدة على الاحوط ولا يشترط فيها تقدمها من الاذان والاقامة والادعية التي قبل تكبيرة الاحرام ولا فيها تأخرها من التعقيب ويلحق باللباس على الاحوط الخفاف الذي يتغلى به المولى مضطجعا أيماً سواء كان متسترأ به أو لا وإن كان الأقوى في حورة عدم التستر

به بان كان ساتره غيره عدم الاشتراط ويشترط في صحة الصلوة ايضاً ازالتها عن موضع السجود دون المواضع الاخر فلا بأس بنجاستها الا اذا كانت مسربة الى بدنه اولباصه (مسئلة ١) اذا وضع جبهته على محل بمضه طاهر وبمضه نجس صح اذا كان الطاهر بمقدار الواجب فلا يفسر كون البعض الاخر نجساً وان كان الاحوط طهارة جميع مايقع عليه ويكفي حصول السطح الطاهر من المسجد طاهراً وان كان باطنه اوسطحه الآخر اوما تحته نجساً فلو وضع التربة على محل نجس وكانت طاهرة ولو سطها الطاهر صحة الصلوة (مسئلة ٢) يجب ازالة النجاسة عن المساجد داخلها وسقفها وطرף الداخل من جدرانها بل والطرף الخارج على الاحوط الا ان لا يحملها الواقف جزء من المسجد بل لو لم يحمل مكاناً مخصوصاً منها جزء لا يلحقه الحكم وجوب الازالة فوري فلا يجوز التأخير بمقدار يناسب الفور العرفي ويحرم تنجيسها ايضاً بل لا يجوز ادخال عين النجاسة فيها وان لم تكن منجسة اذا كانت موجبة لذلك حرمتها بل مطلقاً على الاحوط واما ادخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم ذلك (مسئلة ٣) وجوب ازالة النجاسة عن المساجد ككفاي ولا اختصاص له بمن نجسها او صار سبباً فيجب على كل احد (مسئلة ٤) اذا راي نجاسة في المسجد وقد دخل وقت الصلوة يجب المبادرة الى ازالها مقدمه على الصلوة مع سعة وقتها ومع الضيق قدمها ولو ترك الازالة مع السعة واشتغل بالصلوة عصى لترك الازالة لكن في بطلان صلوته اشكال والافوى الصحة هذا اذا امكنه الازالة واما مع عدم قدرته مطلقاً اوفى ذلك الوقت فلا اشكال في صحة صلوته ولا فرق في الاشكال في الصورة الاولى بين ان يصلي في ذلك المسجد او في مسجد آخر واذا اشتغل غيره بالازالة لامانع من مبادرته الى الصلوة قبل تحقق الازالة (مسئلة ٥) اذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجساً كانت صلوته صحيحة وكذا اذا كان عالماً بالنجاسة ثم غفل وصلى واما اذا علمها او التفت اليها في اثناء الصلوة فهل يجب اتمامها ثم الازالة او بطلانها والمبادرة الى الازالة وجهان او وجوه والافوى وجوب الاتمام (مسئلة ٦) اذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً بما يوجب تلويثه بل وكذا مع عدم التلويث اذا كانت الثانية اشد واغلب من الاولى والافى تحريمه تامل بل منع اذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لممكنه احوط (مسئلة ٧) لو توقف تطهير المسجد على حفر ارضه جاز بل وجب وكذا لو توقف على تخريب شيء منه ولا يجب طم الحفر وتعمير الخراب نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب (مسئلة ٨) اذا تنجس

حصير المسجد وجب تطهيره اوقطع موضع النجس منه اذا كان ذلك اصلح من اخراجه
وتطهيره كما هو الغالب (مسئلة ٩) اذا توقف تطهير المسجد على تخريبه اجمع كما اذا كان الحص
الذي عمر به نجساً او كان المباشر للبناء كافراً فان وجد مترع بالتحجير بعد الحراب حاز والا
فمشكل (مسئلة ١٠) لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً وان لم يصل فيه احد ويجب
تطهيره اذا تنجس (مسئلة ١١) اذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة
لامانع منه ان امكن ازالته بعد ذلك كما اذا اراد تطهيره بصب الماء واستنزم ما ذكر (مسئلة ١٢)
اذا توقف التطهير على بذل مال وجب وهل يضمن من صار سبباً للتنجيس وجهان لا يخفى ثانيهما
من قوة (مسئلة ١٣) اذا تغير عنوان المسجد بان غصب وجعل داراً او صار خراباً بحيث لا يمكن
تعميره ولا الصلوة فيه وقتلنا يجوز جعله مكاناً للزرع في جواز تنجيسه وعدم وجوب تطهيره كما
قبل اشكال والاعلم عدم جواز الاول بل وجوب الثاني ايضاً (مسئلة ١٤) اذا رأى الجنب
نجاسة في المسجد فان امكنه ازالتها بدون المكث في حال المرور وجب المبادرة اليها والا فالظاهر
وجوب التأخير الى ما بعد الغسل لكن يجب المبادرة اليه حفظاً للقورية بقدر الامكان وان لم
يمكن التطهير الا بالمكث جنباً فلا يهد جوازه بل وجوبه وهكذا اذا استنزم التأخير الى ان
يفتسل هناك حرمة (مسئلة ١٥) في جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى اشكال واما
مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقهم (مسئلة ١٦) اذا علم عدم جعل الواقف ضمن المسجد
اوسقفه او جدرانته جزء من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير وحرمة التنجيس بل وكذا
لوشك في ذلك وان كان الاحوط للحوق (مسئلة ١٧) اذا علم اجمالاً بنجاسة احد المسجدين
اواحد المكانين من مسجد وجب تطهيرها (مسئلة ١٨) لا فرق بين كون المسجد عاماً او خاصاً
واما المكان الذي اعده للصلوة في داره فلا يلحقه الحكم (مسئلة ١٩) هل يجب اعلام الغير
اذا لم يتمكن من الازالة فالظاهر عدم اذا كان مما لا يوجب المكث والافقوا الاحوط (مسئلة ٢٠)
المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس بل وجوب الازالة اذا كان تركها هناك بل مطلقاً
على الاحوط لكن الاقوى عدم وجوبها مع عدمه ولا فرق فيها بين الفساح وما عليها من الثياب
وصاير مواضعها الا في التاكيد وعدمه (مسئلة ٢١) يجب الازالة عن ورق المصحف الشريف
وخطه بل عن جلده وغلافه مع المكث كما انه معه يحرم مس خطه او ورقه بالعضو المتنجس وان
كان متطهراً من الحدث واما اذا كان احد هذه بقصد الاهانة فلا اشكال في حرمة (مسئلة ٢٢)

يحرم كتابة القرآن بالركب النجس ولو كتب جهلاً أو عمداً وجب محوه كما انه اذا تنجس خطه ولم يمكن تطهيره يجب محوه (مسئلة ٢٣) لا يجوز اعطائه بيد الكافر وان كان في يده يجب اخذه منه (مسئلة ٢٤) يحرم وضع القرآن على العين النجسة كما انه يجب رفعها عنه اذا وضعت عليه وان كانت يابسة (مسئلة ٢٥) يجب ازالة النجاسة عن الثربة الحسينية بل عن ثربة الرسول وسائر الأئمة صلوات الله عليهم المأخوذة من قبورهم ويحرم تنجسها ولا فرق في الثربة الحسينية بين المأخوذة من القبر الشريف او من الخارج اذا وضعت عليه بقصد التبرك والاستشفاء وكذا السجدة والثربة المأخوذة بقصد التبرك لاجل الصلوة (مسئلة ٢٦) اذا وقع ورق القرآن او غيره من المحترقات في بيت الخلاء او بالوعته وجب اخراجه ولو باجرة وان لم يمكن فالاحوط والاوى سد بابيه وترك التخلي فيه الى ان يضمحل (مسئلة ٢٧) تنجيس مصحف الغير موجب لقضاء نفسه الحاصل بتطهيره (مسئلة ٢٨) وجوب تطهير المصحف كفائي لا يتخص بين نجسه ولو استلزم صرف المال وجب ولا يضمنه من نجسه اذا لم يكن لغيره وان صار هو السبب للتكليف بصرف المال وكذا لو اذاه في البالوعة فان مؤنة الاخراج الواجب على كل احد ليس عليه لان الضرر انما جاء من قبل التكليف الشرعي ويضمن ضمان السبب كما قيل بل قيل باختصاص الوجوب به ويجوز الحاكم عليه لو امتنع او يستأجر آخر ولكن يأخذ الاجرة منه (مسئلة ٢٩) اذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير اذنه اشكال الا اذا كان تركه هنكاً ولم يمكن الاحتياذان منه فانه ح لا يهد وجوبه (مسئلة ٣٠) يجب ازالة النجاسة عن المأكول وعن ظروف الاكل والشرب اذا استلزم استعمالها تنجس المأكول والمشروب (مسئلة ٣١) الاحوط ترك الانتفاع بالاعيان النجسة خصوصاً الميتة بل والمنجسة اذا لم تقبل التطهير الا ما جرت السيرة عليه من الانتفاع باعذرات وغيرها للتسميد والا الاستصحاب بالهين المتنجس لكن الافوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة مطلقاً في غير ما يشترط فيه الطهارة نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم وفي بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالهيئة والعذرات (مسئلة ٣٢) كما يحرم الاكل والشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لاكل الغير او شربه وكذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهارة فلو باع او اعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الاعلام بنجاسته واما اذا لم يكن هو السبب في استعماله بان رأى ان مايا كله شخص او يشربه او يصلى فيه نجس فلا يجب اعلامه (مسئلة ٣٣) لا يجوز سقي المسكرات للاطفال بل يجب ردعهم وكذا سائر الاعيان النجسة اذا

كانت مضرة لم يل مطلقاً وأما النجاسات فإن كان التنجس من جهة كون أيديهم نجسة فالظاهر عدم الباس به وإن كان من جهة نجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم وإن كان الاحوط تركه وأما ردعهم عن الأكل والتسرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير اشكال (مسئلة ٣٤)

إذا كان موضع من بيته أو فرشته نجساً فورد عليه ضيف وباشره بالزطوبة المسرية ففي وجوب اعلامه اشكال وإن كان احوط بل لا يخ عن قوة وكذا إذا احضر عنده طعاماً ثم علم بنجاسته بل وكذا إذا كان الطعام للغير وجماعة مشغولون بالأكل فرائى واحد منهم فيه نجاسة وإن كان عدم الوجوب في هذه الصورة لا يخ عن قوة لعدم كونه سبباً لأكل الغير بخلاف الصورة السابقة (مسئلة ٣٥)

إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه اعلامه عند الرد فيه اشكال والإحوط الاعلام بل لا يخ عن قوة إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهارة ﴿فصل﴾ إذا صلى في النجس فإن كان عن علم وعمد بطلت صلاته وكذا إذا كان عن جهل بالنجاسة من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشيء الفلاني مثل عرق الجنب من الحرام نجس أو عن جهل بشرعية الطهارة للصلاة وأما إذا كان جاهلاً بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدننه لاقى البول مثلاً فإن لم يلتفت أصلاً أو التفت بعد الفراغ من الصلوة صححت صلواته ولا يجب عليه القضاء بل ولا الاعادة في الوقت وإن كان احوط وإن التفت في أثناء الصلوة فإن علم سبقها وإن بعض صلواته وقع مع النجاسة بطلت مع سعة الوقت للاعادة وإن كان الاحوط الاتمام ثم الاعادة ومع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل وهو في الصلوة من غير لزوم المتأني فليقل ذلك ويتم وكانت صحيحة وإن لم يمكن اتما وكانت صحيحة وإن علم حدوثها في الاثناء مع عدم اتيان شيء من اجزائها مع النجاسة أو علم بها وشك في انها كانت سابقاً أو حدثت فعلاً وقع سعة الوقت وأمكان التطهير أو التبديل يتجها بعدهما ومع عدم الامكان يستأنف ومع ضيق الوقت يتجها مع النجاسة ولا شيء عليه وأما إذا كان ناسياً فالأقوى وجوب الاعادة والقضاء مطلقاً سواء ذكر بعد الصلوة أو في اثنائها أمكن التطهير أو التبديل أم لا (مسئلة ١) ناسى الحكم تكليفاً أو وضماً كجاءه في وجوب الاعادة والقضاء (مسئلة ٢) لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الاعادة والقضاء وكذا لو شك في نجاسته ثم تبين بعد الصلوة أنه حسان نجساً وكذا لو علم بنجاسته فآخبره الوكيل في تطهيره بطهارته أو شهدت البيئة بتطهيره ثم تبين الخلاف وكذا لو وقعت قطرة بول

اودم مثلاً وشك في انها وقعت على ثوبه او على الارض ثم تبين انها وقعت على ثوبه وكذا لو رأى في يده او ثوبه دمًا وقطع بانه دم البقر اودم القروح المغفوااته اقل من الدرهم او نحو ذلك ثم تبين انه مما لا يجوز الصلوة فيه وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين انه مما لا يجوز فجميع هذه من الجهل بالنجاسة لا يجب فيها الاعادة او القضاء (مسئلة ٣) لو علم بنجاسة شيء فتنسى ولا يراه بالطوبى وصلى ثم تذكر انه كان نجسًا وان يده نجست ببلغماته فالظاهر انه ايضاً من باب الجهل بالموضوع لا النسيان لانه لم يعلم بنجاسة يده سابقاً والنسيان انما هو في نجاسة شيء آخر غير ما صلى

فيه نعم لو توضأ واعتدل قبل تطهير يده وصلى كانت باطلة من جهة بطلان وضوئه او غسله (مسئلة ٤) اذا انحصر ثوبه في نجس فان لم يمكن ترعه حال الصلوة لبرد او نحوه صلى فيه ولا يجب عليه الاعادة او القضاء وان تمكن من ترعه ففي وجوب الصلوة فيه اوطارياً او التخيير وجوه الاقوى الاول والاحوط تكرار الصلوة (مسئلة ٥) اذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة احدهما يكرر الصلوة وان لم يتمكن الا من صلوة واحدة يصلى في احدهما لا عارياً والاحوط القضاء خارج الوقت في الاخر ايضاً ان امكن والاعارياً (مسئلة ٦) اذا كان عنده مع الثوبين المشبهين ثوب طاهر لا يجوز ان يصلى فيهما بالتكرار بل يصلى فيه نعم لو كان له غرض عقلاً في عدم الصلوة فيه لابسها فيها مكرراً (مسئلة ٧) اذا كان اطراف الشبهة ثلاثة يكفي تكرار الصلوة في اثنين سواء علم بنجاسة واحد وبطهارة الاثنين او علم بنجاسة واحد وشك في نجاسة الاخرين اوفى بنجاسة احدهما لان الزايد على المعلوم محكوم بالطهارة وان لم يكن مميزاً وان علم في الفرض بنجاسة الاثنين يجب التكرار باثني الثلث وان علم بنجاسة الاثنين في اربع يكفي الثلث والمعيار كما تقدم سابقاً التكرار الى حد يعلم وقوع احدهما في الطاهر (مسئلة ٨) اذا كان كل من يده و ثوبه نجساً ولم يكن له من الماء الا ما يكفي احدهما فلا يبعد التخيير والاحوط تطهير البدن وان كانت نجاسة احدهما اكثر واشد لا يبعد ترجيحه (مسئلة ٩) اذا نجس موضعان من بدنه او لباسه ولم يمكن ازالتهما فلا يسقط الوجوب ويختار مع الدوران بين الاقل والاكثر او بين الاخف والاشد او بين معقد العنوان ومتعدد فيتعين الثاني في الجميع بل اذا كان موضع النجس واحداً وامكن تطهير بعضه لا يسقط اليسور بل اذا لم يمكن التطهير لكن امكن ازالة العين وجبت بل اذا كانت محتاجة الى تعدد الغسل وتمكن من غسلة واحدة فالاحوط عدم تركها لانها توجب خفة النجاسة الا ان يستلزم خلاف الاحتياط من جهة اخرى بان استلزم وصول

بطلانها من بدنته
شرط واقفي متى علم
بها ولو بعد الصلوة
وعصياً عارياً ولو
فصلاً عارياً ولو
بالحديث

الحائز وكونه مصدراً
للاعتكاف

الفسالة الى المحل الطاهر (مسئلة ١٠) اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي لارتفع الحدث
او لرفع الغبث من الثوب او البدن تعين رفع الغبث و يتم بدلاً عن الوضوء او الفسل والاولي
ان يستعمل في ازالة الغبث أولاً ثم التيميم ليتحقق عدم الوجدان حينه (مسئلة ١١) اذا صلى
مع النجاسة اضطرراً لا يجب عليه الاعادة بعد التمكن من التطهير نعم لو حصل التمكن في اثناء الصلوة
استأنف في سعة الوقت والاحوط والاقام والاعادة (مسئلة ١٢) اذا اضطر الى السجود على محل
نجس لا يجب اعادة التمكن من الطاهر (مسئلة ١٣) اذا سجد على الموضع النجس جهلاً او سياتاً
لا يجب عليه الاعادة وان كانت احوط ❦ فصل ❦ فيما يفي عنه في العلوة وهو امور «الاول» دم
الجروح والقروح ما لم يبرء في الثوب او البدن قليلاً كان او كثيراً أمكن الازالة او التبديل بلا مشقة
ام لا نعم يعتبر ان يكون مما فيه مشقة نوصية فان كان مما لا مشقة في تطهيره او تبديله على نوع الناس
فالاحوط ازالته او تبديل الثوب وكذا يعتبر ان يكون الجرح مما يندب به وله ثبات واستقرار
فالجروح الجزئية يجب تطهير دمه ولا يجب فيها يعني عنه منعه عن التنجيس نعم يجب شدة اذا
كان في موضع يتعارف شدة ولا يختص المفوق بما في محل الجرح فلو تعدى عن البدن الى اللباس
او الى اطراف المحل كان معقوباً لا يمكن بالتقدير المتعارف في مثل ذلك الجرح ويختلف ذلك
باختلافها من حيث الكبر والصغر ومن حيث المحل فقد يكون في محل لازمه بحسب المتعارف
التعدى الى الاطراف كثيراً او سفي في محل لا يمكن شدة فالتسايط المتعارف بحسب ذلك الجرح
(مسئلة ١) كما يفي عن دم الجرح كذا يعني عن اتقيح التنجيس الخارج معه والدواء المتنجس
الموضوح عليه والعرق المتصل به في المتعارف اما الرطوبة الخارجية اذا وصلت اليه وتعدت الى
الاطراف فالعفو عنها مشكل ليجب غسلها اذا لم يكن فيه حرج (مسئلة ٢) اذا تلوثت يده
في مقام العلاج يجب غسلها ولا يفوقها انه اذا كان الجرح مما لا يعمد فتلوث اطرافه بالنع
عابها يده او بالخرقة الملوثة على خلاف المتعارف (مسئلة ٣) يفي عن دم البواسير خارجة
كانت او داخلة وكذا اكل قرح او جرح باطن خرج دمه الى الظاهر (مسئلة ٤) لا يفي عن دم
الرفاف ولا يكون من الجروح (مسئلة ٥) يستحب لصاحب القروح والجروح ان يغسل ثوبه من
دمها كل يوم مرة (مسئلة ٦) اذا شك في دم انه من الجروح او القروح أم لا فالاحوط عدم
العفو عنه (مسئلة ٧) اذا كانت القروح او الجروح المتعددة متقاربة بحيث تعد جرحاً واحداً
هرقاً جري عليه حكم الواحد فلو برء بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرء الجميع وان

كانت متباعدة لا يصدق عليها الوحدة العرفية فلكل حكم نفسه فلو برز البعض وجب غسله ولا يعنى عنه الى ان يبرء الجميع « الثاني » مما يعنى عنه في الصلوة الدم الاقل من الدم سواء كان في البدن او اللباس من نفسه او غيره عدا الدماء الثلاثة من الحيض والنفاس والاستحاضة او من نجس العين او الميتة بل او غير المأكول مما عدا الانسان على الاحوط بل لا يخفى عن قوة واذا كان متفرقا في البدن او اللباس او فيها وكان المجموع بقدر الدم فالاحوط عدم العفو والمناط سعة الدم لا وزنه وحده سعة الخمس الراحة ولما حده بعضهم بسعة عقد الابهام من اليد وآخر بعقد الوسطى وآخر بعقد السبابة فالاحوط الاختصار على الاقل وهو الاخير (مسئلة ١) اذا نفث من احد طرفي الثوب الى الآخر قدم واحد والمناط في ملاحظة الدم اوسع الطرفين نعم لو كان الثوب طبقات فنفث من طبقة الى اخرى فالظاهر التعدد وان كان من قبيل الظهارة والبطانة كما انه لو وصل الى الطرف الآخر دم آخر لا بالنفث يحكم عليه بالتعدد وان لم يكن طبقتين (مسئلة ٢) الدم الاقل اذا وصل اليه رطوبة من الخارج فصار المجموع بقدر الدم او ازيد لا اشكال في عدم العفو عنه وان لم يبلغ الدم فان لم ينفس بها شيء من المحل بان لم تعد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو وان تعدى عنه ولكن لم يكن المجموع بقدر الدم ففيه اشكال والاحوط عدم العفو (مسئلة ٣) اذا علم كون الدم اقل من الدم وشك في انه من المستنثيات ام لا يبني على العفو واما اذا شك في انه بقدر الدم او اقل فالاحوط عدم العفو الا ان يكون مسبوقا بالافلية وشك في زيادته (مسئلة ٤) المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه اذا كان اقل من الدم (مسئلة ٥) الدم الاقل اذا ازيل عينه فالظاهر بقاء حكمه (مسئلة ٦) الدم الاقل اذا وقع عليه دم آخر اقل ولم يعد عنه او تعدى وكان المجموع اقل لم يزل حكم العفو عنه (مسئلة ٧) الدم الغليظ الذي سعتة اقل عفو وان كان بحيث لو كان رقيقا صار بقدره او اكثر (مسئلة ٨) اذا وقعت نجاسة اخرى كقطرة من البول مثلا على الدم الاقل بحيث لم تعد عنه الى المحل الطاهر ولم يهل الى الثوب ايضا هل يبقى العفو ام لا اشكال فلا يترك الاحتياط « اثالث » مما يعنى عنه . الا تتم فيه الملوحة من الملابس كالقطنسوة والعرقونين والتكة والجورب والعل والخنم والغليظ ونحوها بشرط ان لا يكون من الميتة ولا من اجزاء نجس العين كالحصالب واخويه والمناط عدم امكان الستر بلا علاج فان تعمم وانحزم بمثل الدسمال مما لا يستر العورة بلا علاج لكن يمكن الستر به بشده بمجل او يصيله خوفا لاما من

الصلوة فيه وأما مثل العمامة الملقوفة التي تستر العورة إذا قلت فلا يكون معفواً إلا إذا خيطت بعد الف بحيث تصير مثل القلنسوة «الرابع» المحمول المتنجس الذي لا تم فيه الصلوة مثل السكين والدرم والدينار ونحوها وأما إذا كان مائة تم فيه الصلوة كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه مثلاً فقبه اشكال والاحوط الاجتناب وكذا إذا كان من الاعيان النجسة كالهيئة والدم وشعر الكلب والحزير فان الاحوط اجتناب حملها في الصلوة (مسئلة) اغيط المتنجس الذي خيط به الجرح بعد من المحمول بخلاف ما خيط به الثوب والقباطين والزرور والسفايف فانها تعد من اجزاء اللباس لاعفوا عن نجاستها «الخامس» ثوب المرية للصبى اما كانت او غيرها مشبعة او مستأجرة ذكرنا ان كان الصبي اوانى وان كان الاحوط الاقتصاد على الذكر فنجاسته معفو بشرط غسله في كل يوم مرة مخيرة بين ساعاته وان كان الاولى غسله آخر النهار لتصلى الظهرين والعشائين مع الطهارة اوسع خفة النجاسة وان لم يغسل كل يوم مرة فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسة باطلة ويشترط انحصار ثوبها في واحد او احتياجها الى لبس جميع ما عندها وان كان متعدد ولا فرق في العفو بين ان تكون متمكنة من تحصيل الثوب الطاهر بشراء او استيجار او استعارة ام لا وان كان الاحوط الاقتصاد على صورة عدم التمكن (مسئلة ١) الحاق بدننها بالثوب في العفو عن نجاسته محل اشكال وان كان لا يخفى عن وجهه (مسئلة ٢) في الحاق المربي بالمرية اشكال وكذا من تواتر بوله «السادس» يعنى عن كل نجاسة في البدن او الثوب في حال الاضطراب ❁ فصل ❁ في المطهرات وهي امور «أحدها» الماء وهو عمدتها لان سائر المطهرات مخصوصة بشيأ خاصة بخلافه فانه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك بل يطهر بعض الاعيان النجسة كبيت الانسان فانه يطهر بتمام غسله ويشترط في التطهير به امور بعضها شرط في كل من القليل والكثير وبعضها مختص بالتطهير بالقليل «اما الاول» فانه زوال العين والاثري يعنى الاجزاء الصغار منها لاجبى اللون والطعم ونحوهما ومنها عدم تغير الماء في اثناء الاستعمال ومنها طهارة الماء ولو في ظاهر الشرع ومنها اطلاقه يعنى عدم خروجه عن الاطلاق في اثناء الاستعمال «واما الثانى» فانه تعدد في بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول وكالغثروف والتعفير كما في المتنجس ببولغ الكلب والعصر في مثل الثياب والفرش ونحوها مما يقبله والورود اى ورود الماء على المتنجس دون العكس على الاحوط (مسئلة ١) المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون اوصافها فلو بقيت الريح او اللون مع العلم بزوال العين كفى الا ان يشكك في من

بقائهما بقاء الاجزاء الصغار او يشك في بقائها فلا يحكم حـ بالطهارة (مسئلة ٢) انما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال فلا يضر تنجسه بالوصول الى المحل النفس واما الاطلاق فاعتباره انما هو قبل الاستعمال وحينه فلو صار بعد الوصول الى المحل مضاعفا لم يكف كما في الثوب المصبوغ فانه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الاطلاق حتى حال العصر فادام يخرج منه الماء الملون لا يطهر الا اذا كان اللون قليلا لم يصر الى حد الاضافة واما اذا غسل سيفه الكثير فيكفي فيه نفوذ الماء في جميع اجزائه بوصف الاطلاق وان صار بالعصر مضاعفا بل الماء المعصور المضاف ايضا محكوم بالطهارة واما اذا كان بحيث يوجب اضافة الماء بمجرد وصوله اليه ولا يتدف فيه الا مضاعفا فلا يطهر مادام كذلك والظاهر ان اشتراط عدم التغير ايضا كذلك فلو تغير بالاستعمال لم يكف مادام كذلك ولا يحسب غسلة من الغلات فيما يعتبر فيه التعدد (مسئلة ٣) يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير على الاقوى وكذا غسالة ساير النجاسات على القول بطهارتها واما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا (مسئلة ٤) يجب في تطهير الثوب او البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الفسل مرتين واما من بول الرضيع الغير المنفذي بالطعام فيكفي صب الماء مرة وان كان المرتان احوط واما المتنجس بساير النجاسات عدا البولغ فلا اقوى كفاية الفسل مرة بعد زوال العين فلا تكفي الغسلة الزيلة لها الا ان يصب الماء مستمراً بعد زوالها والاحوط التعدد في ساير النجاسات ايضا بل كونها غير الفسلة المزيلة (مسئلة ٥) يجب في الاواني اذا تنجست بغير البولغ الفسل ثلث مرات في الماء القليل واذا تنجست بالبولغ التغير بالتراب مرة وبالماء بعده مرتين والاولى ان يطرح فيها التراب من غير ماء ويمسح به ثم يحصل فيه شيء من الماء ويمسح به وان كان الاقوى كفاية الاول فقط بل الثاني ايضا ولا بد من التراب فلا يكفي عنه الرماد والاشنان والتورة ونحوها نعم يكفي الرمل ولا فرق بين اقسام التراب والمراد من البولغ شربه الماء او ما يعلو آخر بطرف لسانه ويقوى الحاق لطمه الاناء بشربه واما وقوع لعاب فله فله الاقوى فيه عدم اللعوق وان كان احوط بل الاحوط اجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته ولو كان بغير اللسان من ساير الاعضاء حتى وقوع شعره او عرقه في الاناء (مسئلة ٦) يجب في ولوغ الخنزير غسل الاناء سبع مرات وكذا في الجرذ وهو الكبير من الفارة البرية والاحوط في الخنزير التغير قبل السبع ايضا لكن الاقوى عدم وجوبه (مسئلة ٧) يستحب في ظروف الخمر الفسل سبعا والاقوى كونها كساير الظروف في كفاية

الثالث (مسئلة ٨) التراب الذي يغمره يجب ان يكون طاهراً قبل الاستعمال (مسئلة ٩)
اذا كان الاناء خيفاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه وتحريره الى ان
يصل الى جميع اطرافه واما اذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاءه على النجاسة ابدأ الا
عند من يقول بسقوط التعفير في الفسل بالماء الكثير (مسئلة ١٠) لا يجري حكم التعفير في غير
الظروف مما تنجس بالكلب ولو بآء ولو غره او بطلعه نعم لافرق بين اقسام الظروف في وجوب
التعفير حتى مثل الفل لو شرب الكلب منه بل والقربة والمطهرة وما اشبه ذلك (مسئلة ١١)
لا يكرر التعفير بذكر الولغ من كآب واحد اواز بدبل يكفى التعفير مرة واحدة (مسئلة ١٢) يجب
تقديم التعفير على الفسلين فلو عكس لم يطهر (مسئلة ١٣) اذا غسل الاناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه
التثليث بل يكفى مرة واحدة حتى في اناء الولغ نعم الاحوط عدم سقوط التعفير فيه بل لا يخ
عن قوة والاحوط التثليث حتى في الكثير (مسئلة ١٤) في غسل الاناء بالماء القليل يكفى صب
الماء فيه وادارته الى اطرافه ثم صبه على الارض ثلث مرات كما يكفى ان يملأ ماء ثم يفرغه
ثلث مرات (مسئلة ١٥) اذا شك في متنجس انه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلث مرات
او غيره حتى يكفى فيه المرة فالظاهر كفاية المرة (مسئلة ١٦) يشترط في الفسل بالماء القليل
انفصال الفسالة على المتعارف في مثل البدن ونحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء عليه
وانفصال معظم الماء وفي مثل الثياب والفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره او ما يقوم مقامه
كما اذا داسه برجله او غمره بكفه او نحو ذلك ولا يلزم انفصال تمام الماء ولا يلزم الفرق والدلك
الا اذا كان فيه عين النجس او المتنجس وفي مثل الصابون والطين ونحوهما مما ينفذ فيه الماء
ولا يمكن عصره فيطهر ظاهره باجراء الماء عليه ولا يضره بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها
فيه واما في الفسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال الفسالة ولا العصر ولا التعدد وغيره بل يجرد
غمره في الماء بعد زوال العين يطهر ويكفى في طهارة اعماقه ان وصات النجاسة اليها نفوذ الماء
الظاهر فيه في الكثير ولا يلزم تجفيفه اولاً نعم لو نفذ فيه عين البول مثلاً مع بقاءه فيه يعتبر
تجفيفه بمعنى عدم بقاء ما يئته فيه بخلاف الماء النجس الموجود فيه فانه بالاتصال بالكثير يطهر
فلا حاجة فيه الى التجفيف (مسئلة ١٧) لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول الرضيع وان كان
مثل الثوب والفرش ونحوها بل يكفى صب الماء عليه مرة على وجه يشمل جميع اجزائه وان
كان الاحوط مرتين لكن يشترط ان لا يكون متغذياً معتاداً بالغذاء ولا يضر تغذيه اتفاقاً نادراً

وان يكون ذكراً لا انثى على الاحوط ولا يشترط فيه ان يكون في الحولين بل هو كك مادام يعد رضيعاً غير متغذ وان كان بعدهما كما انه لو صار معتاداً بالفداء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور بل هو كسائر الابوال وكذا يشترط في لحوق الحكم ان يكون اللبن من المسلمة فلو كان من الكافرة لم يلحقه وكذا لو كان من الخنزيرة (مسئلة ١٨) اذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون ونحوه بنى على عدمه كما انه اذا شك بعد العلم بنفذه في نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه فيحكم ببقاء الطهارة في الاول وبقاء الجاسة في الثاني (مسئلة ١٩) قد بق بطهارة الدهن المتنجس اذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه ثم اخذ من فوقه بعد برودته لكنه مشكل لعدم حصول العلم بوصول الماء الى جميع اجزائه وان كان غير بعيد اذا غلى الماء مقداراً من الزمان (مسئلة ٢٠) اذا تنجس الارز او الماش او نحوها يجعل في وصلة ويغمس في الكر وان نفذ فيه الماء النجس يصير حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس بل لا يعد تطهيره بالقليل بان يجعل في ظرف ويصب عليه ثم يراق غسالته ويطهر الظرف ايضاً بالتبعم فلا حاجة الى التثليث فيه وان كان هو الاحوط نعم لو كان الظرف ايضاً نجساً فلا بد من الثلاث (مسئلة ٢١) التوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت وصب الماء عليه ثم عصره واخراج غسالته وكذا اللحم النجس ويكفي المرة في غير البول والمرتان فيه اذا لم يكن الطشت نجساً قبل صب الماء والا فلا بد من الثلاث والاحوط التثليث مطلقاً (مسئلة ٢٢) اللحم المطبوخ بالماء النجس او المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير بل والقليل اذا صب عليه الماء ونفذ فيه الى المقدار الذي وصل اليه الماء النجس (مسئلة ٢٣) الطين النجس اللاصق بالابريق يطهر بجمعه في الكر ونفوذ الماء الى اعماقه ومع عدم النفوذ يطهر ظاهره فالقطرات التي تقطر منه بعد الاخراج من الماء طاهرة وكذا الطين اللاصق بالنعل بل يطهر ظاهره بالماء القليل ايضاً بل اذا وصل الى باطنه بان كان رخواً طهر باطنه ايضاً به (مسئلة ٢٤) الطين والعجين النجس يمكن تطهيره بجعله خزاناً ثم وضعه في الكر حتى يصل الماء الى جميع اجزائه وكذا الحليب النجس بجعله جبناً ووضع في الماء كك (مسئلة ٢٥) اذا نجس التنور يطهر بصب الماء في اطرافه من فوق الى تحت ولا حاجة فيه الى التثليث لعدم كونه من الظروف فيكفي المرة في غير البول والمرتان فيه والاولى ان يحفر فيه حفيرة يجتمع الفسالة فيها وطمها بعد ذلك بالطين الطاهر (مسئلة ٢٦) الارض الصلبة او المقرقة بالآجر او الحجر تطهر

بالماء القليل اذا جرى عليها لكن يجمع الفسالة يبقى نجساً ولو اريد تطهير بيت اوسكة فان امكن اخراج ماء الفسالة بان كان هناك طريق غروجه فهو والا يحفر حفيرة ليحتم فيها ثم يجعل فيها الطين الطاهر كما ذكر في التنوير وان كانت الارض رخوة بحيث لا يمكن اجراء الماء عليها فلا تطهر الا بالقاء الكبر او المطر او الشمس نعم اذا كانت رملاً يمكن تطهير ظاهرها بنصب الماء عليها ورسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجساً بماء الفسالة وان كان لا يج عن اشكال من جهة احتمال عدم صدق انفصال الفسالة (مسئلة ٢٧) اذا صبغ توب بالدم لا يطهر مادام يخرج منه الماء الاحمر نعم اذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكبر او الفسل بالماء القليل بخلاف ما اذا صبغ بالنيل النجس فانه اذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الاطلاق يطهر وان صار مضائق او متولوا بعد العصر كما مر سابقاً (مسئلة ٢٨) فيما يعتبر فيه التعداد لا يلزم توالى الفسلتين او الفسلات فلو غسل مرة في يوم ومرة اخرى في يوم آخر كفي نعم يعتبر في العصر الفورية بعد صب الماء على الشيء المنتجس (مسئلة ٢٩) الفسلة المزبلة العين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها تعد من الفسلات فيما يعتبر فيه التعداد فتحسب مرة بخلاف ما اذا بقي بعدها شيء من اجزاء العين فانها لا تحسب وعلى هذا فان ازال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفي غسله مرة اخرى وان ازالها بماء مضاف يجب بعده مرتان اخريان (مسئلة ٣٠) النعل المنتجس تطهر بغمسها في الماء الكثير ولا حاجة ليها الى العصر لان طرف جلدها ولا من طرف خيطوطها وكذا البارية بل في الفسل بالماء القليل ايضاً كك لان الجلد والخيط ليسا مما يعصر وكذا الحزام من الجلد كان فيه خيط او لم يكن (مسئلة ٣١) الذهب المذاب ونحوه من الفلزات اذا صب في الماء التجس او كان منتجساً فاذهب بنجس ظاهره وباطنه ولا يقبل التطهير الا بظاهره فاذا اذيب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانياً نعم لو احتمل عدم وصول النجاسة الى جميع اجزائه وان مظهر منه بعد الذوبان الاجزاء الطاهرة يحكم بطهارته وعلى اى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله وان كان مثل القدر من الصفر (مسئلة ٣٢) الحلى الذى يصوغه الكافر اذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته ومع العلم بها يجب غسله ويطهر ظاهره وان بقى باطنه على النجاسة اذا كان منتجساً قبل الاذابة (مسئلة ٣٣) النبات المنتجس يطهر بالغمس في الكثير بل والفسل بالقليل اذا علم جريان الماء عليه بوصف الاطلاق وكذا قطعة الملح نعم لو صنع النبات من السكر المنتجس او انجسد الملح بعد تجسه ما بعد لا يكون ح قابلاً للتطهير

(مسئلة ٣٤) الكوز الذي صنع من طين نجس او كان مصنوعاً للكافر يطهر ظاهره بالقليل وباطنه ايضاً اذا وضع في الكثير فغذ الماء في اعماقه (مسئلة ٣٥) اليد الدسمة اذا نجست تطهر في الكثير والقليل اذا لم يكن لدسومتها جرم والا فلا بد من ازالته اولاً وكذا اللحم الدسم والالية فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء (مسئلة ٣٦) الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالحلب المثبت في الارض ونحوه اذا نجست يمكن تطهيرها بوجوه «احدها» ان تملأ ماء ثم تفرغ ثلث مرات «الثاني» ان يجعل فيها الماء ثم يدار الى اطرافها باعانة اليد او غيرها ثم يخرج منها ماء الفسالة ثلث مرات «الثالث» ان يدار الماء الى اطرافها مبتدأ بالاسفل الى الاعلى ثم يخرج الفسالة المجمعة ثلث مرات «الرابع» ان يدار كك لكن من اعلاها الى الاسفل ثم يخرج ثلث مرات لا يشكل بان الابتداء من اعلاها يوجب اجتماع الفسالة في اسفلها قبل ان يغسل ومع اجتاعها لا يمكن ادارة الماء في اسفلها وذلك لان المجموع يعد غسلاً واحداً فالأى الذي ينزل من الاعلا يغسل كما جرى عليه الى الاسفل وبعد الاجتماع يعد المجموع غسالة ولا يلزم تطهير آلة اخراج الفسالة كل مرة وان كان احوط وبازم المبادرة الى اخراجها مرة في كل غسلة لكن لا يضر اغسل بين الغسلات الثلث والقطرات التي تقطر من الفسالة فيها لا بأس بها وهذه الوجوه تجري في الظروف الغير المثبتة ايضاً وتزيد بإمكان غمسها في الكبر ايضاً وما ذكرنا يظهر حال تطهير الخوض ايضاً بالماء القليل (مسئلة ٣٧) في تطهير شعر المرأة ولحية الرجل لاحاجة الى العصر وان غسلاً بالقليل لانفصال معظم الماء بدون العصر (مسئلة ٣٨) اذا غسل تو به المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين او من دقاق الاشنان الذي كان متنجساً لا يضر ذلك بتطهيره بل يحكم بطهارته ايضاً لانفساله بغسل الثوب (مسئلة ٣٩) في حال اجراء الماء على المحل النجس من البدن او الثوب اذا وصل ذلك الماء الى ما اتصل به من المحل الطاهر على ماهو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقي الفسالة حتى يجب غسله تانياً بل يطهر المحل النجس بذلك الفسلة وكذا اذا كان جزء من الثوب نجساً فغسل مجموعه فلا يقرب ان المقدار الطاهر نجس بهذه الفسلة فلا يمسكه بل الحال كذلك اذا ضم مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً وصب الماء على المجموع فلو كان واحد من اصابه نجساً فضم اليه البقية واجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها الى البقية ثم انفصل تطهر بطهره وكذا اذا كان زنده نجساً فاجرى الماء عليه فجرى على كفه ثم انفصل فلا يحتاج الى غسل الكف لوصول

ماء الغسالة إليها وهكذا نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده اوثوبه
يجب غسله بناء على نجاسة الفسالة وكذا لو وصل يده ما انفصل عن المحل الى طاهر مفصل والفرق
ان المتصل بالمحل النجس بعده مفسولاً واحداً بخلاف المنفصل (مسئلة ٤٠) اذا اكل
طعاماً نجساً فما يبق منه بين اسنانه باقى على نجاسته ويطهر بالضمضة واما اذا كان الطعام طاهراً
فخرج دم من بين اسنانه فان لم يلاقه لا يتنجس وان لبلى بالريق الملاقى للدم لان الريق لا يتنجس
بذلك الدم وان لاقاه في الحكم بنجاسته اشكال من حيث انه لاقى النجس في الباطن لكن
الاحوط الاجتناب عنه لان القدر المعلوم ان النجس في الباطن لا ينجس ما يلاسه مما كان في الباطن
لا ما دخل اليه من الخارج فلو كان في انفه قطعة دم لا يحكم بتنجس باطنه لا يتنجس رطوبته
بخلاف ما اذا دخل اصبه فلاقه فان الاحوط غسله (مسئلة ٤١) آلات التطهير كاليد
والظرف الذي يفسل فيه تطهير بالبيع فلا حاجة الى غسلها وفي الظرف لا يجب غسله ثلث مرات
بخلاف ما اذا كان نجساً قبل الاستعمال في التطهير فانه يجب غسله ثلث مرات كما مر «الثاني»
من المطهرات الارض وهي تطهر باطن القدم والنعل بالمشى عليها او المسح بها بشرط زوال عين
النجاسة ان كانت والاحوط الاختصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الارض النجسة دون
ما حصل من الخارج ويكنى مسى المشى او المسح وان كان الاحوط المتى خمسة عشر خطوة
وفي كفاية مجرد الماسة من دون مسح او متى اشكال وكذا في مسح التراب عليها ولا فرق في
الارض بين التراب والزلزل والحجر الاصل بل الظاهر ككفاية المفروشة بالحجر بل بالآجر
والجص والنورة نعم يشكل كفاية المظلى بالقيح او المفروش باللوح من الخشب مما لا يصدق عليه
اسم الارض ولا اشكال في عدم كفاية المشى على الفرش والحصير والبوارى وعلى الزرع
والنباتات الا ان يكون النبات قليلاً بحيث لا يمنع عن صدق المشى على الارض ولا يعتبر ان
تكون في القدم او النعل رطوبة ولا زوال العين بالمسح او المشى وان كان احوط وبشرط طهارة
الارض وجفافها نعم الرطوبة الغير المسربة غير مضرة ويغنى بباطن القدم والنعل حواشيها
بالمقدار المتعارف مما يلتزق بها من الطين والتراب حال المشى وفي اتحاق ظاهر القدم والنعل
بباطنها اذا كان يمتس بها لا عرجاج في رجله وجه قوى وان كان لا يمتس عن اشكال كما ان الحاق
الركبتين واليدين بالنسبة الى من مشى عليها ايضا مشكل وكذا بل الدابة وكعب عصا الا هرج
وخشبة الاقطع ولا فرق في النعل بين اقسامها من المصنوع من الجلود والقطن والخشب ونحوها

لو اذى الطعام الطاهر
فليس للدم في الماكن

لا وجه له

لا وجه له

ما هو متعارف وفي الجورب اشكال الآ اذا تعارف لبسه بدلاً عن النعل ويكتفى في حصول الطهارة زوال عين النجاسة وان بقي اثرها من اللون والرائحة بل وكذا الاجزاء الصغرى التي لا يتميز كما في ماء الاستنجاء لكن الاحوط اعتبار زوالها كما اذا لاحوط زوال الاجزاء الارضية اللاصقة بالنعل والقدم وان كان لا يبعد طهارتها ايضاً (مسئلة ١) اذا سرت النجاسة الى داخل النعل لا تطهر بالمتى بل في طهارة باطن جلدها اذا نفذت فيه اشكال وان قيل بطهارته بالتبع (مسئلة ٢) في طهارة ما بين اصابع الرجل اشكال واما اخمص القدم فان وصل الى الارض يطهر والا فلا فاللازم وصول تمام الاجزاء النجسة الى الارض فلو كان تمام باطن القدم نجساً ومتى على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل الى الارض (مسئلة ٣) الظاهر كفاية المسح على الحائط وان كان لا يخفى عن اشكال (مسئلة ٤) اذا شك في طهارة الارض يبنى على طهارتها فتكون مطهرة الآ اذا كانت الحالة السابقة نجاستها واذا شك في جفافها لا تكون مطهرة الا مع سبق الجفاف يستحب (مسئلة ٥) اذا علم وجود عين النجاسة والتمتعس لابد من العلم بزوالها واما اذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المتى وان لم يعلم بزوالها على فرض الوجود (مسئلة ٦) اذا كان في الغلظة ولا يدري ان ماتحت قدمه ارض اوشى آخر من فرش ونحوه لا يكفي المتى عليه فلا بد من العلم بكونه ارضاً بل اذا شك في حدوث فرش او نحوه بعد العلم بعدمه بشكل الحكم بغيره ايضاً (مسئلة ٧) اذا رقع بعله بوحلة طاهرة فتنجست تطهر بالمتى واما اذا رقعها بوحلة مننجسة ففي طهارتها اشكال لما مر من الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمتى على الارض النجسة « الثالث » من المطهرات الشمس وهي تطهر الارض وغيرها من كل ما لا ينقل كالابنية والحيطان وما يتصل بها من الابواب والاشخاب والاولاد والاختيار وما عليها من الاوراق والثمار والخضروات والنباتات ما لم تقطع وان بلغ او ان قطعها بل وان حارت يابسة مادامت متمسكة بالارض او الاسجار وكذا الظروف المثبتة في الارض والحائط وكذلك ما على الحائط والابنية مما على عليها من حصص وقير ونحوهما عن نجاسة البول بل حايير النجاسات والنجسات ولا تطهر من المنقولات الا الحصر والبوارى فانها تطهرهما ايضاً على الأقوى واظهر ان السفينة والطارادة من غير المنقول وفي الكارى ونحوه اشكال وكذا مثل الجلاية وابقه ويشترط في تطهيرها ان يكون في المذكورات رطوبة مسرية وان تجففها بالاتساق عليها بلا حجاب عليها كالنعم ونحوه ولا على المذكورات ولو جفت بها من دون اتساقها ولو باشرها على

ما يجاورها ولم تجف أو كان الجفاف بمعونة الريح لم تطهر نعم الظاهر ان النسيم الرقيق او الريح
اليسير على وجه يستند التقييف الى الشمس واشراقها لا يضر وفي كفاية اشراقها على المرات
مع وقوع عكسه على الارض اشكال (مسئلة ١) كما تطهر ظاهر الارض كذلك باطنها المتصل
بالظاهر النجس باشرافها عليه وجفافه بذلك بخلاف ما اذا كان الباطن فقط نجساً ولم يكن
متصلاً بالظاهر بان يكون بينهما فصل بهواء او بمقدار طاهر ولم يحجب او جف بغير الاشراق
على الظاهر او كان فصل بين تقييفها للظاهر وتقييفها للباطن كان يكون احدهما في يوم والاخر
في يوم اخر فانه لا يطهر في هذه الصور (مسئلة ٢) اذا كانت الارض او نحوها جافة واريد
تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر او النجس او غيره مما يورث الرطوبة فيها حتى يتجفها
(مسئلة ٣) الحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات وهو مشكل (مسئلة ٤) الحصى
والتراب والطين والاحجار ونحوها مادامت واقعة على الارض هي في حكمها وان اخذت منها
لحقت بالمنقولات وان اعيدت عاد حكمها وكذا المسار الثابت في الارض او البناء مادام ثابتاً
بلحقه الحكم واذا قلع بلحقه حكم المنقول واذا اثبت ثانياً يعود حكمه الاول وهكذا فيها **فيها**
ذلك (مسئلة ٥) يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة ان كان لها عين (مسئلة ٦)
اذا شك في رطوبة الارض حين الاشراق اوفى زوال العين بعد العلم بوجودها اوفى حصول
الجفاف اوفى كونه بالشمس او بغيرها او بمعونة الخير لا يحكم بالطهارة واذا شك في حدوث المانع
عن الاشراق من ستر ونحوه يبني على عدمه على اشكال تقدم نظيره في مطهريه الارض
(مسئلة ٧) الحصى يطهر باشراف الشمس على احد طرفيه طرفه الآخر واما اذا كانت الارض
التي تحته نجسة فلا تطهر بتقييفه وان جفت بعد كونها رطوبة وكذا اذا كان تحته حمير آخر
الا اذا خيط به على وجه يعدان معاً شيئاً واحداً واما الجدار المتنجس اذا اشرفت الشمس على
احد جانبيه فلا يبعد طهارة جانبه الآخر اذا جف به وان سلك لا يخفى عن اشكال واما اذا
اشرفت على جانبه الآخر ايضاً فلا اشكال «الرابع» الاستحالة وهي تبدل حقيقة الشيء
وصورته النوعية الى صورة اخرى فانها تطهر النجس بل والمتنجس كالعدنة تصير تراباً والخشبة
المتنجسة اذا صارت رماداً والبول والماء المتنجس بخاراً والكاب لمحاً وهكذا كاللطفة تهير
حيواناً والطعام النجس جزء من الحيوان واما تبدل الاوصاف ونفرد الاجزاء فلا اعتبار بها
كالخطة اذا صارت طيناً او عجيناً او خبزاً والحايب اذا صار جنباً وسبقه صدق الاستحالة على

صيرورة الخشب نجماً تامل وكذا في صيرورة الطين خزفاً وأجرأ ومع الشك في الاستمالة لا يحكم بالطهارة « الخامس » الانقلاب كأنجر بنقلاب خلاً فإنه يطهر سواء كان بنفسه أو بعلاج كالغذاء شيء من الخلل أو الملح فيه سواء استهلك أو بقي على حاله ويشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسة خارجية إليه فلو وقع فيه حال كونه خمرأً شيء من البول أو غيره أو لاقى نجساً لم يطهر بالانقلاب (مسألة ١) العنب أو الخمر المتنجس إذا صار خلاً لم يطهر وكذا إذا صار خمرأً ثم انقلب خلاً (مسألة ٢) إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر وبقي على حرمة (مسألة ٣) بخار البول أو الماء المتنجس طاهر فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام الأعمع العلم بنجاسة السقيف (مسألة ٤) إذا وقعت قطرة خمر في حب خل واستهلك في لم يطهر وتنجس الخلل الأذا علم انقلابه خلاً بمجرد الوقوع فيه (مسألة ٥) الانقلاب غير الاستمالة إذا لا يتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها ولذا لا يطهر المتنجسات به وتطهر بها (مسألة ٦) إذا تنجس العصير بالخمر ثم انقلب خمرأً وبعد ذلك انقلب الخمر خلاً لا يعد طهرته لأن النجاسة المرضية صارت ذاتية بصيرورته خمرأً لا نهي النجاسة الخمرية بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات فإن الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها ولا يصيرها ذاتية فآثرها باق بعد الانقلاب أيضاً (مسألة ٧) تفرق الاجزاء بالاستهلاك غير الاستمالة ولذا لو وقع مقدار من الدم في الكرو واستهلك فيه يحكم بطهارته لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك عاد إلى النجاسة بخلاف الاستمالة فإنه إذا صار البول بخمرأً ثم ماء لا يحكم بنجاسته لأنه صار حقيقة أخرى نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء ومن ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسة أو الحرمة مثل عرق لحم الخنزير أو عرق العذرة أو نحوها فإنه إن صدق عليه الاسم السابق وكان فيه آثار ذلك الشيء وخواصه يحكم بنجاسته أو حرمة وإن لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عد حقيقة أخرى ذات أثر وخاصة أخرى يكون طاهرأً وحالاً وأما نجاسة عرق الخمر فن جهة أنه مسكر ما يع وكل مسكر نجس (مسألة ٨) إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة « السادس » ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغلبان لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته وإن كان الاحوط الاجتناب عنه فعلى المختار فائدة ذهاب الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة وأما بالنسبة إلى النجاسة فنفيد عدم الاشكال لمن أراد الاحتياط ولا فرق بين أن يكون الذهاب بالنار أو بالشمس أو بالهواء كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسة على القول بها بين المذكورات

كان في الحرمة بالثنيان التي لا اشكال فيها والحلية بعد الذهاب لك اي لافرق بين المذكورات
وتقدير الثلث والثلاثين اما بالوزن او بالكيل او بالمساحة وبقيت بالعم وبالبينة ولا يكفي الظن
وفي خبر العدل الواحد اشكال الا ان يكون في يده ويخبر بطهارته وحليته وحس يقبل قوله وان لم
يكن عادلاً اذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلثين (مسئلة ١) بناء على نجاسة العصير اذا
قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب او البدن او غيرهما يطهر بخفائه او بذهاب ثلثيه بناء على
ما ذكرنا من عدم الفرق بين ان يسكب من الماء او بالهواء وعلى هذا فالآلات المستعملة في طبخه
تطهر بالجفاف وان لم يذهب الثلثان مما في القدر ولا يحتاج الى اجراء حكم التبعية لكن لا يخفى عن
اشكال من حيث ان الحل اذا تنجس به اولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة او ذهاب ثلثها والقدر
المتبق من الطهر بالتبعية الحل المعد لطبخ مثل القدر والآلات لا كل محل كالثوب والبدن
ونحوهما (مسئلة ٢) اذا كان في المحصرم حبة او حبتان من العنب فعصر واستهلك لا ينجس
ولا يجرم بالثنيان اما اذا وقعت تلك الحبة في القدر من المرق او غيره فغل بصير حراماً ونجساً على
القول بالنجاسة (مسئلة ٣) اذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثه ينجس بكل
طهارته وان ذهب ثلثا المجموع نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه وان كان ذهابه قريباً فلا بأس
به والفرق ان في الصورة الاولى ورد العصير النجس على ما صار طاهراً فيكون نجساً له بخلاف
الثانية فانه لم يصير بد طاهراً فورد نجس على مثله هذا ولو صب العصير الذي لم يغل على الذي
غلي فالظاهر عدم الاشكال فيه ولعل السر فيه ان النجاسة العرضية صارت ذاتية وان كان
الفرق بينه وبين الصورة الاولى لا يخفى عن اشكال ومحتاج الى التأمل (مسئلة ٤) اذا ذهب
ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس اذا غلى بعد ذلك (مسئلة ٥) العصير التمرى او الزبيب
لا يجرم ولا ينجس بالثنيان على الاقوى بل مناط الحرمة والنجاسة فيها هو الاسكار (مسئلة ٦)
اذا شك في الغليان يبنى على عدمه كما انه لو شك في ذهاب الثلثين يبنى على عدمه (مسئلة ٧)
اذا شك في انه حصرم او عنب يبنى على انه حصرم (مسئلة ٨) لا بأس بحمل البادنجان او الخيار
او نحو ذلك في الحلب مع ما جعل فيه من العنب او التمر او الزبيب ليصير خلا او بعد ذلك قبل ان
يصير خلاً وان كان بعد غليانه او قبله وعلم بمحصوله بعد ذلك (مسئلة ٩) اذا زالت حموضة
الحل العنبى وصار مثل الماء لا بأس به الا اذا غلى فانه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه او انقلابه
خلاً ثانياً (مسئلة ١٠) السيلان وهو عصير التمر او ما يخرج منه بلا عصر لا مانع من جعله

لو
والماء في ذلك لا يذهب
النجاسة من الماء والذهب
في الماء

في الاسراق ولا يلزم ذهاب ثلثيه كنفس التمر « السابع » الانتقال كاتقتال دم الانسان او غيره
 ماله نفس الى جوف مالا نفس له كالبقي والقمل وكاتقتال البول الى النبات والشجر ونحوهما
 ولا بد من كونه على وجه لا يسند الى المنتقل عنه والا لم يطهر كدم الملق بعد مصه من الانسان
 (مسئلة ١) اذا وقع البقي على جسد المتخص فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بنجاسته الا اذا علم انه
 هو الذي مصه من جسده بحيث اسند اليه لا الى البقي فح يكون كدم الملق « الثامن » الاسلام
 وهو مطهر ليدن الكافر ورطوباته المتصلة به من بصلته وعرقه ونخاسته والروح الكائن على بدنه
 واما النجاسة الخارجية التي زالت عنها ففي طهارته منها اشكال وان كان هو الاقوى نعم ثيابه
 التي لا فاهها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الاحوط بل هو الاقوى فيما لم يكن على بدنه
 فعلاً (مسئلة ١) لافرق في الكافر بين الاصل والمرئد الملى بل الفطرى ايضا على الاقوى من
 قبول توبته باطناً وظاهراً ايضاً فتقبل عباداته ويطهر بدنه نعم يجب قتله ان امسك وتبين
 روجه وتمتد عدة الوفاة وتنتقل امولته الموجودة حال الارتداد الى ورثته ولا تسقط هذه
 الاحكام بالتوبة لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبة ويصح الرجوع الى زوجته بعقد جديد حتى
 قبل خروج العدة على الاقوى (مسئلة ٢) يكفي في الحكم بالاسلام الكافر اطهاره الشهادتين
 وان لم يعلم موافقة قلبه لانه لامع العلم بالخالف (مسئلة ٣) الاقوى قبول اسلام الصبي المميز
 اذا كان عن بصيرة (مسئلة ٤) لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل بل
 يجوز له الممانعة منه وان وجب قتله على غيره « التاسع » التبعية وهي في موارد احدها «
 تبعية فضلات الكافر المتصلة ببدنه كما مر » « الثاني » تبعية ولد الكافر له في الاسلام ابا كان
 اوجداً او اماً او ابنة « الثالث » تبعية الاسير للإسلام الذي اسره اذا كان غير بالغ ولم يكن معه
 ابوه او جد « الرابع » تبعية طرف الحجر له بانقلابه خلا « الخامس » آلات تسهيل الميت
 من السدة واليوب الذي ينسله فيه ويد الفاسل دون ثيابه بل الاولى والاحوط الاقتصار على
 يد الفاسل « السادس » تبعية اطراف البئر والدلو والعدة وثياب النازح على القول بفحاسة
 البئر لكن المختار عدم تبعية بما عدا النفير ومعه ايضاً يشكل جريان حكم التبعية « السابع »
 تبعية الآلات المعمولة في ضخ العصير على القول بنجاسته فانها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلثين
 « الثامن » يد الفاسل وآلات الغسل في تطهير النجاسات وبقيته الفسالة الباقية في الحبل بعد
 انفصالها « التاسع » تبعية ما يحمل مع العنب او التمر للتخليل كالخيار والبادنجان ونحوها كالخشب

والعود فانها تنجس تبعاً له عند غليانه على القول بها ونطهر تبعاً له بعد صيرورته خلاً «العاشر»
 من المطهرات زوال عين النجاسة او المتنجس عن جسد الحيوان غير الانسان باى وجه كان
 سواء كان بمزيل او من قبل نفسه فنقار الدابة المجروح اذا تلوث بالعدرة يطهر بزوال عينها وجفاف
 رطوبتها وكذا ظهر الدابة المجروح اذا زال دمه باى وجه وكذا ولد الحيوانات الملوثة بالدم عند
 القول الى غير ذلك وكذا زوال عين النجاسة او المتنجس عن بواطن الانسان ككفمه وانفه
 واذنه فاذا اكل طعاماً نجساً يطهر فيه بمجرد بلعه هذا اذا قلنا ان البواطن تنجس بملاقات النجاسة
 وكذا جسد الحيوان ولكن يمكن ان يبقى بعدم تنجسها اصلاً وانما النجس هو العين الموجودة
 في الباطن او على جسد الحيوان وعلى هذا فلا وجه لعدده من المطهرات وهذا الوجه قريب جداً
 وما يترتب على الوجهين انه لو كان في فيه شيء من الدم فربقه نجس مادام الدم موجوداً على الوجه
 الاول فاذا لاقى شيئاً نجسه بخلافه على الوجه الثاني فان الريق طاهر والنجس هو الدم فقط
 فان ادخل اصبغه مثلاً في فيه ولم يلاقى الدم لم نجس وان لاقى الدم ينتجس اذا قلنا بان ملاقات
 النجس في الباطن ايضاً موجبة للتنجس والا فلا ينجس اصلاً الا اذا اخرجوه وهو ملوث بالدم (مسئلة ١)
 اذا شك في كون شيء من الباطن او الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الاول
 من الوجهين ويبنى على طهارته على الوجه الثاني لان الشك عليه يرجع الى الشك في اصل التنجس
 (مسئلة ٢) مطبق الشفتين من الباطن وكذا مطبق الجفنين فالمناط في الظاهر فيهما ما يظهر
 منها بعد التطبيق «الحادى عشر» استبراء الحيوان الجلال فانه مطهر لبوله وروثه والمراد بالجلال
 مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتاد بتخذى العذرة وهي غائط الانسان والمراد من الاستبراء
 منعه من ذلك واغتذائه العلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلال والاحوط مع زوال الامم مضي
 المدة المنصوصة في كل حيوان بهذا التفصيل في الابل الى اربعين يوماً وفي البقر الى ثلثين وفي
 الغنم الى عشرة ايام وفي البطة الى خمسة اوسبعة وفي الدجاجة الى ثلاثة ايام وفي غيرها يكفى زوال
 الامم «الثاني عشر» حجر الاستبراء على التفصيل الا في «الثالث عشر» خروج الدم من الذبيحة
 بالمقدار المتعارف فانه مطهر لما بقى منه في الجوف «الرابع عشر» تريح المقادير المنصوصة لوقوع
 النجاسات المنصوصة في البئر على القول بنجاستها ووجوب زحها «الخامس عشر» نيم الميت بدلاً
 عن الغسل عند فقد الماء فانه مطهر لبدنه على الاقوى «السادس عشر» الاستبراء بالخرطاط
 بعد البول وبالبول بعد خروج المني فانه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهة لكن لا يحنى ان عدده

هذا من المطهرات من باب المسامحة والآفة الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة أصلاً « السابح عشر »
 زوال التغيير في الجاري والبئر بل مطلق التابع بأي وجه كان وفي عدة هذا منها أيضاً مسامحة والآفة
 ففي الحقيقة المطهر هو الماء الموجود في المادة « الثامن عشر » غيبة المسلم فانها مطهرة لبدنه او لباسه
 او فرش او ظرفه او غير ذلك مما في يده بشرط خمسة « الاول » ان يكون عالماً بملاقات المذكورات
 لنفس الغلاني « الثاني » علمه بكون ذلك الشيء نصاً متجنباً اجتهداً او تقليداً « الثالث »
 استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة على وجه يكون اشارة نوعية على طهارته من باب حمل
 فعل المسلم على الصحة « الرابع » علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض « الخامس » ان يكون
 تطهيره لذلك الشيء محتملاً والآفة العلم بعدمه لوجه الحكم بطهارته بل لو علم من حاله انه لا يبالى
 بالنجاسة وان الطاهر والنفس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته وان كان تطهيره اياه محتملاً
 وفي اشتراط كونه بالثأ او يكتفي ولو كان صبياً مميزاً وجهان والاحوط ذلك نعم لو رأينا ان
 عليه مع علمه بنجاسة بدنه او ثوبه يجري عليه بعد غيبته اثار الطهارة لا يبعد البناء عليها
 والظاهر الحاق الظلمة والعمى بالغيبة مع تحقق الشروط المذكورة ثم لا يخفى ان مطهرة
 الغيبة انما هي في الظاهر والآفة الواقع على حاله وكذا المطهر السابق وهو الاستبراء بخلاف ما يرب
 الامور المذكورة فعند الغيبة من المطهرات من باب المسامحة والآفة في الحقيقة من طرق اثبات
 التطهير (مسألة ١) ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف ولا مسح النجاسة عن الجسم الثقيل
 كالشيشة ولا ازالة الدم بالبصاق ولا غليان الدم في المرق ولا خبز العجين بالنفس ولا منج الدهن
 النجس بالكر الحار ولا دبح جلد الميتة وان قال بكل قائل (مسألة ٢) يجوز استعمال جلد
 الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بعد الذكية ولو قبل يشترط فيه الطهارة وان لم يدبغ على الاقوى
 نعم يستحب ان لا يستعمل مطلقاً الا بعد الدبغ (مسألة ٣) ما يؤخذ من الجلود من ايدي المسلمين
 او من اسواقهم محكوم بالذكية وان كانوا ممن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ (مسألة ٤) ما عدا
 الكلب والخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية بجلده ولحمه طاهر بعد الذكية
 (مسألة ٥) يستحب غسل الملاقى في جملة من الموارد مع عدم نجس كملاقات البدن او الثوب
 لبول الفرس والبقل والحمار وملاقات انفارة الحية مع الرطوبة مع ظهور اثرها والمصاحفة مع
 الناصي بلا رطوبة ويستحب النضح اى الرش بالماء في موارد كملاقات الكلب والخنزير والكافر
 بلا رطوبة وعرق الجنب من الحلال وملاقات ماشك في ملاقاته لبول الفرس والبقل والحمار

وملاقات الفارة الحية مع الطوبية اذا لم يظهر اثرها وماشك فيه ملاقاته للبول والدم والمني وملاقات الصفرة الخارجة من دير صاحب البواسير وعبد اليهود والنصارى والجوس اذا اراد ان يصلي فيه ويستحب السج بالتراب او بالحائط في موارد كصاغة الكافر الكتابي بلا طوبية ومس الكلب واغنزير بلا طوبية ومس الثعلب والارنب ❁ فصل ❁ اذا علم نجاسة شيء يحكم بمقتاها ما لم يثبت تطهيره وطريق الثبوت امور « الاول » العلم الوجداني « الثاني » شهادة العدلين بالتطهير او بسبب الطهارة وان لم يكن مطهراً عندهما او عند احدهما كما اذا اخبرا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفي عندهما في التطهير مع كونه كافياً عنده او اخبرا بفسخ الشيء بما يعتقدان انه مضاف وهو عالم بانه ماء مطلي وهكذا « الثالث » اخبار ذي اليد وان لم يكن قادراً « الرابع » غيبة المسلم على التفصيل الذي سبق « الخامس » اخبار الوكيل في التطهير بطهارته « السادس » غسل مسلم له بعنوان التطهير وان لم يعلم انه غسله على الوجه الشرعي ام لا حملاً لعله على المحمة « السابع » اخبار العدل الواحد عند بعضهم لكنه مشكل (مسئلة ١) اذا تعارض الينتان او اخبار صاحبي اليد في التطهير وعدمه تساقطا ويحكم ببقاء النجاسة واذا تعارض اليننة مع احد الطرق المتقدمة ماعدا العلم الوجداني تقدم اليننة (مسئلة ٢) اذا علم بنجاسة شيئين فقامت اليننة على تطهير احدهما الغير المعين او المعين واشتبه عنده او طهر هو احدهما ثم اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسة عملاً بالاسنحوب بل يحكم بنجاسة ملاقي كل منهما لكن اذا كانا ثوبين وكرر الصلوة فيها صححت (مسئلة ٣) اذا شك بعد التطهير وعلمه بالطهارة في انه حل ازال الدين ام لا اوانه طهره على الوجه الشرعي ام لا يبني على الطهارة الا ان يرى فيه عين النجاسة ولو ادعى فيه نجاسة وشك في انها هي السابقة او اخرى طارئة بني على انها طارئة (مسئلة ٤) اذا علم بنجاسة شيء وشك في ان طاعيناً ام لا له ان يبني على عدم الدين فلا يلزم الغسل بمقدار لم يزوال الدين على تقدير وجودها وان كان احوط (مسئلة ٥) الوساوس يرجع في التطهير الى المتعارف ولا يلزم ان يحصل له العلم بزوال النجاسة ❁ فصل في حكم الاواني ❁ مسئلة لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين او اليننة فيما يشترط فيه الطهارة من الاكل والشرب والوضوء والغسل بل الاحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة ايضاً وكذا غير اطراف من جلدها بل وكذا صاير الانتفاعات غير الاستعمال فان الاحوط ترك جميع الانتفاعات منها واما ميتة مالا نفس له كالسمك ونحوه فحرمة استعمال جلده غير معلوم وان كان احوط وكذا لا يجوز استعمال الظروف

المنصوبة مطلقاً والوضوء والفسل منها مع العلم باطل مع الانحصار بل مطلقاً نعم لو صب الماء منها في ظرف مباح فتوضا واغتسل صح وان كان عاصياً من جهة تصرفه في المنصوب (مسئلة ١) اواني المشركين وساير الكفار محكومة بالطهارة ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المسرية بشرط ان لا تكون من الجلود والا فمحكومة بالنجاسة الا اذا علم تذكية حيوانها او علم سبق يد مسلم عليها وكذا غير الجلود وغير الظروف مما في ايديهم مما يحتاج الى التذكية كاللحم والشحم والالية فانها محكومة بالنجاسة الا مع العلم بالتذكية او سبق يد المسلم عليه واما ما لا يحتاج الى التذكية فمحكوم بالطهارة الا مع العلم بالنجاسة ولا يكفي الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبة والمشكوك في كونه من جلد الحيوان او من شحمه اولى به محكوم بعدم كونه منه فيحكم عليه بالطهارة وان اخذ من الكافر (مسئلة ٢) يجوز استعمال اواني الخمر بعد غسلها وان كانت من الخشب او القرع او الخزف الغير المطلي بالقيح او نحوه ولا يضر نجاسة باطنها بعد تطهير ظاهرها داخلاً وخارجاً بل داخلاً فقط نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر الى باطنه الا اذا غسل على وجه يطهر باطنه ايضاً (مسئلة ٣) يحرم استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب والوضوء والفسل وتطهير النجاسات وغيرها من وساير الاعتمالات حتى وضعها على الرفوف للتزيين بل يحرم تزيين المساجد والمشاهد المشرفة بها بل يحرم اقتنائها من غير استعمال يحرم بيعها وشراؤها وصياغتها واخذ الاجرة عليها بل نفس الاجرة ايضاً حرام لانها عوض المحرم واذا حرم الله شيئاً حرم ثمنه (مسئلة ٤) الصفراء وغيره الملبس باحدهما يحرم استعماله اذا كان على وجه لو انفصل كان اثناء مستقلاً واما اذا لم يكن كذلك فلا يحرم كما اذا كان الذهب والفضة قطعاً منفصلاً لبس بها الاثناء من الصفراء داخلاً وخارجاً (مسئلة ٥) لا بأس بالمفضض والمطلا والمموه باحدهما نعم يكره استعمال المفضض بل يحرم الشرب منه اذا وضع فيه على موضع النضة بل الاحوط ذلك في المطلا ايضاً (مسئلة ٦) لا يحرم استعمال الممتزج من احدهما مع غيرهما اذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم احدهما (مسئلة ٧) يحرم ما كان متمزجاً منها وان لم يصدق عليه اسم احدهما بل وكذا ما كان مركباً منها بان كان قطعة منه من ذهب وقطعة منه من فضة (مسئلة ٨) لا بأس بغير الاواني اذا كان من احدهما كاللوح من الذهب والفضة والحلي كالخناخال وان كان مجوقاً بل وغلاف السيف والسكين وامامة الشطرب بل ومثل القنديل وكذا نقش الكتب والسقوف والجدران بها (مسئلة ٩) الظاهر ان المراد من الاواني ما يكون من قليل الكس والكوز والعيبي والقدر والساور والفخجان وما يطبخ فيه

فهرست
مبدا

القهوة وامثال ذلك مثل كوز القليان بل والمصفاة والمشقاب والعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفاً
فتتمولها لمثل رأس القليان ورأس الشطب وقراب السيف والخنجر والسكين وقاب الساعة
وظرف الغالية والكحل والعنبر والمجنون والترياك ونحو ذلك غير معلوم وان كانت ظرفاً اذ
الموجود في الاخبار لفظ الآية وكونها مرادفاً للظرف غير معلوم بل معلوم العدم وان كان
الاحوط في جملة من المذكورات الاجتناب نعم لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويض اذا كان من الفضة
بل الذهب ايضاً وبالجملة فالخياط صدق الآية ومع الشك فيه محكوم بالبرائة (مسئلة ١٠) لافرق
في حرمة الاكل والشرب من آية الذهب والفضة بين مباشرتها لثمنه واخذ الثمن منها ووضعها
في الفم بل وكذا اذا وضع ظرف الطعام في الصنبي من احدهما وكذا اذا وضع الفخيان في العلبكي من
احدهما وكذا لو فرغ ما في الاناء من احدهما في ظرف آخر لاجل الاكل والشرب لاجل نفس
التفريح فان الظاهر حرمة الاكل والشرب لان هذا يعد ايضاً استعمالاً لها فيها بل لا يعد حرمة
شرب الجاي في مورد يكون الساور من احدهما وان كان جميع الادوات ماعداً من غيرهما
والخاص ان في المذكورات كما ان الاستعمال حرام كذلك الاكل والشرب ايضاً حرام نعم
الماكول والمشروب لا يصير حراماً فلو كان في نهار رمضان لا يصدق انه الطر على حرام وان صدق
ان فعل الانطار حرام وكذلك الكلام في الاكل والشرب من الظرف العصبى (مسئلة ١١)
ذكر بعض العلماء انه اذا امر شخص خادمه فصب الجاي من القوري من الذهب والفضة في
الفخيان القوري واعطاه تمضاً آخر فشرب فكما ان الخادم والامر عاصيان كك الشارب لا يعد
ان يكون عاصياً ويعد هذا منه استعمالاً لها (مسئلة ١٢) اذا كان الماكول والمشروب في آنية
من احدهما ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به ولا يحرم الشرب او الاكل
بعد هذا (مسئلة ١٣) اذا انحصر ماء الوضوء او الفسل في احدى الآيتين فان امكن تفريقه
في ظرف آخر وجب والا سقط وجوب الوضوء والغسل ووجب التيمم وان توشأ واغتسل منها
بطل سواء اخذ الماء منها بده اوصب على محل الوضوء بها او ارتس فيها وان كان له ماء آخر
او امكن التفريق في ظرف آخر ومع ذلك توشأ واغتسل منها فالاقوى ايضاً البطلان لانه وان
لم يكن مأموراً بالتيمم الا ان الوضوء او الغسل ح يعد استعمالاً لها عرفاً فيكون منها عنة بل الامر
لك لجعلها محلاً لتسالة الوضوء لما ذكر من ان توضيه ح يحسب في العرف استعمالاً لها نعم لو لم
يصدق جعلها مصباً لتسالة الوضوء لكن استلزم توضيه ذلك امكن ان يبق انه لا يعد الوضوء استعمالاً

لما بل لا يبعد ان يبق أن هذا الصب أيضاً لا يعد استعمالاً فضلاً عن كون الوضوء كك (مسئلة ١٤) لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منها والردى والمعدنى والمصنوعى والمغشوش والخالص اذا لم يكن الغش الى حد يخرجها عن صدق الاسم وان لم يصدق الخالص وما ذكره بعض العلماء من انه يعتبر الخالص وان المغشوش ليس محرماً وان لم يتاف صدق الاسم كما في الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً لا وجه له والفرق بين الحرير والمقام ان الحرمة هناك معلقة في الاخبار على الحرير المحض بخلاف المقام فانها معلقة على صدق الاسم (مسئلة ١٥) اذا توشا واغتسل من ماء الذهب او الفضة مع الجبل بالحكم او الموضوع صح (مسئلة ١٦) الاواني من غير الجنسين لامايع منها وان كانت اعلى واغلى حتى اذا كانت من الجواهر الغالية كالساقوت والفيروزج (مسئلة ١٧) الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه لانه سيفى الحقيقة ليس ذهباً وكذا الفضة المسماة بالورشو فانها ليست فضة بل هي صفر ابيض (مسئلة ١٨) اذا اضطر الى استعمال اوانى الذهب او الفضة في الاكل والشرب وغيرها جاز وكذا في غيرها من الاستعمالات نعم لا يجوز التوضى والاغتسال منها بل ينتقل الى التيمم (مسئلة ١٩) اذا دار الامر في حال الضرورة بين استعمالها او استعمال الفضة قدمها (مسئلة ٢٠) يحرم اجارة نفسه لصوغ الاواني من احدهما واجرته ايضاً حرام كما مر (مسئلة ٢١) يجب على صاحبها كسرهما واما غيره فان علم ان صاحبها يقلد من يحرم اقتنائها ايضاً وانها من الافراد المعلومه في الحرمة يجب عليه نهبه وان توقف على الكسر يجوز له كسرهما ولا يفمن قيمة صياغتهما نعم لوتلف الاصل ضمن وان احتمل ان يكون صاحبها ممن يقلد جواز الافتناء او كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آتية ام لا لا يجوز له التعرض له (مسئلة ٢٢) اذا شك في آتية انها من احدهما ام لا او شك في كون تيمم مما يصدق عليه الاتية ام لا لامايع من استعمالها

❀ فصل في احكام التغلى ❀

(مسئلة ١) يجب في حال التغلى بل في سائر الاحوال سترة العورة عن الناظر المحترم سواء كان من المحارم ام لا رجلاً كان او امرأة حتى عن المجنون والطفل المميز كما انه يحرم على الناظر ايضاً النظر الى عورة الغير ولو كان بمنزلة اوطفلاً ممزياً والعورة في الرجل القبل والبيضان والبرؤف المرأة القبل والدير والالزام سترون البشرة دون اللحيم وان كان الاحوط سترة ايضاً واما الشيخ

وهو ما يترأى عند كون الساتر رفيقاً فستره لازم وفي الحقيقة يرجع الى ستر اللون (مسئلة ٢)
 لافرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر على الاقوى (مسئلة ٣) المراد من الناظر المحترم من
 عدا الطفل الغير المميز والزوج والمملوكة بالنسبة الى المالك والمحلة بالنسبة الى المحلل له
 فيجوز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر وهكذا في المملوكة ومالكها والمحلة والمحلل له ولا
 يجوز نظر المالك الى مملوكها او مملوكتها وبالعكس (مسئلة ٤) لا يجوز للمالك النظر الى عورة
 مملوكه اذا كانت مزوجة او محلة او في العدة وكذا اذا كانت مستتركة بين مالكين لا يجوز لواحد
 منها النظر الى عورتها وبالعكس (مسئلة ٥) لا يجب ستر الفخذين ولا الاليتين ولا الشعر النابت
 اطراف العورة نعم يستحب ستره ابين السرة الى الركبة بل الى نصف الساق (مسئلة ٦) لافرق
 بين افراد الساتر فيجوز بكل ما يستر ولو بيده او بد زوجته او مملوكته (مسئلة ٧) لا يجب الستر
 في الظلمة المانعة عن الرؤية اومع عدم حضور شخص او كون الحاضر اعمى او العلم بعدم نظره
 (مسئلة ٨) لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الشبشة بل ولا في المرأة او الماء الصافي
 (مسئلة ٩) لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير بل يجب عليه التعدى
 عنه او غرض النظر وامام الشك او الظن في وقوع نظره فلا بأس ولكن الاحوط ايضا عدم
 الوقوف او غرض النظر (مسئلة ١٠) لو شك في وجود الناظر او كونه محترماً فالاحوط الستر
 (مسئلة ١١) لو رأى عورة مكشوفة وشك في انها عورة حيوان او انسان فالظاهر عدم وجوب
 الغض عليه وان علم انها من انسان وشك في انها من صبي غير مميز او من بالغ او مميز فالاحوط ترك
 النظر وان شك في انها من زوجته او مملوكته او اجنبية فلا يجوز النظر ويجب الغض عنها لان
 جواز النظر معلق على عنوان خاص وهو الزوجة او المملوكة فلا بد من اتبائه ولو رأى عضواً
 من بدن انسان لا يدري انه عورته او غيرها من اعضائه جاز النظر وان سكان الاحوط الترك
 (مسئلة ١٢) لا يجوز للرجل والانتى النظر الى در الخنثى واما قبلها فيمكن ان يبق يتجوز به اكل
 منها للشك في كونه عورة لكن الاحوط الترك بل الاقوى وجوبه لانه عورة على كل حال
 (مسئلة ١٣) لو اضطر الى النظر الى عورة الغير كما في مقام المعالجة فالاحوط ان يكون في المرأة
 المقابلة لها ان تدفع الاضطرار بذلك والا فلا بأس (مسئلة ١٤) يحرم في حال النخلى استقبال
 القبلة واستدبارها بمقتاديم بدنه وان امال عورته الى غيرها والاحوط ترك الاستقبال
 والاستدبار بعورته فقط وان لم يكن بمقاديم بدنه اليها ولا فرق في الحرمة بين الابنية والصهارى

والقول بعدم الحرمة في الاول ضعيف والقلة المنسوخة كيت المقدس لا يطبقها الحكم والاقرى
 عدم حرمتها في حال الاستبراء والاستنجاء وان كان الترك احوط ولواضطر الى احد الامرين
 تغير وان كان الاحوط الاستدبار ولودار امره بين احدهما وترك الستر مع وجود الناظر وجب
 الستر ولو اشتمت القبلة لا يعد العمل بالظن ولو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الاخرى بين
 ولو تردد بين المتصلتين فكالتردد بين الاربع التكليف ساقط فيتغير بين الجهات (مسئلة ١٥)
 الاحوط ترك اقعاد الطفل التخلي على وجه يكون مستقبلاً أو مستديراً ولا يجب منع العبي والمجنون
 اذا استقبلا او استندوا عند التخلي ويجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم والموضوع من باب
 النهي عن المنكر كما انه يجب ارشاده ان كان من جهة جله بالحكم ولا يجب رده ان كان من
 جهة الجهل بالموضوع ولو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان نعم لا يجوز ابقاعه في
 خلاف الواقع (مسئلة ١٦) يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد الميل الى احد الطرفين
 ولا يجب التشريق والتغريب وان كان احوط (مسئلة ١٧) الاحوط فحين يتواتر بوله او غائطه
 مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الامكان وان سحان الاقوى عدم الوجوب
 (مسئلة ١٨) عند استنباه القبلة بين الاربع لا يجوز ان يدور ببوله الى جميع الاطراف نعم اذا
 اختار في مرة احدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل انه ان يختار في كل مرة جهة اخرى
 الى تمام الاربع وان كان الاحوط ترك ما يوجب القطع باحد الامرين ولو تدريجاً خصوصاً اذا
 كان قاصداً ذلك من الاول بل لا يترك في هذه الصورة (مسئلة ١٩) اذا علم ببقاء شيء من
 البول في المجري يخرج بالاستبراء فالاحتياط بترك الاستقبال والاستدبار في حاله اشد
 (مسئلة ٢٠) يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذنه حتى الوقف الخاص بل في الطريق الغير
 النافذ بدون اذن اربابه وكذا يحرم على قبور المؤمنين اذا كان هناك لهم (مسئلة ٢١) المراد
 بتقاديء البدن الصدر والبطن والصكبتان (مسئلة ٢٢) لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي
 لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب او مخصوص الساكنين منهم فيها او من هذه الجهة
 ام من الطلاب وغيرهم ويكفي اذن المتولى اذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع والظاهر كفاية
 جريان العادة ايضاً بذلك وكذا الحال في غير التخلي من التصرفات الاخرى

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين والافضل ثلث بما يسى غسلاً ولا يميز غير الماء ولا فرق بين الذكر والانثى والخنثى كما لا فرق بين المخرج الطبيعى وغيره معنأداً او غير معنأد وفي مخرج الغائط مخير بين الماء والمسح بالاحجار او الحرق ان لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء والا تعين الماء واذا تعدى على وجه الانفصال كما اذا وقع نقطة من الغائط على نخذه من غير اتصال بالمخرج يغير في المخرج بين الامرين ويتعين الماء فيما وقع على الخنثى والغسل افضل من المسح بالاحجار والجمع بينهما اكمل ولا يعتبر في الغسل تعدد بل الحد النقاء وان حصل بفسلة وفي المسح لابد من ثلث وان حصل النقاء بالاقل وان لم يحصل بالثلث فالى النقاء فالواجب في المسح اكثر الامرين من النقاء والعدد ويميز ذوالجهاث الثلث من الحجر وبثثة اجزاء من الخرقعة الواحدة وان كان الاحوط ثلثة منفصلات ويكفى كل قالع ولو من الاصابع ويعتبر فيه الطهارة ولا يشترط البكارة فلا يميز النفس ويميز المتنجس بعد غسله ولو مسح بالنجس او المتنجس لم يطهر بعد ذلك الا بالماء الا اذا لم يكن لاقى البسرة بل لاقى عين النجاسة ويجب في الغسل بالماء ازالة العين والاثربمعنى الاجزاء الصغار التى لا ترى لابعنى اللون والرائحة وفي المسح يكفى ازالة العين ولا يضر بقاء الاثر بالمعنى الاول ايضا (مسئلة ١) لا يجوز الاستنجاء بالمخترمات ولا بالعظم والروث ولو استنجى بها عصى لكن يطهر المحل طي الاقوى (مسئلة ٢) في الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة فليس حالها حال الاجزاء الصغار (مسئلة ٣) في الاستنجاء بالمسحات يعتبر ان لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسربة فلا يميز مثل الطين والوصلة المرطوبة نعم لا تضر النداة التى لا تسمى (مسئلة ٤) اذا خرج مع الغائط نجاسة اخرى كالدسم او وصل الى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء ولو شك في ذلك يبنى على العدم فيمخير (مسئلة ٥) اذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في انه استنجى ام لا بنى على عدمه على الاحوط وان كان من عادته بل وكذا لو دخل في الصلوة ثم شك نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلوة صححت ولكن عليه الاستنجاء للصلوات الاتية لئلا يبعد جريان قاعدة التجاوز في صورة الاعتياد (مسئلة ٦) لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء وان شك في خروج مثل المذى بنى على عدمه لكن الاحوط الدلك في هذه الصورة (مسئلة ٧) اذا مسح مخرج الغائط بالارض ثلث مرات كفى مع فرض زوال العين بها (مسئلة ٨) يجوز الاستنجاء بما يتك في كونه عظماً او روثاً او من المخترمات ويطهر المحل واما اذا شك في كون ما بين ماء مطلقاً

اومضافاً لم يكف في الطهارة بل لابد من العلم بكونه ماء

❀ فصل في الاستبراء ❀

والاولى في كفياته ان يصبر حتى تنقطع دريرة البول ثم يبدأ بخرج الغائط فيطهره ثم يضع اصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط ويمسح الى اصل الذكر ثلث مرات ثم يضع مياحه فوق الذكر وابهامه تحته ويمسح بقوة الى رأسه ثلث مرات ثم يصبر رأسه ثلث مرات ويكفي ماير الكيفيات مع مراعات ثلث مرات وفائدته الحكم بطهارة الرطوبة المشتبهة وعدم ناقضياتها ويلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى بان احتمل ان اخارج نزل من الاعلى ولايكفى النطن بعدم البقاء ومع الاستبراء لا يضر احتماله وليس على المرأة استبراء نعم الاولى ان تصبر قليلاً وتلتصق وتعصر فرجها عرضاً وعلى اى حال الرطوبة اخارجة منها محكومة بالطهارة وعدم النافضية ما لم تعلم كونها بولاً (مسئلة ١) من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى (مسئلة ٢) مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة والنافضية وان كان تركه من الاضرار وعدم التمكن منه (مسئلة ٣) لا يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفى في ترتب الفائدة ان بانشره غيره كزوجته او مملوكته (مسئلة ٤) اذا اخرجت رطوبة من شخص وشك شخص آخر في كونها بولاً او غيره فالظاهر لحوق الحكم ايضاً من الطهارة ان كان بعد استبرائه والنجاسة ان كان قبله وان كان نفسه غافلاً بان كان نائمًا مثلاً فلا يلزم ان يكون من خرجت منه هو التاك وكذا اذا خرجت من الطفل وشك وليه في كونها بولاً فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة (مسئلة ٥) اذا شك في الاستبراء بينى على عدمه ولمضت مدة بل ولو كان من عادته نعم لو علم انه استبرأ وشك بعد ذلك في انه كان على الوجه الصحيح ام لا بنى على الصحة (مسئلة ٦) اذا شك من لم يستبرأ في خروج الرطوبة وعدمه بنى على عدمه ولو كان ظاناً بالخروج كما اذا رأى في توبه رطوبة وشك في انها خرجت منه او وقعت عليه من الخارج (مسئلة ٧) اذا علم ان اخارج منه مذى لكن شك في انه هل خرج معه بول ام لا لا يحكم عليه بالنجاسة الا ان يصدق عليه الرطوبة المشتبهة لان يكون الشك في ان هذا الموجود هل هو بتمامه مذى او مركب منه ومن البول (مسئلة ٨) اذا بال ولم يستبرأ ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمذى حكم عليها بانها بول فلا يجب عليه الفسل بخلاف ما اذا خرجت منه بعد الاستبراء فانه يجب عليه

الاحتياط بالجمع بين الوضوء والنسل عملاً بالعلم الاجمالي هذا اذا كان ذلك بعد ان توشأ واما اذا خرجت منه قيل ان جوشاً فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء لان الحدث الاصغر معلوم ووجود موجب الفصل غير معلوم فقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء وعدم وجوب الفصل

❦ فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته ❦

اما « الاول » فان يطلب خلوة او يبعد حتى لا يرى شخصه وان يطلب مكاناً مرتفعاً للبول او موضعاً رخواً وان يقدم رجله اليسرى عند الدخول في بيت الغلاء ورجله اليمنى عند الخروج وان يستر رأسه وان يتقنع ويمحى عن ستر الرأس وان يسي عند كشف العورة وان يركب في حال الجلوس على رجله اليسرى ويفرج رجله اليمنى وان يستبرأ بالكيفية التي مرّت وان يتنحى قبل الاستبراء وان يقرأ الادعية الماثورة بان يقول عند الدخول اللهم انى اعوذ بك من الرجس الخمس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم او يقول الحمد لله الحافظ المؤدى والاولى الجمع بينهما وعند خروج الغائط الحمد لله الذى اظعنني طيباً في عافية واخرجه خبيثاً في عافية وعند النظر الى الغائط الهم ارزقني الحلال وجنبني عن الحرام وعند رؤية الماء الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً وانه يجعله نجساً وعند الاستبراء اللهم حمى فرجى واعف عورتى وحرمنى على النار ووقنى لما يقربى منك يا ذا الجلال والاكرام وعند الفراغ من الاستبراء الحمد لله الذى عافانى من البلاء واماط عني الاذى وعند القيام من محل الاستبراء يمسح يده اليمنى على بطنه ويقول الحمد لله الذى اماط عني الاذى وهنقى مدعى وشربى وعافانى من البلى وهدى اخروج او يده الحمد لله الذى عرفنى لذته وابقى في جسدى قوته واخرج عني اذاه يا لها نعمة يا لها نعمة يا لها نعمة لا يقدر القادرون قدرها ويستحب ان يقدم الاستبراء من الغائط على الاستبراء من البول وان يجعل المسحات ان استنجى بها وترّاً فلو بقي بالثلاثة واتى برابع يستحب ان يأتى بخامس ليكون وترّاً وان جعل النقاء بالرابع وان يكون الاستبراء والاستبراء باليد اليسرى ويستحب ان يستبرأ ويفكر في ان ماسى واجتهد في تحصيله وتحسينه كيف صار اذبة عليه ولا حظ قدرة الله تعالى في رابع هذه الاذية عنه واراحته منها « واما المكروهات » فهي استقبال الشمس والقمر بالبول والغائط وترتفع بستر فرجه ولو يده او دخوله في بناء او وراء حائط واستقبال الريح بالبول بل بالغائط ايضاً والجلوس في السوارخ او المشايخ او منزل القافلة او دروب المساجد او الدور او تحت الاشجار المثمرة

ولو في غير اوان الثمر والبول قائماً وفي الحمام وعلى الارض الصلبة وفي ثقبوب الحشرات وفي الماء خصوصاً الراكد وخصوصاً في الليل والتطبيع بالبول اى البول في الهواء والاكل والشرب حال النخل بل في بيت الغلاء مطلقاً والاستنجاء باليمين وبالسار اذا كان عليه خاتم فيه اسم الله وطول المكث في بيت الغلاء والنخل على قبر المؤمنين اذا لم يكن هنكاً والا كان حراماً واستصحاب الدم البيض بل مطلقاً اذا كان عليه اسم الله او عتد آخر الا ان يكون مستوراً والكلام في غير الضرورة الا يذكر الله اية الكرسي او حكاية الاذان او تسميت العاطس (مسئلة ١) يكره حبس البول او الغائط وقد يكون حراماً اذا كان مضمراً وقد يكون واجباً كما اذا كان متوضاً ولم يسع الوقت للتوضى بهما والصلوة وقد يكون مستحباً كما اذا توقف مستحب ام عليه (مسئلة ٢) يستحب البول حين ارادة الصلوة وعند النوم وقبل الجماع وبعد خروج المني وقبل الركوب على الدابة اذا كان النزول والركوب صعباً عليه وقبل ركوب السفينة اذا كان الخروج صعباً (مسئلة ٣) اذا وجد لقمة خبز في بيت الغلاء يستحب اخذها واخراجها وغسلها ثم اكلها

❦ فصل في موجبات الوضوء ونواقضه ❦

وهي امور « الاول والثاني » البراء والغائط من الموضع الاعلى ولو غير متاداو من غيره مع انه داه او بدونه بشرط الاعتياد او الخروج على حسب المتعارف ففي غير الاعلى مع عدم الاعتياد وعدم كون الخروج على حسب المتعارف اشكل والاحوط التنقض مطلقاً خصوصاً اذا كان دون المعدة ولا فرق فيها بين القليل والكثير حتى مثل انظرة ومثل تلوث رأس شبشة الاحتقان بالمعدة نعم الرطوبات الاخر غير البول والغائط الخارجة من الخرجين ليست نافضة وكذا الدود او نوى التمر ونحوهما اذا لم يكن مثلاً بالمعدة « الثالث » الريح الخارج من مخرج الغائط اذا كان من المعدة صاحب حقاً ولا دون مخرج من القبل او لم يكن من المعدة كنقح الشيطان او اذا دخل من الخارج ثم خرج « الرابع » النوم مطلقاً وان كان في حال المشي اذا غلب على القلب والسمع والبصر فلا تنقض الخلقة اذا لم تصل الى الحد المذكور « الخامس » كما ازال العقل مثل الاغماء والسكر والجنون دون مثل البهت « السادس » الاستمخاض القليلة بل الكثيرة والمتوسطة وان اوجبت الغسل ايضاً واما الجنابة فهي تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط

(مسألة ١) إذا شك في طرواح أحد النواقض بنى على العدم وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو مذي مثلاً إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول فإن كان متوضئاً انتقض وضوئه كما مر .
 (مسألة ٢) إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه (مسألة ٣) القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بنافض وكذا الدم الخارج منها إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دماً وكذا المذي والودي والودي والأول هو ما يخرج بعد الملاعبة والثاني ما يخرج بعد خروج المني والثالث ما يخرج بعد خروج البول (مسألة ٤) ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذي والودي والكذب والظلم والأكسار من الشعر الباطل والقي والرعاف والتقييل بشهوة ومس الكلب ومس الفرج ولو فرج نفسه ومس باطن الفم والاحليل ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء والضحك في الصلوة والتخليل إذا أدى لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم والاولى أن يتوضأ بوجاه المطوية ولو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومة كفى ولا يجب عليه ثانياً كما أنه لو توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى ولا يجب ثانياً

﴿ فصل في غايات الوضوء الواجبة وغير الواجبة ﴾

فإن الوضوء إما شرط في صحة فعل كالملازمة والطواف وإما شرط في كماله كقراءة القرآن وإما شرط في جوازه كمس كتابة القرآن أو رافع لكرامته كالأكل أو شرط في تحقق امر كوضوء للكون على الطهارة أو ليس له غاية كالوضوء الواجب بالندب والوضوء المستحب نفساً إن قلنا به كما لا يبعد أما الغايات للوضوء الواجب فيجب للملازمة الواجبة أداء أو قضاء عن النفس أو عن الغير ولاجزأتها المنسية بل ومجدد في السهو على الاحوط ويجب أيضاً للطواف الواجب وهو ما كان جزء الحج أو العمرة وإن كانا مندوبين فالطواف المستحب مالم يكن جزء من أحدهما ولا يجب الوضوء له نعم هو شرط في صحة ماوته ويجب أيضاً بالندب والهدد واليمين ويجب أيضاً لمس كتابة القرآن وإن وجب بالندب أو لوقوعه في موضع يجب إخراج منه أو لتطهيره إذا صار متنجساً وتوقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته ولم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجباً لذلك حرمة والآن وجبت المبادرة من دون الوضوء ويحق به أسماء الله وصفاته الخاصة دون أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام وإن كان أحوط وجوب الوضوء في التذكورات مادام الذر وأخويه إنما هو على تقدير

كونه محدثاً والآن فلا يجب وأما في النذر وأخوبه فتابع للنذر فإن نذر كونه على الطهارة لا يجب إلا إذا كان محدثاً وإن نذر الوضوء التهديدي وجب وإن كان على وضوء (مسئلة ١) إذا نذر أن يتوضأ لكل حلوة وضوءاً واقعاً للمحدث وكان متوضأً يجب عليه تقضيه ثم الوضوء لكن في صحة مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل (مسئلة ٢) وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام «أحدها» أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلوة «الثاني» أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني الغير المشروط بالوضوء مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلا مع الوضوء فح لا يجب عليه القراءة لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ «الثالث» أن ينذر أن يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء فح يجب الوضوء والقراءة «الرابع» أن ينذر الكون على الطهارة «الخامس» أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهارة وجميع هذه الأقسام صحيح لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث أن صحته موقوفة على ثبوت الاستحباب النفس للوضوء وهو محل اشكال لكن الأقوى ذلك (مسئلة ٣) لافرق في حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن ولو بالباطن كسها باللسان أو بالأسنان والاحوط ترك المس بالشعر أيضاً وإن كان لا يعد عدم حرمة (مسئلة ٤) لافرق بين المس ابتداءً واستدامةً فلو كان يده على الخط فاحدث يجب عليه رفعها فوراً وكذا لو مس غفلة ثم التفت أنه محدث (مسئلة ٥) المس الماحي للخط أيضاً حرام فلا يجوز له أن يمحو باللسان أو باليد الرطبة (مسئلة ٦) لافرق بين أنواع الخطوط حتى الممحور منها كالكوافي وكذا لافرق بين إخفاء الكتابة من الكتب بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر أو العكس (مسئلة ٧) لافرق في القرآن بين الآية والكلمة بل والحرف وإن كانت يكتب ولا يقرأ كالآلاف في قالوا وآمنوا بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب إذا كتب كما في الواو الثاني من داود إذا كتب يواوين وكالآلاف في رحمن ولقمن إذا كتب كرحمان ولقمان (مسئلة ٨) لافرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب بل لو وجدت كلمة من القرآن في كاغذ بل أو نصف الكلمة كما إذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضاً (مسئلة ٩) في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكتاب (مسئلة ١٠) لافرق فيما يكتب عليه القرآن بين الكاغذ واللوح والارض والجدار والثوب بل وبدن الانسان فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء بل يجب محوه أولاً ثم الوضوء (مسئلة ١١) إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر

عدم المنع من مسه لانه ليس خطأ نعم لو كتب بما يظهر اثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كما
 البصل فانه لا اثر له الا اذا احمى على النار (مسئلة ١٢) لا يحرم المس من وراء الشبشة
 وان كان الخط صرياً وكذا اذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط تحته وكذا المنطبع في المرات نعم
 لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه خصوصاً اذا كتب
 بالعكس فظهر من الطرف الآخر طرداً (مسئلة ١٣) في مس المسافة العالية التي يحيط بها
 الحرف كالحاء والعين مثلاً اشكال احوطه الترك (مسئلة ١٤) في جواز كتابة المحدث
 آية من القرآن باصبعه على الارض او غيرها اشكال ولا يبعد عدم الحرمة فان الخط يوجد بعد
 المس واما الكتب على بدن المحدث وان كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة خصوصاً اذا
 كان بما يبق اثره (مسئلة ١٥) لا يجب منع الاطفال والمجانين من المس الا اذا كان مما
 يبعد هنكاً نعم الاحوط عدم التسبب لمسه ولو توضا الصبي المميز فلا اشكال في مسه بناء على
 الاقوى من صحة وضوئه وصاير عباداته (مسئلة ١٦) لا يحرم على المحدث مس غير الخط
 من ورقي القرآن حتى ما بين السطور والجلد والغلاف نعم يكره ذلك كما انه يكره تطبيقه وحمله
 (مسئلة ١٧) ترجمة القرآن ليست منه باى لغة كانت فلا بأس بمسها على المحدث نعم لافرق
 في اسم الله تعالى بين اللغات (مسئلة ١٨) لا يجوز وضع الشيء النهى على القرآن وان كان
 باسماً لانه هنك واما المتنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فيجوز لم يوضى ان يس
 القرآن باليد المتنجسة وان كان الاولى تركه (مسئلة ١٩) اذا كتبت آية من القرآن على
 لقمة خبز لا يجوز للمحدث اكله واما المنطهر فلا بأس خصوصاً اذا كان بنية الشفاء والتبرك
 ❀ فصل في الوضوءات المستحبة ❀ (مسئلة ١) الاقوى كما اشير اليه سابقاً كون الوضوء
 مستحباً في نفسه وان لم يقصد غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة وان كان الاحوط قصد احديها
 (مسئلة ٢) الوضوء المستحب اقسام «احدها» ما يستحب في حال الحدث الا صغر فيفيد
 الطهارة منه «الثاني» ما يستحب في حال الطهارة منه كالوضوء التجددي «الثالث» ما هو مستحب
 في حال الحدث الا كبر وهو لا يقدح في طهارة وانما هو لرفع الكراهة والحدث كان في الفعل الذي يأتي
 به كوضوء الجنب للنوم وضوء الحائض للذكر في مصلاه ١٠ اما القسم الاول فلا مور «الاول»
 الصلوات المندوبة وهو شرط في صحتها ايضاً «الثاني» الطواف المندوب وهو لا يكون جزء من حجة
 او عمرة ولو مندوب وبين وليس شرطاً في صحتها نعم هو شرط في صحة صلاته «الثالث» التيمم للصلاة في اول

وفتها او اول زمان امكانها اذا لم يكن اثباتها في اول الوقت و يعتبر ان يكون قريباً من الوقت او زمانه
 الامكان بحيث يصدق عليه التهوؤ «الرابع» دخول المساجد «الخامس» دخول المشاهد المشرفة
 «السادس» مناسك الحج عا عدا العاوة والطواف «السابع» صلاة الاموات «الثامن» زيارة
 اهل القبور «التاسع» قراءة القرآن او كتبه او لمس حواشيه او حمله «العاشر» الدعاء وطلب
 الحاجة من الله تعالى «الحادي عشر» زيارة الأئمة عليهم السلام ولومن بعد «الثاني عشر» سجدة
 الشكر او التلاوة «الثالث عشر» الاذان والاقامة والظاهر شرطه في الاقامة «الرابع عشر» دخول
 الزوج على الزوجة ليلة الزفاف بالنسبة الى كل منها «الخامس عشر» ورود المسافر على اهله
 فيستحب قبله «السادس عشر» النوم «السابع عشر» مقاربة الحامل «الثامن عشر» جلوس
 القاضي في مجلس القضاء «التاسع عشر» الكون على الطهارة «العشرين» مس كتابة القرآن
 في صورة عدم وجوبه وهو شرط في جوازه كما مر وقد عرفت ان الاقوى استحبابه نفساً ايضاً .
 واما القسم الثاني فهو الوضوء للتجديد والظاهر جوازه ثالثاً ورابعاً فصاعداً ايضاً واما الغسل
 فلا يستحب فيه التجديد بل ولا الوضوء بعد غسل الجنابة وان طالت المدة . واما القسم الثالث
 فالامور «الاول» لذكر الحايض في مصلها مقدار الصلاة «الثاني» لوم الجنب واكلة وشربه
 وجماعه وثمة يله الميت «الثالث» لجماع من مس الميت ولم يغتسل بعد «الرابع» لتكفين
 الميت او دفنه بالنسبة الى من غسله ولم يغتسل غسل المس (مسئلة ٣) لا يختص القسم الاول
 من المستحب بالغاية التي نوضاً لاجلها بل يباح به جميع الغايات المشروطة به بخلاف الثاني والثالث
 فانها ان وقعاً على نحو ما قصد لم يؤثرا الا فيما قصد لاجله نعم لو انكشف الخطأ بان كان محدثاً
 بالاصفر فلم يكن وضوءه تجديداً ولا مجامعاً الاكبر رجعا الى الاول وقوى القول بالصحة واباحة
 جميع الغايات به اذا كان قاصداً لامتنال الأمر الواقعي المتوجه اليه في ذلك الحال بالوضوء
 وان اعتقد انه الأمر بالتجديد منه مثلاً فيكون من باب الخطأ في التطبيق وتكون تلك
 الغاية مقصوده له على نحو الداعي لا التقيد بحيث لو كان الأمر الواقعي على خلاف ما اعتقده
 لم يتوضأ اما لو كان على نحو التقيد كك في صحته ح اشكال (مسئلة ٤) لا يجب في الوضوء
 قصد موجه بان يقصد الوضوء لاجل خروج البول او لاجل النوم بل لو قصد احد الموجبات
 وتبين ان الواقع غيره صح الا ان يكون على وجه التقيد (مسئلة ٥) يكفي الوضوء الواحد
 الاحداث المتعددة اذا قصد رفع طبيعة الحدث بل لو قصد رفع احدها صح وارتفع الجميع الا

إذا قصد رفع البعض دون البعض فانه يبطل لانه يرجع الى قصد عدم الرفع (مسئلة ٦) اذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع واثب عليها كلها وان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة اليه واثب عليه لكن يصح بالنسبة الى الجميع ويكون اداءه بالنسبة الى ما لم يقصد وكذا اذا كانت للوضوء المستحب غايات عديدة واذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة ايضا يجوز قصد الكل واثب عليها وقصد البعض دون البعض ولو كان ما قصده هو الغاية المندوبة ويصح معه اتيان جميع الغايات ولا يضر في ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يتصف بالوجوب والاستحباب معاً ومع وجود الغاية الواجبة لا يكون الا واجباً لانه على فرض صحته لا ينافي جواز قصد الامر الندبي وان كان متصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي الندب الغائي لكن التحقيق صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين ﴿ فصل في بعض مستحبات الوضوء ﴾ « الاول » ان يكون بماء وهو ربع الصاع وهو ستة واربعة عشر مثقالاً وربع مثقال فالمد مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف « الثاني » الاستمياك باى شيء كان ولو بالاصبع والافضل عود الاراك « الثالث » وضع الائناء الذي يفترب منه على اليمنى « الرابع » غسل اليدين قبل الاعتراف مرة في حدث النوم والبول ومرتين في الغائط « الخامس » المضمضة والاستنشاق كل منهما ثلث مرات بثلاث اكف ويكفي الكف الواحدة ايضاً لكل من الثلث « السادس » التسمية عند وضع اليد في الماء اوصبه على اليد واقلها بسم الله والافضل بسم الله الرحمن الرحيم وافضل منها بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين « السابع » الاعتراف باليمنى ولو قلني بان يصبه في اليسرى ثم يغسل اليمنى « الثامن » قراءة الادعية المأثورة عند كل من المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين ومسح الراس والرجلين « التاسع » غسل كل من الوجه واليدين مرتين « العاشر » ان ييد الرجل بظاهر ذراعيه في الفسلة الاولى وفي الثانية يباطنها والمرأة بالعكس « الحادى عشر » ان يصب الماء على اعلى كل عضو واما الغسل من الاعلى فواجب « الثاني عشر » ان يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه لا يغمسه فيه « الثالث عشر » ان يكون ذلك مع امرار اليد على تلك المواضع وان تتحقق الغسل بدونه « الرابع عشر » ان يكون حاضر القلب في جميع افعاله « الخامس عشر » ان يقرأ القدر حال الوضوء « السادس عشر » ان يقرأ آية الكرسي بعده « السابع عشر » ان يفتح عينه حال غسل الوجه ﴿ فصل في مكروهاته ﴾ « الاول » الاستعانة بالغير في المقدمات القرية كان يصب

الماء في يده وأما في نفس الغسل فلا يجوز « الثاني » التمدل بل مطلق مسح البلل « الثالث » الوضوء في مكان الاستنجاء « الرابع » الوضوء من الآتية المفضضة والمذهبة او المنقوشة بالصورة « الخامس » الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس وماء النسالة من الحدث الأكبر والماء الاخن وماء البئر قبل نزح المقدرات والماء القليل الذي ماتت فيه الحية او العقب او الوزغ ^{المتغير} وصور الخايض والفار والفرس والبغل والحمار والحيوان الجلال وأكمل الميتة بل كل حيوان لا يؤكل لحمه

﴿ فصل في افعال الوضوء ﴾ « الاول » غسل الوجه وحده من قصاص الشعر الى الذقن طولاً وما اشتمل عليه الاجهام والوسطى عرضاً والا نزع والا غم ومن خرج وجهه او يده عن المتعارف يرجع كل منهم الى المتعارف فيلاحظ ان اليد المتعارفة في الوجه المتعارف الى اى موضع تصل وان الوجه المتعارف اين قصاصه فيغسل ذلك المقدار ويجب اجراء الماء فلا يكفي المسح به وحده ان يجري من جزء الى جزء آخر ولو باعانة اليد ويجزى استيلاء الماء عليه وان لم يجز اذا صدق الغسل ويجب الابتداء بالاعلى والغسل من الاعلى الى الاسفل صرفاً ولا يجوز التمسك ولا يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره سواء شعر الطيبة والشارب والحاجب بشرط صدق احاطة الشعر على المحل والا لزم غسل البشرة الظاهرة في خلاله

(مسألة ١) يجب ادخال شيء من اطراف الحلد من باب المقدمة وكذا جزء من باطن الانف ونحوه وما لا يظهر من الشفتين بد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله (مسألة ٢) الشعر الخارج عن الحلد كسترسل اللحية في الطول وما هو خارج عن ما بين الاجهام والوسطى في العرض لا يجب غسله (مسألة ٣) ان كانت لمرأة لحية فهي كالرجل (مسألة ٤) لا يجب غسل باطن العين والانف وانهم الا شيء منها من باب المقدمة (مسألة ٥) فيما احاط به الشعر لا يجوز غسل المحاط عن المحيط (مسألة ٦) الشعور الرقاق الممدودة من البشرة يجب شملها معها (مسألة ٧) اذا شك في ان الشعر محيط ام لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة (مسألة ٨) اذا بقي مما في الحلد مالم يغسل ولو مقدار راس ابره لا يصح الوضوء فيجب ان يلاحظ اماته واطراف عينه لا يكون عليها شيء من القبيح او الكحل المانع وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ وان لا يكون على حاجب المرأة وسمة او غطاط له جرم مانع (مسألة ٩) اذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله او وصول الماء الى البشرة ولو شك في احل وجوده يجب الفحص او المبالغة حتى يسهل الاطمينان

بعده اوزواله او وصول الماء الى البشرة على فرض وجوده (مسئلة ١٠) الثقبه في الانف موضع الحلقة او الخزامه لا يجب غسل باطنها بل يكفي ظاهرها سواء كانت الحلقة فيها اولا «الثاني» غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع مقدماً لليدين على اليسرى ويجب الابتداء بالمرفق والنسل منه الى الاسفل صرفاً فلا يميزى التمسك والمرفق مركب من شيء من الذراع وشيء من العضد ويجب غسله بتمامه وشيء اخر من العضد من باب المتدمة وكل مادو في الحذ يجب غسله وان كان لحمًا زائداً او اصبعاً زائداً ويجب غسل الشعر مع البشرة ومن قطعت يده من فوق المرفق لا يجب عليه غسل العضد وان كان اولى وكذا ان قطع تمام المرفق وان قطعت عما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى وان قطعت من المرفق بمعنى اخراج عظام الذراع من العضد يجب غسل ما كان من العضد جزء من المرفق (مسئلة ١١) ان كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها ايضاً كالجزء الزائد وان كانت فوقه فان علم زيادتها لا يجب غسلها ويكفي غسل الاعلية وان لم يعلم الزائده من الاعلية وجب غسلها ويجب مسح الراس والرجل بها من باب الاحتياط وان كانتا اصليتين يجب غسلها ايضاً ويكفي المدح باحدهما (مسئلة ١٢) الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب ازالته الا اذا كان مانعاً معدوداً من الظاهر فان الاحوط ازالته وان كان على المتعارف وجبت ازالته كما انه لو قس اغفاره فصار مانعاً ظاهراً وجب غسله بعد ازالة الوسخ عنه (مسئلة ١٣) ماهو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين والاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المسحب قبل الوجه باطل (مسئلة ١٤) اذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع ويجب غسل ذلك اللحم ايضاً مادام لم ينفصل وان كان اتصاله بمجدة رفيقة ولا يجب قطعه ايضاً لينفصل. تحت تلك المجدة وان كان احوط لو دس ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يجب جزء من اليد (مسئلة ١٥) الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت واسعة يرى جوفها وجب اصال الماء فيها والا فلا ومع ذلك لا يجب عملاً بالاستصحاب وان كان الاحوط الاصال (مسئلة ١٦) ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق مادام باقياً يكفي غسل ظاهره وان انخرق ولا يجب اصال الماء تحت المجدة بل لو قطع بعض المجدة وبقي البعض الاخر يكفي غسل ظاهر ذلك البض ولا يجب قطعه بتمامه ولو ظهر ما تحت المجدة بتمامه لكن المجدة متصلة قد تلزق وقد لا تلزق يجب غسل ما تحتها وان كانت لارفة يجب

رفعها او قطعها (مسألة ١٧) ما يفجد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه وان حصل البرء و يميزى غسل ظاهره وان كان رفعه سهلاً واما الدواء الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة يكتفى بغسل ظاهره وان امكن رفعه بسهولة وجب (مسألة ١٨) الوسخ على البشرة ان لم يكن جرمًا مريئاً لا يجب ازالته وان كان عند المسح بالكيس فى الحمام او غيره يجمع ويكون كغيره مادام يصدق عليه غسل البشرة وكذا مثل البياض الذى يقين على اليد من الجص او التوراة اذا كانت يصل الماء الى ماتحه و يصدق معه غسل البشرة نعم لو شك فى هكونه حاجباً ام لا وجب ازالته (مسألة ١٩) الواسوس الذى لا يحصل له القطع بالنسل يرجع الى المتعارف (مسألة ٢٠) اذا نفذت شوكة فى اليد او غيرها من مواضع الوضوء او الفضل لا يجب اخراجها الا اذا كان محلها على فرض الاخراج محسوساً من الظاهر (مسألة ٢١) يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الاعلى فالاعلى لكن فى اليد اليسرى لابد ان يقصد الفضل حاله الاخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد بل وكذا فى اليد اليمنى الا ان يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليقسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليهما من الرطوبة من ماء الوضوء (مسألة ٢٢) يجوز الوضوء بآء المطر كما اذا قام تحت السماء حين زوله فقصد جريانته على وجهه غسل الوجه مع مراعات الاعلى فالاعلى وكذلك بالنسبة الى يديه وكذلك اذا قام تحت الميزاب او فوهه ولو لم ينو من الاول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح يده على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه اذا حصل الجريان كفى ايضاً وكذا لو ارتمس فى الماء ثم خرج وفعل ما ذكر (مسألة ٢٣) اذا شك فى شئ انه من الظاهر حتى يجب غسله او الباطن فلا الاحوط غسله الا اذا كان سابقاً من الباطن وشك فى انه صار ظاهراً ام لا كما انه جمين غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك فى انه صار باطناً ام لا « الثالث » مسح الراس بما بقى من البلة فى اليد ويجب ان يكون على الربع المتقدم من الراس فلا يميزى غيره والاولى والاحوط الناصية وهى ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهة و يكتفى المسعى ولو بقدر عرض اصبع واحدة او اقل والافضل بل الاحوط ان يكون بمقدار عرض ثلث اصابع بل الاولى ان يكون بالثلاثة ومن طرف الطول ايضاً يكتفى المسعى وان كان الافضل ان يكون بطول اصبع وعلى هذا فلو اراد ادراك الافضل ينبغي ان يضع ثلث اصابع على الناصية ويمسح بمقدار اصبع من اعلى الى الاسفل وان كان لا يجب كونه كذا فيجزى التمسك وان كان

الاحوط خلافه ولا يجب كونه على البشرة فيجوز ان يمسح على الشعر الثابت في المقدم بشرط ان لا يتجاوز يده عن حد الراس فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وان كان مجتمعاً في الناحية وكذا لا يجوز على الثابت في غير المقدم وان كان واقعاً على المقدم ولا يجوز المسح على الخائف من العانة او الفنتاع او غيرها وان كان شيئاً رقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبة الى البشرة نعم في حال الاضرار لاما من المسح على المانع كالبرد او اذا كان شيئاً لا يمكن رفعه ويجب ان يكون المسح ياطن الكف والاحوط ان يكون باليمنى والاولى ان يكون بالاصابع (مسئلة ٢٤) في مسح الراس لا فرق بين ان يكون طويلاً او عرضاً او مخرقاً الرابع « مسح الرجلين من رؤس الاصابع الى الكعبين ومما قبل القدمين على المشهور والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم وهو الاحوط وبكفي المسمى عرضاً ولو عرض اصبع او اقل والافضل ان يكون بمقدار عرض ثلث اصابع وافضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم ويجزى الابتداء بالاصابع وبالكعبين والاحوط الاول كما ان الاحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى وان كان الاقوى جواز مسحها معاً نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى والاحوط ان يكون مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وان كان لا يعد جواز مسح كليهما بكل منهما وان كان شعر على ظاهر القدمين فالاحوط الجمع بينه وبين البشرة في المسح ويجب ازالة الموانع والحواجب واليقين بوصول الرطوبة الى البشرة ولا يكفي الظن ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقي ويسقط مع قطع تمامه (مسئلة ٢٥) لاشكال في انه يعتبر ان يمسح بنداوة الوضوء فلا يجوز المسح بماء جديد والاحوط ان يكون بالنداوة الباقية في الكف فلا يضع يده بعد تمامية الفسل على ساير اعضاء الوضوء ثلاثاً بمنزج مافي الكف بما فيها لكن الاقوى جواز ذلك وكفاية كونه برطوبة الوضوء وان كانت من ساير الاعضاء فلا يضر الامتزاج المزبور هذا اذا كانت البلل باقية في اليد واما لو جفت فيجوز الاخذ من ساير الاعضاء بلا اشكال من غير ترتيب بينها على الاقوى وان كان الاحوط تقديم النجبة والحواجب على غيرهما من ساير الاعضاء نعم الاحوط عدم اخذها مما خرج من النجبة عن حد الوجه كالسترسل منها ولو كان في الكف ما يكفي الراس فقط مسح به الراس ثم يأخذ للرجلين من سايرها على الاحوط والافضل عرفت ان الاقوى جواز الاخذ مطلقاً (مسئلة ٢٦) يشترط في المسح ان يتأثر الممسوح برطوبة الماسح وان يكون ذلك بواسطة الماسح لا باصر آخر وان كان على الممسوح رطوبة خارجة فان كانت قليلة غير مامة

من تأثير رطوبة الماصح فلا بأس والاّ لابد من تخفيفها والتك في التأخير كالظن لا يكفي بل لابد من اليقين (مسألة ٢٧) اذا كان على الماصح حاجب ولو وصلة رقيقة لابد من رفعه ولو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح (مسألة ٢٨) اذا لم يكن المسح يبطن الكف يجوز المسح بظاهرها وان لم يكن عليه رطوبة نقلها من ساير المواضع اليه ثم يمسح به وان تعذر بالظاهر ايضاً مسح بذراعه ومع عدم رطوبته يأخذ من ساير المواضع وان كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبة وعدم امكان الاخذ من ساير المواضع اعاد الوضوء وكذا بالنسبة الى ظاهر الكف فانه اذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة وعدم امكان اخذها من ساير المواضع لا ينتقل الى الفراغ بل عليه ان يعيد (مسألة ٢٩) اذا كانت رطوبة على الماصح زائدة بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها بل يقصد المسح بامرار اليد وان حصل به الفصل والاولى تقليلها (مسألة ٣٠) يشترط في المسح اصرار الماصح على الممسوح فلو عكس بطل نعم الحركة البسيرة في الممسوح لا تغني بصدق المسح (مسألة ٣١) لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماصح من جهة الحر في الهواء او حرارة البدن او نحو ذلك ولو باستعمال ماء كثير بحيث كلما اعاد الوضوء لم ينفع فالاقوى جواز المسح بالماء الجديد والاحوط المسح باليد اليابسة ثم بالماء الجديد ثم التيميم ايضاً (مسألة ٣٢) لا يجب في مسح الرجلين ان يضع يده على الاصابع ويمسح الى الكعبين بالتدريج فيجوز ان يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل ويجريها قليلاً بمقدار صدق المسح (مسألة ٣٣) يجوز المسح على الحائل كالقناع والغف والجورب ونحوها في حال الضرورة من نقية او رد يخاف منه على رجله او لا يمكن معه نزع الغف مثلاً وكذا لو خاف من صبح او عدو او نحو ذلك مما يصدق عليه الاضرار من غير فرق بين مسح الراس والرجلين ولو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن وان كان احوط وفي المسح على الحائل ايضاً لابد من الرطوبة المؤثرة في الماصح وكذا ساير ما يعتبر في مسح البشرة (مسألة ٣٤) ضيق الوقت عن رفع الحائل ايضاً مسوخ للمسح عليه لكن لا يترك الاحتياط بضم التيميم ايضاً (مسألة ٣٥) انما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ماعدا التقية اذا لم يمكن رفعها ولم يمكن بد من المسح على الحائل ولو بالتأخير الى آخر الوقت واما في التقية فالامر اوسع فلا يجب التعاقب الى مكان لا تقية فيه وان امكن بلا مشقة نعم لو امكنه وهو في ذلك المكان تركه التقية واراهاهم المسح على الغف مثلاً فالاحوط

بل الاقوى ذلك ولا يجب بذل المال لرفع النقية بخلاف مايرى الضرورات والاحوط في النقية
ايضاً الحيلة في رفعها مطلقاً (مسئلة ٣٦) لوترك النقية في مقام وجوبها ومسح على البشرة
ففي صحة الوضوء اشكال (مسئلة ٣٧) اذا علم بعد دخول الوقت انه لو اخر الوضوء والصلاة
يضطر الى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة اليه في غير ضرورة النقية وان كان متوضاً
وعلم انه لو ابطله يضطر الى المسح على الحائل لا يجوز له الابطال وان كان ذلك قبل دخول الوقت
فوجوب المبادرة او حرمة الابطال غير معلوم واما اذا كان الاضطراب بسبب النقية فالظاهر
عدم وجوب المبادرة وكذا يجوز الابطال وان كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعة في امر
النقية لكن الاولى والاحوط فيها ايضاً المبادرة او عدم الابطال (مسئلة ٣٨) لافرق في جواز
المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب (مسئلة ٣٩) اذا اعتقد
النقية او تحقق احدى الضرورات الاخر فمسح على الحائل ثم بان انه لم يكن موضع نقية
او ضرورة في صحة وضوئه اشكال (مسئلة ٤٠) اذا امكنت النقية بفعل الرجل فالاحوط
تعيينه وان كان الاقوى جواز المسح على الحائل ايضاً (مسئلة ٤١) اذا زال السبب المسوخ
للمسح على الحائل من نقية او ضرورة فان كان بعد الوضوء فالاقوى عدم وجوب اعادته وان
كان قبل الصلاة الا اذا كانت بلة اليد باقية فيمسح اعاده المسح وان كان في اثناء الوضوء
فالاقوى الاعادة اذا لم تبقى البلة (مسئلة ٤٢) اذا عمل في مقام النقية بخلاف مذهب من يتقيه
في صحة وضوئه اشكال وان كانت النقية ترتفع به كما اذا كان مذهب وجوب المسح على الحائل
دون غسل الرجلين فغسلها او بالعكس كما انه لو ترك المسح والفصل بالمرة يبطل وضوئه وان
ارتفعت النقية به ايضاً (مسئلة ٤٣) يجوز في كل من الضلالت ان يصب على العضو عشر غرات
بقصد غسلة واحدة فالمناسط في تعدد الغسل المستحب لانه الحرام ثالثة ليس تعدد الصب بل
تعدد الغسل مع القصد (مسئلة ٤٤) يجب الابتداء في الغسل بالاعلى لكن لا يجب الصب على
الاعلى فلو صب على الاسفل وغسل من الاعلى باعانة اليد صح (مسئلة ٤٥) الامراف في ماء
الوضوء مكروه لكن الاسباغ مستحب وقد مر انه يستحب ان يكون ماء الوضوء بمقدار مده
والظاهر ان ذلك لتمام ما يصرف فيه من افعاله ومقدماته من المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين
(مسئلة ٤٦) يجوز الوضوء برمس الاعضاء كما مر ويجوز برمس احدها واثبات البقية على
المتعارف بل يجوز التبعض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمة من البدنة

بالأعلى وعدم كون المسح بماء جديد وغيرهما (مسئلة ٤٧) بشكل صحة وضوء الوضوء إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من جهة لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الاوقات بل ان قلنا بلزوم كون المسح بيلة الكف دون رطوبة ساير الاعضاء يجبي^٤ الاشكال في مبالغته في اصرار اليد لانه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع (مسئلة ٤٨) في غير الوضوء إذا بالغ في اصرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لأبأس به مادام يصدق عليه انه غسل واحد نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجياً بشكل وان كان الغرض منه زيادة اليقين لعله في التعرف غسلة أخرى وإذا كان غسله لليسرى بأجرآ الماء من الا يريق مثلاً وزاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر مادام يعد غسلة واحدة (مسئلة ٤٩) يصح في مسح الرجلين المسح بواحدة من الاصابع الخمس الى الكعبين ايها كانت حتى يختصر منها

❁ فصل في شرائط الوضوء ❁

«الاول» اطلاق الماء فلا يصح بالمضاف ولو جعلت الاخافة بعد الصب على المحل من جهة كثرة الغبار او الوسخ عليه فاللازم كونه باقياً على الاطلاق الى تمام الفصل «الثاني» طهارته وكذا طهارة مواضع الوضوء وبكفي طهارة كل عضو قبل غسله ولا يلزم ان يكون قبل التسروع تمام له طهارة فلو كانت نجسة وبذل كل عضو بعد تطهيره مكفي ولا يكفي غسل واحد بقصد الازالة والوضوء وان كان رومسه في الكبر او الجارى نعم لو قصد الازالة بالغمس والوضوء باخراجه كفي ولا يضر تقبض عضو بعد غسله وان لم يتم الوضوء (مسئلة ١) لأبأس بالتوضي بماء القليان مالم يصر مضاعفاً (مسئلة ٢) لا يضر في صحة الوضوء نجاسة ساير مواضع البدن بعد كون محله طاهرة نعم الاحوط عدم ترك الاستنجاء قبله (مسئلة ٣) إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء ولا ينقطع دمه فليغمسه بالماء وليحصره قليلاً حتى ينقطع الدم آنأما ثم ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظة شرائط الاخر والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى بان يقصد الوضوء بالاخراج من الماء «الثالث» ان لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء الى البشرة ولوشك في وجوده يجب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بعدمه ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله «الرابع» ان يكون الماء وظيفه ومكان الوضوء ومصب مائه مباحاً فلا يصح لو كان واحد منها غصباً من غير فرق بين صورة الانحصار

وعدمه اذ مع فرضي عدم الانحصار وان لم يكن مأموراً بالتيمم الا ان وضوئه حرام من جهة كونه تصرفاً او مستلزماً لتصرف في مال الغير فيكون باطلاً نعم لوصب الماء المباح من الصرف الغصب في الطرف المباح ثم توشاً لامانع منه وان كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً ولا فرق بين هذه الصورة بين صورة الانحصار وعدمه اذ مع الانحصار وان كان قبل التفرغ في الطرف المباح مأموراً بالتيمم الا انه بعد هذا يصير واجداً للماء في الطرف المباح وقد لا يكون التفرغ ايضاً حراماً كما لو كان الماء مملوكاً له وكان ابقائه في ظرف الغير تصرفاً فيه فيجب تفرغه ح فيكون من الاول مأموراً بالوضوء ولومع الانحصار (مسئلة ٤) لا فرق في عدم محبة الوضوء بالماء المضاف او انقص اومع الحائل بين صورة العلم والعمد والجبل او التسيان واما في الغصب فالبطالان مخمض بصورة العلم والعمد سواء كان في الماء او المكان او المصب فع الجهل بكونها منسوبة او التسيان لا بطلان بل وكذا مع الجهل بالحكم ايضاً اذا كان قاصراً بل ومقصراً ايضاً اذا حصل منه قصد القرية وان سكان الاحوط مع الجهل بالحكم خصوصاً في المقصر الاعادة (مسئلة ٥) اذا التفت اليه النصبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من اجزائه ويجب تحصيل المباح للباقي واذا التفت بعد الفسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقي من الرطوبة في يده ويصح الوضوء اولاً قولان اقويها الاول لان هذه الندوة لا تعد مالا وليس مما يمكن رده الى مالكه ولكن الاحوط الثاني وكذا اذا توشاً بالماء المنسوب عمداً ثم اراد الاعادة هل يجب عليه تجفيف ما على محال الوضوء من رطوبة الماء المنسوب او الصبر حتى تجف اولاً قولان اقويها الثاني واحوطها الاول واذا قال المالك انا لا ارضى ان تسمع بهذه الرطوبة او تنصرف فيها لا يسمع منه بناء على ما ذكرنا مم لو فرض امكان انتفاعه بها فله ذلك ولا يجوز المسح بها ح (مسئلة ٦) مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف ويجري عليه حكم الغصب فلا بد فيها اذا كان ملكاً للغير من الاذن في التصرف فيه صريحاً او غوي او شاهد حال قطعي (مسئلة ٧) يجوز الوضوء والشرب من الانهار الكبار سواء كانت فتوة او منشفة من شط وان لم يعلم رضى المالكين بل وان كان فيهم الصغار والمجانين نعم مع نهيهم يشكل الجواز واذا غصبها غاصب ايضاً بقي جواز التصرف لغيره مادامت جارية في مجريها الاول بل يمكن بقائه مطلقاً واما لغاصب فلا يجوز وكذا لاتباعه من زوجته واولاده وضيوفه وكل من يتصرف فيها ببيعته وكذلك الاراضي الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات كالجلوس والنوم ونحوها ما لم ينه المالك ولم يعلم كراهته بل مع

الظن ايضاً الاحوط الترك ولكن في بعض اقسامها يمكن ان يقي ليس للمالك البهي ايضاً (مسئلة ٨) الحياض الواقعة في المساجد والمدارس اذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها او الطلاب الساكنين فيها او عدم اختصاصها لا يجوز تغيير الوضوء منها الا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من احد فان ذلك يكشف عن عموم الاذن وكذا الحال في غير المساجد والمدارس كالمساجد ونحوها (مسئلة ٩) اذا شق نهر او قنوة من غير اذن مالكه لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق وان كان المكان مباحاً او مملوكاً له بل يشكل اذا اخذ الماء من ذلك الشق وتوضاً في مكان آخر وان كان له ان يأخذ من اصل النهر او القنوة (مسئلة ١٠) اذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكه وان لم يذهب الماء في بقاء حتى الاستعمال الذي كان سابقاً من الوضوء والشرب من ذلك الماء لغیر الغاصب اشكال وان كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة الى مكان التغيير واما ما قبله وما بعده فلا اشكال (مسئلة ١١) اذا علم ان حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلوة في مكان آخر ولو توضاً بقصد الصلوة فيه ثم بدا له ان يصلي في مكان آخر او لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه بل هو معلوم في الصورة الثانية كما انه يصح لتوضاً غفلة او باعتقاد عدم الاشتراط ولا يجب عليه ان يصلي فيه وان كان احوط بل لا يترك في صورة التوضي بقصد الصلوة فيه والتمكن منها (مسئلة ١٢) اذا كان الماء في الحوض وارضه واطرافه مباحاً لكن في بعض اطرافه نصب آجر او حجر غصبي يشكل الوضوء منه مثل الآية اذا كان طرف منها غصباً (مسئلة ١٣) الوضوء في المكان المباح مع كون قضائه غصباً مشكل بل لا يصح لان حركات يده تصرف في مال الغير (مسئلة ١٤) اذا كانت الوضوء مستلزماً لتحريك شيء منصوب فهو باطل (مسئلة ١٥) الوضوء تحت الخيمة المنصوبة ان عدت تصرفاً فيها كما في حال الحر والبرد المحتاج اليها باطل (مسئلة ١٦) اذا تعدى الماء المباح عن المكان المنصوب الى المكان المباح لا اشكال في جواز الوضوء منه (مسئلة ١٧) اذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير ان قصد المالك تملكه كان له والا كان باقياً على اباحته فلا اخذه وغيره وتملكه ملك الا انه عصى من حيث التصرف في ملك الغير وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد وما اطارته الريح من النباتات (مسئلة ١٨) اذا دخل المكان الغصبي غفلة وفي حال الخروج توضاً بحيث لا ينافي فوراً بالظاهر صحته لعدم حرمة ح وكذا اذا دخل عصياناً تم تاب وخرج

بقصد التخلّص من الغصب وان لم يبق ولم يكن بقصد التخلّص ففي صحّة وضوئه حال الخروج اشكال (مسألة ١٩) اذا وقع قليل من الماء المنصوب في حوض مباح فان أمكن رده الى مالكه وكان قابلاً لذلك لم يجز التصرف في ذلك الحوض وان لم يمكن رده يمكن ان يجرى التصرف فيه لان المنصوب محسوب ثالثاً لكنه مشكل من دون رضى مالكه «الشرط الخامس» ان لا يكون ظرف ماء الوضوء من اواني الذهب او الفضة والا بطل سواء اغترف منه او اداره على اعضائه وسواء انحصر فيه ام لا ومع الانحصار يجب ان يفرغ مائه في ظرف آخر وجواً به وان لم يمكن التفريغ الا بالتوضي يجوز ذلك حيث ان التفريغ واجب ولو توضأ منه جهلاً او نسياناً او غفلة صح كافي الآنية الغصبية والمشكوك كونه منها يجوز الوضوء منه كما يجوز ساير استعمالاته (مسألة ٢٠) اذا توضأ من آية باعتقاد غصبيتها او كونها من الذهب او الفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ففي صحّة الوضوء اشكال ولا يبعد الصحة اذا حصل منه قصد القربة «الشرط السادس» ان لا يكون ماء الوضوء مستملاً في رفع الخبث ولو كان ظاهراً مثل ماء الاستنجاء مع الشرايط المتقدمة ولا فرق بين الوضوء الواجب والمستحب على الاقوى حتى مثل وضوء الخنثى واما المستعمل في رفع الحدث الاخر فلا اشكال في جواز التوضي منه والاقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الاكبر وان كن الاحوط تركه مع وجود ماء آخر واما المستعمل في الاغسال المتدبّية فلا اشكال فيه ايضاً والمراد من المستعمل في رفع الاكبر هو الماء الجاري على البدن للاغتسال اذا اجتمع في مكان واما ما ينصب من اليد او الظرف حين الاعتراف او حين ارادة الاجراء على البدن من دون ان يصل الى البدن فليس من المستعمل وكذا ما يبقى في الاناء وكذا التطهرات الواقعة في الاناء ولو من البدن ولو توضأ من المستعمل في الخبث جهلاً او نسياناً بطل ولو توضأ من المستعمل في رفع الاكبر احتياطاً بالاعادة «السابع» ان لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض او خوف عطش او نحو ذلك والافق هو مأمور بالتيمم ولو توضأ والحال هذه بطل ولو كان جهلاً بالضرر صح وان كان متحققاً في الواقع والاحوط الاعادة او التيمم «الثامن» ان يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة بحيث لم يلزم من التوضي وقوح صلواته ولو ركعة منها خارج الوقت والواجب التيمم الا ان يكون التيمم ايضاً كذلك بان يكون زمانه بقدر زمان الوضوء او اكبر اذ يحتمل يتعين الوضوء ولو توضأ في الصورة الاولى بطل ان كان قصده امتثال الامر المتعلق به من حيث هذه الصلوة على نحو التقييد نعم لو توضأ بغاية اخرى او بتعدد القربة صح وكذا لو قصد ذلك

الامر بنحو الداعي لا التقييد (مسئلة ٢١) في صورة كون استعمال الماء مضرًا لوجع الماء على ذلك المحل الذي يضره ووقع في الضرر ثم نوحًا صح اذا لم يكن الوضوء موجبًا لزيادته لكنه عصى بفعله الاول « التاسع » المباشرة في الحال الوضوء في حال الاختيار فلو باشرها الغير او اعانته في الغسل او المسح بطل واما الملاحظات للافعال فهي اقسام احدها المقدمات البعيدة كائنان الماء او تحيته او نحو ذلك وهذه لا مانع من تصدى الغير لها الثاني المقدمات القريبة مثل صب الماء في كفه وفي هذه يكره مباشرة الغير الثالث مثل صب الماء على اعضاءه مع كونه هو المباشر لاجرائه وغسل اعضاءه وفي هذه الصورة وان كان لا يخفى تصدى الغير عن اشكال الا ان الظاهر صحته فينحصر البطان فيما لو باشر الغير غسله او اعانته على المباشرة بان يكون الاجراء والغسل منها معا (مسئلة ٢٢) اذا كان الماء جاريا من ميزاب او نحوه فجعل وجهه او يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح ولا ينافي وجوب المباشرة بل يمكن ان يبق اذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد ان يوحا به احد وجعل هو يده او وجهه تحته صح ايضا ولا يبعد هذا من اعانة الغير ايضا (مسئلة ٢٣) اذا لم يتمكن من المباشرة جاز ان يستنيب بل وجب وان توقف على الاجرة فيغسل الغير اعضاءه وينوي هو الوضوء ولو امكن اجراء الغير الماء بيد المتوب عنه بان يأخذ يده ويصب الماء فيها ويغيره بها هل يجب ام لا الاحوط ذلك وان كان الاقوى عدم وجوبه لان مناط المباشرة في الاجراء واليد آلة والمفروض ان فعل الاجراء من النائب نعم في المسح لا بد من كونه بيد المتوب عنه لالنائب فيأخذ يده ويمسح بها رأسه ورجليه وان لم يمكن ذلك اخذ الرطوبة التي في يده ويمسح بها ولو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بعض « العاشر » الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الراس ثم الرجلين ولا يجب الترتيب بين اجزاء كل عضو نعم يجب مراعاة الاعلى فالاعلى كما مر ولو اخل بالترتيب ولو جهلا أو نسيانا بطل اذا تذكر بعد الفراغ وفوات الموالات وكذا ان تذكر في الثناء لكن كانت نيته فاسدة حيث نوى الوضوء على هذا الوجه وان لم تكن نيته فاسدة فيعود على ما يحصل به الترتيب ولا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيب والارقامى « الحادى عشر » الموالات بمعنى عدم جفاف الاعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة فلو جف تمام ما سبق بطل بل لو جف العضو السابق على العضو لذي يريد ان يشرع فيه الاحوط الاستيناف وان بقيت الرطوبة في العضو السابق على السابق واعتبار عدم

الجفاف انما هو اذا حُكَّ الجفاف من جهة الفصل بين الاعضاء او طول الزمان واما اذا تابع في الافعال وحصل الجفاف من جهة حرارة بدنه او حرارة الهواء او غير ذلك فلا بطلان فالشرط في الحقيقة احد الامرين من النتائج العرفي وعدم الجفاف وذهب بعض العلماء الى وجوب الموالات بمعنى النتائج وان كان لا يبطل الوضوء بتركه اذا حصلت الموالات بمعنى عدم الجفاف ثم انه لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق بل يكفي بقائها في الجلة ولو في بعض اجزاء ذلك العضو (مسئلة ٢٤) اذا توضأ وشرع في الصلوة ثم تذكر انه ترك بعض المسحات او تمامها بطلت صلواته ووضوئه ايضاً اذا لم يبق الرطوبة في اعضائه والا اخذها ومسح بها واستأنف الصلوة (مسئلة ٢٥) اذا مشى بعد الفسلات خطوات ثم اتى بالمسحات لابس وكذا قبل تمام الفسلات اذا اتى بما يبي ويحوز التوضي ماشياً (مسئلة ٢٦) اذا ترك الموالات نسياناً بطل وضوئه مع فرض عدم النتائج العرفي ايضاً وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف (مسئلة ٢٧) اذا جف الوجه حين الشروع في اليد لم يكن بقيت الرطوبة في مستمرل الحية او الاطراف الخارجة عن الحد في كفائها اشكال « الثاني عشر » النية وهي القصد الى الفعل مع كونه الداعي امر الله تعالى اما لانه تعالى اهل للطاعة وهو اهل الوجوه اول دخول الجنة والفرار من النار وهو ادناها وما بينهما من حوسطات ولا يلزم التلطف بالنية بل ولا اخطارها بالبال بل يكفي وجود الداعي في القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول اتوضأ مثلاً واما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقى متفهِراً فلا يكفي وان كان مسبوقاً بالعزم والقصد حين المقدمات ويجب استمرار النية الى آخر العمل ولو نوى الخلاف او تردد واتى ببعض الافعال بطل الا ان يعود الى النية الاولى قبل فوات الموالات ولا يجب نية الوجوب والندب لوصفا ولا غاية ولا نية وجه الوجوب والندب بان يقول اتوضأ الوضوء الواجب او الوندوب او لوجوبه او ندمه اذ اتوضأ لما فيه من المصلحة بل يكفي قصد القرابة واتيانه لداعي الله بل لو نوى احدهما في موضع الاخر كفى ان لم يكن علي وجه التشريع او التقييد ولو اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب وصفا او غاية ثم تبين عدم دخوله صح اذا لم يكن علي وجه التقييد ولا بطل كان يقول اتوضأ لوجوبه والا فلا اتوضأ (مسئلة ٢٨) لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث او الاستباحة على الاقوى ولا قصد الغاية التي امر لاجلها بالوضوء وكذا لا يجب قصد الموجب من بول او نوم كما مر نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامثال بمعنى انه لو فعلها يكون ممثلاً للامر الاتي من جهتها وان لم يقصد فعلها يكون اداء المأمور به لا ممثلاً فالقصد

من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة وإن كان معتبرا في تحقق الامتثال نعم قد يكون الاداء موقوفا على الامتثال فغ لا يحصل الاداء ايضا كما لو نذر ان يتوضأ لغاية معينة فتوضأ ولم يقصدها فإنه لا يكون بمثابة للنذري ولا يكون اداء للامور به بالامر النذري ايضا وإن كان وضوئه صحيحا لأن ادائه فرع قصده نعم هو اداء للامور به بالامر الوضوئي « الثالث عشر » الخلو من فلو ضم اليه الرياء بطل سواء كانت القرية مستقلة والرياء تبعا او بالعكس او سكان كلاهما مستقلا وسواء كان الرياء في اصل العمل او في كفياته او في اجزائه بل ولو كان جزء مستقبا على الاقوى وسواء نوى الرياء من اول العمل او نوى في الاثناء وسواء تاب منه ام لا فالرياء في العمل باى وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما في الاخبار (انا خير شريك من عمل لي ولنغيري تركته لغيري) هذا ولكن ابطاله انما هو اذا كان جزء من الداعي على العمل ولو على وجه السببية واما اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطوط في القلب من دون ان يكون جزء من الداعي فلا يكون مبطلا واذا شك حين العمل في ان داعيه محض القرية او مركب منها ومن الرياء فالعمل باطل لعدم احرار الخلو من الذي هو الشرط في الصحة واما العجب فلما تأخر منه لا يبطل العمل وكذا المقارن وإن كان الاحوط فيه الاعادة واما السببية فان كانت داعية على العمل او كانت جزء من الداعي بطل والا فلا كما في الرياء فاذا كان الداعي له على العمل هو القرية الا انه يفرح اذا اطلع عليه الناس من غير ان يكون داخلا في قصده لا يكون باطلا لكن ينبغي للانسان ان يكون ملتفتا فان الشيطان غرور وعدو مبين واما سائر الظواهر فان كانت راجعة كما اذا كان قصده في الوضوء القرية وتعلم الغير فان كان داعي القرية مستقلا والضميمة تبعا او كانا مستقلين صح وإن كانت القرية تبعا او كان الداعي هو المجموع منها بطل وإن كانت مباينة فالاقوى انها ايضا كذلك كضم التبرد الى القرية لكن الاحوط في صورة استقلالها ايضا الاعادة وإن كانت محرمة غير الرياء والسببية ففي الابطال مثل الرياء لأن الفعل بصير محرما فيكون باطلا نعم الفرق بينها وبين الرياء انه لو لم يكن داعيه في ابتداء العمل الا القرية لكن حصل له في الاثناء في جزء من الاجزاء يخص البطلان بذلك الجزء فلو عدل عن قصده واعاده من دون فوات الموالات صح وكذا لو كان ذلك الجزء مستقبا وإن لم يداركه بخلاف الرياء على ما عرفت فان حاله حال الحدث في الابطال (مسألة ٢٩) الرياء بعد العمل ليس يبطل (مسألة ٣٠) اذا توضأت المرأة في مكان يراها الاجنبي لا يبطل وضوئها وإن كان من قصدها ذلك (مسألة ٣١) لاشكال

في امكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء كما اذا كان بعد الوقت وعليه القضاء ايضا وكان ناذراً لمس المصحف واراد قرائته القرآن وزيارة المشاهد كما لا اشكال في انه اذا نوى الجميع وتوضأ وضوء واحد لما كفى وحصل امتثال الامر بالنسبة الى الجميع وانه اذا نوى واحدا منها ايضا كفى عن الجميع وكان اداء بالنسبة اليها وان لم يكن امتثالاً بالنسبة الى مانواه ولا ينبغي الاشكال في ان الامر متعدد ح وان قيل انه لا يتعدد وانما التعدد جهاته وانما الاشكال في انه هل يكون المأمور به متعددا ايضا وان كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل اولاً بل يتعدد ذهب بعض العلماء الى الاول وقال انه ح يجب عليه ان يمين احدها والابطل لان التعيين شرط عند تعدد المأمور به وذهب بعضهم الى الثاني وان "تعدد انما هو في الامر اوفى جهاته وبعضهم الى انه يتعدد بالنذر ولا يتعدد بغيره وفي النذر ايضا لامطلقا بل في بعض الصلوات مثلاً اذا نذر ان يتوضأ لقراءة القرآن ونذر ايضا ان يتوضأ لدخول المسجد يتعدد ولا يفتى احدهما عن الاخر فاذا لم يتوشعاً منها لم يقع امتثال احدهما ولا ادائه ونوى احدهما المعين حصل امتثاله اداءه ولا يكتفى عن الاخر وعلى اى حال وضوئه صحيح بمعنى انه موحى لرفع الحدث واذا نذر ان يقرأ القرآن متوضأ ونذر ايضا ان يدخل المسجد متوضأ فلا يتعدد ح ويميز وضوء واحد عنها وان لم يتوشعاً منها ولم يمثل احدهما ولو نوى الوضوء لاحدهما كان امتثالاً بالنسبة اليه واداء بالنسبة الى الاخر وهذا القول قريب (مسئلة ٣٢) اذ شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي اثناءه دخل لا اشكال في صحته وانه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من احرازه بالاستحباب بالنسبة الى ما كان قبل الوقت فلوارادة الوجوب والتدب نوى الاول بعد الوقت والثاني قبله (مسئلة ٣٣) اذا كان عليه صلوة واجبة اداء او قضاء ولم يكن عازماً على اتيانها فعلاً فتوضأ لقراءة القرآن فهذا الوضوء متصف بالوجوب وان لم يكن الداعي عليه الامر الوضوئي فلو اراد قصد الوجوب والتدب لا بد ان يقصد الوجوب الوضوئي والتدب الثاني بان يقول اتوضأ الوضوء الواجب امتثالاً للامر به لقراءة القرآن هذا ولكن الاقوى ان هذا الوضوء متصف بالوجوب والاستحباب معاً ولا مانع من اجتماعهما (مسئلة ٣٤) اذا كان استعمال الماء باقلاً ما يميز من الغسل غير مضر واستعمال الازيد مضرًا يجب عليه الوضوء كذلك ولو زاد عليه بطل الا ان يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل باقلاً المجزئ واذا زاد عليه جهلاً او نسياناً لم يطل بخلاف ما لو كان اصل الاستعمال مضرًا وتوضأ جهلاً او نسياناً فانه يمكن الحكم بطلانه لانه

ماور واقعا بالتيمم هناك بخلاف ما نحن فيه (مسئلة ٣٥) اذا نوضا ثم ارتد لا يبطل وضوئه
 فاذا عاد الى الاسلام لا يجب عليه الاعداء وان ارتد سيف اثباته ثم تاب قبل فوات الموالاة
 لا يجب عليه الاستيناف نعم الاحوط ان يغسل بدنه من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر
 وعلى هذا اذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب يشكل المسح للنجاسة الرطوبة
 التي على يديه (مسئلة ٣٦) اذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت اذا كان مقفوتا لحقه
 فتوضا بشكل الحكم بصحة وكذا الزوجة اذا كان وضوئها مقفوتا لحق الزوج والاجير مع منع
 المسافر وامثال ذلك (مسئلة ٣٧) اذا ترك في الحدث بعد الوضوء بئى على بقاء الوضوء الا
 اذا كان سبب شكه خروج رطوبة متنبهة بالبول ولم يكن مستترا فانه ح يئى على انها بول وانه
 محدث واذا ترك في الوضوء بعد الحدث بئى على بقاء الحدث والظن الغير المعتبر كالتك
 في المقامين وان علم الامرين به ترك في المتأخر منها بئى على انه محدث اذا جهل تاريخها او حمل
 تاريخ الوضوء واما اذا جهل تاريخ الحدث وعلم تاريخ الوضوء بئى على بقاءه ولا يميز استصحاب
 الحدث ح حتى يمارضه لعدم اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه والامر في صورة جهلها
 او حمل تاريخ الوضوء وان كان كذلك الا ان مقتضى شرطية الوضوء وجوب احرازه ولكن
 الاحوط الوضوء في هذه الصورة ايضا (مسئلة ٣٨) من كان مامورا بالوضوء من جهة الشك
 فيه بعد الحدث اذا نسي وصلى فلا اشكال في بطلان صلواته بحسب الظاهر فيجب عليه الاعداء
 ان تذكر في الوقت والقضاء ان تذكر بعد الوقت واما اذا كان مامورا به من جهة الجهل بالحالة
 السابقة فنسيه وصلى يمكن ان يبق بحجة صلواته من باب قاعدة الفراغ لكنه مشكل فالاحوط
 الاعداء او القضاء في هذه الصورة ايضا وكذا الحال اذا كان من جهة تعاقب الحالتين والشك
 في المتقدم منهما (مسئلة ٣٩) اذا كان متوضا وتوضا للتجديد وصلى ثم يقن بطلان احد
 الوضوئين ولم يعلم ايها لا اشكال في صحة صلواته ولا يجب عليه الوضوء للصلوات الالية ايضا بناء
 على ما هو الحق من ان التجديد اذا صادف الحدث صح واما اذا صلى به دكل من الوضوئين ثم
 يقن بطلان احدهما فالصلوة الثانية صحيحة واما الاولى فالاحوط اعادة الوضوء وان كان لا يبعد جريان
 قاعدة الفراغ فيها (مسئلة ٤٠) اذا توضا وضوئين وصلى بهما ثم علم بمحدث حدث بعد
 احدهما يجب الوضوء للصلوة الالية لانه يرجع الى العلم به وضوء وحديث والشك في المتأخر منها
 واما صلواته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعدة الفراغ بل هو الاظهر (مسئلة ٤١) اذا توضا

وضوئين وصلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد احدهما يجب الوضوء للصلاة
الاثنية واعادة الصلوتين السابقتين ان كانا مختلفتين في العدد والا يصح في صلاة واحدة بقصد
ما في اللغة جهراً اذا كانتا جهريتين واخفاها اذا كانتا اخفائيتين ومغنياً بين الجهر والاخفات
اذا كانتا مختلفتين والاحوط في هذه الصورة اعادة كليهما (مسئلة ٤٢) اذا صلى بعد كل من
الوضوئين نافلة ثم علم حدوث حدث بعد احدهما فالحال على منوال الواجبين لكن هنا يستحب
الاعادة اذ الفرض كونها نافلة واما اذا كان في الصورة المفروضة احدي الصلوتين واجبة
والاخرى نافلة فيمكن ان يقال يجريان قاعدة الفراغ في الواجبة وعدم معارضتها بحر بانها في النافلة
ايضاً لانه لا يلزم من اجرائها فيها طرح تكليف منجز الا ان الاقوى عدم جريانها للعلم الاجمالي
فيجب اعادة الواجبة ويستحب اعادة النافلة (مسئلة ٤٣) اذا كان مشواً وحدث منه بعده
صلاة وحدث ولا يعلم ايها المتقدم وان المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة او احدث حتى تكون
باطلة الاقوى صحة الصلاة لمساعدة الفراغ خصوصاً اذا سكت تاريخ الصلاة معلوماً لجريان
استصحاب بقاء الطهارة ايضاً الى ما بعد الصلاة (مسئلة ٤٤) اذا يقن بعد الفراغ من الوضوء انه
ترك جزء منه ولا يدري انه الجزء الوجوبى او الجزء الاستجبائى فالظاهر الحكم بصحة وضوئه
لقاعدة الفراغ ولا تعارض بجريانها في الجزء الاستجبائى لانه لا اثر لها بالنسبة اليه ونظير ذلك
ما اذا نوضاً وضوء لقراءة القرآن وتوضاً في وقت آخر وضوء للصلاة الواجبة ثم علم بطلان احد
الوضوئين فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة ولا تعارض بجريانها في القراءة ايضاً لعدم اثر
لها بالنسبة اليها (مسئلة ٤٥) اذا يقن ترك جزء او شرط من اجزاء او شرائط الوضوء فان لم
نفث الموالاة رجع وتدارك واتى بما بعده واما ان شك في ذلك فاما ان يكون بعد الفراغ اوفي
الاثناء فان كان في الاثناء رجع واتى به وما بعده وان كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في
غسل الوجه مثلاً اوفي جزء منه وان كان بعد الفراغ في غير الجزء الاخير بنى على الصحة لقاعدة
الفراغ وكذا ان كان الشك في الجزء الاخير ان كان بعد الدخول في عمل آخر او كان بعد ما حلس
طويلاً او كان بعد القيام عن عمل الوضوء وان سكت قبل ذلك اتى به ان لم نفث الموالاة والا
استأنف (مسئلة ٤٦) لا اعتبار بشك كثير الشك سواء كان في الاجزاء اوفي الشرائط او الموانع
(مسئلة ٤٧) التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه في الاعتناء بالشك اذا كان
في الاثناء وكذا الغسل والتيمم بدله بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه وعدمه فمع التجاوز

يجزى قاعدة التجاوز وان كان في الائناء مثلاً اذا شك بعد الشروع في مسح الجهة في انه ضرب يديه على الارض ام لا يبنى على انه ضرب بها وكذا اذا شك بعد الشروع في الطرف الايمن في الغسل انه غسل رأسه ام لا لا يعتنى به لكن الاحوط الحاق المذسكورات ايضاً بالوضوء (مسئلة ٤٨) اذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الحائل او مسح في موضع الغسل او غسل في موضع المسح ولكن شك في انه هل كان هناك مسوخ لذلك من جبيرة او ضرورة او ثنية او لا بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى الظاهر الصحة حملاً للفعل على الصحة لقاعدة الفراغ او غيرها وكذا لو علم انه مسح بالماء الجديد ولم يعلم انه من جهة وجود المسوخ او لا والاحوط الاعادة في الجميع (مسئلة ٤٩) اذا تيقن انه دخل في الوضوء واتى ببعض افعاله ولكن شك في انه اتقه على الوجه الصحيح او لا بل عدل عنه اخياراً او اضطراراً الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ فيجب الاثبات به لان مورد القاعدة ما اذا علم كونه باتياً على اتمام العمل وطزماً عليه الا انه شك في اتيان الجزء الثاني ام لا وفي المفروض لا يعلم ذلك وبعبارة اخرى مورد القاعدة صورة احتمال عروض النسيان لاحتمال العدول عن القصد (مسئلة ٥٠) اذا شك في وجود الحاجب وعدمه قبل الوضوء او في الائناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بعده ان لم يمكن مسبوفاً بالوجود والاوجب تحصيل اليقين ولا يكفي الظن وان شك بعد الفراغ في انه كان موجوداً ام لا يبنى على عدمه ويصح وضوئه وكذا اذا تيقن انه كان موجوداً وشك في انه ازاله او اوصل الماء تحته ام لا نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته وقد لا يصل اذا علم انه لم يكن ملتفتاً اليه حين الغسل ولكن شك في انه وصل الماء تحته من باب الاتفاق ام لا بشكل جريان قاعدة الفراغ فيه فلا يترك الاحتياط بالاعادة وكذا اذا علم بوجود الحاجب المعلوم او المشكوك حجه وشك في كونه موجوداً حل الوضوء او طرئ بعده فانه يبنى على الصحة الا اذا علم انه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً اليه فان الاحوط الاعادة ح (مسئلة ٥١) اذا علم بوجود مانع وعلم زمان حدوثه وشك في ان الوضوء كان قبل حدوثه او بعده يبنى على الصحة لقاعدة الفراغ الا اذا علم عدم الائنات اليه حين الوضوء فالاحوط الاعادة ح (مسئلة ٥٢) اذا كان محل وضوئه من يده نجساً فتوضأ وتلك بعده في انه طهره ثم توضأ ام لا يبنى على بقاء النجاسة فيجب غسله لما يأتي من الاعمال واما وضوئه فيحكم بالصحة عملاً بقاعدة الفراغ الا مع علمه بعدم اذنته حين الوضوء الى الطهارة والنجاسة وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء

ويشك في انه طهره بالاتصال بالكر او بالمطر ام لا فان وضوئه محكوم بالصحة والماء محكوم بالنجاسة ويجب عليه غسل كل مالا فاه وكذا في الغرض الاول يجب غسل جميع ما وصل اليه الماء حين التوضي ولاقى محل الوضوء مع الرطوبة (مسئلة ٥٣) اذا شك بعد الصلوة في الوضوء لما وعدهم النبي على صحتها لكنه محكوم ببقاء حديثه فيجب عليه الوضوء للصلوات الالية ولو كان الشك في اثناء الصلوة وجب الاستئناف بمد الوضوء والاحوط الاتمام مع تلك الحالة ثم الاعادة بعد الوضوء (مسئلة ٥٤) اذا يتقن بعد الوضوء انه ترك منه جزء او شرطاً او اوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك ينبغي على الصحة عملاً بقاعدة الفراغ ولا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله بالشك ولو يتقن بالصحة ثم شك فيها فإولى بحرياب القاعدة (مسئلة ٥٥) اذا علم قبل تمام المسحات انه ترك غسل اليد اليسرى او شك في ذلك فاق به وتمم الوضوء ثم علم انه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات او بعضها بالماء الجديد لكن الاقوى صحته لان الغسلة الثانية مستحبة على الاقوى حتى في اليد اليسرى لهذه الغسلة كنت ما دوراً بها في الواقع فهي محسوبة من الغسلة المسحوبة ولا يضرها نية الوجوب لكن الاحوط اعادة الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية في استعمالها هذا ولو كان مآتياً بالغسلة اثنائية المسحوبة وصارت هذه ثالثاً تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد

❁ فصل في احكام الجائز ❁

وهي الاواح الموضوعة على الكسر والحرق والادوية الموضوعة على الجروح والقروح والسماميل فالجرح ونحوه اما مكشوف او مغطى وعلى التقديرين اما في موضع الغسل او في موضع المسح ثم اما على بعض العضو او تمامه او تمام الاعضاء ثم اما يمكن غسل المحل او مسحه او لا يمكن فان امكن ذلك بلا مشقة ولو تكرار الماء عليه حتى يصل اليه لو كان عليه جبيرة او وضعه في الماء حتى يصل اليه بشرط ان يكون المحل والجبيرة طاهرين او امكن تطهيرها وجب ذلك وان لم يكن اما انفرد الماء او للنجاسة وعدم امكان التطهير او لعدم امكان ايجال الماء تحت الجبيرة ولا ردها فان كان مكشوفاً يجب غسل اطرافه ووضع خرقة طاهرة عليه والمسح عليها مع الرطوبة وان امكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك ان لم يمكن غسله كما هو المفروض وان لم يمكن وضع الخرقة ايضاً انحصر على غسل اطرافه لكن الاحوط ضم التيمم اليه وان كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليها

كذلك يجب وضع خرفة طاهرة والمسح عليها بنداوة وان لم يمكن مسقط وضم اليه التيمم وان كان مجبوراً وجب غسل اطرافه مع مراعاة الشرائط والمسح على الجبيرة ان كانت طاهرة او امكن تطهيرها وان كان في موضع الغسل وانظر عدم تعيين المسح ح فيوض الغسل ايضاً والاحوط اجراء الماء عليها مع الاكثار باصرار اليد من دون فساد الغسل او المسح ولا يلزم ان يكون المسح بنداوة الرطوبة اذا كان في موضع الغسل ويلزم ان تمل الرطوبة الى تمام الجبيرة ولا يكفي مجرد الندادة نعم لا يلزم المدافاة بايصال الماء الى الخلخلة وانفراج بلي يكفي صدق الاستيعاب صرفاً هذا كله اذا لم يمكن رفع الجبيرة والمسح على البشرة والا فالاحوط تعيينه بل لا يجزئ عن قوة اذا لم يمكن غسله كما هو المفروض والاحوط الجمع بين المسح على الجبيرة وعلى الحبل ايضاً بعد رفعها وان لم يمكن المسح على الجبيرة لتنجاستها او لانع آخر فان امكن وضع خرفة طاهرة عليها ومسحها يجب ذلك وان لم يمكن ذلك ايضاً فالاحوط الجمع بين الاتمام بالاعتصار على غسل الاطراف والتيمم (مسئلة ١) اذا كانت الجبيرة في موضع المسح ولم يمكن رفعها والمسح على البشرة لكن امكن تكرار الماء الى ان يصل الى الحبل هل يتعين ذلك او يتعين المسح على الجبيرة وجهان ولا يترك الاحتياط بالجمع (مسئلة ٢) اذا كانت الجبيرة مستوعبة لمضو واحد من الاعضاء فالظاهر جريان الاحكام المذكورة وان كانت مستوعبة لتام الاعضاء فالاجراء مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة والتيمم (مسئلة ٣) اذا كانت الجبيرة في الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل الحبل يجب ان يكون المسح به بثلث الرطوبة اى الحاصلة من المسح على جبيرة (مسئلة ٤) انما ينتقل الى المسح على الجبيرة اذا كانت في موضع المسح بتمامه والا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ولو كان من احد الاصابع ولو اخصصر الى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك واذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها (مسئلة ٥) اذا كان في عضو واحد جائر متعددة يجب الغسل او المسح في فواصلها (مسئلة ٦) اذا كان بمض الاطراف الصحيح تحت الجبيرة فان كان بالمقدار المتعارف مسح عليها وان كان ازيد من المقدار المتعارف فان امكن رفعها رفعاً ومغسل المقدار الصحيح ثم وضعها ومسح عليها وان لم يمكن ذلك مسح عليها لكن الاحوط ضم التيمم ايضاً خصوصاً اذا كان عدم امكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح ايضاً بالماء (مسئلة ٧) في الجرح المكشوف اذا اراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب اولاً ان يغسل ما يمكن من اطرافه

ثم وضعه (مسئلة ٨) اذا اضر الماء باطراف الجرح ازيد من المقدار المتعارف بتشكيل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها او يريد ان يضرها عليها فالاحوط غسل القدر الممكن والمسح على الجبيرة ثم التيمم واما المقدار المتعارف بحسب العادة فمفتقر (مسئلة ٩) اذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم لكن الاحوط ضم الوضوء مع وضع خرقة والمسح عليها ايضا مع الامكان او مع الافتقار على ما يمكن غسله (مسئلة ١٠) اذا كان الجرح اوسع من مكان اخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه ايضا فالتيمم التيمم (مسئلة ١١) في الرمد يتعين التيمم اذا كان استعمال الماء مضرًا مطلقًا اما اذا امكن غسل اطراف العين من غير ضرر واما كان يضر العين فقط فالاحوط الجمع بين الوضوء وبسبب اطرافها ووضع خرقة عليها ومسحها وبين التيمم (مسئلة ١٢) محل القصد داخل في الجرح فلو لم يمكن تطهيره او كان مضرًا يكفي المسح على الوصلة التي عليه ان لم يكن ازيد من المتعارف والا حلها وغسل المقدار الزائد ثم شدتها كما انه ان كان مكتسوفًا يضع عليه خرقة ويمسح عليها بعد غسل ماحوله وان كانت اطرافه نجسة طهرها وان لم يمكن تطهيرها وكانت زائدة على القدر المتعارف جمع بين الجبيرة والتيمم (مسئلة ١٣) لا فرق في حكم الجبيرة بين ان يكون الجرح او نحوه حدث باختياره على وجه العصيان ام لا باختياره (مسئلة ١٤) اذا كان شيئًا لاصقًا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح او نحوه ولم يمكن ازالته او كان فيها جرح ومشقة لا تفعل مثل القير ونحوه يجري عليه حكم الجبيرة والاحوط ضم التيمم ايضا (مسئلة ١٥) اذا كان ظاهر الجبيرة ظاهرًا لا يضره نجاسة باطنه (مسئلة ١٦) اذا كان ماعلى الجرح من الجبيرة مغصوبًا لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه وتبديله وان كان ظاهرها مباحًا وباطنها مغصوبًا فان لم يعلل مسح الظاهر تصرفًا فيه فلا يضر والابطل وان لم يمكن نزعها او كان مضرًا فان عد تأملًا يجوز المسح عليه وعليه العوض للمالك والاحوط استرضاء المالك ايضا او لا وان لم يعلل تأملًا وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء او اجارة وان لم يمكن فالاحوط الجمع بين الوضوء بالافتقار على غسل اطرافه وبين التيمم (مسئلة ١٧) لا يترتب في الجبيرة ان تكون بما يصح الصلوة فيه فلو كانت حريرا او ذهبًا او جزء حيوان غير ما كحل لم يضر بوضوئه فلهذا يضره نجاسة ظاهرها او غصبيته (مسئلة ١٨) مادام خوف الضرر بالقيام يجري حكم الجبيرة وان احتمل البرء ولا يجب الاعادة اذا تبين برئه سابقا نعم لو ظن البرء زال الخوف وجب

رفها (مسألة ١٩) اذا امكن رفع الجبيرة وغسل المحل لكن كان موجبا لقوات الوقت هل يجوز عمل الجبيرة فيه اشكال بل الاطهر عدمه والعدول الى التيمم (مسألة ٢٠) الدواء الموضوع على الجرح ونحوه اذا اختلط مع الدم وصار كالشيء الواحد ولم يمكن رفعه بعد البرء بان كان مستلزما لجرح المحل وخروج الدم فان كان مستحسنا بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فادام كذلك يجرى عليه حكم الجبيرة وان لم يستعمل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه غرقة ويصح عليه (مسألة ٢١) قد علمت انه يكفي في الغسل اقله بان يجرى الماء من جزء الى جزء آخر ولو باعالة اليد ولو وضع يده في الماء واخرجها ومسح بما بقى فيها من الرطوبة محل الغسل يكفي وفي كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر خصوصاً اذا كان بالماء الحار واذا اجري الماء كثيراً يضر فيتمين هذا النحر من الغسل ولا يجوز الانتقال الى حكم الجبيرة فاللازم ان يكون الانسان ملتفتاً لهذه الدقة (مسألة ٢٢) اذا كان على الجبيرة دسوة لا يضر بالمسح عليها ان كانت طاهرة (مسألة ٢٣) اذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً ولم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم نعم لو كان عين النجاسة لاصحة به ولم يمكن ازالها جرى حكم الجبيرة والاحوط ضم التيمم (مسألة ٢٤) لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ان كانت على المتعارف كما انه لا يجوز وضع تبيء اخر عليها مع عدم الحاجة الا ان يحسب جزء منها بعد الوضع (مسألة ٢٥) الوضع مع الجبيرة رافع للحدث لا يبيح (مسألة ٢٦) الفرق بين الجبيرة التي على محل الغسل والتي على محل المسح من وجوه كما يستفاد مما تقدم « احدها » ان الاولى بدل الغسل والثانية بدل عن المسح « الثاني » ان في الثانية يتعين المسح وفي الاولى يجوز الغسل ايضاً على الاقوى « الثالث » انه يتعين في الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية في الكف وبالكف وفي الاولى يجوز المسح باى تبيء كان وبأى ماء ولو بالماء الحار جى « الرابع » انه يتعين في الاولى استيعاب المحل الا ما بين الحيوط والفرج وفي الثانية يكفي المسمى « الخامس » ان في الاولى الاحسن ان يصير تشبيها بالغسل في جريان الماء بخلاف الثانية فالاحسن فيها ان لا يصير تشبيها بالغسل « السادس » ان في الاولى لا يكفي مجرد ائصال الندوة بخلاف الثانية حيث ان المسح فيها بدل عن المسح الذى يكفي فيه هذا المقدار « السابع » انه لو كان على الجبيرة رطوبة زائدة لا يجب تخفيفها في الاولى بخلاف الثانية « الثامن » انه يجب مراعاة الاعلى فالاعلى في الاولى دون الثانية « التاسع » انه يتعين في الثانية امرار المسح على المسح بخلاف الاولى فيمكن فيها

لا يشرط

بأى وجه مكان (مسئلة ٢٧) لافرق في احكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة (مسئلة ٢٨) حكم الجباير في الالة مل كحكاها في الوضوء واجبة ومنذوبة واما الكلام في الاله هل يعمين ح الفسل ترتيبا او يجوز الارتماس ايضا وعلى الثاني هل يجب ان يمسح على الجبيرة تحت الماء اولاً يجب الاقوى جوازه وعدم وجوب المسح وان كان الاحوط اختيار الترتيب وعلى فرض اختيار الارتماس فالاحوط المسح تحت الماء لكن جواز الالة لى مشروط بعدم وجود مانع اخر من نجاسة العضو ومرايتها الى بقية الاعضاء او كونه مضرأ من جهة وصول الماء الى المحل (مسئلة ٢٩) اذا كان على مواضع التئيم جرح او قرح او نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في المصح كان اوفى المصوح (مسئلة ٣٠) في جواز اختيار صاحب الجبيرة اشكال بل لا يبعد انفساخ الاجارة اذا طري الصدر في اثناء المدة مع ضيق الوقت عن الاتمام واشتراط المباشرة بل اتيان قضاء الصلوات عن نفسه لايجب عن اشكال مع كون العذر مرجو الزوال وكذا يشكل كفاية تبرعه عن العذر (مسئلة ٣١) اذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب اعادة الصلوة التي صلاها مع وضوء الجبيرة وان كان في الوقت بلا اشكال بل الاقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء في الموارد التي علم كونه مكلفا بالجبيرة واما في الموارد المشكوكة التي جمع فيها بين الجبيرة والتئيم فلا بد من الوضوء للاممال الآتية لعدم معلومية صحة وضوئه واذا ارتفع العذر في اثناء الوضوء وجب الاحتياط والعود الى غسل البشرة التي مسح على جبيرتها ان لم تفت الموالات (مسئلة ٣٢) يجوز اصحاب الجبيرة الصلوة اول الوقت مع الياس عن زوال العذر في اخره ومع عدم الياس الاحوط التأخير (مسئلة ٣٣) اذا اعتقد الضرر في غسل السرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع او اعتقد عدم الضرر ففعل العذر ثم تبين انه كان مضرأ وكان وظيفة الجبيرة او اعتقد الضرر ومع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر وان وظيفة غسل البشرة او اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر صح وضوئه في الجميع بشرط حصول قصد القربة منه في الاخيرين والاحوط الاعادة في الجميع (مسئلة ٣٤) في كل مورد يشك في ان وظيفة الوضوء الجبيري او التئيم الاحوط الجمع بينهما

❀ فصل في حكم دائم الحث ❀

المسحوس والمبطون اما ان يكون لما فترة تسع الصلوة والطهارة ولو بالافتصار على خصوص

الواجبات وترك جميع المستحبات أم لا وعلى الثاني إما أن يكون خروج الحدث في مقدار الصلوة مرتين أو ثلاثة مثلاً أو هو متصل في الصورة الأولى يجب إتيان الصلوة في تلك الفترة سواء كانت في أول الوقت أو وسطه أو آخره وإن لم تسع إلا إتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات فلواتي بها في غير تلك الفترة بطلت نعم لو اتفق عدم الخروج والسلامة إلى آخر الصلوة صححت إذا حصل منه قصد القربة وإذا وجب المبادرة لكون الفترة في أول الوقت فآخر إلى الآخر عصى لكن صلواته صحيحة وأما الصورة الثانية وهي ما إذا لم تكن فترة واسعة إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاثة أو أزيد بما لا مشقة في التوضي في الآثناء والبناء بوضاً ويشغل بالصلوة بعد أن يضع الماء إلى جنبه فإذا خرج منه شيء توضأ بلامهلة وبني على صلواته من غير فرق بين المسالوس والمبطون لكن الاحوط أن يصلى صلوة أخرى بوضوء واحد خصوصاً في المسالوس بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه وأما الصورة الثالثة وهي أن يكون الحدث متصلاً بلامهلة بفترة أو فترات يسيرة بحيث لو توضأ بعد كل حدث وبني لزم الحرج يكفي أن بوضاً لكل صلوة ولا يجوز أن يصلى صلواتين بوضوء واحد نافلة كانتا أو فريضة أو مختلفة هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلوة بذلك الوضوء وأما أن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمراً بلامهلة يمكن إتيان شيء من الصلوة مع الطمارة فيجوز أن يصلى بوضوء واحد صلوات عديدة وهو بحكم التطهير إلى أن يجيش حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف لكن الاحوط في هذه الصورة أيضاً الوضوء لكل صلوة والظاهر أن صاحب السلس الربيع أيضاً كذلك (مسئلة ١) يجب عليه المبادرة إلى الصلوة بعد الوضوء بلامهلة (مسئلة ٢) لا يجب على المسالوس والمبطون أن بوضاً لفضاء التشهد والسجدة المذبيين بل يكفيها وضوء الصلوة التي نسيها فيها بل وكذا صلوة الاحتياط يكفيها وضوء الصلوة التي شك فيها وإن كان الاحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل وعدم الاستدبار وأما التوافل فلا يكفيها وضوء فريضة بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها (مسئلة ٣) يجب على المسالوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه والاحوط غسل الخنفة قبل كل صلوة وأما الكيس فلا يلزم تطهيره وإن كان احوط والمبطون أيضاً إن أمكن تحفظه بما ياسب يجب كما أن الاحوط تطهير المحل أيضاً إن أمكن من غير حرج (مسئلة ٤) في لزوم معالجة السلس والبطن اشكال والاحوط المعالجة مع الامكان بسهولة نعم لو أمكن التحفظ بكيفية خاصة مقدار أداء الصلوة وجب وإن كان محتاجاً إلى بذل مال (مسئلة ٥)

في جواز مس كتابة القرآن للمسوس والمبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث وخروجه بعده اشكال حتى حال الصلاة الا ان يكون المس واجبا (مسئلة ٦) مع احتمال الفترة الواسعة الاحوط الصبر بل الاحوط الصبر الى الفترة التي هي اخف مع العلم بها بل مع احتمالها لكن الافوى عدم وجوبه (مسئلة ٧) اذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة وفي الاثناء تبين وجودها قطع الصلاة ولو تبين بعد الصلاة اعادها (مسئلة ٨) ذكر بعضهم انه لو امكنها اتيان الصلاة الاضطرابية ولو بان يقتصر في كل ركعة على تسبيحة ويؤميا للركوع والمجرد مثل صلاة الفريق فالاحوط الجمع بينها وبين الكيفية السابقة وهذا وان كان حسنا لكن وجوبه محل منع بل تكفي الكيفية السابقة (مسئلة ٩) من افراد دائم الحدث المستحاضة وسيجي حكما (مسئلة ١٠) لا يجب على المسوس والمبطون بعد برئها قضاء ما مضى من الصلوات نعم اذا كان في الوقت وجبت الاعادة (مسئلة ١١) من نذر ان يكون على الوضوء دائما اذا صار مسوسا او مبطونا الاحوط تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج ويمكن القول باغفال النذر وهو الاظهر

﴿ فصل في الاعداء ﴾

والواجب منها سبعة غسل الجنابة والحيض والنفاس والاستحاضة ومس الميت وغسل الاموات والفصل الذي وجب بنذر ونحوه كان نذر غسل الجمعة او غسل الزيارة او الزيارة مع الغسل والفرق بينها ان في الاول اذا اراد الزيارة يجب ان يكون مع الغسل ولكن يجوز ان لا يزور اصلا وفي الثاني يجب الزيارة فلا يجوز تركها وكذا اذا نذر الغسل لسائر الاعمال التي يستحب الغسل لها (مسئلة ١) النذر المتعلق بغسل الزيارة ونحوها يتصور على وجوه « الاول » ان ينذر الزيارة مع الغسل فيجب عليه الغسل والزيارة واذا ترك احدها وجبت الكفارة « الثاني » ان ينذر الغسل الزيارة بمعنى انه اذا اراد ان يزور لا يزور الا مع الغسل فاذا ترك الزيارة لا كفارة عليه واذا زار بلا غسل وجبت عليه « الثالث » ان ينذر غسل الزيارة مفجرا وح يجب عليه الزيارة ايضا وان لم يكن مندورا مستقلا بل وجوبها من باب المقدمة فلو تركها وجبت كفارة واحدة وكذا لو ترك احدها ولا يكتفي في سقوطها الغسل فقط وان كان من عنده حينه ان يزور فلو تركها وجبت لانه اذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة « الرابع » ان ينذر الغسل

والزيارة فلو تركها وجب عليه كفارتان ولو ترك احدهما فعليه كفارة واحدة « الخامس » ان يتذر الغسل الذي بعده الزيارة والزيارة مع الغسل وعليه لو تركها وجبت كفارتان ولو ترك احدهما كذلك لان المفروض نفيد كل بالآخر وكذا الحال في نذر الغسل لسائر الاعمال

﴿ فصل في غسل الجنابة ﴾ وهي تحصل بامرين « الاول » خروج المني ولو في حال النوم او الاضطراب وان كان بمقدار راس ابرة سواء كان بالوطى او بغيره مع الشهوة او بدونها جامعاً للصفات او فاقداً لها مع العلم بكونه منياً وفي حكمه الرطوبة المشتبهة الخارجة بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبول ولا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد او غيره والمعتبر خروجه الى خارج البدن فلو تحرك من محله ولم يخرج لم يوجب الجنابة وان يكون منه ما يخرج من المروة في الرجل لا يوجب جنابته الا مع العلم باختلاطه بمنيها واذا شك في خارج انه مني ام لا اخبر بالصفات من اللفق والفقور والشهوة فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منياً وان لم يعلم بذلك ومع عدم اجتماعها ولو بقدر واحد منها لا يحكم به الا اذا حصل العلم وفي المروة والمر يرض يكفي اجتماع صفتين وهما الشهوة والقنور « الثاني » الجماع وان لم ينزل ولو باذخال الحشفة او مقدارها من مقطوعها في القبل او الدبر من غير فرق بين الواطى والموطوء والرجل والامرئة والصغير والكبير والحي والميت والاختيار والاضطرار في النوم او اليقظة حتى لو ادخلت حشفة طفل رضيع فانها يجنبان وكذا لو ادخلت ذكر ميت او ادخل في ميت والاحوط في وطى الهائم من غير انزال الجمع بين الغسل والوضوء ان كان سابقاً محدثاً بالاصغر والوطى في دير الخنثى موجب للجنابة دون قبلها الا مع الانزال فيجب الغسل عليه دونها الا ان تنزل هي ايضاً ولو ادخلت الخنثى في الرجل او الانثى مع عدم الانزال لا يجب الغسل على الواطى ولا على الموطوء واذا دخل الرجل بالخنثى والخنثى بالانثى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والانثى (مسألة ١) اذا رأى في ثوبه منياً وعلم انه منه ولم يغتسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما يتقن من الصلوات التي صلاها بعد خروجه واما الصلوات التي يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضائها واذا شك في ان هذا المني منه او من غيره لا يجب عليه الغسل وان كان احوط خصوصاً اذا كان الثوب مختصاً به واذا علم انه منه ولكن لم يعلم انه من جنابة سابقة اغتسل منها او جنابة اخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل ايضاً لكنه احوط (مسألة ٢) اذا علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق منها وجب عليه الغسل الا اذا علم زمان الغسل دون الجنابة فيمكن استصحاب الطهارة ح (مسألة ٣) في الجنابة الدائرة بين شخصين

لا يجب الفصل على واحد منها والظن كالشك وان كان الاحوط فيه مراعاة الاحتياط فلورغن
احدهما انه الجنب دون الاخر اعتدل وتوضاً ان كان مسبقاً بالاصغر (مسئلة ٤) اذا دارت
الجبابة بين شخصين لا يجوز لاحدهما الافتداء بالاخر للعلم الاجمالى بجهاته او جنباته امامه ولو
دارت بين ثلاثة يجوز لواحد او الاثنين منهم الافتداء بالذات لعدم العلم ح ولا يجوز لثالث علم
اجمالاً بحياة احد الاثنين او احد الثلاثة الافتداء بواحد منها او منهم اذا كانا او كانوا محل
الابتلاء له وكنوا عدولا عنده والا فلا مانع والمناسط علم المتقدمى بجنبته احدهما لاعلمها فلور
اعتقد كل منهما عدم جنبته وكون الجنب هو الاخر او لجنبته واحد منهما وكان المتقدمى عالماً
كفى في عدم الجواز كما انه لو لم يعلم المتقدمى اجمالاً بجنبته احدهما وكما علمهين بذلك لا يفسر
بالفتدائه (مسئلة ٥) اذا خرج المني بصورة الدم وجب الفصل ايضاً بعد العلم بكونه منياً
(مسئلة ٦) المني تحت كراجل ولو خرج منها المني ح وجب شيها الفصل والقول بعدم
احتلامهن ضعيف (مسئلة ٧) اذا تحرك المني في النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج الى خارج
لا يجب الفصل كما مر فاذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للفصل هل يجب عليه
حبسه عن الخروج اولا الاقوى عدم الوجوب وان لم يضطر به بل مع الضرر يحرم ذلك فيبعد
خروجه يشيم للصلاة نعم لو توقف اتيان الصلاة في الوقت على حبسه بان لم يتمكن من الفصل ولم
يكن عنده ما يشيم به وكان على وضوء بان كان تحرك المني في حال اليقظة ولم يكن في حبسه ضرر
عليه لا يبعد وجوبه فانه على التقادير المفروضة لو لم يجبسه لم يشمك من الصلاة في الوقت ولو
حبسه يكون ممكناً (مسئلة ٨) يجوز للشخص اجناب نفسه ولو لم يقدر على الفصل وكان بعد
دخول الوقت نعم اذا لم يتمكن من التشيم ايضاً لا يجوز ذلك واما في الوضوء فلا يجوز لمن كان
متوضاً ولم يتمكن من الوضوء لو احدث ان يبطل وضوئه اذا كان بعد دخول الوقت ففرق بين
ذلك بين الجبابة والحدث الاصغر والفارق النص (مسئلة ٩) اذا شك في انه هل حصل
الدخول ام لا لم يجب عليه الفصل وكذا لو شك في ان المدخول فرج او در او غيرهما فانه لا يجب
عليه الفصل (مسئلة ١٠) لا فرق في كون ادخال تمام الذكر او الحشفة موجباً للجبابة بين ان
يكون مجرداً او مضافاً بوصية او غيرها الا ان يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع (مسئلة ١١)
في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الفصل والوضوء الاولى ان يقتض الفصل بتأخر
من مثل البول ونحوه ثم يتوضاً لان الوضوء مع غسل الجبابة غير جائز والمفروض احتمال كونه

غسله غسل الجنابة ﴿ فصل ﴾ فيما يتوقف على الفصل من الجنابة وهي أمور « الاول » الصلوة واجبة أو مستحبة أداء وقضاء لها ولاجزائها المنسية وصلوة الاحياط بل وكذا سجدة السهو على الاحوط نعم لا يجب في صلوة الاموات ولا في سجدة الشكر والثلاوة « الثاني » الطواف الواجب دون المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام فتظهر التره فيما لو دخله سهوا وطاف فان طوافه محكوم بالصحة نعم يشترط في صلوة الطواف الفصل ولو سكت الطواف مندوبا « الثالث » صوم شهر رمضان وقضائه بمعنى انه لا يصح اذا اصبح جنباً متعمداً او ناسياً للجنابة واما سائر الصيام ماعدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالاصباح جنباً وان كانت واجبة نعم الاحوط في الواجبة منها ترك نعمة الاصباح جنباً نعم الجنابة العمدية في اثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبة منها واما الاحتلام فلا يضر بشئ منها حتى صوم رمضان ﴿ فصل ﴾ فيما يحرم على الجنب وهي ايضاً أمور « الاول » مس خط المصحف على التفصيل الذي مر في الرضوخ وكذا مس اسم الله تعالى وسائر اسمائه وصفاته المختصة وكذا مس اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام على الاحوط « الثاني » دخول مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وان كان بنحو المرور « الثالث » المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور واما المرور فيها بان يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به وكذا الدخول بقصد اخذ شئ منها فانه لا بأس به والمشاهد كالمساجد في حرمة المكث فيها « الرابع » الدخول في المساجد بقصد وضع شئ فيها بل مطلق الوضع فيها وان كان من الخارج اوفي حال العبور « الخامس » قراءة سور العزائم وهي سورة اقره والنجم والم تنزيل وحس السجدة وان كان بعض واحدة منها بل بالسجدة وبعضها بقصد احدها على الاحوط لكن الاقوي اختصاص الحرمة بقراءة آيات السجدة منها (مسألة ١) من نام في احد المسجدين واحتمل او اجنب فيها اوفي الخارج ودخل فيها عمداً اوسهوا او جهلاً وجب عليه التيمم للخروج الا ان يكون زمان الخروج اقصر من المكث فتيمم فيخرج من غير تيمم او كان زمان الفصل فيها مساوياً او اقل من زمان التيمم فيقتل حينئذ وكذا حال الحائض والنفساء (مسألة ٢) لافرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب وان لم يصل فيه احد ولم يبق آثار مسجدية نعم في مساجد الاراضي المفتوحة عنوة اذا ذهب آثار المسجدية بالمرّة يمكن القول بخروجها عنها لانها تابعة لآثارها وبنائها (مسألة ٣) اذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلوة وجعله صلى الله عليه وآله لا يجري عليه حكم المسجد (مسألة ٤) كل ما تشك

في كونه جزء من المسجد من صحنه والجدران التي فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجرى عليه الحكم وإن كان الاحوط الاجراء الا اذا علم خروجه منه (مسئلة ٥) الجنب اذا قرأ دعاء كميل الاولى والاحوط ان لا يقرأ منها (افن كان مؤمناً مكن كان فاسقاً لا يثبوتون) لانه جزء من سورة حم السجدة وكذا الخائض والاقوى جوازه لما مر من ان المحرم قراءة ايات السجدة لابقية السورة (مسئلة ٦) الاحوط عدم ادخال الجنب في المسجد وان كان حصبياً او مجنوناً او جاهلاً بمنابة نفسه (مسئلة ٧) لا يجوز ان يستاجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته بل الاجارة فاسدة ولا يستحق اجرة نعم لو استاجره مطلقاً ولكنه كنس في حال جنابته وكان جاهلاً بأنه جنب او ناسياً استحق الاجرة بخلاف ما اذا كنس علماً فإنه لا يستحق لكونه حراماً ولا يجوز اخذ الاجرة على العمل المحرم وكذا المستلزم في الخائض والنفساء ولو كان الاخير جاهلاً او كلاهما جاهلين في الصورة الاولى ايضاً يستحق الاجرة لان متعلق الاجارة وهو الكنس لا يكون حراماً وانما الحرام الدخول والمكث فلا يكون من باب اخذ الاجرة على المحرم نعم لو استاجره على الدخول او المكث كانت الاجارة فاسدة ولا تستحق الاجرة ولو كانا جاهلين لانهما محرمان ولا يستحق الاجرة على الحرام ومن ذلك ظهر انه لو استاجر الجنب او الخائض والنفساء للطواف المستحب كانت الاجارة فاسدة ولومع الجهل وكذا لو استاجره لقراءة العزائم كان المتعلق فيها هو نفس الفعل المحرم بخلاف الاجارة للكنس فانه ليس حراماً وانما المحرم شيء آخر وهو الدخول والمكث فليس نفس المتعلق حراماً (مسئلة ٨) اذا كان جنباً وكان الماء في المسجد يجب عليه ان يتيمم ويدخل المسجد لاختذ الماء او الاغتسال فيه ولا يعطل تيممه لوجدان هذا الماء الا بعد الخروج او بعد الاغتسال ولكن لا يباح بهذا التيمم الا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة فلا يجوز له مس كتابة القرآن ولا قراءة العزائم الا اذا كانا واجبين فوراً (مسئلة ٩) اذا علم اجمالاً جنابة احد الشخصين لا يجوز له استيجارهما ولا استيجار احدهما لقراءة العزائم او دخول المساجد ونحو ذلك مما يحرم على الجنب (مسئلة ١٠) مع الشك في الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة الا اذا كانت حالته السابقة هي الجنابة ﴿ فصل فيما يكره على الجنب وهي امور « الاول » الاكل والشرب ويرتفع كراهتهما بالوضوء او غسل اليدين والضمضة والاستنشاق او غسل اليدين فقط « الثاني » قراءة ما زاد على سبع ايات من القرآن ماعدا العزائم وقراءة ما زاد على السبعين اشد كراهة « الثالث » مس ما عدا خط المصحف من الجلد

والاوراق والخواشي وما بين السطور « الرابع » النوم الا ان يوشا او يتيم ان لم يكن له الماء بدلا عن الغسل « الخامس » الغضاب رجلا كان او امرئة وكذا يكره للمختضب قبل ان ياخذ اللون اجناب نفسه « السادس » التدخين « السابع » الجوع اذا كان جنازة بالاِحْتِلَام « الثامن » حمل المصحف « التاسع » تعليق المصحف ❀ فصل ❀ غسل الجنابة مستحب نفسي وواجب غيروي للغاية الواجبة ومستحب غيروي للغاية المستحبة والقول بوجوده النفسي ضعيف ولا يجب فيه قصد الوجوب والدب بل لو قصد الخلاف لا يبطل اذا كان مع الجهول بل مع العلم اذا لم يكن بقصد التشريع وتحقق منه قصد القربة فلو سكت قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا وكذا العكس ومع التمسك في دخوله بكفى الاتيان به بقصد القربة لاستحباب النفس او بقصد احدي عاياته المندوبة او بقصد ما في الواقع من الامر الوجوبي او الندبي والواجب فيه بعد النية غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه فلا يجب غسل باطن العين والانف والاذن والقم وشعرها ولا يجب غسل الشعر مثل الخية بل يجب غسل ماتحته من البشرة ولا يجزى غسله عن غسلها نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوسة جزء من البدن مع البشرة والثقبه التي في الاذن والانف للخلقة ان كانت ضيقة لا يرى باطنها لا يجب غسلها وان كانت واسعة بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها وله كقيقتان « الاولى » الترتيب وهو ان يفضل الرأس والرقبة اولاً ثم الطرف الايمن من البدن ثم الطرف الايسر والاحوط ان يفضل النصف الايمن من الرقبة ثانياً مع الايمن والنصف الايسر مع الايسر والسرة والعودة يفضل نصفها الايمن مع الايمن ونصفها الايسر مع الايسر والاولى ان يفضل تمامها مع كل من الطرفين والترتيب المذكور شرط واقعي فلو عكس ولو جهلا او سهواً بطل ولا يجب البدنة بالاعلى في كل عضو ولا الاعلى فالاعلى ولا الموالاة العرفية بمعنى التتابع ولا بمعنى عدم الحفاف فلو غسل راسه ورقبته في اول النهار والايمن في وسطه والايسر في اخره صح وكذا لا يجب الموالاة في اجزاء عضو واحد ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء من احد الاعضاء رجع وغسل ذلك الجزء فان كان في الايسر كفاه ذلك وان كان في الرأس او الايمن وجب غسل الباقي على الترتيب ولو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات مع مراعاة الترتيب « الثانية » الارتماس وهو غمس تمام البدن في الماء دفعة واحدة عرفية وللأزام ان يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد وان كان غمسه على التدرج فلو خرج بعض بدنه قبل ان يغمس البعض الآخر لم يكف كما اذا خرجت رجله او دخلت في

الطين قبل ان يدخل راسه في الماء او بالعكس بان خرج راسه من الماء قبل ان تدخل رجله ولا يلزم ان يكون تمام بدنه او معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا غارتمس كفى بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فتوى الفسل وحرك بدنه كفى على الاقوى ولو ثبت بعد الفسل عدم انفصال جزء من بدنه وجبت الاعداء ولا يكتفى غسل ذلك الجزء فقط ويجب تخليل الشعر اذا شك في وصول الماء الى البشرة التي تحته ولا فرق في كيفية الفسل باحد الفويين بين غسل الجنابة وغيره من سائر الاغسال الواجبة والتدوية نعم في غسل الجنابة لا يجب الوضوء بل لا يشترع بخلاف سائر الاغسال كما سيأتي انشاء الله (مسئلة ١) الفسل الترتيبي الفسل من الارتماس (مسئلة ٢) قد جمع بين الارتماس كما اذا غاق الوقت عن الترتيبي وقد يمتنع الترتيبي كما في يوم الصوم الواجب وحال الاحرام وكذا اذا كان الماء الغدير ولم يرض بالارتماس فيه (مسئلة ٣) يجوز في الترتيبي ان يفصل كل عضو من اعضائه الثلاثة بغسل الارتماس بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات مرة بقصد غسل الراس ومرة بقصد غسل الايمن ومرة بقصد الايسر كفى وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات او قصد بالارتماس غسل الراس وحرك بدنه تحت الماء بقصد الايمن وخرج بقصد الايسر ويجوز غسل واحد من الاعضاء بالارتماس والبقية بالترتيب بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس وبعضه الاخر بامرار اليد (مسئلة ٤) الفسل الارتماسي يتصور على وجهين احدهما ان يقصد الفسل باول جزء دخل في الماء وهكذا الى الاخر فيكون حاصله على وجه التدرج والثاني ان يقصد الفسل حين استيعاب الماء تمام بدنه وح يكون اثنا وكلاهما صحيح ويختلف باعتبار القصد ولولم يقصد احد الوجهين صح ايضا وانصرف الى التدرجي (مسئلة ٥) يشترط في كل عضو ان يكون ظاهرا حين غسله فلو كان نجسا طهره اولاً ولا يكتفى غسل واحد لرفع الخبث والحدث كما مر في الوضوء ولا يلزم طهارة جميع الاعضاء قبل الشروع في الفسل وان كان احوط (مسئلة ٦) يجب اليقين بوصول الماء الى جميع الاعضاء فلو كان حائل وجب رفعه ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده ومع عدم سبق وجوده يكفي الملاحضتان بعدمه بعد الفحص (مسئلة ٧) اذا شك في شيء انه من الظاهر او الباطن يجب غسله على خلاف ماهر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله والفرق ان هناك الشك يرجع الى الشك في نجسته بخلافه هنا حيث ان التكليف بالفسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ نعم لو كان ذلك الشيء باطنا سابقا وشك في انه صار ظاهرا ام لا فسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله

عملا بالاستصحاب (مسئلة ٨) ماسر من انه لا يعتبر الموالاة في النسل الترتيبي انما هو فيما عدا غسل المستحاضة والمسحوس والمبطون فانه يجب فيه المبادرة اليه والى الصلوة بعده من جهة خوف خروج الحدث (مسئلة ٩) يعوز النسل تحت المطر وتحت الميزاب ترقيبا لارتقاسا ثم اذا كان نهر كبير جاريا من فوق على نحو الميزاب لا يعد جواز الارتقاس تحته ايضا اذا استوعب الماء جميع يده على نحو كونه تحت الماء (مسئلة ١٠) يعوز العدول عن الترتيب الى الارتقاس في الاثناء وبالعكس لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستئناف على النحو الاخر (مسئلة ١١) اذا كان حوض اقل من الكر يعوز الاغتسال فيه بالارتقاس مع طهارة البدن لكن بعده بكونه من المشتمل في رفع الحدث الاكبر فبناء على الاشكال فيه يشكل الوضوء والنسل منه بعد ذلك وكذا اذا قام فيه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجح ماء النسل فيه واما اذا كان كرا او ازيد فليس كذلك ثم لا يعد صدق المشتمل عليه اذا كان بقدر الكر لا يزيد واغتسل فيه مرارا عديدة لكن الاقوى كما مر جواز الاغتسال والوضوء من المشتمل (مسئلة ١٢) يشترط في صحة النسل ماسر من الشروط في الوضوء من النية واستدامتها الى الفراغ واطلاق الماء وطهارته وعدم كونه ماء الفسالة وعدم الضرر في استعماله واباحته واباحة ظرفه وعدم كونه من الذهب والفضة واباحه مكان النسل به عصب مائه وطهارة البدن وعدم ضيق الوقت والترتيب سيفي الترتيبي وعدم حرمة الارتقاس في الارتقاس من كبريوم الصوم وفي حال الاحرام والمباشرة في حال الاختيار وما عدا الاباحة وعدم كون الطرف من الذهب والفضة وعدم حرمة الارتقاس من الشروط واقعي لافرق فيها بين العمى والعلم والجهل والنسيان بخلاف المذكورات فان شرطيتها مقصورة حال العمى والعلم (مسئلة ١٣) اذا خرج من بيته بقصد الحمام والنسل فيه فاغتسل بالداعي الاول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس في الماء ما نفعل يقول اغتسل فغسله صحيح واما اذا كان غافلا بالرة بحيث لو قيل له ما نفعل بقي متغيرا فغسله ليس بصحيح (مسئلة ١٤) اذا ذهب الى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في انه اغتسل ام لا يبنى على عدمه ولو علم انه اغتسل لكن شك في انه على الوجه الصحيح ام لا يبنى على الصحة (مسئلة ١٥) اذا اغتسل باعتقاد صفة الوقت فبين ضيقه وان غلبته كانت هو التيمم فان كان على وجه الداعي يصحكون صحيحا وان كان على وجه التقييد يكون باطلا ولو تيمم باعتقاد الضيق فبين سعة في صحته وصحة صلواته اشكال (مسئلة ١٦) اذا كان من قصده عدم اعطاء الاجرة للحمامي فغسله باطل وكذا اذا

كان بنائه على النسبة من غير اعراس رضى الحامى بذلك وان استرضاه بعد الغسل ولو كان بنائها على النسبة ولكن كان بابا على عدم اعطاء الاجرة او على اعطاء الفلوس الحرام في صحته اشكال (مسئلة ١٧) اذا كان ماء الحرام مباحا لكن يمتحن بالحطب المنسوب لاما من الفل فيه لان صاحب الحطب يستحق عوض حطبه ولا يصير شر يمسك في الماء ولا صاحب حق فيه (مسئلة ١٨) الغسل في حوض المدرسة لغير اهله مشكل بل غير صحيح بل وكذا لاهله الا اذا علم عموم الوقفية او الاباحة (مسئلة ١٩) الماء الذي يسبلونه بشكل الوضوء والغسل منه الامع العلم بصحوم الاذن (مسئلة ٢٠) الغسل بالميزر الغصبي باطل (مسئلة ٢١) ماء غسل المرأة من الجباة والحيض والنفاس وكذا اجرة تخفيه اذا احتاج اليه على زوجها على الاظهر لانه يعد جزء من نفقتها (مسئلة ٢٢) اذا اغتسل المجنب في شهر رمضان او صوم غيره او في حال الاحرام ارتعاضا نسيانا لا يطل صومه ولا غسله وان كان منعدا بطلا معا ولكن لا يطل احرامه وان كان اتما وربما بقى لونه الغسل حال الخروج من الماء صح عمله وهو في صوم رمضان مشكل لحزمة اتيان المفطر فيه بعد البطلان ايضا فخرجه من الماء ايضا حرام ككسبه تحت الماء بل يمكن ان يقى ان الارتماس فعل واحد مركب من الغمس والخروج فكله حرام وطيه بشكل في غير شهر رمضان ايضا نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح ❦ فصل في مستحبات غسل الجنابة ❦ وهي امور « احدثها » الاستبراء من المني بالبول قبل الغسل « الثاني » غسل اليدين ثلثا الى المرفقين او الى نصف المرفق او الى المرفقين من غير فرق بين الامة اس والترتيب « الثالث » المضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مررات ويكفي مرة ايضا « الرابع » ان يكون مائه في الترتيب بمقدار صاع وهو ستائة واربعة عشر مثقالا وربع مثقال « الخامس » امرار اليد على الاعضاء لزيادة الاستظهار « السادس » تحليل الحاجب الغير المانع لزيادة الاستظهار « السابع » غسل كل من الاعضاء الثلاثة ثلثا « الثامن » التسمية بان يقول بسم الله والاولى ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم « التاسع » الدعاء المأثور في حال الاشتغال وهو اللهم طهر قلبي وتقبل سعي وجعل ما عندك خيرا لى اللهم اجعلنى من النوابين وجعلنى من المتطهرين او يقول اللهم طهر قلبي واشرح صدرى واجر على لسانى مدحتك والثناء عليك اللهم اجعله لى ظهورا وشفاء ونورا انك على كل شىء قدير ولو رأ هذا الدعاء بعد الفراغ ايضا كان اولي « الاثر » الموالات والابتداء بالالى في كل من الاعضاء في الترتيب (مسئلة ١)

يكراه الاستعانة بالغير في المقدمات القرية على ماحر في الوضوء (مسئلة ٢) الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته وإنما فائدته عدم وجوب الغسل اذا خرج منه رطوبة مستتبهة بالماء فلو لم يستبرأ وغتسل وحلى ثم خرج منه المني او الرطوبة المستتبهة لا تبطل صلاته ويجب عليه الغسل لما سيأتى (مسئلة ٣) اذا اعتسل بعد الجنابة بالانزال ثم خرج منه رطوبة مستتبهة بين البول والمني مع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بانها مني فيجب الغسل ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء ومع الامرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء ان لم يحتمل غيرها وان احتمل كونها مذيلاً فلا بان يدور الامر بين البول والمني والذي فلا يجب عليه تنقياً وكذا حال الرطوبة الخارجة بدواً من غير سبق جنابة فانها مع دورانها بين المني والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل ومع دورانها بين اثنائه او بين كونها منيلاً او مذيلاً او بولاً او مذيلاً لا منيً عليه (مسئلة ٤) اذا خرجت منه رطوبة مستتبهة بعد الغسل وشك في انه استبرأ بالبول ام لا بنى على عدمه فيجب عليه الغسل والاحوط ضم الوضوء ايضاً (مسئلة ٥) لافرق في جريان حكم الرطوبة المستتبهة بين ان يكون الاستبراء بعد الفحص والاختبار او لاجل عدم امكان الاختبار من جهة العمى او الظلمة او نحو ذلك (مسئلة ٦) الرطوبة المستتبهة الخارجة من المرنطة لاحكم لها وان كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم النافضة وعدم النجاسة الا اذا علم انها اما بول او مني (مسئلة ٧) لافرق في نافضة الرطوبة المستتبهة الخارجة قبل البول بين ان يكون مستبرأً بالخرطاط ام لا وربما بقي اذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه وهو ضعيف (مسئلة ٨) اذا احدث بالاصفر في اثناء غسل الجنابة الاقوى عدم بطلانه نعم يجب عليه الوضوء بعده لكن الاحوط اعادة الغسل بعد اتمامه والوضوء بعده او الاستيناف والوضوء بعده وكذا اذا احدث في سائر الاغسال ولا فرق بين ان يكون الغسل ترتيبياً او اعادة اسياً اذا كان على وجه التدريج واما اذا كان على وجه الانية فلا يتصور فيه حدوث الحدث في اثنائه (مسئلة ٩) اذا احدث بالاكبر في اثناء الغسل فان كان مما تلايحدث السابق كالجنباء في اتاء غسلها او الس في اتاء غسله فلا اشكال في وجوب الاستيناف وان كان محالاً له فالاقوى عدم بطلانه فيتمه وياتى بالآخر ويجوز الاستيناف بغسل واحد لها ويجب الوضوء بعده ان كانا غير الجنابة او كان السابق هو الجنابة حتى لو اسنانف وجمعهما بنية واحدة على الاحوط وان كان اللاحق جنباً فلا حاجة الى الوضوء سواء اتاه واتى

للجنابة بعده او استأنف وجميعاً بنية واحدة (مسئلة ١٠) الحدث الاصغر في اثناء الاغسال المستحبة ايضاً لا يكون مبطلا لما نعم في الاغسال المستحبة لانيان فعل كفصل الزيارة والاحرام لا يبعد البطلان كما ان حدوثه بعده وقبل الاينان بذلك الفعل كك كما ياتي (مسئلة ١١) اذا شك في غسل عضو من الاعضاء الثلاثة اوفى شرطه قبل الفسخول في العضو الاخر رجوع وافي به وان كان بعد الفسخول فيه لم يعتن به ويبنى على الاينان على الاقوي وان كان الاحوط الاعتناء مادام في الاثناء ولم يفرغ من الفصل كما في الوضوء نعم لو شك في غسل الايسر اتي به وان طال الزمان لعدم تحقق الفراغ ح لعدم اعتبار الموالاة فيه وان كان يحتمل عدم الاعتناء اذا كان معتاد الموالاة (مسئلة ١٢) اذا ارتس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في انه كان ناوياً للغسل الارتماسي حتى يكون فارغاً أو لفصل الرأس والرقبة في الترتيبي حتى يكون في الاثناء ويجب عليه الاينان بالطرفين يجب عليه الاستيناف نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبي لانه ان كان بأرتماسه قاصداً للغسل الارتماسي فقد فرغ وان كان قاصداً للرأس والرقبة لبانيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبي (مسئلة ١٣) اذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسي ثم تبين له بقاء جزء من يده غير منسل يجب عليه الاعادة ترتيباً او ارتماساً ولا يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبة ان كان الجزء الغير المنسل في الطرفين فيأتي بالطرفين الاخرين لانه قصد به تمام الغسل ارتماساً لخصوص الرأس والرقبة ولا يكفي نيتها في ضمن المجموع (مسئلة ١٤) اذا صلى ثم شك في انه افضل للجنابة ام لا يبنى على صحة صلواته ولكن يجب عليه الغسل للاعمال الاتية ولو كان الشك في اثناء الصلوة بطلت لكن الاحوط اتمامها ثم الاعادة (مسئلة ١٥) اذا اجتمع عليه اغسال متعددة فاما ان يكون جميعها واجبا او يكون جميعها مستحباً او يكره بعضها واجبا وبعضها مستحباً ثم اما ان ينوي الجميع او البعض فان نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع وحصل امتثال امر الجميع وكذا ان نوى رفع الحدث او الاستبابة اذا كان جميعها او بعضها رفع الحدث والاستبابة وكذا لو نوى القرية وح فان كان فيها غسل الجنابة لاحتاجة الى الوضوء بعده او قبله والا وجب الوضوء وان نوى واحداً منها وكان واجبا كفي عن الجميع ايضاً على الاقوي وان كان ذلك الواجب غير غسل الجنابة وكان من جلسها لكن على هذا يكون امتثالاً بالنسبة الى مانوى واداء بالنسبة الى البقية ولا حاجة الى الوضوء اذا كان فيها الجنابة وان كان الاحوط مع كون احدها الجنابة ان ينوي غسل الجنابة وان نوى بعض المستحبات

كفى ايضا عن غيره من المستعبات واما كفاجه عن الواجب ففيه اشكال وان كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط (مسئلة ١٦) الاقوى صحة غسل الجمعه من الجنب والحائض بل لا يعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم (مسئلة ١٧) اذا كان يعلم اجمالا ان عليه اغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفي ان يقصد جميع ما عليه كما يكفي ان يقصد البعض المعين ويكفى عن غير المعين بل اذا نوى تسلا معينا ولا يعلم ولو اجمالا غيره وكان عليه في الواقع كفى عنه ايضا وان لم يحصل امثال امره نعم اذا نوى بعض الاغسال ونوى عدم تحقق الاخر في كفاجه عنه اشكال بل صحه ايضا لا تحلو عن اشكال بعد كون حقيقة الاغسال واحدة ومن هذا يشكل البناء على عدم التداخل بان ياتي باغسال متعددة كل واحد بنية واحد منها لكن لا اشكال اذا اتى فيها عدا الاول برجاء الصحة والمطلوبة

❁ فصل في الحيض ❁ وهو دم حلقه الله تعالى في الرحم لمصالح وفي الغالب اسود او احمر غليظ طرى حار يخرج بقوة وحرقة كما ان دم الاستحاضة بعكس ذلك ويشترط ان يكون بعد البلوغ وقبل الياس فما كان قبل البلوغ او بعد الياس ليس بحيض وان كان بصفاته والبلوغ يحصل باكمال تسع سنين والياس يبلوغ ستين سنة في القرنية وخمسين في غيرها والقرنية من انتسب الى نضر بن كنانة ومن شك في كونها قرشية يلحقها حكم غيرها والمتشكوك بالبلوغ محكوم بعدمه والمتشكوك ياسها كك (مسئلة ١) اذا خرج ممن شك في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا ويجعل علامة على البلوغ بخلاف ما اذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها فانه لا يحكم بحيضته وهذا هو المراد من شرطية البلوغ (مسئلة ٢) لا فرق في كون الياس بالسنتين او الخمسين بين الحرة والامة وحار المزاج وبارد واهل مكان ومكان (مسئلة ٣) لا اشكال في ان الحيض يجتمع مع الارضاع وفي اجتماعه مع الحمل قولان الاقوى انه يجتمع معه سواء كان قبل الاستباحة او بعدها وسواء كانت في العادة او قبلها او بعدها نعم فيما كان بعد العادة بثلاثين يوما الاحوط الجمع بين ترك الحائض واعمال المستحاضة (مسئلة ٤) اذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شيء في الخارج ولو بقدر راس ابرة لا اشكال في جريان احكام الحيض واما اذا انصب ولم يخرج بعد وان كان يمكن اخراجه باذخال قطنه او اصبع ففي جريان احكام الحيض اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض ولا فرق بين ان يخرج من المخرج الاصل او العارض

(مسئلة ٥) اذا تسكت في ان الخارج دم او غير دم اورات دما في ثوبها وشكت في انه من الرحم او من غيره لا تجرى احكام الحيض وان علت بكونه دما واشبه عليها فاما ان يشبه بدم الاستحاضة او بدم البكارة او بدم القرحة فان اشبه بدم الاستحاضة يرجع الى الصفات فان كان بصفة الحيض يحكم بانه حيض والا فان كان في ايام العادة فكذلك والا فيحكم بانه استحاضة وان اشبه بدم البكارة فيختبر بادخال قطعة في الفرج والمبر قليلا ثم اخراجها فان كانت مطوقة بالدم فهو بكارة وان كانت منخمة به فهو حيض والاختبار المذكور واجب فلو صلت بدونه بطلت وان تبين بعد ذلك عدم كونه حيضا الا اذا حصل منها قصد القرية بان كانت جاهلة او غافلة ايضا اذا فرض حصول قصد القرية مع العلم ايضا واذا تعذر الاختبار ترجع الى الحالة السابقة من طهر او حيض والا فتبنى على الطهارة لكن مراعاة الاحتياط اولى ولا يلحق بالبكارة في الحكم المذكور غيرها كالقرحة المحيطة بطراف الفرج وان اشبه بدم القرحة فالمشهور ان الدم ان كان يخرج من الطرف الايسر فحيض والا من الطرف الايمن ان القرحة الان يعلم ان القرحة في الطرف الايسر لكن الحكم المذكور مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الطهارة والاحتياط ولو اشبه بدم اخر حكم عليه بعدم الحيضية الا ان يكون الحالة السابقة هي الحيضية (مسئلة ٦) اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة فاذا رات يوما او يومين او ثلثة الاساعة مثلا لا يصح كون حيضا كما ان اقل الطهر عشرة ايام وليس لاكثره حد ويكفي الثلثة الملتفة فاذا رات في وسط اليوم الاول واستمر الى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضا والمشهور اعتبروا التوالى في الايام الثلثة نعم بعد توالى الثلثة في الال لا يزم التوالى في البقية فلو رات ثلثة متفرقة في ضمن العشرة لا يكفي وهو محل اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال الاستحاضة وتروك الحائض فيها وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلثة ولو في فضاء الفرج والاقوى كفاية الاستمرار العرفي وعدم مضربة اغتراب البسيرة في البين بشرط ان لا ينقص من ثلثة بان كان بين اول الدم واخره ثلثة ايام ولو ملتفة فلم ترق الاول مقدار نصف ساعة من اول النهار ومقدار نصف ساعة في اخر اليوم الثالث لا يحكم بحيضته لانه يصير ثلثة الاساعة مثلا والهابى المتوسطة داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها انما يختلف الى اليوم الاول وليلة اليوم الرابع فلو رات من اول نهار اليوم الاول الى اخر نهار اليوم الثالث كفى (مسئلة ٧) قد عرفت ان اقل الطهر عشرة فلو رات الدم يوم التاسع او العاشر بعد الحيض الساقى لا يحكم عليها بالحيضية واما اذا

الزهرية العنقا

رات يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضته اذا لم يكن مانع اخر والمشهور على اعتبار هذا الشرط اى مضى عشرة من الحيض السابق في حيضة الدم اللاحق مطلقا ولذا قالوا لورات ثلثة مثلاثم انقطع يوما وازيد ثم رات وانقطع على العشرة ان الطهر المتوسط ايضا حيض والا لزم كون الطهر اقل من عشرة وما ذكره محل اشكال بل المسلم انه لا يكون بين الحيضين اقل من عشرة واما بين ايام الحيض الواحد فلا فالاحوط مراعات الاحتياط بالجمع في الطهر بين ايام الحيض الواحد كما في الفرض المذكور (مسئلة ٨) الحائض اما ذات العادة او غيرها والاولى اما وقتية وعدديه اووقية فقط اوعددية فقط والثانية اما مبتدأة وهى التى لم تر الدم سابقا وهذا الدم اول مارات واما مضطربة وهى التى رات الدم مكررا لكن لم تستقر لها عادة واما ناسية وهى التى نسيت عاداتها ويطلق عليها المنخيره ايضا وقد يطلق عليها المضطربة ويطلق المبتدأة على الامم عن لم تر الدم سابقا ومن لم تستقر لها عادة اى المضطربة بالمعنى الاول (مسئلة ٩) لتحقق العادة بروية الدم مرتين متتالين فان كانا متتالين في الوقت والعدد فهى ذات العادة الوقية والعددية كان رات في اول شهر خمسة ايام وفي اول الشهر الاخر ايضا خمسة ايام وان كانا متتالين في الوقت دون العدد فهى ذات العادة الوقية كما اذا رات في اول شهر خمسة وفي اول الشهر الاخر ستة او سبعة متلا وان كانا متتالين في العدد فقط فهى ذات العادة العددية كما اذا رات في اول شهر خمسة وبعد عشرة ايام وازيد رات خمسة اخرى (مسئلة ١٠) صاحبة العادة اذا رات الدم مرتين متتالين على خلاف العادة الاولى تنقلب عاداتها الى الثانية وان رات مرتين على خلاف الاولى لكن غير متتالين يبقى حكم الاولى نعم لورات على خلاف العادة الاولى مرات عديدة مختلفة تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربة (مسئلة ١١) لايبعد تحقق العادة المركبة كما اذا رات في الشهر الاول ثلثة وفي الثانى اربعة وفي الثالث ثلثة وفي الرابع اربعة اورات شهرين متوالين ثلثة وشهرين متوالين اربعة ثم شهرين متوالين ثلثة وشهرين متوالين اربعة فتكون ذات عادة على المحر المزبور لكن لايجز عن اشكال خصوصا في مثل الفرض الثانى حيث يمكن ان يبق أن الشهرين المتوالين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الاولى فالعمل بالاحتياط اولى نعم اذا تكررت الكيفية المذكورة مرارا عديده بحيث يصدق في العرف ان هذه الكيفية عاداتها وايامها لا اشكال في اعتبارها فلا اشكال انما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك وهى الروية كلك مرتين (مسئلة ١٢) قد تحصل العادة بالتميز كما

في المنة المستقرة الدم اذا رات خمسة ايام مثلا بصفات الحيض في اول الشهر الاول ثم رات بصفات الاستحاضة وكك رات في اول الشهر الثاني خمسة ايام بصفات الحيض ثم رات بصفات الاستحاضة فح تصير ذات عادة عديدة وقتية واذا رات سعة اول الشهر الاول خمسة بصفات الحيض وفي اول الشهر الثاني ستة اوصبعة مثلا فتصير ذات عادة وقتية واذا رات في اول الشهر الاول خمسة مثلا وفي العاشر من الشهر الثاني مثلا خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة وقتية (مسئلة ١٣) اذا رات حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء في البين فهل العادة ايام الدم فقط اومع ايام النقاء اوخصوص ما قبل النقاء الاظهر الاول مثلا اذا رات اربعة ايام ثم طهرت في اليوم الخامس ثم رات في السادس كك في الشهر الاول والثاني فعادتها خمسة ايام لا ستة ولا اربعة فاذا تجاوز دمها رجعت الى خمسة متوالية وتجهلها حيضا لاسنة ولا بان تحصل اليوم الخامس يوم النقاء والسادس ايضا حيضا ولا الى الاربعة (مسئلة ١٤) يعتبر في تحقق العادة العددية تساوي الحيضين وعدم زيادة احدهما على الاخرى ولو بنصف يوم اواقل فلو رات خمسة في الشهر الاول وخمسة وثلاث اوردع يوم في الشهر الثاني لان تحقق العادة من حيث العدد نعم لو كانت الزيادة بسيرة لا تضر وكذا في العادة الوقتية تفاوت الوقت ولو بشك اوردع يوم يضر واما التفاوت البسيط فلا يضر لكن المسئلة لا تخ عن اشكال فالأولى مراعاة الاحتماط (مسئلة ١٥) صاحبة العادة الوقتية سواء كانت عديدة ايضا لا تترك العادة بمجرد رؤية الدم في العادة اومع تقدمه او تاخره يوما او يومين اواز يد على وجه يصدق عليه تقدم العادة او تاخرها ولو لم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع احكام الحيض فان علمت بعد ذلك عدم كونه حيضا لانقطاعه قبل تمام ثلثة ايام تقضى متركته من العبادات واما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العددية فقط والمبتدئة والمضطربة والنامية فانما تترك العادة وترتب احكام الحيض بمجرد رؤيته اذا كان بالصفات واما مع عدتها فتعاط بالجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة الى ثلثة ايام فان رات ثلثة اواز يد تجهلها حيضا نعم لو علمت انه يستمر الى ثلثة ايام تركت العادة بمجرد الرؤية وان تبين الخلاف تقضى متركته (مسئلة ١٦) صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد اذا رات العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت تجهلها حيضا سواء كان قبل الوقت او بعده (مسئلة ١٧) اذا رات قبل العادة وفيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة جعلت المجموع حيضا وكذا اذا رات في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة اورات قبلها وفيها وبعدها وان تجاوز

العشرة في الصور المذكورة فالحيض أيام العادة فقط والبقية استحاضة (مسئلة ١٨) إذا زادت
ثلاثة أيام متواليات وانقطع ثم رات ثلاثة أيام او ازيد فان كان مجموع السمين والنقاء المتخلل
لا يزيد عن عشرة كانت الطرفان حيضا وفي النقاء المتخلل تحطاط بالجمع بين تروك الحيض واعمال
المستحاضة وان تجاوز المجموع عن العشرة فان كان احدهما في أيام العادة دون الآخر جعلت
مافي العادة حيضا وان لم يكن واحد منها في العادة فتجعل الحيض ما كان منها واجدا للصفات
وان كانا متساويين في الصفات فالاحوط جعل اولها حيضا وان كان الاقوى التغيير وان كان
بعض احدهما في العادة دون الآخر جعلت ما به في العادة حيضا وان كان بعض كل واحد
منها في العادة فان كان مافي الطرف الاول من العادة ثلاثة أيام او ازيد جعلت الطرفين من العادة
حيضا وتحطاط في النقاء المتخلل وما قبل الطرف الاول وما بعد الطرف الثاني استحاضة وان كان
مافي العادة في الطرف الاول اقل من ثلاثة تحطاط في جميع أيام السمين والنقاء بالجمع بين الوغيفتين
(مسئلة ١٩) اذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقنية العددية يقدم الوقت كما اذا
رات في أيام العادة اقل او اكثر من عدد العادة ودما اخر في غير أيام العادة بعددها فتجعل مافي
أيام العادة حيضا وان كان متاخرا وربما يرجح الاسبق فالاولى فيما اذا كان الاسبق العدد في
غير أيام العادة الاحتياط في السمين بالجمع بين الوغيفتين (مسئلة ٢٠) ذات العادة العددية
اذا رات ازيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض وكذا ذات الوقت اذا رات ازيد
من الوقت (مسئلة ٢١) اذا كانت عادتها في كل شهر مرة فرات في شهر مرتين مع فصل اقل
الطهر وكانا بصفة الحيض فكلها حيض سواء كانت ذات عادة وقتا او عددا او لا وسواء كانا
موافقين للعدد والوقت او يكون احدهما مخالفا (مسئلة ٢٢) اذا كانت عادتها في كل شهر مرة
فرات في شهر مرتين مع فصل اقل الطهر فان كانت احديها في العادة والاخرى في غير وقت
العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض فتجعل مافي الوقت وان لم يكن بصفة الحيض حيضا وتحطاط
في الاخرى وان كانتا معا في غير الوقت فمع كونها واجدتين كلتاها حيض ومع كون احديها
واجدة فتجعلها حيضا وتحطاط في الاخرى ومع كونها فائدتين فتجعل احديها حيضا والاخرى
كونها الاولى وتحطاط في الاخرى (مسئلة ٢٣) اذا انقطع الدم قبل العشرة فان علمت بالنقاء
وعدم وجود الدم في الباطن اغتسلت وصلت ولا حاجة الى الاستبراء وان احتملت بقائه في الباطن
وجب عليها الاستبراء واستعلام الحال بادخال قطنة واخراجها بعد الصبر هنيئة فان خرجت

نقية اغتسلت وصات وان خرجت ملططة ولو بصفرة صبرت حتى تنق اوتنقضي عشرة ايام
ان لم تكن ذات عادة او كانت عاديها عشرة وان كانت ذات عادة اقل من عشرة فكذاك مع
علمها بعدم التجاوز عن العشرة واما اذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العبادة استنجابا
يوم او يومين او الى العشرة مخيرة بينها فان انقطع الدم على العشرة او اقل فالمجموع حيض في
الجميع وان تجاوز فسيجي حكمه (مسئلة ٢٤) اذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز
عن العشرة فعمل عمل الاستحاضة فيما زاد ولا حاجة الى الاستظهار (مسئلة ٢٥) اذا انقطع
الدم بالرة وجب الفسل والصلوة وان احتملت العود قبل العشرة بل وان طلت بل وان كانت
معادة بذلك على اشكال نعم لو علمت العود فالاحوط مراعاة الاحياط في ايام البقاء لما مر من
ان في البقاء المتخلل يجب الاحياط (مسئلة ٢٦) اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت وان
تبين بعد ذلك كونهما طاهرة الا اذا حصلت منها نية القرية (مسئلة ٢٧) اذا لم يمكن الاستبراء
الظلمة او عوى فالاحوط الفسل والصلوة الى زمان حصول العلم بالبقاء فتعبد الفسل ح وعليها
قضاء ما حامت والاولى تجديد الفسل في كل وقت تحتل البقاء ❦ فصل ❦ في حكم تجاوز
الدم عن العشرة (مسئلة ١) من تجاوز دما عن العشرة سواء استمر الى شهر او اقل او ازيد
اما ان تكون ذات عادة او مبتدئة او مضطربة او ناسية اما ذات العادة فتجسل عاديها ايضا وان
لم تكن بصفات الحيض والبقية استحاضة وان كانت بصفاته اذا لم تكن العادة حاصلة من التمييز بان
يكون من العادة المتعارفة والا فلا يعد ترجيح الصفات على العادة يحمل ما بالصفة ايضا دون
ما في العادة الفالدة واما المبتدئة والمضطربة بمعنى من لم تستقر لها عادة فترجع الى التمييز فتجسل
ما كان بصفة الحيض ايضا وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة بشرط ان لا يكون اقل من ثلاثة
ولا ازيد من العشرة وان لا يعارضه دم اخر واجد للصفات كما اذا رات خمسة ايام مثلا دما
اصودا وخمسة ايام اصفرآ ثم خمسة ايام اصود ومع فقد الشرطين او كون الدم لونا واحدا ترجع الى
اقرارها في عدد الايام بشرط انفاها او كون النادر كالمعدوم ولا يعتبر اتحاد البلد ومع عدم
الافارب واختلافها ترجع الى الروايات مخيرة بين اختيار الثلثة في كل شهر او ستة او سبعة واما
الناسية فترجع الى التمييز ومع عدمه الى الروايات ولا ترجع الى اقرارها والاحوط ان تختار السبع
(مسئلة ٢) المراد من الشهر ابتداء روية الدم الى تلتين يوما وان كان في اواسط الشهر الغلالي
او اخره (مسئلة ٣) الاحوط ان تختار العدد في اول روية الدم الا اذا كان مرجح لغير الاول

(مسئلة ٤) يجب الموافقة بين الشهور فلو اختلفت في الشهر الاول اوله في الشهر الثاني ايضا كذلك وهكذا (مسئلة ٥) اذا تبين بعد ذلك ان زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات وكذا اذا تبينت الزيادة والنقص (مسئلة ٦) صاحبة العادة الوقيعية اذا تجاوز دهر العشرة في العدد حالها حال المتبدلة في الرجوع الى الاقارب والرجوع الى التغيير المذكور مع تقدم او اختلاطهم واذا علمت كونه ازيد من الثلاثة ليس لها ان تختارها كما انها لو علمت انه اقل من السبعة ليس لها اختبارها (مسئلة ٧) صاحبة العادة العددية ترجع في العدد الى عاداتها واد في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة ومع فقد التمييز تجعل العدد في الاول على الاحوط وان سكتان الاقوى التغيير وان كان هناك تمييز لكن لم يكن موافقا للعدد فتأخذه وتزيد مع النقصان وتقص مع الزيادة (مسئلة ٨) لافرق في الوصف بين الاسود والاحمر فلورات ثلثة ايام اسوداً وثلثة احمرأ ثم بصفة الاستحاضة تنعيض بستة (مسئلة ٩) لورات بصفة الحيض ثلثة ايام ثم ثلثة ايام بصفة الاستحاضة ثم بصفة الحيض خمسة ايام او ازيد تجعل الحيض الثلثة الاولى واما لورات بعد السنة الاولى ثلثة ايام او اربعة بصفة الحيض تجعل الحيض اللعين الاولى والاخير وتغطا في البين مما هو بصفة الاستحاضة لانه كالتقاء التخلل بين اللعين (مسئلة ١٠) اذا تحلل بين المتصفين بصفة الحيض عشرة ايام بصفة الاستحاضة جعلتها حيفين اذا لم يكن كل واحد منها اقل من ثلثة (مسئلة ١١) اذا كان ما بصفة الحيض ثلثة متفرقة في ضمن عشرة تغطا في جميع العشرة (مسئلة ١٢) لا بد في التميز ان يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض فاذا كانت مختلفة في صفات الحيض فلا تميز بالشدة والضعف او غيرها كما اذا كان في احدهما وصفان وفي الاخر وصف واحد بل مثل هذا فالتد التميز ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض بل يكفي واحدة منها (مسئلة ١٣) ذكر بعض العلماء الرجوع الى الاقران مع فقد الاقارب ثم الرجوع الى التغيير بين الاعداد ولا دليل عليه فترجع الى التغيير بعد فقد الاقارب (مسئلة ١٤) المراد من الاقارب اعم من الابوين والابن والامي فقط ولا يلزم في الرجوع اليهم حيوتهم (مسئلة ١٥) في الموارد التي يتغير بين جعل الحيض اول الشهر او غيره اذا عارضها زوجها وكان مختارها متافيا لحقه وجب عليها مراعاة حقه وكذا في الامة مع السيد واذا ارادت الاحتياط الاستجابي فتمتعها زوجها او سبدها يجب تقديم حقه نعم ليس لها منعها عن الاحتياط الرجوي (مسئلة ١٦) في كل مورد تحيقت من اخذ عادة او تميز او رجوع الى الاقارب او الى التغيير بين

غيره

الاعداد المذكورة ثبتهن بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء او الاعداد
❁ فصل في احكام الحائض ❁ وهي امور « احدها » يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة
كالصلوة والصوم والطواف والاعتكاف « الثاني » يحرم عليها مس امه الله وصفاته الخاصة بل
غيرها ايضاً اذا كان المراد بها هو الله وكذا مس اسماء الانبياء والائمة على الاحوط وكذا مس
كتابة القرآن على التفعيل الذي مر في الوضوء « الثالث » قراءة آيات السجدة بل سورها على
الاحوط « الرابع » البت في المساجد « الخامس » وضع شيء فيها اذا استلزم الدخول
« السادس » الاجتناب من المسجدين والمشاهد المشرفة كساير المساجد دون الرواق منها وان كان
الاحوط الحاقه بها هذا مع عدم لزوم المشك والاحرم واذا حاضت في المسجدين تقيم وتخرج الا
اذا كان زمان الخروج اقل من زمان التيمم او مساوياً (مسألة ١) اذا حاضت في اثناء الصلوة
ولو قبل السلام بطلت وان شككت في ذلك صححت وان تبين بعد ذلك ينكتف بطلانها ولا
يجب عليها الفحص وكذا العكس في سائر بطلات الصلوة (مسألة ٢) يجوز للحائض سجدة
الشكر ويجب عليها سجدة التلاوة اذا استتمت بل اوسمت آيتها ويجوز لها اجتياز غير المسجدين
لكن يكره وكذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة (مسألة ٣) لا يجوز لها دخول المساجد بغير
الاجتناب بل معه ايضاً في صورة استلزامه تلويتها « السابع » وطبها في القبل حتى يادخل الحشفة
من غير ازالة بل بعضها على الاحوط ويحرم عليها ايضاً ويجوز الاستمتاع بغير الوطى من الثقيل
والنخيد والقم بعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة واما فوق اللباس فلا
باس واما الوطى في دبرها فنجوازه محل اشكال واذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب
عنه غير معلوم بل الاقوى عدمه اذا كان من غير الدبر نعم لا يجوز الوطى في فرجها الخالي من الدم
ح (مسألة ٤) اذا اخبرت بانها حائض يسمع منها كما لو اخبرت بانها طاهرة (مسألة ٥) لا فرق
في حرمة وطى الحائض بين الزوجة الدائمة والمتعة والحررة والامامة والاجبية والمملوكة كما لا فرق
بين ان يكون الحبيض قطعياً وجدانياً او كان بالرجوع الى التميز او نحوه بل يحرم ايضاً في زمان
الاستظهار اذا تحجفت واذا حاضت في حال المقاربة يجب المبادرة بالاخراج « الثامن » وجوب
الكفارة بوطبها وهي دينار في اول الحبيض ونعقه في وسطه وربعه في اخره اذا كانت زوجة
من غير فرق بين الحررة والامامة والدائمة والمقطعة واذا كانت مملوكة للواطي فكفارته ثلثة امداد
من طعام يصدق بها على ثلثة مساكين لكل مسكين مد من غير فرق بين كونها فقيرة او مديرة او مكاتب

اوام ولد نعم في المبعضة والمشتركة والمزوجة والمحللة اذا وطئها مالهما اشكال ولا يبعد الحاقها بالزوجة في لزوم الدينار او نصفه اور بعه والاحوط الجمع بين الدينار والامداد ولا كفارة على المراءة وان كانت مطاوعة ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل فلا كفارة على الصبي ولا المجنون ولا الناسي ولا الجاهل بكونها في الحيض بل اذا كان جاهلا بالحكم ايضا وهو الحرمة وان كان احوط نعم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لاشكال في الثبوت (مسئلة ٦) المراد باول الحيض ثلثة الاول وبوسطه ثلثة الثاني وباخره الثلث الاخير فان كان ايام حيضها ستة فكل ثلث يومان واذا كانت سبعة فكل ثلث يومان وثلث يوم وهكذا (مسئلة ٧) وجوب الكفارة في الوطئ في دير الحائض غير معلوم لكنه احوط (مسئلة ٨) اذا زنى بمحائض او وطئها تشبهه فالاحوط التكفير بل لا يخ عن قوة (مسئلة ٩) اذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطئها في محل الخروج (مسئلة ١٠) لا فرق في وجوب الكفارة بين كون المراءة حية او ميتة (مسئلة ١١) ادخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة على الاحوط (مسئلة ١٢) اذا وطئها بتخيل انها امته فبانت زوجته عليه كفارة دينار وبالعكس كفارة الامداد كما انه اذا اعتقد كونها في اول الحيض فبان الوسط او الاخر او العكس فالماط الواقع (مسئلة ١٣) اذا وطئها بتخيل انها في الحيض فبان اغلاف لاشئ عليه (مسئلة ١٤) لا تسقط الكفارة بالهجر عنها حتى تيسرت وجبت والاحوط الاستغفار مع الهجر بدلا عنها مادام الهجر (مسئلة ١٥) اذا اتفق حيضها حال المقاربة ونعمد في عدم الاخراج وجبت الكفارة (مسئلة ١٦) اذا اخبرت بالحيض او عدمه يسمع قولها فاذا وطئها بعد اخبارها بالحيض وجبت الكفارة الا اذا علم كذبها بل لا يبعد سماع قولها في كونه اوله او وسطه او اخره (مسئلة ١٧) يجوز اعطاء قيمة الدينار والماط قيمة وقت الاداء (مسئلة ١٨) الاحوط اعطاء كفارة الامداد لثلاثة مساكين واما كفارة الديار فيجوز اعطاؤها لمسكين واحد والاحوط صرفها على ستة او سبعة مساكين (مسئلة ١٩) اذا وطئها في الثلث الاول والثاني والثالث فعليه الديار ونصفه وربعه واذا كرر الوطئ في كل ثلث فان كان بعد التكفير وجب التكرار والا فكذلك ايضا على الاحوط (مسئلة ٢٠) الحق بعضهم الفسء بالحائض في وجوب الكفارة ولا دليل عليه نعم لاشكال في حرمة وطئها « التاسع » بطلان طلاقها وظهارها اذا كانت مدخولة ولوديرا وكان زوجها حاضرا او في حكم الحاضر ولم تكن حاملا

فلو لم تكن مدخولا بها او كان زوجها غائبا او في حكم الغائب بان لم يكن متمكنا من استعمال حالها او كانت حاملا يصح طلاقها والمراد بكونه في حكم الحاضر ان يكون مع غيبته متمكنا من استعمال حالها (مسئلة ٢١) اذا كان الزوج غائبا ووكيل حاضر متمكنا من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض (مسئلة ٢٢) لو طلقها باعتقاد انها طاهرة فبانت حائضا بطل وبالعكس صح (مسئلة ٢٣) لافرق في بطلان طلاق الحائض بين ان يكون حيضا وجدانيا او بالرجوع الى التميز والتغيير بين الاعداد المذكورة سابقا ولو طلقها في صورة تغييرها قبل اختيارها فاختارت الحيض بطل ولو اختارت عدته صح ولو ماتت قبل الاختيار بطل ايضا (مسئلة ٢٤) بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطى وجوب الكفارة مختصة بحال الحيض فلو ظهرت ولم تغتسل لا تترتب هذه الاحكام فصح طلاقها وظهارها ويجوز وطئها ولا كفارة فيه واما الاحكام الاخر المذكورة فهي ثابتة ما لم تغتسل « العاشر » وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة المشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف والصوم واستجابته للاعمال التي يستحب لها الطهارة وشروطه للاعمال الغير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة (مسئلة ٢٥) غسل الحيض كفيل الجنابة مستحب نفسي وكيفيته مثل غسل الجنابة في الترتيب والارتقاس وغيرهما مما مر والفرق ان غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء بخلافه فانه يجب الوضوء قبله او بعده او بينه اذا كان ترتيبيا ^٤ والافضل في جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها (مسئلة ٢٦) اذا اغتسلت جاز لها كل ما حرّم عليها بسبب الحيض وان لم تتوضأ فالوضوء ليس شرطاً في صحة الغسل بل يجب الا يشترط به كالصلاة وضوحها (مسئلة ٢٧) اذا تعذر الغسل نسيب بدلا عنه وان تعذر الوضوء ايضا نسيب وان كان الماء بقدر احدهما تقدم الغسل (مسئلة ٢٨) جواز وطئها لا يتوقف على الغسل لكن يكره قبله ولا يجب غسل فوجها ايضا قبل الوطى وان كان احوط بل الاحوط ترك الوطى قبل الغسل (مسئلة ٢٩) ماء غسل الزوجة والامة على الزوج والسيد على الاقوى (مسئلة ٣٠) اذا تيممت بدل الغسل ثم احدثت بالاغتر لا يبطل تيممها بل هو باق الى ان يتمكن من الغسل « الحادي عشر » وجوب قضاء ما فات في حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب واما الصلوات اليومية فليس عليها قضاء بخلاف غير اليومية مثل الطواف والذكر المعين وصلوة الايات فانه يجب قضائها على الاحوط بل الاقوى (مسئلة ٣١) اذا حاضت بعد دخول الوقت فان كان مضي منه مقدار اداء اقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطء والصحة

ط
الاحوط

٤
الاحوط

والمرض والسفر والحضر وتحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلي من الوضوء والغسل والتيمم وغيرها من سائر الشرائط الغير الحاصلة ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلوة كما انها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة الى الصلوة وفي مواطن التخيير يكفي صعة مقدار القصر ولو ادركت من الوقت اقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت الصلوة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل ولو ادركت اكثر الصلوة بل الاحوط قضاء الصلوة اذا حاضت بعد الوقت مطلقا وان لم تدرك شيئا من الصلوة (مسئلة ٣٢) اذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فان ادركت من الوقت ركعة مع احراز الشرائط وجب عليها الاداء وان تركت وجب قضائها والا فلا وان كان الاحوط القضاء اذا ادركت ركعة مع الطهارة وان لم تدرك سائر الشرائط بل الاحوط القضاء اذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقا واذا ادركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب الا اذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت وان كان الاحوط الايتان مع التيمم وتمامية الركعة بتمامية الذكر من السجدة الثانية لايرفع الرأس منها (مسئلة ٣٣) اذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفي في وجوب المبادرة ووجوب القضاء مضي مقدار اداء الصلوة قبل حدوث الحيض فاعتبار مضي مقدار تحصيل الشرائط انما هو على تقدير عدم حصولها (مسئلة ٣٤) اذا غلظت ضيق الوقت عن ادراك الركعة تتركت ثم بان السعة وجب عليها القضاء (مسئلة ٣٥) اذا شككت في صعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة (مسئلة ٣٦) اذا علمت اول الوقت بمفاجأة الحيض وجبت المبادرة بل وان شككت على الاحوط وان لم تبادر وجب عليها القضاء الا اذا تبين عدم السعة (مسئلة ٣٧) اذا طهرت ولما وقت لاحدى الصلوتين صلت الثانية واذا كان بقدر خمس ركعات صلتها (مسئلة ٣٨) في العشائين اذا ادركت اربع ركعات صلت العشاء فقط الا اذا كانت مسافرة ولو في مواطن التخيير فليس لها ان تختار التمام وتترك المغرب (مسئلة ٣٩) اذا اعتقدت السعة لصلوتين فبين عدمها وان وظيفتها ايتان الثانية وجب عليها قضائهما واذا

قدمت الثانية باعتقاد الضيق فباتت السعة صحيحة وجب عليها ايتان الاولى بعدها وان كان التبين بعد خروج الوقت وجب قضائهما (مسئلة ٤٠) اذا طهرت ولما من الوقت مقدار اداء صلوة واحدة والمفروض ان الغلبة مشتبهة تأتي بها مخيرة بين الجهات واذا كان مقدار صلوتين او ثلثين تأتي بها كك (مسئلة ٤١) يستحب للمناض ان تنظف وتبدل القطنه والحرقه وتنوض في اوقات

الصلوات اليومية بل كل صلوة موقته وتقع في مصلاها مستقبلة مشغولة بالتسبيح والتهليل والتحميد والصلوة على النبي وآله « من » وقراءة القرآن وان كانت مكروهة في غير هذا الوقت والاولى اختيار التسبيحات الاربع وان لم يتمكن من الوضوء تيمم بدلا عنه والاولى عدم الفصل بين الوضوء او التيمم وبين الاشتغال بالمذكورات ولا يبعد بدلية القيام ان كانت يتمكن من الجلوس والظاهر انقضاء هذا الوضوء بالتواضع الممودة (مسئلة ٤٢) يكره للمغضب الغضب بالخناء او غيرها وقراءة القرآن ولو اقل من سبع آيات وحمله وليس هاشمه وما بين سطوره ان لم تمس الخط والاحرم (مسئلة ٤٣) يستحب لما الاغسال المتدوبة كغسل الجمعة والاحرام والتوبة ونحوها واما الاغسال الواجبة فذكرها عدم صحتها منها وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض كذا الوضوءات المتدوبة وبه فهم قال بصحة غسل الجنابة دون غيرها والا فوى صحة الجميع وارتفاع حدثها وان كان حدث الحيض باقيا بل صحة الوضوءات المتدوبة لا لرفع الحدث ❁ فصل في الاستحاضة ❁ دم الاستحاضة من الاحداث الموجبة للوضوء والفسل اذا خرج الى خارج الفرج ولو بمقدار راس ابرة ويستمر حدثها مادام في الباطن باقيا بل الاحوط اجراء احكامها ان خرج من العرق المسمى بالعاذل الى فضاء الفرج وان لم يخرج الى خارجه وهو في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغير قوة ولدهج وحرقة بعكس الحيض وقد يكون بصفة الحيض وليس لقليله ولا لكثيره حد وكل دم ليس من الفرج او الجرح ولم يحكم بحيضته فهو محكوم بالاستحاضة بل لو شك فيه ولم يعلم بالامارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الاحوط (مسئلة ١) الاستحاضة ثلثة اقسام قليلة ومتوسطة وكثيرة « فالاولى » ان تلوث القطنة بالدم من غير غمس فيها وحكمها وجوب الوضوء لكل صلوة لربضة كانت او نافلة وتبديل القطنة او تطهيرها « والثانية » ان يغمس الدم في القطنة ولا يسيل الى خارجها من الخرقه ويكفي الغمس في بعض اطرافها وحكمها مضافا الى ما ذكر غسل قبل صلوة الغداة « والثالثة » ان يسيل الدم من القطنة الى الخرقه ويجب فيها مضافا الى ما ذكر والى تبديل الخرقه او تطهيرها غسل اخر للظهرين تجمع بينهما وغسل للعشائين تجمع بينهما والاولى كونه في اخر وقت فضيلة الاولى حتى يكون كل من الصلوتين في وقت الفضيلة ويموز تفريق الصلوات والاتبان بخمسة اغسال ولا يميز الجمع بين از يد من صلوتين بغسل واحد نعم يكفي للنوازل اغسال الفرائض لكن يجب لكل ركعتين منها وضوء (مسئلة ٢) اذا حدثت المتوسطة بعد صلوة الفجر لا يجب الغسل لها وهل يجب الغسل للظهرين ام لا الا فوى وجوبه واذا حدثت بعدهما فللعشائين

فالمسطرة توجب غسلاً واحداً فان كانت قبل صلاة الفجر وجب لها وان حدثت بعدها فللظهيرين وان حدثت بعدهما فللعشائين كما انه لو حدثت قبل صلاة الفجر ولم تغسل لها عصيانا او نسياناً وجب للظهيرين وان انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر ايضاً واذا حدثت الكثيرة بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان وان حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشائين (مسئلة ٣)

اذا حدثت الكثيرة او المتوسطة قبل الفجر يجب ان يكون غسلها اصاله الفجر بعده فلا يجوز قبله الا اذا ارادت صلاة الليل فيجوز لها ان تغسل قبلها (مسئلة ٤) يجب على المستحاضة اختبار حالها وانها من اى قسم من الاقسام الثلاثة بادخال فطنة والصبر قليلاً ثم اخراجها وملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيقتها واذا صلت من غير اختبار بطلت الام مع مطابقة الواقع وحصول قصد القرية كما في حال الغفلة واذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الاخذ بالقدر الثيقن الا ان يكون لها حالة سابقة من الغلة او التوسط فتأخذ بها ولا يكفى الاختبار قبل الوقت الا اذا علمت بعدم تغير حالها الى ما بعد الوقت (مسئلة ٥) يجب على المستحاضة تجديد الوضوء لكل صلاة ولو نافلة وكذا تبديل القطنة او تطهيرها وكذا الخرفة اذا تلوت وغسل ظاهر الفرج اذا اصابه الدم لكن لا يجب تجديد هذه الاعمال للاجزاء المنسية ولا لسجود السهو اذا اتى به متصلاً بالصلاة بل ولا لركعات الاحتياط للشكوك بل بكفيها اعمالها لاحل الصلوة نعم لو ارادت اعادتها احتياطاً او جماعة وجب تجديدها (مسئلة ٦) انما يجب تجديد الوضوء والاعمال المذكورة اذا استمر الدم فلم يفرض انقطاع الدم قبل صلاة الظهر يجب الاعمال المذكورة لها فقط ولا تجب للعصر ولا المغرب والعشاء وان انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط وهكذا بل اذا بقى وضوئها للظهر الى المغرب لا يجب تجديده ايضاً مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر (مسئلة ٧)

في كل مورد يجب عليها الغسل والوضوء يجوز لها تقديم كل منها ليكن الاولى تقديم الوضوء (مسئلة ٨) قد عرفت انه يجب بعد الوضوء والغسل المبادرة الى الصلوة لكن لا ينافي ذلك اتيان الاذان والاقامة والادعية المأثورة وكذا يجوز لها اتيان المستحبات في الصلوة ولا يجب الانصرار على الواجبات فاذا توضأت واغتسلت اول الوقت واخرت الصلوة لاتصح صلواتها الا اذا علمت بعدم خروج الدم وعدم كونه في قضاء الفرج ايضاً من حين الوضوء الى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه ولو كان انقطاع فترة (مسئلة ٩) يجب عليها بعد الوضوء والغسل التحفظ من خروج الدم بمحشو الفرج بقطنة او غيرها وشدها بخزقة فان احتبس الدم والا لبالاتنفار اي شد

وسطها بشكة مثلاً وتأخذ خرقه اخرى مشقوقة الرأسين تجعل احدهما قدامها والاخرى خلفها وتشدّها بالشكة او غير ذلك مما يجبس الدم فلو قصرت وخرج الدم اعادت الصلوة بل الاحوط اعادة الغسل ايضاً والاحوط كون ذلك بعد الغسل والحفاظة عليه بقدر الامكان تمام النهار اذا كانت حائضه (مسئلة ١٠) اذا قدمت غسل الفجر عليه صلوة الليل فالاحوط تاخيرها الى قريب الفجر فتصلي بلا فاصلة (مسئلة ١١) اذا اغتسلت قبل الفجر لفاية اخرى ثم دخل الوقت من غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلوة (مسئلة ١٢) يشترط في صحة صوم المستحاضة على الاحوط ان ياتها للاغسال النهارية فلو تركتها لكان تبطل صلواتها يبطل صومها ايضاً على الاحوط واما غسل العشائين فلا يكون شرطاً في الصوم وان كان الاحوط مراعاته ايضاً واما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم (مسئلة ١٣) اذا علمت المستحاضة انقطاع دمها بعد ذلك الى اخر الوقت انقطاعه او انقطاع فترة تسع الصلوة وجب عليها تاخيرها الى ذلك الوقت فلو بادرت الى الصلوة بطلت الا اذا حصل منها قصد القربة وانكشف عدم الانقطاع بل يجب التأخير مع رجاء الانقطاع باحد الوجهين حتى لو كان حصول الرجاء في اثناء الصلوة لكن الاحوط اتمامها بالصبر الى الانقطاع (مسئلة ١٤) اذا انقطع دمها فاما ان يكون انقطاعه اوفرة تعلم عودته او تشك في كونه لبره اوفرة وعلى التقادير اما ان يكون قبل الشروع في الاعمال او بعده او بعد الصلوة فان كان انقطاعه اوفرة وقبل الاعمال يجب عليها الوضوء فقط او مع الغسل والايان بالصلوة وان كان بعد الشروع استأنفت وان كان بعد الصلوة اعادت الا اذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل وان كان انقطاعه فترة واسعة فكذلك على الاحوط وان كانت شاكّة في سعتها او في كون الانقطاع لبره ام فترة لا يجب عليها الاستيناف او الاعادة الا اذا ثبت بعد ذلك سعتها او كونه لبره (مسئلة ١٥) اذا انتقلت المستحاضة من الادنى الى الاعلى كما اذا انقلبت القليلة متوسطة او كثيرة او المتوسطة كثيرة فان كان قبل الشروع في الاعمال فلا اشكال فتعمل عمل الاعلى وكذا ان كان بعد الصلوة فلا يجب اعادتها واما ان كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستيناف والعمل على الاعلى حتى اذا كان الانتقال من المتوسطة الى الكثيرة فجاءت كانت المتوسطة الى الغسل واتي به ايضاً فيكون اعمالها حـ مثل اعمال الكثيرة لكن مع ذلك يجب الاستيناف وان ضاق الوقت عن الغسل والوضوء واحدهما تيمم بدله وان ضاق عن التيمم ايضاً استمرت على عملها لكن عليها القضاء على الاحوط وان انتقلت من الاعلى الى الادنى استمرت

على عملها لصلاة واحدة ثم تعمل عمل الأولى فلو تبدلت الكثيره متوسطة قبل الزوال او بعده قبل صلاة الظهر فعمل الظهر عمل الكثيره فتوضأ وتغسل وتصلى لكن العصر والمنايين يكفي الوضوء وان اخرجت العصر عن الظهر او العشاء عن المغرب نعم لو لم تغسل للظهر عصيانا او نسيانا يجب عليها العصر اذا لم يبق الا وقتها والافيجب اعاده الظهر بعد الغسل وان لم تغسل لها فلهمغرب وان لم تغسل لها فلعشاء اذا ضاق الوقت وبقى مقدار اتيان العشاء (مسئلة ١٦) يجب على المستحاضة المتوسطة والكثيرة اذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع الا اذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الشروع في غسلها السابق للصلاة السابقة (مسئلة ١٧) المستحاضة القليلة كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة مادامت مستمرة كذلك يجب عليها تجديد يده لكل مشروط بالطهارة كالطواف الواجب ومس كتابة القرآن ان وجب وليس لها الاكتفاء بوضوء واحد لجمع على الاحوط وان كان ذلك الوضوء للصلاة فيجب عليها تكراره بتكرارها حتى في المس يجب عليها ذلك لكل مس على الاحوط نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد والمكث فيها بل ولو تركت الوضوء للصلاة ايضا (مسئلة ١٨) المستحاضة الكثيرة والمتوسطة اذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهارة حتى دخول المساجد والمكث فيها وقراءة العزائم ومس كتابة القرآن ويجوز وطبها واذا اخلت بشيء من الاعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلاتها واما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط ولو اخلت بالاغسال الصلوية لا يجوز لها الدخول والمكث والوطى وقراءة العزائم على الاحوط ولا يجب لها الغسل مستقلا بعد الاغسال الصلوية وان كان احوط نعم اذا ارادت شيئا من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الاحوط واما المس فيتوقف على الوضوء والغسل ويكفيه الغسل للصلاة نعم اذا ارادت التكرار يجب تكرار الوضوء والغسل على الاحوط بل الاحوط ترك المس لها مطلقا (مسئلة ١٩) يجوز للمستحاضة قضاء الفوائت مع الوضوء والغسل وسائر الاعمال لكل صلاة ويحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلاة الادائية لكنه من كل والاحوط ترك القضاء الى النقاء. (مسئلة ٢٠) المستحاضة تجب عليها صلاة الايات وتغسلها كما تفعل لليومية ولا تجمع بينهما بغسل وان انفتحت في وقتها (مسئلة ٢١) اذا احدثت بالاصفر في اثناء الغسل لا يضر بغسلها على الاقوى لكن يجب عليها الوضوء بعده وان توضأت قبله (مسئلة ٢٢) اذا اجنبت في اثناء الغسل او مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لها ويجوز لها اتمام غسلها واستينافه لاحد الحداثين اذا لم يناف المبادرة

عند الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة واذا حدثت الكبرى في أثناء غسل المتوسطة استأنفت للكبرى
(مسئلة ٢٣) قد يجب على صاحبة الكثيرة بل المتوسطة ايضاً خمسة اغسال كما اذا رأت احد
الدمين قبل صلوة الفجر ثم انقطع ثم رآته قبل صلوة الظهر ثم انقطع ثم رآته عند العصر ثم انقطع
وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء ويقوم التيمم مقامه اذا لم يتمكن منه في الفرض المزبور عليها
خمس تيممات وان لم يتمكن من الوضوء ايضاً فعشرة كما ان في غير هذه اذا كانت غليظتها التيمم
بدلاً في القليلة خمس تيممات وفي المتوسطة ستة وفي الكثيرة ثمانية اذا جمعت بين الصلوتين والا
فشرة ❁ فصل في النفاس ❁ وهو دم يخرج مع ظهور اول جزء من الولد او بعده قبل انقضاء
عشرة ايام من حين الولادة سواء كان تام الخلقة اولاً كالسقط وان لم تلج فيه الروح بل ولو كان
مضعفاً او خلقة بشرط الدم بكونها مبدءً تنو الانسان ولو شهدت اربع قواهل بكونها مبدءً تنو
الانسان كفي ولو شك في الولادة او في كون الساقط مبدءً تنو الانسان لم يحكم بالنفاس ولا بازم
الفحص ايضاً واما الدم الخارج قبل ظهور اول جزء من الولد فليس بنفاس نعم لو كان فيه شرائط
الحيض كان يكون مستمراً من ثلاثة ايام فهو حيض وان لم يفصل بينه وبين دم النفاس اقل الطهر
على الاقوى خصوصاً اذا كان في عادة الحيض او متصلاً بالنفاس ولم يزد مجموعها من عشرة ايام
كان ترى قبل الولادة ثلاثة ايام وبعدها سبعة مثلاً لكن الاحوط مع عدم الفصل باقل الطهر
مراعاة الاحتياط خصوصاً في غير الصورتين من كونه في العادة او متصلاً بدم النفاس (مسئلة ١)
ليس لاقل النفاس حد بل يمكن ان يكون مقدار لحظة بين العشرة ولو لم ترد ما فليس لها نفاس
اصلاً وكذا لو رآته بعد العشرة من الولادة واكثره عشرة ايام وان كان الاولى مراعاة الاحتياط
بعدها او بعد العادة الى ثمانية عشر يوماً من الولادة واليلة الاخيرة خارجة واما اليلة الاولى
ان ولدت في الليل فهي جزء من النفاس وان لم تكن محسوبة من العشرة ولو انقضت الولادة في
وسط النهار يلقن من اليوم الحادى عشر لامن ليلته وابتداء الحساب بعد ثمانية الولادة وان طالت
لامن حين التسرع وان كان اجراء الاحكام من حين الشروع اذا رأت الدم الى تمام العشرة
من حين تمام الولادة (مسئلة ٢) اذا انقطع دمها على العشرة او قبلها فكل ما رآته نفاس سواء رأت
تمام العشرة او البعض الاول والبعض الاخير او الوسط او الطرفين او يوماً و يوماً لا وفي الطهر المتخلل
بين الدم تحتاط بالجمع بين اعمال النساء والطاهر ولا فرق في ذلك بين ذات العادة العشرة او اقل
وغير ذات العادة وان لم ترد ما في العشرة فلا نفاس لها وان رأت في العشرة وتجاوزها فان كانت

ذات عادة في الحيض اخذت بادتتها سواء كانت عشرة اواقل وعملت بعدها عمل المستحاضة وان كان الاحوط الجمع الى الثانية عشرة كما مر وان لم تكن ذات عادة كالمبتدئة والمضطربة فنفسها عشرة ايام وتعمل بعدها عمل المستحاضة مع استحباب الاحتياط المذكور (مسئلة ٣) صاحبة العادة اذا لم ترفى العادة اصلا ورأت بعدها وتجاوز العشرة لانتفاص لها على الاقوى وان كان الاحوط الجمع الى العشرة بل الى الثانية عشر مع الاستمرار اليها وان رأت بعض العادة ولم تر البعض من الطرف الاول وتجاوز العشرة اتهاجا بعدها الى العشرة دون ما بعدها فلو كان عادتها سبعة ولم تر الى اليوم الثامن فلا نفاس لها وان لم تر اليوم الاول جعلت الثامن ايضا نفاسا وان لم تر اليوم اثنا عشر ايضا فنفسها الى التاسع وان لم تر الى الرابع او الخامس او السادس فنفسها الى العشرة ولا تاخذ الثلثة من الحادى عشر فصاعدا لكن الاحوط الجمع فيما بعد العادة الى العشرة بل الى الثانية عشر مع الاستمرار اليها (مسئلة ٤) احتبر مشهور العلماء فصل اقل الطهر بين الحيض المتقدم والنفاس وكذا بين النفاس والحيض المتأخر فلا يحكم بحضية الدم السابق على الولادة وان كان بصفة الحيض او في ايام العادة اذا لم يفصل بينه وبين النفاس عشرة ايام وكذا في الدم المتأخر والاقوى عدم اعتباره في الحيض المتقدم كما مر نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر لكن الاحوط مراعاة الاحتياط (مسئلة ٥) اذا خرج بعض الطفل وطالت المدة الى ان خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض اذا كان معه دم وان كان مبدء العشرة من حين التام كما مر بل وكذا لو خرج قطعة قطعة وان طال الى شهر او ازيد فجميع الشهر نفاس اذا استمر الدم وان تحفل نقاء فان كان عشرة فطهر وان كان اقل تحتاط بالجمع بين احكام الطاهر والنفاس (مسئلة ٦) اذا ولدت اثنين او ازيد فلذلك واحد منها نفاس مستقل فان فصل بينها عشرة ايام واستمر الدم فنفسها عشرون يوما لكل واحد عشرة ايام وان كان الفصل اقل من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المدة وان فصل بينها نقاء عشرة ايام كان طهرا بل وكذا لو كان اقل من عشرة على الاقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين وان كان الاحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الاقل كما في قطعات الولد الواحد (مسئلة ٧) اذا استمر الدم الى شهر او ازيد فبعد مضي ايام العادة في ذات العادة والعشرة في غيرها محكوم بالاستحاضة وان كان في ايام العادة الاعم فصل اقل الطهر عشرة ايام بين دم النفاس وذلك الدم وح فان كان في العادة يحكم عليه بالحضية وان لم يكن فيها فترجع الى التمييز بناء على ما عرفت من اعتبار اقل الطهر بين النفاس

والحيض المتأخر وعدم الحكم بالحيض مع عدمه وإن صادف أيام العادة لكن قد صرفت أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة أولى (مسئلة ٨) يجب على النساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بأدخال قطنه أو نحوها والصبر قليلا وأخراجها وملاحظتها على نحو ما مر في الحيض (مسئلة ٩) إذا استمر الدم إلى ما بعد العادة في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العادة يوما أو يومين وإلى العشرة على نحو ما مر في الحيض (مسئلة ١٠) النساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العادة أو العترة في غير ذات العادة ووجوب قضاء الصوم دون الصلوة وعدم جواز وطئها وطلاقها ومس كتابة القرآن واسم الله وقراءة آيات السجدة ودخول المساجد والمكث فيها وكذا في كراهة الوطئ بعد الانقطاع وقبل الغسل وكذا في كراهة الخضاب وقراءة القرآن وهو ذلك وكذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلوات والجلوس في المصلى والاشتغال بذكر الله بقدر الصلوة والحلقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفارة إذا وطئها وهو أحوط لكن الأقوى عدمه (مسئلة ١١) كيفية غسلها كغسل الجارية إلا أنه لا يفتى عن الوضوء بل يجب قبله أو بعده كسائر الاغسال ❁ فصل في غسل مس الميت ❁ يجب لمس ميت الإنسان بعد برده وقبل غسله دون ميت غير الإنسان أو هو قبل رده أو بعد غسله والمطاط يرد تمام جسده فلا يوجب برد بعضه ولو كان هو المسوس والمعتبر في الغسل تمام الاغسال الثلاثة فلو بقي من الغسل الثالث شيء لا يسقط الغسل بمسه وإن كان المسوس المعضو المغسول منه ويكتفي في سقوط الغسل إذا كانت الاغسال الثلاثة كلها بالماء القراح لفقد الدر والكافور بل الأقوى كفاية التيمم أو كون الفاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المائل لكن الأحوط عدم الاكتفاء بهما ولا فرق في الميت بين المسلم والكافر والكبير والصغير في السقط إذا تم له أربعة أشهر بل الأحوط الغسل بمسه ولو قبل تمام أربعة أشهر أيضاً وإن كان الأقوى عدمه (مسئلة ١٢) في المساس والمسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياة أو لا كما عظم والغفر وكذا لا فرق فيها بين الباطن والظاهر نعم المس بالشر لا يوجب كذا مس الشعر (مسئلة ١٣) مس القطعة المبانة من الميت أو الحي إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل دون مجرد عده وأما مس العظم الجرد في إيجابه للغسل أشكال والأحوط الغسل بمسه خصوصاً إذا لم يمض عليه سنة كما أن الأحوط في السن المفصل من الميت أيضاً الغسل بخلاف المفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتد به نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به (مسئلة ١٤) إذا شك في تحقق المس وعدمه أو شك في أن المسوس كان إنساناً أو غيره أو كان

ميثاً اوجباً او كان قبل برده او بعده اوفي انه كان شهيداً ام غيره او كان المحسوس بدنه اوباسه او كان شعره اوبدنه لا يجب الغسل في شيء من هذه الصور نعم اذا علم المس وشك في انه كان بعد الغسل اوقبله وجب الغسل وعلى هذا يشكل من العقظام المجردة المعالوم كونها من الانسان في المقار او غيرها نعم لو كانت المقبرة للمسلمين يمكن الحل على انها مفصلة (مسئلة ٤) اذا كان هناك قطعتان يعلم اجمالاً ان احدهما من ميت الانسان فان مسحها معا وجب عليه الغسل وان مسح احدهما في وجوبه اشكال والاحوط الغسل (مسئلة ٥) لافرق بين كون المس اختيارياً او اضطرارياً في اليقظة اوفي النوم كان الماس صغيراً او مجنونا او كبيراً عاقلاً فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ والافوى صحته قبله ايضاً اذا كان مميزاً وعلى المجنون بعد الافاقة (مسئلة ٦) في وجوب الغسل في القطعة المبانة من الحى لافرق بين ان يكون الماس نفسه او غيره (مسئلة ٧) ذكر بعضهم ان في ايجاب مس القطعة المبانة من الحى الغسل لافرق بين ان يكون قبل ردّها او بعده وهو احوط (مسئلة ٨) في وجوب الغسل اذا خرج من المائدة طفل ميت مجرد بماسه لفرجه اشكال وكذا في العكس بان تولد الطفل من المائدة فالاحوط غسله في الاول وغسله بعد البلوغ في الثاني (مسئلة ٩) مس فضلات الميت من الوسخ والعرق والدم ونحوها لا يوجب الغسل وان كان احوط (مسئلة ١٠) الجراح مع الميت بعد البرد يوجب الغسل ويبدأخل مع الجأبة (مسئلة ١١) مس المقتول بقصاص اوحده اذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل (مسئلة ١٢) مس مرة الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل (مسئلة ١٣) اذا بيس عضو من اعضاء الحى وخرج منه الروح بالمرّة مسه مادام متصلاً بيدنه لا يوجب الغسل وكذا اذا قطع عضو منه واتصل بيدنه بمجدة مثلاً نعم بعد الانفصال اذا مسه وجب الغسل بشرط ان يكون مشتملاً على العظم (مسئلة ١٤) مس الميت يقض الوضوء فيجب الوضوء مع غسله (مسئلة ١٥) كيفية غسل المس مثل غسل الجأبة الاّ أنه يفتقر الى الوضوء ايضاً (مسئلة ١٦) يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهارة من الحدث الاصفر ويشترط فيما يشترط فيه الطهارة (مسئلة ١٧) يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم ووطنها ان كان امرئ فحال المس حال الحدث الاصفر الاّ في ايجاب الغسل للصلاة ونحوها (مسئلة ١٨) الحدث الاصفر والا كبر في اثناء هذا الغسل لا يضر بصحته نعم لو مس في اثنائه ميثاً وجب استنائه (مسئلة ١٩) تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل ولو كان الميت

متعددا كسائر الاحداث (مسئلة ٢٠) لافرق في ايجاب المس للفعل بين ان يكون مع الرطوبة
اولا نعم في ايجابه للنجاسة بشرط ان يكون مع الرطوبة على الاقوى وان كان الاحوط الاجتناب
اذا مس مع اليبوسة خصوصا في ميت الانسان ولا فرق في النجاسة مع الرطوبة بين ان يكون بعد
البرد او قبله وظهر من هذا ان مس الميت قد يوجب الغسل والغسل كما اذا كان بعد البرد وقبل
الفعل مع الرطوبة وقد لا يوجب شيئا كما اذا كان بعد الدفن او قبل البرد بالرطوبة وقد يوجب
الفعل دون الغسل كما اذا كان بعد البرد وقبل الغسل بالرطوبة وقد يكون بالعكس كما اذا
كان قبل البرد مع الرطوبة

❦ فصل في احكام الاموات ❦

اعلم ان اهم الامور واجب الواجبات التوبة من المعاصي وحقيقتها الذم وهو من الامور القلبية
ولا يكفي مجرد قوله استغفر الله بل لا حاجة اليه مع الذم القلبي وان كان احوط ويعتبر فيها
العزم على ترك العود اليها والمربة الكاملة منها ما ذكره امير المؤمنين ع (مسئلة ١) يجب
عند ظهور امارات الموت اداء حقوق الناس الواجبة ورد الودائع والامانات التي عنده مع
الامكان والوصية بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعترها الخلل بعد موته (مسئلة ٢)
اذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل النيابة حال الحيوة كالصلوة والصوم والحج ونحوها وجب
الوصية بها اذا كان له مال بل مطلقة اذا احتمل وجود متبرع وفيما على الولي كالصلوة والصوم التي
فاته مذكر يجب اعلامه او الوصية باستنباها ايضا (مسئلة ٣) يجوز له تمليك ماله بتمامه لغير
الوارث لكن لا يجوز له تفويت تبي منه على الوارث بالافرار كذبا لان المال بعد موته يكون
للوارث فاذا اقر به لغيره كذبا فوت عليه ماله نعم اذا كان له مال مدفون في مكان يعلمه الوارث
يحتمل عدم وجوب اعلامه لكنه ايضا مشكل وكذا اذا كان له دين على شخص والاحوط
الاعلام واذا عدت عدم الاعلام تفويتا فواجب يقينا (مسئلة ٤) لا يجب عليه نصب قيم على
اطفاله الا اذا عدت عدمه تضييعا لهم او لانهم لم يقدروا على التصرف ان يكون امينا وكذا اذا
عين على اداء حقوقه الواجبة تنحصر يجب ان يكون امينا نعم لو اوصى بثلاثة في وجوه الخيرات الغير
الواجبة لا بعد عدم وجوب كون الوصى عليها امينا لكنه ايضا لا يخرج عن اشكال خصوصا اذا
كانت راجعة الى الفقراء ❦ فصل في اداب المريض ❦ وما يستحب عليه وهي امور «الاول»

الصبر والشكر لله تعالى « الثاني » عدم الشكابة من مرضه الى غير المؤمن وحدث الشكابة ان يقول ابتليت بما لم يبتل به احد واصابني ما لم يصب احدا واما اذا قال صبرت البارحة او كنت محموما فلا بأس به « الثالث » ان يخفي مرضه الى ثلاثة ايام « الرابع » ان يجدد التوبة « الخامس » ان يوصى بالخيرات للفقراء من ارحامه وغيرهم « السادس » ان يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثة ايام « السابع » الاذن لم في عيادته « الثامن » عدم التجميل في شرب الدواء ومراجعة الطبيب الا مع اليأس من البرء بدونها « التاسع » ان يحضن ما يحتمل الضرر « العاشر » ان يتصدق هو واقرانه بشي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم داووا مرضاكم بالصدقة « الحادي عشر » ان يقر عند حضور المؤمنين بالوجود والنبوة والامامة والمعاد ومايرى العقائد الحق « الثاني عشر » ان يتعصب لئلا يمتنا على صفة او يجعل عليه نظرا « الثالث عشر » ان يوصي ثلث ماله ان كان مؤسرا « الرابع عشر » ان يبا كفته ومن ام الامور احكام امر وصيته وتوصيته واعلام الوصي والتاخير بها « الخامس عشر » حسن الظن بالله عند موته بل قيل بوجوده في جميع الاحوال ويستفاد من بعض الاخبار وجوبه حال النزح ﴿ فصل ﴾ عيادة المريض من الاحتجاب المؤكدة وفي بعض الاخبار ان عيادته عيادة الله تعالى فانه حاضر عند المريض المؤمن ولا تناك في وجع العين والضرر والدسل وكذا من اشد مرضه او طال ولا فرق بين ان تكون في الليل او في النهار بل يستحب في الصباح والمساء ولا يشترط فيها الجلوس بل ولا السؤال عن حاله وهذا آداب « احدثها » ان يجلس عنده ولكن لا يطيل الجلوس الا اذا كان المريض طالبا « الثاني » ان يضع العائد احدى يديه قد يحصل ان يكون من جهة اليمين وهذا هو المعتاد

على الاخرى او على جبهته حال الجلوس عند المريض « الثالث » ان يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء له او مطلقا « الرابع » ان يدعو له بالتفاء والاولى ان يقول اللهم اشفه بشأئك وداوه بدوائك وعافه من بلائك « الخامس » ان يستحب هدية له من فاكهة او نحوها مما يفرحه ويريمه « السادس » ان يقرأ عليه فاتحة الكتاب سبعين اواربعين مرة او سبع مرات او مرة واحدة فمن ابى عبد الله عليه السلام لو رأت احمد على ميت سبعين مرة ثم ردت فيه الروح ما كان عجا وفي الحديث ما قرأ الحمد على وجع سبعين مرة الا سكن الله وان شتمت فخر بوا ولا تنكروا وقال الصادق عليه السلام من ائمه علة فليقرأ في جبهه الحمد سبع مرات وينبغي ان يغض لبايه بعد قراءة الحمد عليه « السابع » ان لا ياكأ عنده ما يضره ويشبهه « الثامن » ان لا يفضل عنده ما يفيظه او يفيق حلقه « التاسع » ان يلتصق منه الدواء فانه بمن يستجاب دعائه فمن

الصادق صلوات الله عليه ثلثة يستجاب دعائهم الحاج والغاى والمريض ﴿ فصل ﴾ فيما يتعلق بالمختصر مما هو وظيفة الغير وهي امور « الاول » توجيهه الى القبلة بوضعه على وجهه لوجلس كان وجهه الى القبلة ووجوبه لايح عن قوة بل لا يبعد وجوبه على المختصر نفسه ايضاً وان لم يمكن بالكيفية المذكورة فبالممكن منها والا فتوجيهه جالساً او مضطجعا على الايمن او على اليسر مع تعذر الجلوس ولا فرق بين الرجل والامرأة والصغير والكبير بشرط ان يكون مسلماً ويجب ان يكون ذلك باذن وليه مع الامكان والا فالاحوط الاستيذان من الحاكم الشرعى والاحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكورة في جميع الحالات الى ما بعد الفراغ من الغسل وبعده فالاولى وضعه بغير ما يوضع حين الصلوة عليه الى حال الدفن يجمل رأسه الى المغرب ورجله الى المشرق « الثانى » يستحب تلقينه الشهادتين والافرار بالائمة الاثنى عشر وصار الاعتقادات الحققة على وجه يفهم بل يستحب تكرارها الى ان يموت ويناسب قراءة العديلة « الثالث » تلقينه كلمات الفرج وايضاً هذا الدعاء اللهم اغفرلى الكثير من معاصيك واقبل منى اليسير من طاعتك وايضاً يامن يقبل اليسير ويغفر عن الكثير اقبل منى اليسير واعف عني الكثير انك انت العفو الغفور وايضاً اللهم ارحمنى فانك رحيم « الرابع » نقله الى مصلاه اذا عسر عليه النزح بيسرط ان لا يوجب اذاه « الخامس » قراءة سورة يس والصفات لتجبل راحته وكذا اية الكرسي الى م فيها خالدون واية السخرة وهي ان ربكم الله الذى خلق السموات والارض الى اخر الاية وثالث ايات من اخر سورة البقرة لله ما فى السموات والارض الى اخر السورة ويقرأ سورة الاحزاب بل مطلق قراءة القرآن ﴿ فصل ﴾ فى المستجابات بعد الموت وهي امور « الاول » تنميش عينه وتطيق فيه « الثانى » شد فكيه « الثالث » مد يديه الى جنبه « الرابع » مد رجليه « الخامس » تغطيته بثوب « السادس » الاسراج فى المكان الذى مات فيه ان مات فى الليل « السابع » اعلام المؤمنين ليحضروا جنازته « الثامن » التجبل فى دفنه فلا ينتظرون الليل ان مات فى النهار ولا النهار ان مات فى الليل الا اذا شك فى موته فينتظر حتى يقين وان كانت حاملا مع حيوة ولها فالى ان يتسق جنبها اليسر لاجراجه تم خياطته ﴿ فصل ﴾ فى المكروهات وهي امور « الاول » ان يس فى حال النزح فانه يوجب اذاه « الثانى » ثقيل بطنه بمديد او غيره « الثالث » ابقائه وحده فان الشيطان يبعث فى جوفه « الرابع » حضور الجنب والحائض عنده حالة الاحتضار « الخامس » التكلم زائدا عنه « السادس » البكاء عنده

« السابع » ان يحضره عملة الموتى « الثامن » ان يحل عند النساء وحدهن خوفا من صراخهن عنده * فصل * لا يحرم كراهة الموت نعم يستحب عند ظهور اماراته ان يحب لقاء الله تعالى ويكره تميت الموت ولو كان في شدة وبلى بل ينبغي ان يقول اللهم احيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي ويكره طول الامل وان يحسب الموت بعيدا عنه ويستحب ذكر الموت كثيرا ويجوز الفرار من الوباء والطاعون وما في بعض الاخبار من ان الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد مختص بمن كان في نفر من الثغور لحفظه نعم لو كان في المسجد ووقع الطاعون في اهله يكره الفرار منه * فصل * الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت من التفسير والنكفين والصلاة والدفن من الواجبات المكفائية فهي واجبة على جميع المكلفين وتسقط بفعل البعض ولو تركوا اجمع اتقوا اجمع ولو كان مما يقبل مدوره عن جماعة كالهلو اذا قام به جماعة في زمان واحد انصف فعل كل منهم بالوجوب نعم يجب على غير الولي الاستيذان منه ولا يافي وجوبه وجوبها على الكل لان الاستيذان منه شرط صحة الفعل لا شرط وجوبه واذا امتنع الولي من المباشرة والاذن يسقط اعتبار اذنه نعم لو امكن للعالم الترخي اجباره له ان يجبره على احد الامرين وان لم يمكن يستأذن من الحاكم والاحوط الاستيذان من المرتبة المتأخرة ايضا (مسألة ١) الاذن اهم من الصريح والفعوى وشاهد الحلال القطعي (مسألة ٢) اذا علم بمباشرة بعض المكلفين يسقط وجوب المبادرة ولا يسقط اصل الوجوب الا بعد اتيان الفعل منه او من غيره فمع التسرع في الفعل ايضا لا يسقط الوجوب فلو تسرع بعض المكلفين بالصلاة يجوز لغيره التسرع فيها بنية الوجوب نعم اذا اتم الاول يسقط الوجوب عن الثاني فبنيها بنية الاستصحاب (مسألة ٣) الظن بمباشرة الغير لا يسقط وجوب المبادرة فضلا عن التاك (مسألة ٤) اذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف مالم يعلم بطلانه وان شك في الصحة بل وان ظن البطلان فيحصل فعله على الصحة سواء كان ذلك الغير عادلا او فاسقا (مسألة ٥) كل مالم يكن من تجهيز الميت متروكا بقصد القرية كالتوجيه الى القبلة والنكفين والدفن يكفي مدوره من كل من كان من البالغ العاقل او العبي او المجنون وكل ما يشترط فيه قصد القرية كالتفسير والهلو يجب مدوره من البالغ العاقل فلا يكفي هلو العبي عليه ان قلنا بعدم صحة صلواته بل وان قلنا بصحتها كما هو الاقوى على الاحوط نعم اذا علمنا بوقوعها منه صحيحة جامعة لجميع الترايط لا يبعد صحتها لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط

❁ فصل في مراتب الاولياء ❁

(مسئلة ١) الزوج اولى بزوجه من جميع اقاربها حرة كانت اوامة دائمة او منقطعة وان كان الاحوط في المقطعة الاستيذان من المرتبة اللاحقة ايضا ثم بعد الزوج المالك اولى بعبده اوامته من كل احد واذا كان متعدداً اشتركوا في الولاية ثم بعد المالك طبقات الارحام بترتيب الارث فالطبقة الاولى وهم الابوان والاولاد مقدمون على الثانية وهم الاخوة والاجداد والثانية مقدمون على الثالثة وهم الاعمام والاخوال ثم بعد الارحام المولى المعنق ثم ضامن الجريرة ثم الحاكم الشرعي ثم عدول المؤمنين (مسئلة ٢) في كل طبقة لذكور مقدمون على الاناث والبالغون على غيرهم ومن مت الى الميت بالاب والام اولى بمن مت باحدهما ومن اتسب اليه بالاب اولى بمن اتسب اليه بالام وفي الطبقة الاولى الاب مقدم على الام والاولاد وهم مقدمون على اولادهم وفي الطبقة الثانية الجد مقدم على الاخوة وهم مقدمون على اولادهم وفي الطبقة الثالثة العم مقدم على اغالهم وعلى اولادهم (مسئلة ٣) اذا لم يكن في طبقة ذكر فالولاية للاناث وكذا اذا لم يكونوا بالنسب او كانوا عابئين لكن الاحوط الاستيذان من الحاكم ايضا في صورة كون الذكور غير بالنسب او غائبين (مسئلة ٤) اذا كان الميت ام واولاد ذكور فالام اولى لكن الاحوط الاستيذان من الاولاد ايضا (مسئلة ٥) اذا لم يكن في بعض المراتب الا العبي او المجنون او الغائب فالاحوط الجمع بين اذن الحاكم والمرتبة المتأخرة لكن انتقال الولاية الى المرتبة المتأخرة لا يخرج عن قوة واذا كان للعبي ولي فالاحوط الاستيذان منه ايضا (مسئلة ٦) اذا كان اهل مرتبة واحدة متعددين يشتركون في الولاية فلا بد من اذن الجميع ويحتمل تقدم الاصن (مسئلة ٧) اذا اوصى الميت في تمييزه الى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها الا باجازة الولى لكن الاقوى صحتها وجوب العمل بها والاحوط اذنها معا ولا يجب قبول الوصية على ذلك الغير وان كان احوط (مسئلة ٨) اذا رجع لولى عن اذنه في اتناء العمل لا يجوز للهاذين الاتمام وكذا اذا تبدل الولى بان صار غير البالغ بالغاً او الغائب حاضراً او جن الولى اومات فانتقلت الولاية الى غيره (مسئلة ٩) اذا حضر الغائب او بلغ العبي او اتفق المجنون بعد تمام العمل من العمل او الصلوة فلا يسره الالتزام بالاعادة (مسئلة ١٠) اذا ادعى شخص كونه ولياً او مأذوناً من قبله او وصياً فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله مالم يعارضه غيره والا احتاج الى البيعة ومع عدمها لا بد

من الاحياء (مسئلة ١١) اذا اكره المولى او غيره شخصاً على التفسير او الصلوة على الميت فالظاهر صحة العمل اذا حصل منه قصد القر به لانه ايضا مكلف كالمكره (مسئلة ١٢) حاصل ترتيب الاولياء ان الزوج مقدم على غيره ثم المالك ثم الاب ثم الام ثم المصروع من الاولاد البالغين ثم الاناث البالغات ثم اولاد الاولاد ثم الجد ثم الجدة ثم الاخ ثم الاخت ثم اولادهما ثم الاعمام ثم الاخوال ثم اولادها ثم المولى المعتق ثم ضامن الجريرة ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين

﴿ فصل في تفسير الميت ﴾

يجب كفاية تفسير كل مسلم سواء كان امي عسرياً او غيره لكن يجب ان يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى ولا يجوز تفسير الكافر وتكفينه ودفنه بجميع اقسامه من الكتانى والمشرى والحرفى والغالى والناسى والغارجى والمرتد الفطرى والملى اذا مات بلا توبة واطفال المسلمين بحكمهم واطفال الكفار بحكمهم وولد الزنا من المسلم بحكمه ومن الكافر بحكمه والمجنون ان وصف الاسلام بعد بلوغه مسلم وان وصف الكفر كافر وان اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل في حقوقه بآبائه اوامه والطفل الاسير تابع لآسره ان لم يكن معه ابوه اوامه بل اوجده او جدته ولقيط دار الاسلام بحكم المسلم وكذا القبط دار الكفر ان كان فيها مسلم يحصل تولده منه ولا فرق في وجوب تفسير المسلم بين الصغير والكبير حتى السقط اذا تم له اربعة اشهر ويجب تكفينه ودفنه على المتعارف لكن لا يجب الصلوة عليه بل لا يستحب ايضاً واذا كان للسقط اقل من اربعة اشهر لا يجب غسله بل يلف في خرقة ويدفن ﴿ فصل ﴾ يجب في النسل نية القرية على نحو ما صرف الوضوء والا أقوى كفاية نية واحدة للاغسال الثلثة وان كان الاحوط تجديدها عند كل غسل ولو اشترك اثنان يجب على كل منهما النية ولو كان احدهما معيناً والاخر مفصلاً وجب على المفضل النية وان كان الاحوط نية المعين ايضاً ولا يلزم اتحاد المفضل فيجوز توزيع الثلثة على ثلاثة بل يجوز في النسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب ويجب ح النية على كل منهم ﴿ فصل ﴾ يجب الماتلة بين النفس والميت في المذكورية والانوثية فلا يجوز تفسير الرجل لمرءة ولا العكس ولو كان من فوق القباس ولم يلزم لس او نظر الا في موارد « احدها » الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلث سنين فيجوز لكل منها تفسير مخالفه ولو مع التجرد ومع وجود الماتل وان كان الاحوط الاقتصاد على صورة فقد الماتل « الثانى » الزوج والزوجة فيجوز لكل منهما تفسير الاخر ولو

مع وجود المائل ومع الشجر وان كان الاحوط الانقصار على صورة فقد المائل وكونه من وراء الثياب ويجوز لكل منها النظر الى عورة الآخر وان كان يكره ولا فرق في الزوجة بين الحرة والامة والدائمة والمقطعة بل والمطلقة الرجعية وان كان الاحوط ترك تفصيل المطلقة مع وجود المائل خصوصاً اذا كان بعد انقضاء العدة وخصوصاً اذا تزوجت غيره ان فرض بقاء الميت بلا تفصيل الى ذلك الوقت واما المطلقة بآئنا فلا اشكال في عدم الحواز فيها « امثال » المحارم بنسب اورضاع لكن الاحوط بل الاقوى اعتبار فقد المائل وكونه من وراء الثياب « الرابع » المولى والامة فيجوز للمولى تفصيل امته اذا لم تكن مزوجة ولا في عدة العير ولا بمعضة ولا بكتابة واما تفصيل الامة مولاهما ففيه اشكال وان جوزه بمقهور شرط اذن الورثة فالاحوط تركه بل الاحوط الترك في تفصيل المولى امته ايضاً (مسألة ١) الحى المتشكل اذا لم يكن عمرها ازيد من ثلث سنين فلا اشكال فيها والا فان كان لها محرم او امة بقاء على جوار تفصيل الامة مولاهما وكذلك والا فالاحوط تفصيل كل من الرجل والمرأة اياها من وراء الثياب وان كان لا يبعد الرجوع الى القرعة (مسألة ٢) اذا كان ميت اعضاء من ميت مشتبه بين الذكر والانثى فيه - له كل من الرجل والمرأة من وراء الثياب (مسألة ٣) اذا انحصر المائل في الكافر او الكافرة من اهل الكتاب امر المسلم المرأة الكتابية او المسلمة الرجل الكتابي ان يغتسل أولاً و يغسل الميت بعده والا امر بسوى النية وان امكن ان لا يمس الماء ويذن الميت تعين كما انه لو امكن التفصيل في الكر او الحارى تعين ولو وجد المائل بعد ذلك اعاد واذا انحصر في المخالف فكذلك لكن لا يحتاج الى اعتساله قبل التفصيل وهو مقدم على الكتابي على تقدير وجوده (مسألة ٤) اذا لم يكن مماثل حتى الكتابي والكتابية سقط الغسل لكن الاحوط تفصيل غير المائل من غير لمس وعمر من وراء الثياب ثم تنسيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته (مسألة ٥) يشترط في غسل ان يكون مسلماً بآئنا عاقلاً أتى هتيراً فلا يجوز تفصيل العبي وان كان مميزاً وقبلها صحة عبادته على الاحوط وان كان لا يبعد كفايته مع العلم باتيانته على الوجه الصحيح ولا تفصيل الكافر الا اذا كان كتابياً في الصورة المتقدمة ويشترط ان يكون عارفاً بمسائل الغسل كما انه يشترط المألة الا في امور المتقدمة ✽ فصل ✽ قد عرفت سابقاً وجوب تفصيل كل مسلم لكن يستثنى من ذلك طائفتان احدهما « اتيد المقتول في المعركة عند الجهاد مع الامام عليه السلام او به احد من وصى كل من قتل في حنط بيضة الاسلام في حال الغيبة من غير فرق

بين الحر والعبد والمقتول بالحد يد أو غيره عمداً أو خطأ رجلاً كان أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً إذا كان الجهاد واجباً عليهم فلا يجب تفسيلهم بل يدفنون كلهم بقبائهم إلا إذا كانوا عسرات فيكفنون ويدفنون ويستترط فيه أن يكون خروج روحه قبل إخراجِه من الحركة أو بعد إخراجِه مع بقاء الحرب وخروج روحه بعد الإخراج بلا فعل وأما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تفسيله وتكفينه « الثانية » من: جب قتله رجماً أو فصاصاً فإن الإمام ع أو نائبه الخاص أو العام بأمره أن يغسل الميت مرة بماء السدر ومرة بماء السكاور ومرة بماء القراح ثم يكفن كتكفين الميت إلا أنه يلبس وصلتين منه وهما الميزر والتوب قبل القتل واللفافة بعده ويحيط قبل القتل كحيط الميت ثم يقتل فيصلى عليه ويدفن بلا تفسيل ولا يلزم غسل الدم من كفته ولو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادة الغسل ولا يلزم أن يكون موته بذلك السبب فلو مات أو قتل بسبب آخر يلزم تفسيله ونية الغسل من الأمر ولو نوى هو أيضاً صح كما أنه لو اغتسل من غير إصرار الإمام ع أو نائبه كفى وإن كان الاحوط إعادته (مسألة ٦) سقوط الغسل عن الشهيد والمقتول بالرجم أو الفصاص من باب العزيمة لا الرخصة وأما الكفن فإن كان الشهيد عارياً وجب تكفينه وإن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهادة ولا يجوز نزع ثيابه وتكفينه ويستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخف والنعل والحزام إذا كان من الجلد والسطح الحرب واستثنى بعضهم الفرو ولا يخرج عن اشكال خصوصاً إذا أصابه دم واستثنى بعضهم مطلق الجلود وبعضهم استثنى الخاتم وعن أمير المؤمنين ع يرجع من التعيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والحزام والسر اويل والمشهور لم يعموا بهام الحر والمسئلة محل اشكال والاحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات (مسألة ٧) إذا كان ثياب الشهيد للغير ولم يرض بإفائها نزع وكذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونة عدل غير ولم يرض بإفائها عليه (مسألة ٨) إذا وجد في المعركة ميت لم يعلم أنه قتل شهيداً أم لا الاحوط تفسيله وتكفينه خصوصاً إذا لم يكن فيه جراحة وإن كان لا بعد إجراء حكم الشهيد عليه (مسألة ٩) من أطلق عليه الشهيد في الاخبار من المطعون والمبطون والبرقي والمهدوء عليه ومن ماتت عند الطلق والمداقع عن أهله وأهله لا يجري عليه حكم التعيد إذا اراد التعيد في التوار (مسألة ١٠) إذا تمت المسألة بالكافر فإن مكان مع العلم الاحتمالي بوجود مسلم له وجب الاحتياط بالتعجيل والتكفين وغيرها للجميع وإن لم يعلم ذلك لا يجب من ذلك وفي رواية يميز بين المسلم والكافر

بصغر الالة وكبرها ولا بأس بالعمل بها في غير صورة العلم الاجمالى والاحوط اجراء احكام المسلم مطلقاً بمنوات الاحتمال وبرجاء كونه مسلماً (مسئلة ١١) مس الشهيد والمقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفية السابقة لا يوجب الغسل (مسئلة ١٢) القطعة المبانة من الميت ان لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها ولا غيره بل تلف في خرقه وتدفن وان كان فيها عظم وكان غير الصدر تغسل وتلف في خرقه وتدفن وان كان الاحوط تكفينها بقدر ما بقى من محل القطعات الثلاث وكذا ان كان عظماً مجرداً واما اذا كانت مشتملة على الصدر وكذا الصدر وحده فتغسل وتكفن ويصلى عليها وتدفن وكذا بعض الصدر اذا كان مشتملاً على القلب بل وكذا عظم الصدر وان لم يكن معه لحم وفي الكفن يجوز الاقتصار على الثوب واللهالة الا اذا كان بعض محل الميزر ايضاً موجوداً والاحوط القطعات الثلاثة مطلقاً ويجب حنوطها ايضاً (مسئلة ١٣) اذا بقى جميع عظام الميت بلالحم وجب اجراء جميع الاعمال (مسئلة ١٤) اذا كانت القطعة متشعبة بين الذكر والانثى الاحوط ان يغسلها كل من الرجل والمرئة ❦ فصل في كيفية غسل الميت ❦ يجب تغسيله ثلاثة اغسال « الاول » بماء السدر « الثاني » بماء الكافور « الثالث » بماء القراح ويجب على هذا الترتيب ولو خولف اعيد على وجه يحصل الترتيب وكيفية كل من الاغسال المذكورة كما ذكره في الجنبات فيجب اولاً غسل الرأس والرقبة وبعده الطرف الايمن وبعده الايسر والعورة تنصف او تغسل مع كل من الطرفين وكذا السرة ولا يكفي الارتماس على الاحوط في الاغسال الثلاثة مع التمكن من الترتيب نعم يجوز في كل غسل رمس كل من الاعضاء الثلاثة مع مراعاة الترتيب في الماء الكثير (مسئلة ١) الاحوط ازالة النجاسة عن جميع جسده قبل التسروع في الغسل وان كان الاقوى كفاية ازالتها عن كل عضو قبل التسروع فيه (مسئلة ٢) يعتبر في كل من السدر والكافور ان لا يكون في طرف الكثيرة بمقدار يوجب اضافته وخروجه عن الاخلاق وفي طرف القلة يعتبر ان يكون بمقدار يصدق انه مخلوط بالسدر او الكافور وفي الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منها وقدر بعضهم السدر رطل والكافور بنصف مثقال تقريباً لكن المأط ما ذكرنا (مسئلة ٣) لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله او بعده وان كان مستنجباً والاولى ان يكون قبله (مسئلة ٤) ليس لماء غسل الميت حد بل المأط يكون بمقدار يفي بالواجبات او مع المسحجات هم في بعض الاخبار ان النبي صلى الله عليه وآله اوصى الى امير المؤمنين عليه السلم ان يغسله بست قرب والتامى به « من » حسن مستحسن (مسئلة ٥) اذا تعذر احد

الخليطين سقط اعتباره وأكتفى بالماء القراح بدله وبأى بالأخيرين وإن قصرت كلاهما سقطا
وغسل بالقراح ثلاثة اغسال ونوى بالاول ما هو بدل الصدر والثاني ما هو بدل الكافور
(مسئلة ٦) إذا قصرت الماء يتيم ثلث ثيمات بدلا عن الاغسال على الترتيب والاحوط يتيم آخر
بقصد بدلية المجهوع وإن نوى في التيمم الثلاث مافي القدم من بدلية الجميع او خصوص الماء
القراح كفى في الاحياط (مسئلة ٧) اذا لم يكن عنده من الماء الا بمقدار غسل واحد فإن
لم يكن عنده الخليطان او كان كلاهما او السدر فقط صرف ذلك الماء في الغسل الاول وبأى
بالتيمم بدلا عن كل من الاخرين على الترتيب ويحصل التغيير في صورتين الاوليين في صرفه
في كل من الثلاثة في الاول وفي كل من الاولى والثانية في الثانيه وإن كان عنده الكافور فقط
فيحصل ان يكون الحكم كذلك ويحصل ان يجب صرف ذلك الماء في الغسل الثاني مع الكافور
وبأى بالتيمم بدل الاول والثالث فيتممه اولاً ثم ينسله بماء الكافور ثم يتممه بدل القراح
(مسئلة ٨) اذا كان الميت مجروحاً او محروقاً او مجذوراً او نحو ذلك مما يخاف معه تناثر جلده
يتم كما في صورة فقد الماء ثلثة تيممات (مسئلة ٩) اذا كان الميت محرماً لايجعل الكافور
في ماء غسله في الغسل الثاني الا ان يكون موته بعد طواف الحج او العمرة وكذلك لايجب
بالكافور بل لايقرب اليه طيب اخر (مسئلة ١٠) اذا ارتفع العذر عن الغسل او عن خلط
الخليطين او احدهما بعد التيمم او بعد الغسل بالقراح قبل الدفن يجب الاعادة وكذا بعد الدفن
اذا انفق خروجه بعده على الاحوط (مسئلة ١١) يجب ان يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت
وان كان الاحوط يتيم آخر بيد الميت ان امكن والا فوى كفافة خربة واحدة للوجه واليدين
وان كان الاحوط التعدد (مسئلة ١٢) الميت المفلس بالقراح لفقد الخليطين او احدهما
او التيمم لفقد الماء او نحوه من الاعذار لايجب الغسل بماء وان كان احوط ❀ فصل في شرائط
الغسل ❀ وهي امور « الاول » نية القرية على ما مر في باب الوضوء « الثاني » طهارة الماء
« الثالث » ازالة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع في غسله بل الاحوط ازالته عن جميع الاعضاء
قبل الشروع في اصل الغسل كما مر سابقاً « الرابع » ازالة الحواجب والموانع عن وصول الماء الى
البشرة وتخليل الشعر والفحص عن المانع اذا ترك في وجوده « الخامس » اباحة الماء وظرفه ومصبه
ومجرى غسالته وحل الغسل والسدة والفضاء الذي فيه جسد الميت واباحة الصدر والكافور
واذا جهل بفضية احد المذكورات اوسمها وعلم بعد الغسل لايجب اعادته بخلاف الشروط

السابقة فان فقدها يوجب الاعادة وان لم يكن عن علم وعمد (مسئلة ١) يجوز تسهيل الميت من وراء الثياب ولو كان المغسل مماثلاً بل قيل انه افضل ولكن الظاهر كما قيل ان الافضل التجرد في غير العورة مع المائلة (مسئلة ٢) يجوز غسل الميت عن الجباة والحيض بمعنى انه لومات جنباً او حائضاً لا يحتاج الى غسلها بل يجب غسل الميت فقط بل ولا رجحان في ذلك وان حكى عن العلامة رجحانه (مسئلة ٣) لا يشترط في غسل الميت ان يكون بعد رده وان كان احوط (مسئلة ٤) النظر الى عورة الميت حرام لكن لا يوجب بطلان الغسل اذا كان في حاله (مسئلة ٥) اذا دفن الميت بلا غسل جاز بل وجب بنشه لتسهيله او بجمده وكذا اذا ترك بعض الاغسال ولو سهواً او تبين بطلانها او بطلان بعضها وكذا اذا دفن بلا تكفين او مع العكسفن النصي واما اذا لم يصل عليه او تبين بطلانها فلا يجوز بنشه لاحتلها بل يصل على قبره (مسئلة ٦) لا يجوز اخذ الاجرة على تسهيل الميت بل لو كان داعيه على التسهيل اخذ الاجرة على وجه يتنافى بقصد القرية بطل الغسل ايضاً نعم لو كان داعيه هو القرية وكان الداعي على الغسل بقصد القرية اخذ الاجرة صح الغسل لكن مع ذلك اخذ الاجرة حرام الا اذا كان في قبالة المقدمات المبرر الواجبة فانه لا باس به ح (مسئلة ٧) اذا كان الصدر او الكافور قليلاً جداً بان لم يكن بقدر الكفاية فالاحوط حط المقدار الميسور وعدم سقوطه بالمسور (مسئلة ٨) اذا نجس بدن الميت بعد الغسل اوفى اثنائه بخروج نجاسة او نجاسة خارجة لا يجب معه اعادة الغسل بل وكذا لو خرج منه بول او مني وان كان الاحوط في صورة كونها في الاتناء اعادته خصوصاً اذا كان في اثناء الغسل بالتمزج نعم يجب ازاله تلك النجاسة عن جسده ولو كان بعد وضعه في القبر اذا امكن بلا متعة ولا هتك (مسئلة ٩) الموح او السرير الذي يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الاغسال الثلاثة هم الاحوط غسله ميت اخر وان كان الاقوى طهارته بالتبضع وكذا الحال في الحرفة الموصوعة عليه فانهم ايضاً طهروا بالتبضع والاحوط غسلها ❁ فصل في اداب غسل الميت ❁ وهي امور «الاول» ان يجعل على مكان عال من سرير اودكة او غيرها والاولى وضعه على ساحة وهي السرير المتخذ من نعر مخصوص في الهند وبعده مطلق السرير وبعده المكان العالي مثل الدكة وبنبغي ان يكون مكان رأسه اعلى من مكان رجليه «الثاني» ان يوضع مستقبل القبلة كحالة الاحتضار بل هو احوط «الثالث» ان يزع قبعة من طرف رجليه وان استبرم فتنقه بشرط الاذن من الوارث البالغ الرشيد والاولى ان يجعل هذا سائراً لمورته «الرابع»

ان يكون تحت الظلال من سقف او خيمة والاولى الاول « الخامس » ان يحفر حفيرة لنفسائه « السادس » ان يكون عاريا مستور العورة « السابع » ستر عورته وان كان الغاسل والخاضعون ممن يجوز لهم النظر اليها « الثامن » تليين اصابعه برفق بل وكذا جميع مفاصله ان لم يتعسر والا تركت بجالها « التاسع » غسل يديه قبل التفضيل الى نصف القراع في كل غسل ثلث مرات والاولى ان يكون في الاول ماء الصدر وفي الثاني ماء الكافور وفي الثالث القراح « العاشر » غسل رأسه برغوة الصدر او الحطمي مع المحافظة على عدم دخوله في اذنه او اذنه « الحادي عشر » غسل فروجه بالصدر او الاثنتان ثلث مرات قبل التفضيل والاولى ان يلف الغاسل على يده اليسرى خرقه ويضرب فرجه « الثاني عشر » مسح بطنه رفق في الغسلين الاولين الا اذا كانت امرئة حاملا مات ولها في بطنها « الثالث عشر » ان ييده في كل من الاغسال الثلاثة بالطرف الايمن من رأسه « الرابع عشر » ان يقف الغاسل الى جانبه الايمن « الخامس عشر » غسل الغاسل يديه الى المرفقين بل الى الميكين ثلث مرات في كل من الاغسال الثلاثة « السادس عشر » ان يسمح بدنه عند التفضيل بيده لزيادة الاستطهار الا ان يحاف سقوط شيء من اجزاء بدنه فيكتفى بصب الماء عليه « السابع عشر » ان يكون ماء غسله ست قرب « الثامن عشر » تشفيفه بعد القراح بثوب نظيف او نحوه « التاسع عشر » ان يؤخا قبل كل من الغسلين الاولين وضوء العالوة مضافا الى غسل يديه الى نصف القراع « العشرون » ان يغسل كل عضو من الاعضاء الثلاثة في كل غسل من الاغسال الثلاثة ثلث مرات « الحادي والعشرون » ان كان الغاسل يائس تركفيه فيغسل رجليه الى الركبتين « الثاني والعشرون » ان يكون الغاسل مشغولا بذكر الله والاستغفار عند التفضيل والاولى ان يقول مكررا رب عفوك عفوك او يقول اللهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد اخرجت روحه من بدنه وفرقت بينهما فعفوك عفوك خصوصا في وقت تقليبه « الثالث والعشرون » ان لا يظهر عيبا في بدنه اذا راه ❦ فعل في مكروهات الغسل ❦ « الاول » اقعاده حال الغسل « الثاني » جعل الغاسل اياه بين رجليه « الثالث » حلق رأسه او عاتقه « الرابع » تدف شعر اطيه « الخامس » قص شاربه « السادس » قص اظفاره بل الاحوط تركه وترك الثلاثة قلبه « السابع » ترجيل شعره « الثامن » تحليل ظفوه « التاسع » غسله بالماء الحار بالدار او مطلقا الا مع الاضرار « العاشر » التخطي عليه حين التفضيل « الحادي عشر » ارسال غسالته الى بيت الخلا بل الى السالوة بل يستحب ان يحفر لها بالخصوص

حطية كاسر « الثاني عشر » مسح بطنه اذا كانت حاملاً (مسألة ١) اذا سقط من بدن الميت شيء من جلد او شعر او ظفر او سن يجعل معه في كفنه ويدفن به يستفاد من بعض الاخبار استحباب حفظ السن ليدفن معه كالظفر الذي ورد ان سناً من اسنان الباقرع سقط فاخذه وقال الحمد لله ثم اعطاء للمصدق ع وقال ادفنه معي في قبري (مسألة ٢) اذا كان الميت غير محتون لا يجوز ان يختم بعد موته (مسألة ٣) لا يجوز تحنيط الحرم بالكافور ولا جمعه في ماء غسله كاسر الا ان يكون موته بعد الطواف للحج او العمرة

﴿ فصل في تكفين الميت ﴾

يجب تكفينه بالوجوب الكفائي رجلاً كان او امرأة او خنثى او صغيراً بثلاث قطعات « الاولى » الميتة ويجب ان يكون من السرة الى الركبة والافضل من الصدر الى القدم « الثانية » التبرص ويجب ان يكون من المنكبين الى نصف الساق والافضل الى القدم « الثالثة » الازار ويجب ان يغطي تمام البدن والاحوط ان يكون في الطول بحيث يمكن ان يشد طرفاه وفي العرض بحيث يوضع احد جانبيه على الاخر والاحوط ان لا يحسب الزائد على القدر الواجب على الصغار من الورثة وان اوصى به ان يحسب من الثلث وان لم يتمكن من ثلث قطعات يكتفى بالتقدير وان دار الامر بين واحدة من الثلث تجعل ازاراً وان لم يمكن ثوباً وان لم يمكن الا مقدار ستر العمرة تعين وان دار بين القبل والدير يقدم الاول (مسألة ١) لا يعتبر في التكفين قصد القربة وان كان احوط (مسألة ٢) الاحوط في كل من القطعات ان يكون وحده ساتراً لما تحته فلا يكتفى بما يكون حاكياً له وان حصل الستر بالمجموع نعم لا يبعد كفاية ما يكون ساتراً من جهة طليه بالنشا ونحوه لانه لا ينفذ وان كان الاحوط كونه كك بنفسه (مسألة ٣) لا يجوز التكفين بجلد الميتة ولا بالمغصوب ولو في حال الاضرار ولو كفن بالمغصوب وجب نزع بعد الدفن ايضاً (مسألة ٤) لا يجوز اختيار التكفين بالنخس حتى لو كانت النخاسة بما دفي عنها في العمرة على الاحوط ولا بالحريز الخالص وان كان الميت طفلاً او امرأة ولا بالذهب ولا بما لا يؤكل لحمه جلداً كان او شعراً او وبراً والاحوط ان لا يكون من جلد المأكول واما من وبره وشعره فلا بأس وان كان الاحوط فيها ايضاً المنع واما في حل الاضرار فيجوز بالجميع (مسألة ٥) اذا دار الامر في حال الاضرار بين جلد المأكول واحده المذكورات يقدم الجلد على الجميع واذا دار

في سنة ثمان مائة

بين الثبس والحريز او بينه وبين اجزاء غير الماكول لا يعد تقديم النجس وان كان لايح من اشكال واذا دار بين الحريز وغير الماكول يقدم الحريز وان كان لايح عن اشكال في صورة الدوران بين الحريز وجلد غير الماكول واذا دار بين جلد غير الماكول وساير اجزائه يقدم ساير الاجزاء (مسئلة ٦) يجوز التكفين بالحريز الغير الخالص بشرط ان يكون اخليط ازيد من الاير يسم على الاحوط (مسئلة ٧) اذا نفيس الكفن بنجاسة خارجة او بالخروج من الميت وجب ازالته ولو بعد الوضع في القبر فبسل او بقرض اذا لم يفسد الكفن واذا لم يمكن وجب تبديله مع الامكان (مسئلة ٨) كفن الزوجة على زوجها ولومع يسارها من غير دق بين كونها كبيرة اوصغيرة او مجنونة او عاقلة حرة اوامة مدخولة اوغير مدخولة دائمة او منقطعة مطيعة او نلترة بل وكذا المطلقة الرجعية دون الباتنة وكذا في الزوج لافرق بين الصغير والكبير والعائل والمجنون ليعطي الولي من مال المولى عليه (مسئلة ٩) يشترط في كون كفن الزوجة على الزوج امور « احدها » يساره بان يكون له ما يفي به او يعضه زائداً عن مستثنيات الدين والافهر او البعض الباقى في مالها « الثاني » عدم تقارن موتها « الثالث » عدم المحجورية على الزوج قبل موتها بسبب الفس « الرابع » ان لا يتعلق به حق الغير من رهن او غيره « الخامس » عدم تعيينها الكفن بالوصية (مسئلة ١٠) كفن الحلة على سيدها لالحلل له (مسئلة ١١) اذا مات الزوج بعد الزوجة وكان له ما يساوى كفن احدها قدم عليها حتى لو كان وضع عليها فينزعه منها الا اذا كان بعد الدفن (مسئلة ١٢) اذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج (مسئلة ١٣) كفن غير الزوجة من اقارب الشخص ليس عليه وان كان ممن يجب نفقته عليه بل في مال الميت وان لم يكن له مال يدفن عارياً (مسئلة ١٤) لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بكفنين المروثة فلوا كلها السبع او ذهب بها السبل وبقي الكفن رجع اليه ولو كان بعد دفنها (مسئلة ١٥) اذا كان الزوج مسرراً كان كفنها في تركتها فلوا يسر بعد ذلك ليس للورة مطالبة قيمته (مسئلة ١٦) اذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مرة اخرى بل وكذا اذا كان بعد الدفن على الاحوط مسئلة ماعدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجة ليس على الزوج على الاقوى وان كانت احوط (مسئلة ١٧) كفن المملوك على سيده وكذا سائر مؤن تجهيزه الا اذا كانت مملوكة مزوجة فعلى زوجها كما مر ولا فرق بين انقسام املاكه وفي البعض يعض وفي المشترك يشترك (مسئلة ١٨) القدر الواجب من الكفن يؤخذ من اصل التركة سلف غير الزوجة والمملوك مقدماً على الديون

والروايا وكذا القدر الواجب من سائر المؤن من السدر والكافور وماء الفسل وقيمة الارض بل وما يؤخذ من الدفن في الارض المباحة واجرة الحمال والحفار ونحوها في صورة الحاجة الى المال واما الزايد عن القدر الواجب في جميع ذلك فموقوف على اجازة الكبار من الورثة في حكمهم الامع وصية الميت بالزائد مع خروجه من الثلث او وصيته باتت من دون تعيين المصروف كلاً او بعضاً فيجوز صرفه في الزائد من القدر الواجب (مسئلة ١٩) الاحوط الاعتصام في القدر الواجب على ما هو اقل قيمة فلوارادوا ما هو اقل قيمة يحتاج الزائد الى امضاء الكبار في حكمهم وكذا في سائر المؤن فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج الى بدل مال او يحتاج الى قليل لا يجوز اختيار الارض التي مصرفها ازيد الا بالمضاهم الا ان يكون ما هو الاقل قيمة او مصرفاً هناك حرمة الميت فتح لا يبعد خروجه من اصل التركة وكذا بالنسبة الى مستحبات الكفن فلو فرضنا ان الاعتصام على اقل الواجب هناك حرمة الميت يؤخذ المستحبات ايضاً من اصل التركة (مسئلة ٢٠) اذا كان تركه الميت متعلقاً لحق الغير مثل حق الغرماء في الفس وحق الرهانة وحق الجناية ففي تقديمه او تقديم الكفن اشكل فلا يترك مراعاة الاحياط (مسئلة ٢١) اذا لم يكن للميت تركه بقدر الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين لان الواجب الكفائي هو التكفين لا اعطاء الكفن لكنه احوط واذا كان هناك من معهم سبيل الله من الزكوة فالاحوط صرفه فيه والاولى بل الاحوط ان يعطى لورثته حتى يكفوه من ماله اذا كان تكفين الغير ليبتهم صعباً عليهم (مسئلة ٢٢) تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطية رأسه ووجهه فلبس حالها حال الطيب في حرمة تقريبه الى الميت المحرم ﴿ فعل في مستحبات الكفن ﴾ وهي امور « احدها » العناية للرجل ويكفي فيها الدعي طولاً وعرضاً والاولى ان تكون بمقدار يدار على رأسه ويجعل طرفها تحت حنكته على صدره الايمن على الابرص والابرص على الايمن من العدر « الثاني » المتعة للامرئة بدل العناية ويكفي فيها ايضاً الدعي « الثالث » لفافة لتدبيرها يشدان بها الى ظهرها « الرابع » خراطة يصب بها وسطه رجلاً كان او امرئة « الخامس » خراطة اخرى لفخذين تلف عليها والاولى ان يكون طولها ثلثة اذرع ونصف وعرضها شبراً او ازيد تشد من الخفوين ثم تلف على غنذه ثانياً تشد على وجهه لا يظهر منها شيء الى الركبتين ثم يخرج رأسها من تحت رجله الى جانب الايمن « السادس » لفافة اخرى فوق لفافة الواجبة والاولى كونها برداً ثانياً بل يسحب لفافة ثالثة ايضاً خروفاً في الامرئة « السابع » ان يجعل ثوب من القماش

اوغروه بن رجليه بحيث يسترا العورتين ويوضع عليه شيء من الخنوط وان خيف خروج شيء من
 دبره يجعل فيه شيء من القطن وكذا الوجه خروج الدم من مغزيه وكذا بالنسبة الى قبل الاسرة
 وكذا ما اشبه ذلك ❁ فصل في بقية المستحبات ❁ وفي ايضاً أمور « الاول » اجادة الكفن
 فان الاموات يتباهون يوم القيمة باكة انهم ويحشرون بها وقد كفن موسى ابن جعفر بكفن
 قيمته الفا دينار وكان تمام القرآن مكتوباً عليه « الثاني » ان يكون من القطن « الثالث » ان يكون
 ابيض بل يكره المصبوغ ماعدا الخبرة ففي بعض الاخبار ان رسول الله ص كفن في حبرة حمراء
 « الرابع » ان يكون من خالص المال وطهوره لامن المشتبهات « الخامس » ان يكون من الثوب
 الذي احرم فيه اوصلي فيه « السادس » ان يلقى عليه شيء من الكافور والذرية وفي علي ما قيل
 حب بتيه حب الحطة له ربح طيب اذا دُفِنَ وتسمى الان نحة ولعلها كانت تسمى بالذرية
 سابقاً ولا يبعد استحباب التبرك تربة قبر الحسين ع ومسحه بالفرسج المقدس او بفسراج
 صابر الائمة ع بعد غسله بماء الفرات او بماء زمزم « السابع » ان يجعل طرف الايمن من العنقا
 على ايسر الميت والايسر منها على ايمنه « الثامن » ان يخط الكفن بخيوطه اذا احتاج الى
 الخياطة « التاسع » ان يكون المباشر للكفين على طهارة من الحدث وان كان هو الفاسل له
 فيستحب ان يغسل يديه الى المرفقين بل المتكبين ثلاث مرات ويفسل رجليه الى الركبتين
 والاولى ان يغسل كلا نقيص من يديه وان يغسل غسل المس قبل التكفين « العاشر » ان يكتب
 على حاشية جميع قطع الكفن من الواجب والمستحب حتى العامة اسمه وامم ايمنه بان يكتب
 فلان ابن فلان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً رسول الله ص وان علياً
 والحسن والحسين وعلياً ومحمداً وجعفرأ وموسى وعلياً ومحمداً وعلياً والحسن والحجة القائم اولياء
 الله ووصياء رسول الله وائمة وائمة وان البعث والثواب والعقاب حق « الحادي عشر » ان يكتب
 على كفته تمام القرآن ودعاء جوسن الصغير والكبير ويستحب كتابة الاخير في جام بكافور او مسك
 ثم غسله ورشه على الكفن فمن ايعبد الله الحسين صلوات الله عليه ان ابى اوصافى يحفظ هذا
 الدعاء وان اكتبه على كفته وان اعلمه اهل بيتي ويستحب ايضاً ان يكتب عليه اليتان اللذان
 كتبهما امير المؤمنين ع على كفن سنان وهما

وقدت على الكرم بغير زاد * من الحسنات والقلب السليم
 وحمل الزاد اقبح كل شيء * اذا كان الوفود على الكرم

ويناسب أيضاً كتابة السند المعروف المسمى بسلسلة الذهب وهو حدثنا محمد بن موسى المتوكل قال حدثنا علي بن ابراهيم عن ابيه يوسف بن عقيل عن اسحق بن راهويه قال لما وافى ابو الحسن الرضا ع نيشابور واراد ان يرتحل الى المأمون واجتمع عليه اصحاب الحديث فقالوا يا بن رسول الله من تدخل علينا ولا نتحدثنا بحديث فاستغفده منك وقد كان قعد في العارية فاطلع رأسه فقال ع سمعت ابي موسى بن جعفر ع يقول سمعت ابي جعفر بن محمد ع يقول سمعت ابي محمد بن علي ع يقول سمعت ابي علي بن الحسين ع يقول سمعت ابي الحسين بن علي ع يقول سمعت ابي امير المؤمنين ع علي بن ابي طالب ع يقول سمعت رسول الله ص يقول سمعت جبرئيل يقول سمعت الله عز وجل يقول لا آله الا الله حصني فمن دخل حصني امن من عذابي فلما مرت الزاحلة نادى اما بتروطها وانا من شروطها وان كتب السند الاخر ايضاً فاحسن وهو حدثنا احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسيني قال حدثنا محمد بن ابراهيم الرازي قال حدثنا عبد الله بن يحيى الاهوازي قال حدثني ابو الحسن علي بن عمرو قال حدثنا الحسن محمد بن جمهور قال حدثني علي بن بلال عن علي بن موسى الرضا عليهما السلام عن موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي عن علي بن الحسين ع عن الحسين بن علي عليه السلام عن علي بن ابي طالب عن رسول الله ص عن جبرئيل عن ميكائيل عن اسرافيل عليهم السلام عن اللوح والقلم قال يقول الله عز وجل ولاية علي بن ابي طالب حصني فمن دخل حصني امن من ناري واذا كتب علي فص الخاتم العقيق الشهادتان واسماء الائمة والاقرار بامامتهم كان حسناً بل يحسن كتابة كل ما يرجي منه النفع من غير ان يقصد الورود والاولى ان يكتب الادعية المذكورة بترية قبر الحسين عليه السلام او يجعل في المداد شي منها او بترية ساير الائمة ويجوز ان يكتب بالطين وبالماء بل بالاصبع من غير مداد « الثاني عشر » ان يهباً كفته قبل موته وكذا الصدر والكافور في الحديث من هباً كفته لم يكتب من الغافلين وكما نظر اليه كتب له حسنة « الثاني عشر » ان يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة مثل حال الاحتضار او نحو حال الصلوة « ثمة » اذا لم يكتب الادعية المذكورة والقرآن على الكفن بل على وعلة اخرى وجعلت على صدره اوفوق رأسه للامن من اللويث كان احسن ❀ فصل في مكروهات الكفن ❀ وهي امور « احدها » قطعه بالحديد « الثاني » عمل الاكام والزور له اذا كان جديداً ولو كفن في قميصه الملبوس له

حال حيوته قطع ازراره ولا بأس بأكامه « الثالث » بل الخيوط التي يحاط بها يرقه « الرابع » ليخبره بدخايل الاشياء الطبية الريح بل تطيبه ولو بفير الجنور نعم يستحب تطيبه بالكافور والذريرة كما مر « الخامس » كونه اسود « السادس » ان يكتب عليه بالسواد « السابع » كونه من الكتان ولو بمزجاً « الثامن » كونه بمزجاً بالابرسم بل الاحوط تركه الا ان يكون خيطه اكثر « التاسع » الماكسة في شرائه « العاشر » جعل عماملته بلا حنك « الحادى عشر » كونه ومخاً غير نظيف « الثانى عشر » كونه مخيطاً بل يستحب كون كل قطعة منه وصلة واحدة بلا خياطة على ما ذكره بعض العلماء ولا بأس به ❦ فصل في الخنوط ❦ وهو مسح الكافور على بدن الميت يجب مسحه على المساجد السبعة وهى الجبهة والهدان والركبتان وابهاما الرحلين ويستحب اضافة طرف الانف اليها ايضاً بل هو الاحوط والاحوط ان يكون المسح باليد بل بالراحة ولا بعد استتباب مسح ابطيه ولبته ومقانيبه ومفاصله وباطن قدميه وكفيه بل كل موضع من بدنه فيه ريحة كريهة ويشترط ان يكون بعد الفسل او التيم فلا يجوز قبله نعم يجوز قبل التكفين وبعده وفي اثنايه والاولى ان يكون قبله ويشترط في الكافور ان يكون طاهراً مباحاً جديداً فلا يجوز العتيق الذي زال ريحه وان يكون مسحوقاً (مسألة ١) لا فرق في وجوب الخنوط بين الصغير والكبير والانى والخنثى والذكر والحرم والمبد نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل اتيانه بالطواف كما مر ولا يلحق به النى في العدة ولا المعتكف وان كان يحرم عليهما استعمال الطيب حال الحياة (مسألة ٢) لا يعتبر في التحنيط قصد القرية فيجوز ان يباشره العبي المميز ايضاً (مسألة ٣) يكفي في مقدار كافور الخنوط المسمى والافضل ان يكون ثلاثة عشر درهما وثلاث نصير بحسب المتاقيل الصيرفية سبع مثاقيل وحمصتين الا خمس الحمصة والاقوى ان هذا المقدار لخصوص الخنوط لاله وللفسل واقل الفضل مثقال شرعى والافضل منه اربعة دراهم والافضل منه اربعة مثاقيل شرعية (مسألة ٤) اذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الخنوط ولا يقوم مقامه طيب آخر نعم يجوز تطيبه بالذريرة لضعفها ليست من الخنوط واما تطيبه بالمسك والعنبر والعود ونحوها ولو بمزجها بالكافور فمكروه بل الاحوط تركه (مسألة ٥) يكره ادخال الكافور في عين الميت او انفه او اذنه (مسألة ٦) اذا زاد الكافور بوضع على صدره (مسألة ٧) يستحب سحق الكافور باليد لابلهاون (مسألة ٨) يكره وضع الكافور على النعش (مسألة ٩) يستحب حلط الكافور بشئ من تربة قبر الحسين ع لكن لا يسح به

المواضع المنافية للاحترام (مسئلة ١٠) يكره اتباع الشمس بالحجرة وكذا في حال الفصل
 (مسئلة ١١) يده في التقنيط بالجهة وفي سائر المساجد غير (مسئلة ١٢) اذا دار الامر
 بين وضع الكافور في ماء الفصل او يصرف في التقنيط يقدم الاول واذا دار في الخنوط بين الجهة
 وسائر المواضع تقدم الجهة ❁ فصل في الجريدتين ❁ من المستحب الاكيدة عند الشيعة وضعها
 مع الميت صغيراً او كبيراً ذكرأوانثى محسناً او مسيئاً كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر اولاً ففي
 الخبر ان الجريدة تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء ومادامت رطبة يرفع عن الميت عذاب
 القبر وفي اخر ان النبي ص علي قد يمدب صاحبه فطالب جريدة فشقها نصفين فوضع احدها
 فوق رأسه والاخرى عند رجله وقال يخفف عنه العذاب مادام رطبين وفي بعض الاخبار ان
 آدم ع اوصى بوضع جريدتين في كفنه لاسه وكان هذا معمولاً بين الابطياء وترك في زمان
 الجاهلية فاحياه النبي ص (مسئلة ١) الاولى ان تكونا من الخنثى وان لم يقسرفن الصدر والا
 فن الخلاف او الزمان والا فكل عود رطب (مسئلة ٢) الجريدة اليابسة لا تكفي (مسئلة ٣)
 الاولى ان تكون في الطول بمقدار ذراع وان كان يجزى الاقل والاكثر وفي الغلط كما كان
 اعظم احسن من حيث بطوه يسه (مسئلة ٤) الاولى في كيفية وضعها ان يوضع احدهما في
 جانبه الايمن من عند الترقوة الى ما بلغت ملصقة بصدنه والاخرى في جانبه الايسر من عند الترقوة
 فوق التميمص تحت اللذافة الى ما بلغت وفي بعض الاخبار ان يوضع احدهما تحت ابطه الايمن
 والاخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل الى الساق ونصفها الى الفخذ وفي بعض اخر يوضع
 كلتاها في جنبه الايمن والظاهر تحقق الاستحباب بطلاق الوضع معه في قبره (مسئلة ٥) لو
 تركت الجريدة لاسيانه وغفوه جعلت فوق قبره (مسئلة ٦) لو لم تكن الا واحدة جعلت في
 حانبه الايمن (مسئلة ٧) الاولى ان يكتب عليها اسم الميت واسم ابيه وانه يشهد ان لا اله الا الله
 وان محمداً رسول الله ص وان الائمة من بعده اوصيائه ويذكر اسمائهم واحداً بعد واحد
 ❁ فصل في التسبيح ❁ يستحب لارباب الميت اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا حفازته
 والصلوة عليه والامتنعار له ويستحب للمؤمنين المادرة الى ذلك وفي الخبر انه لو دعى الى وليمة
 والى حضور جنازة قدمه حضرها لانه مذكر الاخرة كما ان الوليمة مذكورة للدنيا وليس للتسبيح
 حدد معين والاولى ان يكون الى الدفن ودونه الى الصلوة عليه والاخبار في فضله كبيرة ففي بعضها
 اول تحفة مؤمن في قبره غفرانه وغفران من تبعه وفي بعضها من تبع مؤمناً لكل قدم يكتب

له مائة الف حسنة ويغى عنه مائة الف سيئة ويرفع له مائة الف درجة وان صلى عليه بشيعة حين موته مائة الف ملك يستغفرون له الى ان يبعث وفي اخر من شئ مع جنازة حتى صلى عليها له قبراط من الاجر وان صبر الى دفنه له قبراطان والقبراط مقدار جبل احد وفي بعض الاخبار يوجر بمقدار مامش معها (واما آدابه) فهي امور «احدها» ان يقول اذا نظر الى الجنازة انا لله وانا اليه راجعون الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايماننا وتسلما الحمد لله الذي تميز بآل محمد وتمر العباد بالوت وهذا لا يخص بابشيع بل يستحب لكل من نظر الى الجيزة كما انه يستحب له مطلقا ان يقول الحمد لله الذي لم يبعثني من السواد اخترم «الثاني» ان يقول حين حمل الجيزة بسم وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات «الثالث» ان يمتي لى يكره الركوب الا لمذكر بسم لا يكره في الرجوع «الرابع» ان يحملوها على اكتافهم لاسي الجواز الا لمذكر كبعد المسافة «الخامس» ان يكون المتبع حاشما متفكرا متصورا انه هو المحدث وسأل الرجوع الى الدنيا فاجيب «السادس» ان يمتي حاش الجيزة اطرافها ولا يمتي قدمها والاول افضل من الثاني والظاهر كراهة اثالث خصوصا في جنازة غير ائمة «السابع» ان يلقى عليها توب غير مزين «الثامن» ان يكون حاملوها اربعة «التاسع» تزييع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الاربعة والاولى الابتداء بيمين الميت يضعه على «قه الايمن ثم مؤخرها الايمن على عاتقه الايمن ثم مؤخرها الايسر على عاتقه الايسر ثم ينتقل الى المتقدم الايسر واضعا له على العاتق الايسر يدور عليها «العاشر» ان يكون صاحب المصيبة حافيا وضعا ردائه او يغير زيته على وجه اخر بحيث يعلم ان صاحب المصيبة (ويكره) امور «احدها» الضحك والعب واللهو «الثاني» وضع الرداء من غير صاحب المصيبة «الثالث» الكلام بغير الذكر والدعاء والاستغفار حتى ورد المنع عن السلام على المشيع «الرابع» شيع انداء الجيزة وان كانت للنساء «الخامس» الاسراع في المشي على وجه ينافي الرقي باليت سيما اذا كان بالمدبول يدعى الوصف في المشي «السادس» ضرب اليد على الفخذ او على الاخرى «السابع» ان يقول المصاب او غيره ارفقوا به او استمعوا له او ترحموا عليه وكذا قول نفوا به «الثامن» ابعابها بال رولو بحجرة الا في الليل فلا يكره المصباح «التاسع» اقباء عد مرورها ن كرجلها لا اذا كان الميت كافرا مثلا يملو على الميت «العاشر» قبل بدني ان يجمع الكافر والمداق واغاسق من التتبع

❁ فصل في الصلوة على الميت ❁

يجب الصلوة على كل مسلم من غير فرق بين العادل والفاسق والتشديد وغيرهم حتى المرتكب للكبائر بل ولو قتل نفسه عمداً ولا يجوز على الكافر بإفساده حتى المرتد فطراً يا أرمياً مات بلا توبة ولا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين ثم تسقط على من كان عمره أقل من ست سنين وإن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حياً وإن تولد ميتاً فلا تسقط أيضاً ويلحق بالمسلم في وجوب الصلوة عليه من وحد ميتاً في بلاد المسلمين وكذا لا يقطع دار الإسلام بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه (مسئلة ١) يشترط في صحة الصلوة أن يكون المصلي مؤمناً وإن يكون مأذوناً من الولي على التفصيل الذي مر سابقاً فلا تعح من غير أذنه جماعة كانت أوفرادي (مسئلة ٢) الأقوى صحة صلوة الصبي المميز لكن في أجزائها عن المكلفين البالغين أشكال (مسئلة ٣) يشترط أن تكون بعد الغسل والتكفين فلا تجزئ قبلها ولو في أثناء التكفين عمداً كان أوجباً أو سهواً نعم لو تعذر الغسل والتيمم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلوة فإن كان مستور العورة فيصلى عليه والا يوضع في القبر ويغطى عورته بشيء من التراب أو غيره ويصلى عليه ويوضع في القبر على نحو وضعه خارجة للصلوة ثم بعد الصلوة يوضع على كيفية الدفن (مسئلة ٤) إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل والتكفين والصلوة والحاصل كلما يتعذر يسقط وكلما يمكن ثبت فلو وجد في انفلاة ميت ولم يمكن غسله ولا تكفينه ولا دفنه يصلى عليه ويحلى وإن أمكن دفنه يدفن (مسئلة ٥) يجوز أن يصلى على الميت انتخاص من عدد دون فرادى في زمان واحد وكذا يجوز تعدد الجماعة وينوي كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد والا نوى بالبقية الاستحباب ولكن لا يلزم قصد الوجوب والاستحباب بل يكفي قصد القرينة مطلقاً (مسئلة ٦) قدر سابقاً أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان شتملاً على الصدر أو كان الصدر وحده بل أو كان بعض الصدر الشتمل على القلب أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلوة عليه والا فلا نعم الاحوط الصلوة على العضو التام من الميت وإن كان عظماً كاليد والرجل وهو مما وإن كان الأقوى خلافه وعلى هذا فإن وجد عضواً تاماً وصلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلوة عليه أيضاً إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب والا وجبت (مسئلة ٧) يجب أن تكون الصلوة قبل الدفن (مسئلة ٨) إذا تعدد الأولياء في مرتبة واحدة وجب

الاستيذان من الجميع على الاحوط ويجوز لكل منهم الصلوة من غير الاستيذان عن الآخرين بل يجوز ان يقتدى بكل واحد منهم مع فرض اعليهم جماعة (مسئلة ٩) اذا كان الولي امرئة يجوز لها المباشرة من غير فرق بين ان يكون الميت رجلا او امرئة ويجوز لها الاذن للغير كالرجل من غير فرق (مسئلة ١٠) اذا اوصى الميت بان يصى عليه شخص معين فالظاهر وجوب اذن الولي له والاحوط له الاستيذان من الولي ولا يسقط اعتبار اذنه بسبب الوصية وان قلنا بقوفاها ووجوب العمل بها (مسئلة ١١) يستحب اثبات اهلوة جماعة والاحوط بل الاظهر اعتبار اجتماع شرائط الامامة فيه من البلوغ والعقل والايمان والعدالة وكونه رجلا للرجل وان لا يكون ولهذا زل بل الاحوط اجتماع شرائط الجماعة ايضا مع عدم الحائل وعدم علو مكان الامام وعدم سكونه حاله مع قيام المأمومين وعدم البعد بين المأمومين والامام وبعضهم مع بعض (مسئلة ١٢) لا يتحمل الامام في اهلوة على الميت شيئا عن المأمومين (مسئلة ١٣) يجوز في الجماعة ان يقصد الامام وكل واحد من المأمومين الوجوب لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم (مسئلة ١٤) يجوز ان تؤم المرأة جماعة النساء والاولى بل الاحوط ان تقوم في صفهن ولا تتقدم عليهن (مسئلة ١٥) يجوز صلوة المرأة على الميت فرادى وجماعة ومع الجماعة يقوم الامام في الصف كما في جماعة النساء فلا يتقدم ولا يتبرز ويجب عليه ستر عورتهم ولو بايديهم واذا لم يمكن يهلون جالوسا (مسئلة ١٦) في الجماعة من غير النساء والمرأة الاولى ان يتقدم الامام ويكون المأمومون خلفه بل يكره وقوفهم الى جنبه ولو كان المأموم واحدا (مسئلة ١٧) اذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب ان تقف خلفه واذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم واذا كانت حائضا بين النساء وقفت في صف وحدها (مسئلة ١٨) يجوز في صلوة الميت العدول من امام الى امام في الانتهاء ويجوز قطعها ايضا اختيارا كما يجوز العدول من الجماعة الى الافراد لكن بشرط ان لا يكون بعيدا عن الجلازة بما يصير ولا يكون يسه وبينها حائل ولا يخرج عن المحاذاة لها (مسئلة ١٩) اذا كبر قبل الامام في التكبير الاول له ان يفرد وله ان يقطع ويجذبه مع الامام واذا كبر قبله فيما عدا الاول له ان ينوي الافراد وان يصير حتى يكبر الامام فيقرء معه الدعاء لكن الاحوط اعادة التكبير معه ما كبر الامام لانه لا يبعد اعتراط تأخر المأموم عن الامام في كل تكبيرة او مقارنته معه وبطلان الجماعة مع التقدم وان لم تبطل اهلوة (مسئلة ٢٠) اذا حضر الشخص في أثناء صلوة الامام لم ان يدخل في الجماعة فيكبر بعد تكبير الامام الثاني والثالث

مثلاً ويجعله اول صلوته واول تكبيراته فيأتى بعده بالشهادتين وهكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الامام يكبر وياتى بوظيفته من الدعاء واذا فرغ الامام يأتى بالبقية فرادى وان كان غفلاً وان لم يمهله اتى ببقية التكبيرات ولا من غير دعاء ويجوز اتقانها خلف الجنائز ان امكن الاستقبال وصاير الشرايط ﴿ فصل في كيفية صلوة الميت ﴾ وهي ان يأتى بخمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الاولى والصلوة على النبي ص وآله بعد اثنا عشر وألفاً للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء للميت بعد الرابعة ثم يكبر الغمامة وينصرف فيعزى ان يقول بعدنية القرية وتعين الميت ولو اجمالاً الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله الله اكبر اللهم صلى على محمد وآل محمد الله اكبر اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الله اكبر اللهم اغفر لهذا الميت الله اكبر والاولى ان يقول بعد التكبير « الاولى » اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحداً اهداً صمداً فرداً حياً قيوماً دائماً ابداً لم يخذ صاحبة ولا ولداً واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وبعد « الثانية » اللهم صلى على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحم محمد وآل محمد افضل ماصليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم المك حميد مجيد وصلى على جميع الانبياء والمرسلين وبعد « الثالثة » اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابع اللهم بيننا وبينهم بالخيرات انك على كل شيء قدير وبعد « الرابعة » اللهم ان هذا المسحوق قد امانا عبدك وابن عبدك وابن امك نزل بك وانت خير من نزل به اللهم انك قبضت روحه اليك وقد احتاج الى رحمتك وانت غنى عن عذابه اللهم انا لا نعلم له الا خيراً وانت اعلم به ما اللهم ان كان محسناً فرد في احسانه وان كان مسيئاً فنجاوز عن سيئاته واغفر لنا وله اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه وابعد من يبهه منه وبنفسه اللهم الحق به بنبيك وعرف بينه وبينه وارحمنا اذا توفيتنا يا الله العالمين اللهم اكتبه عندك في اعلى عليين واحلف على عقبه في الغايرين واجعله من رفقاء محمد وآله الطاهرين وارحمه وابانا برحمتك بالرحمين (والاولى) ان يقول بعد اغراخ من الصلوة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار (وان كان الميت امرئاً) يقول بدل قوله هذا المسحوق الى اخره هذه المسحقة قد امانا ادلك وابنة عبدك وابنة امك واتى بساير الضامير مؤنثة (وان كان الميت مستضعفاً) يقول بعد التكبير الرابعة اللهم اغفر للذين يهابوا واتبعوا حذالك وقهم عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن اتى وعدتهم ومن صلح من

بأنهم وازواجهم وذرياتهم أنك انت العزيز الحكيم (وان كان مجهول الحال) يقول اللهم ان كان
يحب الخير واهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه (وان كان طفلاً) يقول اللهم اجعله لايوبه ولنا
صليفاً وفرطاً واحداً (مسألة ١) لا يجوز اقل من خمسة تكبيرات الا للنفية او كون الميت منافقاً
وان نقص سهواً بطلت ووجب الاعادة اذا فانت الموالاة والا اتمها (مسألة ٢) لا يلزم
الانقصار في الادعية بين التكبيرات على الماتور بل يجوز كل دعاء بشرط اشتغال « الاول » على
الشهادتين « والثاني » على الصلوة على محمد واله « والثالث » على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
بالغفران وفي « الرابع » على الدعاء للميت ويجوز قراءة آيات القرآن والادعية الاخر مادامت
صورة الصلوة معروفة (مسألة ٣) يجب العربية في الادعية بالقدر الواجب وفيما زاد عليه يجوز
الدعاء بالفارسية ونحوها (مسألة ٤) ليس في صلوة الميت اذان ولا اقامة ولا قراءة الفاتحة ولا
الركوع والسجود والقنوت والتشهد والسلام ولا التكبيرات الافتتاحية وادعيتها وان اتى بشيء
من ذلك بعنوان التشريع كان بدعة وحراماً (مسألة ٥) اذا لم يعلم ان الميت رجل او امرأة
يجوز ان يأتي بالاضائر مذكورة لمعاظ الشخص والنفس والبدن وان يأتي بها مؤنثة لمعاظ الجنة
والجنانة بل مع العلوية ايضاً يجوز ذلك ولو اتي بالصائير على الخلاف جهلاً او نسياناً لا بالمخاطئين
المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلوة (مسألة ٦) اذا شك في التكبيرات بين الاقل
والاكثر بنى على الاقل نعم لو كان مشغولاً بالدعاء بعد الثانية او بعد الثالثة شك في اتيان الاولى
في الاولى او الثانية في الثاني بنى على الاتيان وان كان الاحتياط اولى (مسألة ٧) يجوز ان يقره
الادعية في الكتاب خصوصاً اذا لم يكن حافظاً لها ❦ فصل في شرائط صلوة الميت ❦ وهي امور
« الاول » ان يوضع الميت مستلقياً « الثاني » ان يكون رأسه الى يمين المصلّي ورجله الى يساره
« الثالث » ان يكون المصلّي خلفه محاذياً له لان يكون في احد طرفيه الا اذا طال صف المأمومين
« الرابع » ان يكون الميت حاضراً فلا تصح على الغائب وان كان حاضراً في البلد « الخامس »
ان لا يكون بينهما حائل كستر او حدار ولا يضر كون الميت في الثاوبت ونحوه « السادس » ان
لا يكون بينهما بعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده الا في المأموم مع اتصال الصفوف
« السابع » ان لا يكون احدهما اعلى من الاخر علواً مفرطاً « الثامن » احتقبال المصلّي القبلة
« التاسع » ان يكون قائماً « العاشر » تعيين الميت على وجه يرفع الالهام ولو بان يتوجه الميت الحاضر
او ما عينه الامام « الحادي عشر » قصد القرية « الثاني عشر » اباحة المكان « الثالث عشر »

الموالاة بين التكبيرات والادعية على وجه لآخر صورة الصلوة « الرابع عشر » الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام بل الاحوط كونه بمعنى ما يعتد في قيام الصلوات الاخر « الخامس عشر » ان تكون الصلوة بعد التغميل والتكفين والحنوط كما مر سابقاً « السادس عشر » ان يكون مسنور العورة ان تعذر الكفن ولو بنحو حجر اولينة « السابع عشر » اذن الولي (مسألة ١) لا يعتبر في صلوة الميت الطهارة من الحدث والخبث واباحة اللباس وسنن العورة وان كان الاحوط اعتبار جميع شرائط الصلوة حتى صفات السائر من عدم كونه حريراً او ذهاباً او من اجزاء مالا يؤكل كل لحمه وكذا الاحوط مراعاة ترك الموانع للصلوة كالتكلم والضحك والالتفات عن القبلة (مسألة ٢) اذالم يتمكن من الصلوة قائماً اصلاً يجوز ان يصلي جالساً واذا دار الامر بين القيام بلا استقرار والجلوس مع الاستقرار يقدم القيام واذا دار بين الصلوة ماشياً او جالساً يقدم الجلوس ان خيف على الميت من القساو مثلاً والا فالاحوط الجمع (مسألة ٣) اذالم يمكن الاستقبال اصلاً سقط وان اشتبه صلى الى اربع جهات الا اذا خيف عليه الفساد فيتخير وان كان بعض الجهات مظنوناً صلى اليه وان كان الاحوط الاربع (مسألة ٤) - اذا كان الميت في مكان مقصوب والمصلي في مكان مباح صححت الصلوة (مسألة ٥) اذا صلى على ميتين بصلوة واحدة وكان ماذوناً من ولي احدهما دون الاخر اجزءاً بالنسبة الى المأذون فيه - دون الاخر (مسألة ٦) اذا تبين بعد الصلوة ان الميت كان مكروباً وحب الاعادة بعد جعله مستلقياً على قفاه (مسألة ٧) اذالم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره وكذا اذا تبين بعد الدفن بطلان الصلوة من جهة من الجوات (مسألة ٨) اذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالاحوط اعادة الصلوة عليه (مسألة ٩) يجوز التيمم لصلوة الجنائزة وان تمكن من الماء وان كان الاحوط الانقصار على صورة عدم التمكن من الوضوء والغسل او صورة خوف فوت الصلوة منه (مسألة ١٠) الاحوط ترك التكلم في أثناء الصلوة على الميت وان كان لا يبعد عدم البطلان به (مسألة ١١) مع وجود من يقدر على الصلوة قائماً في اجزاء صلوة العاجز عن القيام جالساً اشكال بل صححتها ايضاً محل اشكال (مسألة ١٢) اذا صلى عليه العاجز عن القيام جالساً باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده في الظاهر وجوب الاعادة بل وكذا اذالم يكن موجوداً من الاول لكن وجد بعد الفراغ من الصلوة وكذا اذا عجز القادر القائم سيفاً أثناء الصلوة فتمحها جالساً فانها لا تجزى عن القادر فيجب عليه الاتيان بها قائماً .

(مسئلة ١٣) اذا شك في ان غيره صلى عليه ام لا بلى على عدمها وان علم بها وشك في صحتها وعدمها حمل على الصحة وان كان من صلى عليه فاسقاً نعم لو علم بفسادها وجب الاعادة وان كان المصلى معتقداً للصحة وقاطعاً بها (مسئلة ١٤) اذا صلى احد عليه معتقداً بصحتها بحسب تقليده او اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده او اجتهاده نعم لو علم علماً قطعياً بطلانها وجب عليه اتيانها وان كان المصلى ايضاً قاطعاً بصحتها (مسئلة ١٥) المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الانزال بل يصلى عليه بعد ثلثة ايام بعد ما ينزل وكذا اذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب انزاله فوراً والصلوة عليه ولو لم يمكن انزاله يصلى عليه وهو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الامكان (مسئلة ١٦) يجوز تكرار الصلوة على الميت سواء اتحد المصلى او تعدد لكنه مكروه الا اذا كان الميت من اهل العلم والشرف والقوى (مسئلة ١٧) يجب ان يكون الصلوة قبل الدفن فلا يجوز التأخير الى ما بعده نعم لو دفن قبل الصلوة عصباناً او نسياناً اولعذر اخر او تبين كونها فاسدة ولو لكونه حال الصلوة عليه مقلواً لا يجوز نبشه لاجل الصلوة بل يصلى على قبره مراعيّاً للشرائط من الاستقبال وغيره وان كان بعد يوم وليلة بل وازيد ايضاً الا ان يكون بعد ما تلاثى ولم يصدق عليه التخصيص الميت فحسب سقوط الوجوب واذا رز بعد الصلوة عليه بنش او غيره فالاحوط اعادة الصلوة عليه (مسئلة ١٨) الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلوة على قبره ايضاً ما لم يمض ازيد من يوم وليلة واذا مضى ازيد من ذلك فالاحوط الترك (مسئلة ١٩) يجوز الصلوة على الميت في جميع الاوقات بلا كراهة حتى في الاوقات التي يكره النافلة فيها عند المشهور من غير فرق بين ان يكون الصلوة على الميت واجبة او مستحبة (مسئلة ٢٠) يستحب المبادرة الى الصلوة على الميت وان كان في وقت فضيلة الفريضة ولكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيلة مع ضيقه كما ان الاولى تقديمها على النافلة وعلى قضاء الفريضة ويجب تقديمها على الفريضة فضلاً عن النافلة في سعة الوقت اذا خيف على الميت من الفساد ويجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها وعدم الخوف على الميت واذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة ويصلى عليه بعد الدفن واذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن وتقضى الفريضة وان امكن ان يصلى الفريضة مومياً صلى ولكن لا يترك القضاء ايضاً (مسئلة ٢١) لا يجوز على الاحوط اتيان صلوة الميت في اثناء الفريضة وان لم تكن ماحية لصورتها كما اذا اقتصر على التكبيرات واقل الواجبات من الادعية في حال القنوت مثلاً (مسئلة ٢٢) اذا كان هناك

ميثاق يجوز ان يصلى على كل واحد منهما منفرداً ويجوز التشريك بينهما في الصلاة فيصلى صلاة واحدة عليهما وان كانا مختلفين في الوجوب والاستحباب وبعد التكبير الرابع يأتي بضمير التثنية هذا اذا لم يخف عليهما او على احدهما من الفساد والأوجب التشريك او تقديم من يخاف فساد (مسئلة ٢٣) اذا حضر في اثناء الصلاة على الميت ميت اخر يخبر المصلى بين وجوه «الاول» ان يتم الصورة على الاول ثم يأتي بالصلاة على الثاني «الثاني» قطع الصلاة واصيافها بنحو التشريك «الثالث» التشريك في التكبيرات الباقية وايتان الدعاء لكل منهما بما يخصه والايتان ببقية الصلاة للثاني بعد تمام صلاة الاول مثلاً اذا حضر قبل التكبير الثالث بكبر ويأتي بوضيفة صلاة الاول وهي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وبالشهادتين لصلاة الميت الثاني وبعد التكبير الرابع يأتي بالدعاء للميت الاول وبالصلاة على النبي ص للميت الثاني وبعد الخامسة ثم صلاة الاول ويأتي للثاني بوظيفة التكبير الثالث وهكذا يتم بقية صلواته ويخبر في تقديم وظيفة الميت الاول او الثاني بعد كل تكبير مشترك هذا مع عدم الخوف على واحد منهما واما اذا خيف على الاول بتعين الوجه الاول واذا خيف على الثاني بتعين الوجه الثاني او تقديم الصلاة على الثاني بعد القطع واذا خيف عليهما معا يلاحظ قلة الزمان في القطع والتشريك بالنسبة اليهما ان امكن والا فالاحوط عدم القطع ❁ فصل في اداب الصلاة على الميت ❁ وهي امور «الاول» ان يكون المصلى على طهارة من الوضوء والغسل والتيمم وقد مر جواز التيمم مع وجدان الماء ايضاً ان خاف فوت الصلاة لو اراد الوضوء بل مطلقاً «الثاني» ان يقف الامام والمنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر وعند صدر المرأة بل مطلق الانثى ويخبر في الخنثى ولو شرك بين الذكر والانثى في الصلاة جعل وسط الرجل فيقبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبة الى كل منهما «الثالث» ان يكون المصلى حائطاً بل يكره الصلاة بالحذاء دون مثل الخف والجورب «الرابع» رفع اليدين عند التكبير الاول بل عند الجميع على الاقوى «الخامس» ان يقف قريباً من الجبازة بحيث لو هبت الريح وصل توبه اليها «السادس» ان يرفع الامام صوته بالتكبيرات بل الادعية ايضاً وان بسر المأموم «السابع» اختيار المواضع المعتادة للصلاة التي هي مظان الاجتماع وكثرة المصلين «الثامن» ان لا توقع في المساجد فانه مكروه عدا مسجد الحرام «التاسع» ان تكون بالجماعة وان كان يكفي المنفرد ولو امرأة «العاشر» ان يقف المأموم خلف الامام وان كان واحداً بخلاف اليومية حيث يستحب وقوفه ان كان واحداً الى جنبه «الحادي عشر»

الاجتهاد في الدعاء الميت المؤمن « الثاني عشر » ان يقول قبل الصلوة الصلوة ثلاث مرات « الثالث عشر » ان تلقف الحائض اذا كانت مع الجماعة في صف وحدها « الرابع عشر » رفع اليدين عند الدعاء للميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء لكنه مشكل ان كان بقصد الخصوصية والورود (مسئلة ١) اذا اجتمعت جنازات فالاولى الصلوة على كل واحد منفرداً وان اراد انتشارك فهو على وجهين « الاول » ان يوضع الجميع قدام المصلي مع المحاذات والاولى مع اجتماع الرجل والمرأة جعل الرجل اقرب الى المصلي حراً كان او عبداً كأنه لو اجتمع الحر والعبد جعل الحر اقرب اليه ولو اجتمع الطفل مع المرأة جعل الطفل اقرب اليه اذا كان ابن ست سنين وكان حراً ولو كانوا متساوين في الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيلة ونحوها من الصفات الدينية ومع التساوي فالقرعة وكل هذا على الاولوية لا الوجوب فيجوز باى وجه انفق « الثانى » ان يجعل الجميع صفاً واحداً ويقوم المصلي وسط الصف بان يجعل رأس كل عند الية الاخر شبه الدرج ويراعى في الدعاء لم بعد التكبير الرابع تنبيه الضمير او جمعه وتذكيره وتابئته ويموز التذكير في الجميع بلحاظ لفظ الميت كما انه ييموز الثالث بلحاظ الجنازة

﴿ فصل في الدفن ﴾

يجب كفاية دفن الميت بمعنى ووراته في الارض بحيث يؤمن على جسده من السباع ومن اذى ريحه للناس ولا ييموز وضعه في بناء او في تابوت ولو من حجر بحيث يؤمن من الامر من مع القدرة على الدفن تحت الارض نعم مع عدم الامكان لا بأس بها والاقوى كفاية مجرد الموارد في الارض بحيث يؤمن من الامر من جهة عدم وجود السباع او عدم وجود الانسان هناك لكن الاحوط كون الحفيرة على وجه المذكور وان كان الامن حاصل بدونها (مسئلة ١) يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الايمن بحيث يكون رأسه الى المغرب ورجله الى المشرق وكذا في الجسد بلا رأس بل في الراس بلا جسد بل في الصدر وحده بل في كل جزء يمكن فيه ذلك (مسئلة ٢) اذا مات ميت في السفينة فان امكن التأخير ليدفن في الارض بلا عسر وجب ذلك وان لم يمكن خلوف فساد اولئح مانع بغسل ويكفن ويحيط به على عليه ويوضع في خاوية ويوكأ رأسها وبقاى في البحر مستقبل القبلة على الاحوط وان كان الاقوى عدم وجوب الاستقبال او يتقل الميت بجعر او نحوه بوضعه في رجله وبقاى في البحر كذلك والاحوط مع الامكان اختيار الوجه الاول

وكذا اذا خيف على الميت من نبش العدو قبره وتمثله (مسئلة ٣) اذا ماتت كاتبة كناية او غير
 كناية ومات في بطنها ولد من مسلم يتكاح او شبهة او ملك يمين تدفن مستديرة للقبلة على جانبها
 الايسر على وجهه يكون الولد في بطنها مستقبلا والاحوط العمل بذلك في مطلق الجنين ولو لم
 تلج الروح فيه بل لا يخلو عن قوة (مسئلة ٤) لا يعتبر في الدفن قصد القربة بل يكفي دفن العبي
 اذا علم انه اتى به بشرا نطه ولو علم انه ما قصد القربة (مسئلة ٥) اذا خيف على الميت من اخراج
 السبع اياه وجب احكام القبر بما يوجب حفظه من القبر والآجر ونحو ذلك كما ان في السفينة
 اذا ار يد القائه في البحر لا يد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر اياه بمجرد الالقاء
 (مسئلة ٦) موثة الالقاء في البحر من الحجر او الحديد الذي يشغل به او الخاية التي يوضع فيها
 تخرج من اصل التركة وكذا في الآجر والقبر والساروج في موضع الحاجة اليها (مسئلة ٧)
 يشترط في الدفن ايضا اذن الولي كالمصلاة وغيرها (مسئلة ٨) اذا اشبهت القبلة يعمل بالظن ومع
 عدمه ايضا يسقط وجوب الاستقبال ان لم يمكن تحصيل العلم ولو بالتأخير على وجه لا يفسد بالميت
 ولا بالمبائسين (مسئلة ٩) الاحوط اجراء احكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين
 اذا كانا مسلمين او كان احدهما مسلما واما اذا كان الزنا من احد الطرفين وكان الطرف الاخر
 مسلما فلا اشكال في جريان احكام المسلم عليه (مسئلة ١٠) لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار
 كما لا يجوز العكس ايضا نعم اذا اشبه المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبرة المسلمين واذا دفن
 احدهما في مقبرة الاخرين يجوز النبش اما الكافر فلعدم الحرمة له واما المسلم فلا من مقتضى
 احترامه عدم كونه مع الكفار (مسئلة ١١) لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبلة والبالوعة ونحوها
 بما هو هناك لحرمة (مسئلة ١٢) لا يجوز الدفن في المكان المنسوب وكذا في الاراضي الموقوفة
 لغير الدفن فلا يجوز الدفن في المساجد والمدارس ونحوهما كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل
 اندراسه وميته (مسئلة ١٣) يجب دفن الاجزاء المبانة من الميت حتى الشعر والسن والظفر
 واما السن والظفر من الحي فلا يجب دفنها وان كان معها شيء يسير من اللحم نعم يستحب دفنها
 بل يستحب حفظها حتى يدفنها كما يظهر من وصية مولينا الباقر الصادق عليه السلام وعن
 امير المؤمنين عليه السلام ان النبي صلوات الله عليه وآله امر بدفن اربعة الشعر والسن والظفر
 والدم وعن عائشة عن النبي (ص) انه امر بدفن سبعة اشياء الاربعة المذكورة والخبض
 واستسمة والمعلقة (مسئلة ١٤) اذا مات شخص في البر ولم يمكن اخراجه يجب ان يد

ويجوز قبراً له (مسئلة ١٥) اذا مات الجنين في بطن الحامل وخيف عليها من بقاءه وجب
التوصل الى اخراجه بالارفق فالارفق ولو بتقطيعه قطعة قطعة ويجب ان يكون المباشر النساء
اوزوجها ومع عدمها فالطاهر من الرجال فان تعذر فالاجانب حفظاً لنفسها المحترمة ولومات
الحامل وكان الجنين حياً وجب اخراجه ولو بشق بطنها اي شق جنبها الايسر ويخرج الطفل ثم
يغاط وتدفن ولا فرق في ذلك بين رجاء حياة الطفل بعد الاخراج وعدمه ولو خيف مع حيوتها
على كل منها انظر حتى ينعى ^ب اصل في استحبات قبل الدفن وجبته وبهذه ^ب وهي امور
«الاول» ان يكون عمق القبر الى الترفوة او الى ثمانية ويحتمل كرامة الازيد «الثاني» ان يعمل
له سد على القبة في الارض اعلية بان يغمر بقدر الميت في اطول والعرض ويقدار ما يمكن
جالوس الميت فيه في العمق ويتقى في الارض الرخوة وسطا اقبر شبه انهر فيوضع فيه الميت
ويستف عليه «الثالث» ان يدفن في القبرة اقربية على ذكره بعض العلماء الا ان يكون في
البيدة حزبة بان كانت مقبرة لصلحاء او كن الترون هناك ازيد «الرابع» ان يوضع الجنادة
دون القبر بذرايع او ثلثة اواز يدمن ذلك ثم ينزل قليلاً ويوضع ثم ينزل في
الثالثة مترصلاً لياخذ الميت اهنته بل يكره ان يدخل في اقبر دفعة فان لقبر احوالاً عظيمة
«الخامس» ان كان الميت رجلاً يوضع في القبة الاخيرة بحيث يكور رأسه عند مالى رحلى
الميت في القبر ثم يدخل في القبر طولاً من طرف رأسه أى يدخل رأسه أولاً وان كان امرأة
توضع في طرف القبة ثم تدخل عرضاً «السادس» ان يغلى القبر بثوب عند ادخل المرأة
«السابع» ان يسلم من نعشه صلاً فيرسل الى القبر يرفق «الثامن» الدعاء عند الدفن من التعش
بان يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ص اللهم الى رحمتك الى عذابك اللهم افسح له
في قبره ولقمة في جنته وتبته بالقول اثالث وقدا واياه عذاب اقبر وعند معابة القبر اللهم اجعله
روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفر النار وعند الوضع في القبر يقول اللهم عبدك
وابن عبدك وابن امك نزل بك وانت خير منزل به وهذا الوضع فيه يقول اللهم جاف الارض
عن جنبيه وصاعد عمله ولقاه منك رضواناً وعد وضعه في القبر يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول
الله ص ثم يقرء فاتحة الكتاب وآية الكرسي والحدوثين وقيل هو الله احد ويقول اعوذ بالله من
الشیطان الرجيم وما دام مستتملاً بالتسريح يقول اللهم صل وحدته واس وحشته وامن روحه
واسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك فلاننا رحمتك للظالمين وعند الخروج من

بسم الزوج

القبور يقول الله وأنا اليراجعون اللهم ارفع درجاته في عليين واخلف على عقبه في الغابرين وعندك
 تخسبه يارب العالمين وعند اهالة التراب عليه يقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم جاف الارض
 عن جنبيه واسعد اليك بروحه واثقه منك رضواناً واسكن قبره من رحمته ما تقنيه به عن رحمة
 من سواك وايضاً يقول ايماناً بك وتصديقاً ببعثك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله
 اللهم زدنا ايماناً وتسلماً « التاسع » ان تحمل عقد الكفن بعد الوضع في القبر ويده من طرف
 الراس « العاشر » ان يحسر عن وجهه ويجعل خده على الارض ويميل له وسادة من تراب
 « الحادي عشر » ان يسند ظهره ببلية او مدرة ثلاثية على فناء « الثاني عشر » جعل مقدار لبنة
 من تربة الحسين عليه السلام لقاء وجهه بحيث لا تصل اليها النجاسة بعد الانقيار « الثالث عشر »
 تلقينه بعد الوضع في القبر قبل الستر بالآية بان يقرّب يده على منكبيه الايمن ويضع يده اليسرى
 على منكبه الايسر بقوة ويدفعه الى اذنه ويحركه تحريكاً شديداً ثم يقول يا فلان بن فلان اسمع
 اللهم ثلاث مرات الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك والقرآن كتابك وعلى امامك والحسن
 امامك الى آخر الاثمة الفهمت يا فلان ويعد عليه هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول ثبتك الله
 بالقول الثابت هداك الله الى صراط مستقيم حرف الله يدك وبين اوليائك في مستقر من رحمته
 اللهم جاف الارض عن جنبيه واسعد بروحه اليك واثقه منك برحمتنا اللهم هفوك هفوك « واجمع
 كلمة في التلقين ان يقول « اسمع اللهم يا فلان بن فلان ثلاث مرات ذاكراً اسمه واسم ابيه ثم يقول
 هل انت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً
 صلى الله عليه واله عبده ورسوله وسيد النبيين وخاتم المرسلين وان علياً امير المؤمنين وسيد الوصيين
 وامام اقتضى الله طاعته على العالمين وان الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر
 بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والقائم الحجة
 المهدي صلوات الله عليهم ائمة المؤمنين وجميع الله على الخلق اجمعين واثبتك ائمة هدى بك ابرار
 يا فلان بن فلان اذا اناك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى ومثلاك من ربك
 وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبلك وعن ايمتك فلا تخف ولا تحزن وقل في جوابها
 الله ربّي ومحمد صلى الله عليه وآله نبي والاسلام ديني والقرآن كتابي والكعبة قبلتي واهل البيت علي
 بن ابي طالب امامي والحسن بن علي المجتبي امامي والحسين بن علي الشهيد بكر بلاه امامي وعلي بن زين
 العابدين امامي ومحمد الباقر امامي وجعفر الصادق امامي وموسى الكاظم امامي وعلي بن الرضا امامي

وعمد الجواد امامي وعلى الهادي امامي والحسن العسكري امامي والحبعة المنتظر امامي هؤلاء صلوات عليهم اجمعين اثني وصادق وقادق وشفعائي بهم انولي ومن اعدائهم ائبره في الدنيا والاخرة ثم اعلم يا فلان بن فلان ان الله تبارك وتعالى نعم الرب وان محمد صلى الله عليه واله نعم الرسول وان علي بن ابي طالب واولاده المصومين الائمة الاثني عشر نعم الائمة وان ماجاء به محمد صلى الله عليه واله حق وان الموت حق وصوال منكر ونكير في القبر حق والبعث والتشور حق والصراط حق والميزان حق وتطائر الكذب حق وان الجنة حق والنار حق وان الساعة انية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ثم يقول المبعث يا فلان وفي الحديث انه يقول فبعثت ثم يقول بئسك الله بالقول الثابت وهداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بئسك وبين اولياك في مستقر من رحمته ثم يقول اللهم جاب الارض عن جنبيه واصعد بروحه اليك ولقنه منك برهانا اللهم عفوك عفوك والاولي ان يلقي بما ذكر من العربي ولسان الميت ايضا ان كان غير عربي « الرابع عشر » ان يد المحدث باليمن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه والاولي الابتداء من طرف راسه وان احسب الدين باليمن سكان احسن « الخامس عشر » ان يخرج المباشر من طرف الرجاين فانه باب القبر « السادس عشر » ان يكون من يضعه في القبر على طهارة مكشوف الراس نازعا عمامته وردائه ونعليه بل وخفيه الا لضرورة « السابع عشر » ان يجعل يده في راسه من حفر التراب عليه بظهر الكف قائلا انا لله وانا اليه راجعون علي ماص « الثامن عشر » ان يكون المباشر لوضع المرفة في القبر محارمها اوزوجها ومع عدم محارمها والا فالاجانب ولا يهد ان يكون الاول بالنسبة الى الرجل الاجانب « التاسع عشر » رفع القبر عن الارض بمقدار اربع اصابع معصومة او مفرجة « العشرون » تربيع القبر بمعنى كونها ذا اربع زوايا قائمة ونسطيه ويكره تسفيته بل تركه احوط « الحادي والعشرون » ان يجعل على القبر علامة « الثاني والعشرون » ان يرش عليه الماء والاولي ان يستقبل القبلة ويستند بالرأس من عند الراس الى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع الى الراس ثم يرش على الوسط ما يفضل من الماء ولا يبعد استحباب الرش الى اربعين يوما او اربعين شهرا « الثالث والعشرون » ان يضع الخاضعون بعد الرش اصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى اثرها والاولي ان يكون مستقبل القبلة ومن طرف راس الميت واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة الى من لم يصل على الميت واذا كان الميت هاشميا فالاولي ان يكون الوضع على وجهه يكون اثر الاصابع ازبد بان يزيد في غمز اليد « ويستحب » ان يقول

حين الرضح بسم الله ختمك من الشيطان ان يدخلك « وايضاً » يستحب ان يقرء مستقبلًا للقبلة سبع مرات انا انزلناه وان يستغفره ويقول اللهم جاف الارض عن جنبه واصعد اليك روحه وافقه منك رضوانا واسكن قبره من رحمته ما تقنيه به عن رحمة من سواك او يقول اللهم ارحم غربته وصل وحدته وانس وحدته وامن روعته وافض عليه من رحمته واسكن اليه من يرد حفرك وسعة غفرانك ورحمتك ما يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان بتولاه ولا يخلص هذه الكيفية بهذه الحالة بل يستحب عند زيارة كل مؤمن قرائة انا انزلناه سبع مرات وطلب المغفرة وقراءة الدعاء المذكور « الرابع والعشرون » ان يلفه الولي او من ياذن له تلقيناً اخر بعد تمام الدفن ورجوع الحاضرين بصوت عالٍ نحو ما ذكر فان هذا للتلقين بوجوب عدم سؤال التكفيرين منه « فالتلقين يستحب في ثلاثة مواضع » حال الاحتضار وبعد الوضع في القبر وبعد الدفن ورجوع الحاضرين وبعضهم ذكر استحبابه بعد التكفيرين ايضاً ويستحب الاستقبال حال التلقين وينبغي في التلقين بعد الدفن وضع القدم عند الراس وقبض القبر بالسكفة « الخامس والعشرون » ان يكتب اسم الميت على القبر او على لوح او حجر وينصب عند راسه « السادس والعشرون » ان يجعل في قمه فص عتيق مكتوب عليه لا اله الا الله ربى محمد نبيى على والحسن والحسين الى اخر الائمة ائمة « السابع والعشرون » ان يوضع على قبره شيء من الخصى على ما ذكره بعضهم والاولى كونها حمرا « الثامن والعشرون » تمزية المصاب وتسلية قبل الدفن وبعده والثاني افضل والمرجع فيها العرف ويكنى في ثوابها رؤية المصاب اياه ولاحد زمانها ولو ادت الى تعذيبه حزن قدس كان تركها اولى ويجوز الجلوس للتعزية ولاحد له ايضاً وحدته بعضهم يومين او ثلث وبعضهم على ان الازيد من يوم مكروه ولكن ان كان الجلوس بقصد قراءة القرآن والدعاء لا يبعد جحانه « التاسع والعشرون » ارسال الطعام الى اهل الميت ثلاثة ايام ويكره الاكل عندهم وفي خبر انه عمل اهل الجاهلية « الثلثون » شهادة اربعين او خمسين من المؤمنين للميت بخير بان يقولوا اللهم انا لانظمنه الاخيراً وانت اعلم به منا « الواحد والثلاثون » البكاء على المؤمن « الثاني والثلاثون » ان يدلى صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبي ص فانه اعظم المصائب « الثالث والثلاثون » الصبر على المصيبة والاحتساب والتامى بالانبياء والاوصياء والصلحاء خصوصاً في موت الاولاد « الرابع والثلاثون » قول انا لله وانا اليه راجعون كلما تذكر « الخامس والثلاثون » زيارة قبور المؤمنين والسلم عليهم بقول السلم عليكم يا اهل الديار الخ وقراءة القرآن وطلب الرحمة والمغفرة

لهم ويتأكد في يوم الاثنين والخميس خصوصاً عصره وصباحة السبت للرجال والنساء بشرط عدم الجنح والصبر ويستحب ان يقول السلم على اهل الديار من المؤمنين رحم الله المتقدمين منهم والمأخرين وانا انشاء الله نكم لاحقون ويستحب للزائر ان يضع يده على القبر وان يكون مستقبلًا وان يقرء انا انزلناه سبع مرات ويستحب ايضاً قراءة الحمد والمعوذتين وآية الكرسي على منها ثلاث مرات والاولى ان يكون جالساً مستقبل القبلة ويجوز قائماً ويستحب ايضاً قراءة يس ويستحب ايضاً ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم السلم على اهل لاله الا الله من اهل لاله الا الله كيف وجدتم قول لاله الا الله من لاله الا الله يا لاله الا الله بحق لاله الا الله اغفر لي قال لاله الا الله واحشرنا في زمرة من قال لاله الا الله محمد رسول الله علي ولي الله « السادس والثلاثون » طلب الحاجة عند قبر الوالدين « السامع والثلاثون » احكام بناء القبر « الثامن والثلاثون » دفن الاقارب متقاربين « التاسع والثلاثون » التحديد والاسترجاع وسؤال الخلف عند موت الولد « الاربعون » صلوة الهدية ليلة الدفن وهي على رواية ركعتان يقرء في الاولى الحمد وآية الكرسي وفي الثانية الحمد والقدر عشر مرات ويقول بعد الصلوة اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان وفي رواية اخرى في الركعة الاولى الحمد وقل هو الله احد مرتين وفي الثانية الحمد والفكان عشر مرات وان اتى بالكيفيتين كان اولى وتكفي صلوة واحدة من شخص واحد وثلاث اربعين اولى لكن لا يقصد الورد والخصوصية كما انه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد اهداء الثواب والاحوط قراءة آية الكرسي الى هم فيها خالدون والظاهر ان وقته تمام الليل وان كان الاولى اوله بعد الغناء ولو اتى بغير الكيفية المذكورة سهواً اعاد ولو كان بترك آية من انا انزلناه آية من آية الكرسي ولو نسي من اخذ الاجرة عليها فتركها او ترك شيئاً منها وجب عليه ردها الى صاحبها وان لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها وان علم رضاه اتى بالصلوة في وقت آخر واهدى ثوابها الى الميت لا يقصد الورد (مسألة ١) اذا اقل الميت الى مكان اخر كالتبث او اخر الدفن الى مدة فصلوة ليلة الدفن تؤخر الى ليلة الدفن (مسألة ٢) لافرق في استيجاب التعزية لاهل المصيبة بين الرجال والنساء حتى السابات منهم مفرزا عما تكون به الفتنة ولا يباس بتعزية اهل الدمة مع الاحتراز عن النداء لهم بالاجر الا مع مصلحة تقتضي ذلك (مسألة ٣) يستحب الوصية بالاطعام ماتمه بعد موته ❦ فصل في مكروهات الدفن ❦ وهي ايضاً امور « الاول » دفن ميتين في قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقاً وقيل بحرمة مع كون احدهما

امرأة اجنبية والا فوى الجواز مطلقا مع الكراهة نعم الاحوط الترك الا لضرورة ومعها الاولى
 جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد والاحوط تركه ايضا
 « الثاني » فرش القبر بالساج ونحوه من الآجر والحجر الا اذا كانت الارض ندية واما فرش ظهر
 القبر بالآجر ونحوه فلا باس به كما ان فرشه بمثل حصير وقطيفة لا باس به وان قيل بكرأته ايضا
 « الثالث » نزول الاب في قبر ولده خوفا عن جزعه وفوات اجره بل اذا خيف من ذلك في صابر
 الارحام ايضا يكون مكروها بل قد بقي بكرأته نزول الارحام مطلقا الا الزوج في قبر زوجته
 والمحرم في قبر محارمه « الرابع » ان يهيل ذو الرحم على رحمه التراب فانه يورث قسوة القلب
 « الخامس » سد القبر بتراب غير ترابه وكذا تطيينه بغير ترابه فانه ثقل على الميت « السادس »
 تقيصه او تطيينه لغير ضرورة وامكان الاحكام المندوب بدونه والقدر المتيقن من الكراهة انما
 هو بالنسبة الى باطن القبر لا ظاهره وان قيل بالاطلاق « السابع » تجديد القبر بعد اندراسه
 الا قبور الانبياء والاوصياء والصالحين والعلماء « الثامن » تسليمه بل الاحوط تركه « التاسع »
 البناء عليه عدا قبور من ذكر والظاهر عدم كراهة الفسف تحت البناء والسقف « العاشر »
 اتخاذ المقبرة مسجدا الا مقبرة الانبياء والائمة والعلماء « الحادي عشر » المقام على القبور الا
 الانبياء والائمة « الثاني عشر » الجلوس على القبر « الثالث عشر » البول والغائط في المقابر
 « الرابع عشر » الضحك في المقابر « الخامس عشر » المشي في الدور « السادس عشر » تقييس
 القبور وتكثيفها بما يوجب هناك حرمة الميت « السابع عشر » المشي على القبر من غير ضرورة
 « الثامن عشر » الاتكاء على القبر « التاسع عشر » ازالة الميت في القبر بشفة من غير ان يوضع
 الجنازة قريبا منه ثم رفعها ووضعها دفعات كما مر « العشرون » رفع القبر عن الارض ازيد
 من اربع اصابع مفرجات « الحادي والعشرون » نقل الميت من بلد موته الى بلد اخر الا الى
 المشاهد المشرفة والاماكن المقدسة والمواضع المحترمة كالنقل عن عرفات الى مكة والنقل الى
 النجف فان الدفن فيه يدوم عذاب القبر وسؤال الملكين والى كربلاء والكاظميه وسائر قبور
 الائمة بل الى مقابر العلماء والعلماء بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر لبعض
 المرجحات الشرعية والظاهر عدم الفرق في جواز النقل بين كونه قبل الدفن او بعده ومن قال
 بجرمة الثاني مراده ما اذا استلزم التبش والا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب
 من سبغ او ظالم او حصى او نحو ذلك لا مانع من جواز نقله الى المشاهد مثلا ثم لا يبعد جواز النقل

الى المشاهد المشرفة وان استأنزمت فساد الميت اذا لم يوجب اذية المسلمين فان من تمسك بهم فاز
ومن اتهم فقد نجح ومن لجأ اليهم امن ومن اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى والمتوصل بهم
غير غائب صلوات الله عليهم اجمعين (مسئلة ١) يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت
بل قد يكون واجعا كما اذا كان مسكنا للحزن وحرقة القلب بشرط ان لا يكون منافيا للرضا
بقضاء الله ولا فرق بين الرحم وغيره بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن بل يستفاد من
بعض الاخبار جواز البكاء على الاليف الضال والخير الذي ينقل من ان الميت يندب يبكاء
اهله ضعيف مناف لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى واما البكاء المشتمل على الجزع
وعدم الصبر فحائز مالم يكن مقرونا بدمدم الرضا بقضاء الله نعم يوجب حبس الاجر ولا يبعد كراهته
(مسئلة ٢) يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر مالم يتضمن الكذب ولم يكن شتملا على الويل
والتيبور لكن يكره في الليل ويجوز اخذ الاجرة عليه اذا لم يكن بالباطل لكن الاولى ان لا يشترط
اولا (مسئلة ٣) لا يجوز الطعم والخذش وجز الشعر بل والصراخ الخارج عن حد الاعتدال
على الاحوط وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الاب والاخ والاحوط تركه فيها ايضا
(مسئلة ٤) في جز المرأة شعرها في معيبة كفارة شهر رمضان وفي تنفخ كفارة اليمين وكذا
في خدشها وجهها (مسئلة ٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته او ولده كفارة اليمين وهي
اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او نحو ير قبلة (مسئلة ٦) يحرم نبش قبر المؤمن وان كان
طفلا او مجنوناً الامع العلم باندراسه وصبر ورنه ترابا ولا يكفى الظن به وان بقي عظاما فان كان
صلبا ففي جواز نبشه اشكال واما مع كونه مجرد صورة بحيث يصير ترابا بادنى حركة فالظاهر
جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء والعلماء والصلحاء والاولاد الاثمح ولو بعد الاندراس
وان طالت المدة صيا اتخذ منها مزارا او استجارا والظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد
الميت فلو اخرج بعض تراب القبر وحفر من دون ان يظهر جسه لا يكون من النبش المحرم
والاولى الانامة بالعرف وهناك الحرمة وكذا لا يصدق النبش اذا كان الميت في سرداب ونح
بابه لوضع ميت آخر خصوصا اذا لم يظهر جسد الميت وكذا اذا كان الميت موضوعا على وجه
الارض وبني عليه بناء لعدم امكان الدفن او باعتقاد جوازه او عصيانا فان اخراجه لا يكون
من النبش وكذا اذا كان في تابوت من صخرة او نحوها (مسئلة ٧) يستثنى من حرمة النبش
موارد الاول اذا دفن في المكان المنعوب عدوانا او جهلا او نسيانا فانه يجب نبشه مع عدم

مضمون
في جز
المرأة
شعرها

رضا المالك يقاتنه وكذا اذا كان كفه منصوباً او دفن معه مال منصوب بل او ماله المنقل بعد موته الى الوارث فيجوز نبشه لاخراجيه نعم لو اوصى بدفن دعاء او قرآن او خاتم معه لا يجوز نبشه لاخذنه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز اخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الاول « الثاني » اذا كان مدفوناً بلا غسل او بلا كفن او تبين بطلان غسله او كون كفه على غير الوجه الشرعي كما اذا كان من جلد الميتة او غير المأكول او حريراً فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجباً لحثكه ولما اذا دفن بآثيم تحقد الماء فوجد الماء بعد دفنه او كفن بالحرير لتعذر غيره ففي جواز نبشه اشكال ولما اذا دفن بلا صلوة او تبين بطلانها فلا يجوز النيش لاجلها بل يصلى على قبره ومثل ترك النسل في جواز النيش ما لو وضع في القبر على غير القبلة ولو جهلاً او نسياناً « الثالث » اذا توقف اثبات حق من الحقوق على رؤية جسده « الرابع » دفن بعض اجزائه المباحة منه معه لكن الاولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده « الخامس » اذا دفن في مقبرة لا يناسبها كما اذا دفن في مقبرة الكفار او دفن معه كافر او دفن في مزبلة او بالوعة او نحو ذلك من الامكنة الموجبة لملك حرمة « السادس » لنقله الى المشاهد المشرفة والا ما كان بالمعظمة على الاقوى وان لم يوص بذلك وان كان الاحوط التمسك مع عدم الوصية « السابع » اذا كان موضوعاً في تابوت ودفن كذلك فانه لا يصدق عليه ابش حيث لا يظهر جسده والاولى مع ارادة النقل الى المشاهد اختيار هذه الكيفية فانه خل عن الاشكال او ائله اشكالا « الثامن » اذا دفن بغير اذن الولي « التاسع » اذا اوصى بدفنه في مكان معين وخولف عيانياً او جهلاً او نسياناً « العاشر » اذا دعت ضرورة الى النيش او عارضه امر راجع ام « الحادي عشر » اذا خيف عليه من صبيح او سيل او عدو « الثاني عشر » اذا اوصى بنبشه ونقله بعد مدة الى الاماكن المشرفة بل يمكن ان يقل بجوازه في كل مورد يكون هاك رجحان شرعي من جهة من الجهات ولم يكن موجباً حرمته او لأذية الناس وذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش الا الاجماع وهو سرّ النبي والتقدم المتيقن منه غير هذه الموارد لكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال (مسئلة ٨) يجوز تحريب آثار قبور التي علم اندراس ميتها ما ذكر من قبور العلماء والصحاء واولاد الائمة عسي ذكنت في المقبرة الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم وكذا في الاراضي المباحة وكفى الاحوط عدم تحريب مع عدم الحاجة خصوصاً في المباحة غير الموقوفة (مسئلة ٩) اذا لم يعلم نه قبر مؤمن او كافر فلا حوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه او كونه

برحمته الى الغيبة

برحمته الى الغيبة

في مقبرة الكفار (مسئلة ١٠) اذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاء لا يجب عليه الرضا
 بقاتنه ولو كان بالعوض وان كان الدفن بغير العدوان من جهل او نسيان فله ان يطالب النيش
 او يباشره وكذا اذا دفن مال للغير مع الميت لكن الاول بل الاحوط قبول العوض او الاعراض
 (مسئلة ١١) اذا اذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له ان يرجع في اذنه بعد الدفن سواء كان
 مع العوض او بدونه لانه المقدم على ذلك فيتمسكه دليل حرمة النيش وهذا بخلاف ما اذا اذن
 في الصلوة في داره فانه يجوز له الرجوع في اتناء الصلوة ويجب على المصل قطعها في سعة الوقت
 فان حرمة القطع انما هي بالنسبة الى المصل فقط بخلاف حرمة النيش فانه لا يفرق فيه بين المباشر
 وغيره نعم له الرجوع عن اذنه بعد الوضع في القبر قبل ان يسد بالتراب هذا اذا لم يكن الاذن
 في عقد لازم والا ليس له الرجوع مطلقا (مسئلة ١٢) اذا خرج الميت المدفون في ملك الغير
 باذنه بنيش نابش اوسيل اوسيع او نحو ذلك لا يجب عليه الرضا والاذن بدفنه ثانيا في ذلك
 المكان بل له الرجوع عن اذنه الا اذا كان لازما عليه بعقد لازم (مسئلة ١٣) اذا دفن
 في مكان مباح فخرج باحد المذكورات لا يجب دفنه ثانيا في ذلك المكان بل يجوز ان يدفن
 في مكان آخر والاحوط الاستيذان من الولي في الدفن الثاني ايضا نعم اذا كان عظام مجردا او نحو
 ذلك لا يبعد عدم اعتبار اذنه وان كان احوط مع امكانه (مسئلة ١٤) يكره اخفاء موت
 انسان من اولاده واقربائه الا اذا كان هناك جهة رجحان فيه (مسئلة ١٥) من الاممكة اني
 يستحب الدفن فيها ويجوز نقل اليها الحرم ومكة ارجح من سائر مواضعه وفي بعض الاخبار ان
 الدفن في الحرم يوجب الامن من الفرع الاكبر وفي بعضها استحباب نقل الميت من عرفات الى
 مكة المعظمة (مسئلة ١٦) ينبغي للمؤمن اعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض او الصحة
 ويرجح ان يدخل قبره ويقرأ القرآن فيه (مسئلة ١٧) يستحب بذل الارض لدفن المؤمن
 كما يستحب بذل الكفن له وان كان غنيا في الخبر من كفن مؤمنا كان كمن ضمن كسونه الى
 يوم القيمة (مسئلة ١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن في الغبر من حفر مؤمن قبرا كان
 كمن بوءا بيتا موافقا الى يوم القيمة (مسئلة ١٩) يستحب مباشرة غسل الميت في الغبر كان
 فيما ناجى الله به موسى عليه السلام ربه قل يارب مائت غسل الموق قد قل اغسله من ذنوبه كما
 ولدت له امه (مسئلة ٢٠) يستحب للامان اعداد الكفن وجعله في بيته وتكرار النظر اليه
 ففي الحديث قل رسول ص اذا اعد الرجل كفنه كان ماجورا كما ظر اليه وفي خبر آخر

لم يكتب من الغافلين وكان ماجورا كلما نظر اليه

❀ فصل في الاغسال المنسوبة ❀

وهي كثيرة وعد بعضهم سبعا واربعين وبعضهم انهاها الى خمسين وبعضهم الى ازيد من ستين
وبعضهم الى سبع وثمانين وبعضهم الى مائة وهي اقسام زمانية ومكانية وفعلية اما الفعل الذي
يريد ان يفعل او لفعل الذي فعله والمكانية ايضا في الحقيقة فعليه لانها اما للدخول في مكان
او للكون فيه اما الزمانية فاغسال احدها غسل الجمعة ورجعائه من الغسورات وكذا تاكد
استحبابه معلوم من الشرع والاخبار في الحث عليه كثيرة وفي بعضها انه يكون طهارة له من الجمعة
الى الجمعة وفي آخر غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما بينهما من لغتوب من الجمعة الى الجمعة وفي
جملة منها التعبير بالوجوب في الخبر انه واجب على كل ذكر اوانى من حر او عبد وفي آخر من غسل
يوم الجمعة فقال ع واجب على كل ذكر وانى حر او عبد وفي ثالث الغسل واجب يوم الجمعة وفي
رابع قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجبا فقال ع ان الله اتم حلوته للربضة بعلمه
الثالثة الى ان قال واتم وضوء الثالثة بغسل يوم الجمعة وفي خامس لا يتركه الا فاسق وفي سادس
عن نسيه حتى صلى قال ع ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويبعد العورة وان مضى الوقت
فقد جازت حلوته الى غير ذلك ولنا ذهب جماعة الى وجوبه منهم الكلبى والصدوق
وشيعنا البيهقي على ما نقل منهم لكن الاقوى استحبابه والوجوب في الاخبار منزل على تاكد
الاستحباب وفيها قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى فلا ينبغي الاشكال في عدم وجوبه
وان كان الاحوط عدم تركه (مسئلة ١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثاني الى الزوال
وبعد الى اخر يوم السبت قضاء لكن الاولى والاحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم
الجمعة ان يتوى القرية من غير تعرض للاداء والقضاء كما ان الاولى مع تركه الى الغروب ان
يأتى به بعنوان القضاء في نهار السبت لاني ليلة واخر وقت قضائه غروب يوم السبت واحتمل
بعضهم جواز قضائه الى اخر الاسبوع لكنه مشكل نعم لا بأس به لا بهذا الورود بل بوجاه
المطالبة لعدم الدليل عليه الا الرضوي المتغير المعلوم كونه مع ع (مسئلة ٢) يجوز تقديم غسل
احمعة يوم الخميس بل اولهبة الحمة اذا خاف اعواز الماء يومها اما تقديمه ليلة الخميس فمشكل نعم
لا بأس به مع عدم قصد الورود لكن احتمل بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الاسبوع ايضا

نرجو من اخواننا من علماء
الدين ان يمدحوا هذه
الوقفة

ولا دليل عليه واذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب اعتاده وان تركه يستحب قضائه يوم السبت واما اذا لم يتمكن من اداائه يوم الجمعة فلا يستحب قضائه واذا دار الامر بين التقديم والقضاء فالاولى اختيار الاول (مسئلة ٣) يستحب ان يقول حين الاعتسال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين (مسئلة ٤) لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة والحاضر والمساقر والحر والعبد ومن يصلي الجمعة ومن يصلي الظهر بل الاقوى استحبابه للصبي المميز نعم يشترط في العبد اذن المولى اذا كان متافياً لحقه بل الاحوط مطلقاً وبالنسبة الى الرجال اكيد بل في بعض الاخبار رخصة تركه للذساء (مسئلة ٥) يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه بل في بعضها الامر باستغفار التارك وعن امير المؤمنين عليه السلام انه قال في مقام التوبيخ لشخص والله لانت اعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فانه لا تزال في طهر الى الجمعة الاخرى (مسئلة ٦) اذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لالاغواز الماء بل لامر آخر كعدم التمكن من استعماله اولفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه ايضاً يوم الخميس وان كان الارلى عدم قصد الغصوبية والورود بل الاتيان به رجاء المطلوبة (مسئلة ٧) اذا تسرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف اغواز الماء يوم الجمعة فتبين في الاتناء وجوده وتمكنه منه يومها بطل غسله ولا يجوز اتمامه بهذا العنوان والعدول منه الى غسل آخر مستحب الا اذا كان من الاول فاصداً للامرين (مسئلة ٨) الاولى ايمانه قريباً من الزوال وان كان يجزى من طلوع الفجر اليه كما مر (مسئلة ٩) ذكر بعض العلماء ان في القضاء كلما كان اقرب الى وقت الاداء كان افضل فانيانه في صبيحة السبت اولى من اتيانه عند الزوال منه او بعده وكذا في التقديم فعصر يوم الخميس اولى من صبحه وهكذا ولا يحلو عن وجهه وان لم يكن واضحاً واما الفضيلة ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا اشكال فيه وان قلنا بكونه قضاء كما هو الاقوى (مسئلة ١٠) اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه ومع تركه عمدآ تجب الكفارة والاحوط قضائه يوم السبت وكذا اذا تركه سهواً اولعدم التمكن منه فان الاحوط قضائه واما الكفارة فلا تجب الا مع التعمد (مسئلة ١١) اذا اغتسل بتجيل يوم الخميس بعنوان التقديم او بتجيل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصاً اذا قصد الامر الواقعي وكان الاشتباه في التطبيق وكذا اذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع

خوف الاعواز او يوم السبت واما لو قصد غسلًا آخرًا غير غسل الجمعة او قصد الجمعة فبين كونه مأمورًا لغسل اخر في الصحة اشكال اذا قصد الامر الفعلي الواقع وكان الاشتباه في التطبيق (مسئلة ١٢) غسل الجمعة لا ينقض بشئ من الحدث الاصغر والاكبر اذ المقصود ايجاده يوم الجمعة وقد حصل (مسئلة ١٣) الاقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض بل لا يبعد اجزائه عن غسل الجبابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم (مسئلة ١٤) اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء او غيره يصح التيمم ويجوز نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالاحوط الاعتسال لا درك المستحب « الثاني » من الاغسال الزمانية اغسال ليالي شهر رمضان يستحب الغسل في ليالي الافراد من شهر رمضان وقام ليالي العشر الاخير يستحب في ليلة الثالث والعشرين غسل آخر في آخر الليل وايضا يستحب الغسل في اليوم الاول منه فعلى هذا الاغسال المستحبة فيه اثنتان وهن وهن وقيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالي الازواج وعليه يصير اثنتان وثلاثون ولكن لادليل عليه لكن الاتيان لاحتمال المطلوبة في ليالي الازواج من العشرين الاولين لا باس به والا حكمها ليالي القدر وليلة نصف وليلة سبعة عشر والخمس وعشرين والسبع وعشرين والتسع وعشرين منه (مسئلة ١٥) يستحب ان يكون الغسل في الليلة الاولى واليوم الاول من شهر رمضان في الماء الجاري كما انه يستحب ان يصب على راسه قبل الغسل او بعده ثلثين كفا من الماء يامن من حكة البدن ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل (مسئلة ١٦) وقت غسل ليالي تمام الليل وان كان الاولى اتيانها اول الليل بل الاولى اتيانها قبل الغروب او مقارنا له ليكون على غسل من اول الليل الى آخره نعم لا يبعد في ليال العشر الاخير رجحان اتيانها بين المغرب والعشاء لما نقل من فعل النبي ومدير ان الغسل الثاني في ليلة الثالث والعشرين في آخره (مسئلة ١٧) اذا ترك الغسل الاول في الليلة الثالثة والعشرين في اول الليل لا يبعد كفة الغسل الثاني عنه والاولى ان ياتي بها آخر الليل برجاء المطلوبة خصوصا مع انفصل بينه ويجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الامرين (مسئلة ١٨) لا تنقض هذه الاغسال ايضا بالحدث الاكبر والاصغر كفي غسل الجمعة « الثالث » غسل يوم العيدين المفطر والاضحي وهو من السنن المؤكدة حتى انه ورد في بعض الاخبار انه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في الوقت فغسله ان يقتل ويعد العلو وان مضى الوقت فقد جازت صلواته وفي خبر آخر عن غسل الاضحي فقال ع واجب الابن وهو منزل على تارك

اذا كان منه كل لها

الاستحباب لصراحة جملة من الاخبار في عدم وجوبه ووقته بعد الفجر الى الزوال ويحتمل الى الغروب والاولى عدم نية الورود اذا اتى به بعد الزوال كما ان الاولى اتيانه قبل صلوة العيد لتكون مع الغسل ويستحب في غسل عيد الفطر ان يكون في فطر ومع عدمه ان يبائر بنفسه الاستقاء بفتح وان يغتسل تحت الظلال او تحت حائط وبائع في التستر وان يقول عند ارادته اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباع سنة نبيك ثم يقول بسم الله ويغتسل ويقول بعد الغسل اللهم اجعله كفارة لذنوبي وطهوراً لبعثي اللهم اذهب عني الفسوس والاولى اعمال هذه الاداب في غسل يوم الاضحية ايضاً لكن لا يقصد الورود لاختصاص النص بافطر وكذا يستحب الغسل في ليلة الفطر ووقته من اولها الى الفجر والاولى اتيانه اول الليل وفي بعض الاخبار اذا غربت الشمس فاغتسل والاولى اتيانه ليلة الاضحية ايضاً لا يقصد الورود لاختصاص النص بليلة الفطر « الرابع » غسل يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ووقته تمام اليوم « الخامس » غسل يوم عرفة وهو ايضاً تمتد الى الغروب والاولى عند الزوال منه ولا فرق فيه بين من كان بعرة فوات اوصار البلدان « السادس » غسل يوم من رجب وهي اوله ووسطه وآخره ويوم السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر الى الغروب وعن الكشعري والجلبي استحبابه في ليلة المبعث ايضاً ولا بأس به لا يقصد الورود « السابع » غسل يوم الغدير والاولى اتيانه قبل الزوال منه « الثامن » يوم المباحلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة على الاقوى وان قيل انه يوم الحادي والعشرين وقيل هو يوم الخامس والعشرين وقيل انه السابع والعشرين منه ولا بأس بالغسل في هذه الايام لا يقصد الورود « التاسع » يوم النصف من شعبان « العاشر » يوم المولود وهو السابع عشر من ربيع الاول « الحادي عشر » يوم التيزور « الثاني عشر » يوم التاسع من ربيع الاول « الثالث عشر » يوم دحو الارض وهو الخامس والعشرين من ذي القعدة « الرابع عشر » كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم ولا بأس بها لا يقصد الورود (مسألة ١٩)

لا قضاء الاغسال الزمانية اذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها الا غسل الجمعة كما مر لكن عن المنيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الاضحية وعن الشهيد استحباب قضاها اجمع وكذا تقدمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ووجه الامرين غير واضح لكن لا بأس بها لا يقصد الورود (مسألة ٢٠) ر: قيل يكون الغسل مستحباً نفسياً يبشرع الاتيان به في كل زمان من غير نظر الى سبب او عاية وجهه غير واضح ولا بأس به لا يقصد

وطهر دني
غداً

الورود ❁ فصل في الاغسال المسكوبة ❁ اى الذى يستحب عند ارادة الدخول في مكان وفى الغسل لدخول حرم مكة وللدخول فيها وللدخول مسجدها وكعبتها وللدخول حرم المدينة وللدخول فيها وللدخول مسجد النبي ص وكذا للدخول في سائر المشاهد المتبرقة للائمة عليهم السلام ووقتها قبل الدخول عند ارادته ولا يبعد استحبابه بعد الدخول للكون فيها اذ لم يقتل قبله كما لا يبعد كفاية غسل واحد في اول اليوم واول الليل للدخول الى آخره بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرار كما انه لا يبعد جواز التداخل ايضا فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في ذلك اليوم فيقتل غسلاً واحداً لجميع وكذا بالنسبة الى المدينة وحرمها ومسجدها (مسئلة ١) حكي عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان تريف ووجهه غير واضح ولا بأس به لا بقصد الورد ❁ فصل في الاغسال الفعلية ❁ وقدس انها قسمان « القسم الاول » ما يكون مستحباً لاجل الفعل القدي يريد ان يفعله وحى اغسال « احدها » الاحرام وعن بعض العلماء وجوبه « الثاني » لطواف سواء كان طواف الحج او العمرة او طواف النساء بل للطواف المتدوب ايضا « الثالث » للوقوف بعرفات « الرابع » للوقوف بالمسعر « الخامس » للذبح والنحر « السادس » للحلق وعن بعضهم استحبابه لوي الحجار ايضا « السابع » لزيارة احد المعصومين من قريب او بعيد « الثامن » لرؤية احد الائمة ع في المنام كما نقل عن موسى بن جعفر ع انه اذا اراد ذلك يقتل ثلث ليال ويناجيهم فيراهم في المنام « التاسع » لصلوة الحاجة بل اطالب الحاجة مطلقاً « العاشر » لصلوة الاستغارة بل للاستغارة مطلقاً ولو من غير صلوة « الحادي عشر » لعمل الافتتاح المعروف بعمل ام داود « الثاني عشر » لاختذ تربة الحسين ع « الثالث عشر » لارادة السفر خصوصاً لزيارة الحسين ع « الرابع عشر » لصلوة الاستسقاء بل له مطلقاً « الخامس عشر » للتوبة من الكفر الاصلي او الارتدادى بل من القسقى بل من الصغيرة ايضا على وجه « السادس عشر » للنظم والاشتكاء الى الله من ظلم ظالم في الحديث عن الصادق ع ما مضونه اذا ظلمك احد فلا تدع عليه فان المظلوم قد يصير ظالماً بالدعاء عني من ظلمه لكن اغسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم ان فلان من فلان ظلمي وليس لي احد اصول له عليه غيرك فاستوف لي طلاق الساعة الساعة بالامم الذي اذا سئلك به المضطر اجبته كتكتفت مابه من ضرر ومكنت له في الارض وجعلته حليفك على حلقك فاستلك ان تصلى على محمد وآل محمد وان تستوفي ظلامتي الساعة الساعة فسترى ما تقب « السابع عشر » للامن من

الظاهر في الخبر
صلى الله عليه
في باب فيه
العمرة آ -

الحوف من ظالم فيقتل ويصل ركبتين ويمسح عن ركبتيه ويمسحها قريبا من مصلاه ويقول مائة مرة يا حي يا قيوم يا حي لا اله الا انت برحمتك استغيث فصل على محمد وآل محمد واغتنى الساعة الساعة ثم يقول استغثك انت تعلى على محمد وآل محمد وان تطفئ بي وان تغلب بي وان تمكروا بي وان تخدع لي وان تكفي بي مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة وهذا دعاء النبي ص يوم احد « الثامن عشر » لدفع الباردة يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وعند الزوال من الاخير « ما زلما » الحاق ينتقل « التاسع عشر » للمباهلة مع من يدعى باطلا « العشرون » لتحصيل النشاط للعبادة او لخصوص صلاة الليل فمن فلاح السائل ان امير المؤمنين ع كان يقتل في الليالي الباردة لاجل تحصيل النشاط لصلاة الليل « الحادي والعشرون » لصلاة الشكر « الثاني والعشرون » لتفصيل الميت وتكفينه « الثالث والعشرون » للحجامة على ما قبله ولكن قيل انه لا دليل عليه ولعله مصحف الجملة « الرابع والعشرون » لارادة العود الى الجحاح لما نقل عن الرسالة الذهبية ان الجحاح بعد الجحاح بدون الفعل بالنقل يوجب جنون الولد لكن يحتمل ان يكون المراد غسل الجنابة بل هو الظاهر « الخامس والعشرون » الغسل لكل عمل يقرب به الى الله كما حكى عن ابن الجنيب وجهه غير معلوم وان كان الايمان به لا يقصد الورود لابأس به « القسم الثاني » ما يكون مستحبا لاجل الفعل الذي فعله وهي ايضا اغسال « احدها » غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصي التي ارتكبها او بناء على انه بعد الدم الذي هو حقيقة التوبة لكن الظاهر انه من القسم الاول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الاخبار ومن كانت العلماء ويمكن ان يبقى أنه ذو جهتين فمن حيث انه بعد المعاصي وبعد الندم يكون من القسم الثاني ومن حيث ان تمام التوبة بالاستغفار يكون من القسم الاول وخبر مسعدة بن زياد في خصوص استماع الفناء في الكنيف وقول الامام ع له في آخر الخبر فاعنسل فصل ما بدالك يمكن توجيهه بكل من الوجهين والظاهر انه لسرعة قبول التوبة او اكملها « الثاني » الغسل لقتل الوزغ ويحتمل ان يكون للشكر على توقيفه لقتله حيث انه حيوان خبيث والاخبار في ذنبه من الطرفين كثيرة ففي النبوي اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة وفي آخر من قتله فكما قتل شيطانا ويحتمل ان يكون لاجل حدوث فمذرة من المباشرة لقتله « الثالث » غسل المولود وعن الصدوق وابن حمزة وجوبه لكنه ضعيف ووقته من حين الولادة حينما عرفيا فالأخير الى يومين او ثلاثة لا يضر وقد بقي الى سبعة ايام وربما قيل يبقائه الى آخر الامر والاولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي

الاتيان به يرجاء المطلوبة « الرابع » الغسل لرؤية المصلوب وذكروا ان استحبابه مشروط باسرين
احدهما ان يمشى لينظر اليه متممداً فلوانفق نظره او كان مجبوراً لا يستحب الثاني ان يكون بعد
ثلاثة ايام اذا كان مصلوباً بحق لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوباً بظلم فانه يستحب معه مطلقاً
ولو كان في اليومين الاولين لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم الا دعوى الانصراف
وعلى عمل منع نعم الشرط الاول ظاهر الخبر وهو من قصد الى مصلوب فنظر اليه وجب عليه
الغسل عقوبة وغلاظه ان من مشى اليه لفرض صحيح كاداء الشهادة او تحملاً لا يثبت في حقه
الغسل « الخامس » غسل من فرض في صاوة الكسوفين مع احتراق القرص اى تركها عمداً فانه
يستحب ان يغسل ويقضيها وحكم بعضهم بوجوبه والاقرى عدم الوجوب وان كان الاحوط عدم
تركه والظاهر انه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور ولكن يحتمل ان يكون لاجل القضاء كما
هو مذهب جماعة فالاولى الاتيان به بقصد القرية لاجل لحظة غاية اوسبب واذا لم يكن الترك من
تفريط اولم يكن القرص محرماً لا يكون مستحباً وان قبل باستحبابه مع التعمد مطلقاً وقيل باستحبابه
مع احتراق القرص مطلقاً « السادس » غسل المرأة اذا تطيبت لغير زوجها فى الخبر انما امرئة
تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صاوة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها واحتمال كون المراد
غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الخدايق بعيد ولا داعى اليه « السابع » غسل من شرب
مسكراً فنام فى الحديث عن النبي ص ما مضى منه ما من احد نام على سكر الا وصار عروساً للشيطان الى
الفجر فعليه ان يغتسل غسل الجنابة « الثامن » غسل من مس ميتاً بعد غسله (مسألة ١) حكى عن
المفيد استحباب الغسل ان صب عليه ماء مظنون النجاسة ولا وجه له وربما يعد من الاغسال السنوية
غسل المحزون اذا اذق ودليله غير معلوم وربما بقى أنه من جهة احتمال جنابته حال جنونه لكن على
هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية فلا وجه لمداهمها كما لا وجه لمد اعادة الغسل لدوى
الاعذار المتغسلين حال المذرة غلا ناقصاً مثل الجبيرة وكذا غسل من رأى الجنابة فى الثوب
المشترك احتياطاً فان هذه يندت من الاغسال السنوية (مسألة ٢) وقت الاغسال المسكنية
كما مر سابقاً قبل الدخول فيها او بعده لارادة البقاء على وجهه وبكفي الغسل فى اول اليوم ليومه
وفى اول الليل ليلته بل لا ينج كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس من قوة وان كان دون الاول
فى الغسل وكذا القسم الاول من الاغسال الفعلية وقتها قبل الغسل على الوجه المذكور ولما القسم
الثاني منها وقتها بعد تحقق الفعل الى اخر الامر وان كان اظهري اعتبار اتيانها فوراً ففوراً

(مسئلة ٣) ينتقض الاغسال الفعلية من القسم الاول والمكائية بالحدث الاصغر من اى سبب كان حتى من الموم على الاقوى ويحتمل عدة اثناء ضماها مع استحباب اعادةها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا (مسئلة ٤) الاغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء فلو كان محدثا يجب ان يوضا للصلاة ويحوها ثيابا او بعدها ولافضل قبلها ويجوز اياه في اتائها اذا جئ بها ترتيبيا (مسئلة ٥) اذا كان عليه اعدل متعددة زمنية او مكائية او فعلية او عنيفة يكفى غسل واحد عن اجمع اذا نواها جميعا بل لا يبعد كون التداخل قهرا لكن يشترط في الكفاية القهريه ان يكون ماقصده معلوم المطلوبه لاما كن يوقى به بصون احدل عابدة لعدة معلومة كونه غسلأ صحيحا حتى يكون محزيا عما هو معلوم المطلوبه (مسئلة ٦) يقل عن جماعة كالنفيد والمحقق والعلامة والتهيد والمجاسي استحباب اعمل غسل ولوم يكن هناك عاية مستحبة او مكان اوزمان ونظره في ذلك الى مثل قوله ان لله يجب اتواييز ويجب ان يظهرين وقوله ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل وقوله اى وضوء اطهر من الغسل وائى وضوء اننى من الغسل ومثل ماورد من استحباب الغسل ٥٠ اغرات من دون ذكر سبب اوعبة الى غير ذلك لكن اثبات المطلب بثلاثا مشكل (مسئلة ٧) يوم التيمم مقام اعمل في جميع ما ذكره عند عدم التمكن منه

❁ فصل في التيمم ❁

ويسوؤه المحض عن استعمال الماء وهو يحقق باموره احدها عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل او الوضوء في سفر كان او حضر ووجدان الله ار المبر الكفى كعده ويجب التخصص عنه الى الياس اذا كان في اذنيه وفي امرية يكنى اغلب عده سهه في اذنيه ولو لاجل الانتجار وغلوة سهين في ليله في احواس اذ يزع شرب حائل ويجوز ان لا يتيمم مع العلم بعده في بعضها بقطليه ومع اعمه مسميه جميعا قطليه لجميع كونه وانه عده موق قد روجب طلبه مع بقاء الوقت وليس اخره كانه في يجره ويريد ترك الحوط حصا او كان محد الا سميان بل لا يترك في عده مرة نسب الى ريوه ذرة لاحتمال في الازيد (مسئلة ٨) وانما عدا لا يعلم به صحيح هو اوجه حقه وجب عنه فيها اوبه وان كان الاحوط عده لا كعاد وفي الاكتفاء باء دل الواحد سكال فلا يترك الاحياط

شكل

بالطلب (مسئلة ٢) الظاهر وجوب الطلب في الازيد من المقدارين اذا شهد عدلان بوجوده في الازيد ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به (مسئلة ٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب وعدم وجوب المباشرة بل لا يعد كفاية نايب واحد عن جماعة ولا يلزم كونه عادلا بعد كونه اميناً موثقاً (مسئلة ٤) اذا احتمل وجود الماء في رحله او في منزله او في القافلة وجب الفحص حتى يتيقن العدم او يحصل الياس منه فكفاية المقدارين خاص بالبرية (مسئلة ٥) اذا طلب قبل دخول وقت الصلوة ولم يجد في كفائه بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة واما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور (مسئلة ٦) اذا طلب بعد دخول الوقت لصلوة فلم يجد بكني لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلوة ان لم يحتمل العثور مع الاعادة والا فالأحوط الاعادة (مسئلة ٧) المناطق في المهم والرمي والقوس والمواء والراعى هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف (مسئلة ٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت (مسئلة ٩) اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى لكن الاقوى صحة صلوته ح وان علم انه لو طلب لعثر لم يكن الاحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور (مسئلة ١٠) اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلوته وان تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فالاقوى صحتها (مسئلة ١١) اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فقيم وصلى ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوة او الغلوتين او الرحل او القافلة صحّت صلوته ولا يجب القضاء او الاعادة (مسئلة ١٢) اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فترصكه وتيمم وصلى ثم تبين سعة الوقت لا يعد صحة صلوته وان كان الاحوط الاعادة او القضاء بل لا يترك الاحتياط بالاعادة واما اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده وانه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الاعادة او القضاء (مسئلة ١٣) لا يجوز ارافة الماء الكافي للوضوء او الفسل بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجدان ماء آخر ولو كان على وضوء لا يجوز له ابطاله اذا علم بعدم وجود الماء بل الاحوط عدم الارافعة وعدم الابطال قبل الوقت ايضاً مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت ولو عصى فاراق او ابطال يصح تيممه وصلوته وان كان الاحوط القضاء (مسئلة ١٤) يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه او ماله من لص اوسبح او نحو ذلك كالتأخر عن القافلة وكذا اذا كان فيه حرج ومشقة لا تنحمل (مسئلة ١٥) اذا كانت الارض في بعض الجوانب حزنة وفي بعضها سهلة

يلحق كلا حكمه من الغلوة والغلوطين « الثاني » عدم الوصلة الى الماء الموجود ليجز من كبر او خوف من سبع اولص اولكونه في أثر مع عدم ما يستقي به من الغلو والحبل وعدم امكان اخراجه بوجه اخر ولو بادخال ثوب واخراجه بعد جذب الماء وعصره (مسئلة ١٦) اذا توقف تحصيل الماء على شراء الغلو والحبل او نحوهما واستيقارهما او على شراء الماء او اقتراضه وجب ولو باضعاف العوض ما لم يضر بماله واما اذا كان مضرّاً بماله فلا كما انه لو امكنه اقتراض نفس الماء او عوضه مع العلم او الظن بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك (مسئلة ١٧) لو امكنه حفر البئر بلا حرج وجب كما انه لو وجبه غيره بلا منة ولا ذلة وجب القبول « الثالث » الخوف من استعماله على نفسه او عضو من اعضائه بثلف او عيب او حدوث مرض او شدته او طول مدته او بطؤه يرثه او صعوبة علاجه او نحو ذلك مما يفسر تحمله عادة بل لو خاف من التبع الذي يكون تحمله شاقاً تيم والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوّهة للخلقة او الموجبة لتشقق الجلد وخروج الدم ويمكن الظن بالذكورات او الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه او قول طبيب او غيره وان كان فاسقاً او كافراً ولا يكتفى الاحتمال المجرد عن الخوف كما انه لا يكتفى الضرر اليسير الذي لا يعتنى به العقلاء واذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل الى التيمم (مسئلة ١٨) اذا تحمل الضرر وتوضاً او اغتسل فان كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء والغسل وصح وان كان في استعمال الماء في احدهما بطل واما اذا لم يكن استعمال الماء مضرّاً بل كان موجّباً للحرج والمتعة كنحمل الم البرد والتين مثلاً فلا يبعد الصحة وان كان يجوز معه التيمم لان نفي الحرج من باب الرخصة لا العزيمة ولكن الاحوط ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فتيمم ايضاً (مسئلة ١٩) اذا تيمم باعتقاد الضرر او خوفه فتبين عدمه صح تيممه واصلوته ثم لو تبين قبل الدخول في الصلوة وجب الوضوء والغسل واذا توضاً او اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح لكن الاحوط مراعات الاحتياط في صورتين واما اذا توضاً او اغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه لم يصح وان بين عدمه كما انه اذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح وان تبين وجوده (مسئلة ٢٠) اذا اجنب عمداً مع العلم بكون استعمال الماء مضرّاً وجب التيمم وصح عمله لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وان كان مضرّاً فالاولى الجمع بينه وبين التيمم بل الاولى مع ذلك اعادة الغسل والصلوة بعد زوال العذر (مسئلة ٢١) لا يجوز للمنظر بعد دخوله الوقت ابطال وضوئه

بعض صورته والاولى ان يرفع الخبث اولاً ثم يتيمم لينتحيق كونه فاقد الماء حال التيمم واذا توشا
 او اغتسل ح بطل لانه مأمور بالتيمم ولا امر بالوضوء او الغسل نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به ايضاً
 يتعين صرفه في رفع الحدث لان الامر يدور بين الصلوة مع نجاسة البدن او الثوب او مع الحدث
 وقد الطهورين فمرعات رفع الحدث اهم مع ان الاقوى بطلان صلوة فاقد الطهورين فلا يرفع
 رفع الخبث ح (مسئلة ٢٣) اذا كانت معه ما يكفي لوضوءه او غسل بعض مواضع النجس
 من بدنه او توبه بحيث لو تيمم ايضاً يلزم الصلوة مع النجاسة في تقديم رفع الخبث ح على رفع الحدث
 اشكال بل لا يبعد تقديم الثاني نعم لو كان بدنه وتوبه كلاهما نجساً وكان معه من الماء ما يكفي
 لاحد الامور من الوضوء او تطهير البدن او الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلوة
 مع نجاسة الثوب او عرياناً على اختلاف القولين ولا يخلو ما ذكره من وجه (مسئلة ٢٤) اذا دار
 امره بين ترك الصلوة في الوقت او شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفي لوضوءه من الماء
 الطاهر وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب
 الماء الطاهر بقي فاقد الطهورين في تقديم ايها الاشكال (مسئلة ٢٥) اذا كان معه ما يمكن
 تحصيل احد الاسمين من ماء الوضوء او الساتر لا يبعد ترجيح الساتر والانتقال الى التيمم لكن
 لا يخلو عن اشكال والاولى صرفه في تحصيل الساتر اولاً لينتحيق كونه فاقد الماء ثم يتيمم واذا
 دار الامر بين تحصيل الماء او القبلة في تقديم ايها اشكال « السابع » ضيق الوقت عن استعمال
 الماء بحيث لزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلوة ولو كان وقوع جزء منها خارج الوقت
 وربما يقال ان المساط عدم ادراك ركعة منها في الوقت فلو دار الامر بين التيمم وادراك تمام
 الوقت او الوضوء وادراك ركعة او ازيد قدّم الثاني لان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك
 الوقت لكن الاقوى ما ذكرنا والقاعدة مخضصة بما اذا لم يبق من الوقت فضلاً الا مقدار ركعة فلا
 تشمل ما اذا بقي بمقدار تمام الصلوة ويؤخرها الى ان يبق مقدار ركعة فالمسئلة من باب الدوران
 بين مراعات الوقت ومراعات الطهارة المائية والاولاه ومن المعلوم ان الوقت معتبر في تمام
 اجزاء الصلوة شع صدره الطهارة المائية خروج جزء من اجزائها حرج الوقت لا يجوز تحصيلها
 بل ينتقل الى تيمم لكن الاحوط انقضاء مع ذلك خصوصاً اذا امتزج وقوع جزء من الركعة
 خارج الوقت مسئلة ٢٦ اذا كان واجداً للماء واخر الصلوة سجداً الى ان ضاق الوقت عصى
 ولكن يجب عليه التيمم والصلوة ولا يرد انقضاء وان كان الاحوط احتياطاً شديداً

(مسئلة ٢٧) اذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً او اغتسل واما اذا علم ضيقه وشك في كفايته لتحصيل الطهارة والصلوة وعلمها وخاف الفت اذا حصلها فلا يبعد الانتقال الى التيمم والفرق بين الصورتين ان في الاولى يحمل سعة الوقت وسيفي الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفت فيها دون الاولى والحاصل ان المحوز للانتقال الى التيمم خوف الفت الصادق في الصورة الثانية دون الاولى (مسئلة ٢٨) اذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض اجزاء الصلوة انتقل ايضاً الى التيمم وهذه الصورة اقل اشكالا من الصورة السابقة وهي ضيقه عن استعماله مع وجوده لصديق عدم الوجدان في هذه الصورة بخلاف السابقة بل يمكن ان يقال بعدم الاشكال اصلاً فلا حاجة الى الاحياط بالتقصاء هنا (مسئلة ٢٩) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء اذا خالف وتوضاً او اغتسل بطل لانه ليس مأموراً بالوضوء لاجل تلك الصلوة هذا اذا قصد الوضوء لاجل تلك الصلوة واما اذا توضا بقصد غايه اخرى من غايته او بقصد الكون على الطهارة صح على ما هو الاقوى من (ان الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن ضده) ولو كان جاهلاً بالضيق وان وظيفته التيمم توضوا فالظاهر انه كك فيصح ان كان قاصداً لاحدى الغايات الاخر ويطلب ان قصد الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة (مسئلة ٣٠) التيمم لاجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا الصلوة التي ضاق وقتها فلا تنفع لصلوة اخرى غير تلك الصلوة ولو صار فالقداء لها حينها بل لو فقد الماء في اثناء الصلوة الاولى ايضاً لانكفي لصلوة اخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها وان كان يحمل الكفاية في هذه الصورة (مسئلة ٣١) لا يستباح بالتيمم لاجل الضيق غير تلك الصلوة من الغايات الاخر حتى في حال الصلوة فلا يجوز له مس كتابه القرآن ولو في حال الصلوة وكذا لا يجوز له قراءة العزائم ان كان بدلا عن الفصل فصحه واحتياجه مقصورة على خصوص تلك الصلوة (مسئلة ٣٢) يتنوط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلوة فقط فلو كان كافياً لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقصاء عليها بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها وتوضا لسقوط وجوبها في ضيق الوقت (مسئلة ٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقفة اشكال فلو ضاق وقت صلوة الليل مع وجود الماء والتيمم من استعماله بشكل الانتقال الى التيمم (مسئلة ٣٤) اذا توضا باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مر انه اذا كان وضوئه بقصد الامر المتوجه اليه من قبل تلك الصلوة بطل

لعدم الامر به واذا اتى به بقصد غايه اخرى او الكون على الطهارة صح وكذا اذا قصد المجموع من الغايات التي يكون أموراً بالوضوء فعلاً لاجلها واما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سحته بعد الصلوة فالظاهر وجوب اعادة التيمم وان تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعاً وتوضأ وجوباً وان لم يكن واسعاً فعلاً بعد ما كان واسعاً ولا يجب اعادة التيمم « الثامن » عدم امكان استعمال الماء مانع شرعي كما اذا كان الماء في آنية الذهب او النفضة وكان الطرف منحصراً فيها بحيث لا يتمكن من تقريبه في ظرف اخر او كان في اناء منصوب كذلك فانه ينتقل الى التيمم وكذا اذا كان محرم الاستعمال من جهة اخرى (مسألة ٣٥) اذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء وكان موجوداً في المسجد فان امكنه اخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل الى التيمم وان لم يكن له آنية لاخذ الماء او كان عنده ولم يكن اخذ الماء الا بالمكث فان امكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك وان لم يكن ذلك ايضاً او كان الماء في احد المسجدين اى المسجد الحرام او مسجد النبي ص فالظاهر وجوب التيمم لاجل الدخول في المسجد واخذ الماء او الاغتسال فيه وهذا التيمم انما يبيح خصوص هذا الفعل اى الدخول والاخذ او الدخول والاغتسال ولا يرد الاشكال بانه يلزم من صحته بطلانه حيث انه يلزم منه كونه واحداً للماء فيبطل كالاشي (مسألة ٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين « احدهما » لصلوة الجنازة فيجوز مع التمكن من الوضوء والفصل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلوة منه لو اراد ان يوضأ او يغتسل نعم لما كان الحكم استجباً يجوز ان يتيمم مع عدم خوف الفوت ايضاً لكن بوجاه المطلوية لا بقصد الورد والمشرعية « الثاني » للنوم فانه يجوز ان يتيمم مع امكان الوضوء والفصل على المشهور ايضاً مطلقاً وخمس بعضهم مخصوص الوضوء ولكن القدر المتيقن من هذا ايضاً صورة خاصة وهي ما اذا اوى الى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره لان يتيمم قبل دخوله في فراشه متممداً مع امكان الوضوء نعم هنا ايضاً لا باس به لاجتوان الورد بل بوجاه المطلوية حيث ان الحكم استجباً وذكر بعضهم موضعاً ثالثاً وهو ما لو احتلم في احد المسجدين فانه يجب ان يتيمم للخروج وان امكنه الدخول لكنه متكل بل المدار على اقلية زمان التيمم اوزمان الغسل اوزمان الخروج حيث ان الكون في المسجدين جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو اقل زمان من الامور الثلاثة فاذا كان زمان التيمم اقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من موارده ما اذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء فان زيادة الكون في المسجدين جنباً مانع شرعي من استعمال

منه كونه واحداً للماء فيبطل كالاشي (مسألة ٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين « احدهما » لصلوة الجنازة فيجوز مع التمكن من الوضوء والفصل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلوة منه لو اراد ان يوضأ او يغتسل نعم لما كان الحكم استجباً يجوز ان يتيمم مع عدم خوف الفوت ايضاً لكن بوجاه المطلوية لا بقصد الورد والمشرعية « الثاني » للنوم فانه يجوز ان يتيمم مع امكان الوضوء والفصل على المشهور ايضاً مطلقاً وخمس بعضهم مخصوص الوضوء ولكن القدر المتيقن من هذا ايضاً صورة خاصة وهي ما اذا اوى الى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره لان يتيمم قبل دخوله في فراشه متممداً مع امكان الوضوء نعم هنا ايضاً لا باس به لاجتوان الورد بل بوجاه المطلوية حيث ان الحكم استجباً وذكر بعضهم موضعاً ثالثاً وهو ما لو احتلم في احد المسجدين فانه يجب ان يتيمم للخروج وان امكنه الدخول لكنه متكل بل المدار على اقلية زمان التيمم اوزمان الغسل اوزمان الخروج حيث ان الكون في المسجدين جنباً حرام فلا بد من اختيار ما هو اقل زمان من الامور الثلاثة فاذا كان زمان التيمم اقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من موارده ما اذا كان هناك مانع شرعي من استعمال

الماء (مسئلة ٣٧) اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه او غسله وامكن تقبيله بخلط
 شيء من الماء المضاف الذي لا يخرج من الاطلاق لا يبعد وجوبه وبعد الخلط يجب الوضوء
 او الغسل وان قلنا بعدم وجوب الخلط اصدق وجدان الماء ح * فصل في بيان ما يصح التيمم به *
 يجوز التيمم على مطلق وجه الارض على الاقوى سواء كان تراباً او رملأً او حجراً او مدرأً او غير
 ذلك وان كان حجر الجص والنورة قبل الاحراق ولما بعده فلا يجوز على الاقوى كما ان الاقوى
 عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخرف والاجر وان كان مسحوقاً مثل التراب ولا يجوز على المعادن
 كاللخ والزربخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها مما خرج عن اسم الارض ومع فقد ما ذكر من
 وجه الارض يتيمم بشار الثوب او اللبد او عرف الدابة ونحوها مما فيه غبار ان لم يكن جمعه تراباً
 بالنفخ والا وجب ودخل في القسم الاول والاحوط اختيار ما غاباره اكثر ومع فقد الغبار
 يتيمم بالطين ان لم يكن تحفيفه والا وجب ودخل في القسم الاول ما يتيمم به له مراتب ثلث
 الاولى الارض مطلقاً غير المعادن الثانية الغبار الثالثة الطين ومع فقد الجميع بكوت فاقد
 الطهورين والاقوى فيه سقوط الاداء ووجوب القضاء وان كان الاحوط الاداء ايضاً واذا
 وجد فاقد الطهورين ثانياً او جمداً قال بعض العلماء بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء او الغسل
 وان لم يجز ومع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بهما ومراعاة هذا القول احوط فالاقوى لقائه
 الطهورين كغاية القضاء والاحوط ضم الاداء ايضاً واحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به
 ايضاً هذا كله اذا لم يمكن اذابة الثلج او مسحه على وجه يجرى والا تعين الوضوء او الغسل ولا
 يجوز معه التيمم ايضاً (مسئلة ١) وان كان الاقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الارض
 الا ان الاحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه من غير فرق فيه بين اقسامه من الابيض
 والاسود والاصفر والاحمر كما لا فرق في الحجر والمدر ايضاً بين اقسامها ومع فقد التراب
 الاحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر (مسئلة ٢) لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ
 والاجر والخرف والرماد وان كان من الارض لكن في حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب
 والمدر والحجر الاحوط الجمع بين التيمم باحد المذكورات ما عدا رمال الحطاب ونحوه وبالرنية
 المتأخرة من الغبار او الطين ومع عدم الغبار والطين الاحوط التيمم باحد المذكورات والصلاة
 ثم اعادتها او قضائها (مسئلة ٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المني بالطين والابن
 والآجر اذا طلى بالطين (مسئلة ٤) يجوز التيمم بطين الراس وان لم يتحقق وكذا يجزى الرحي

وحجر النار وحجر التين ونحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الارض وكذا يجوز التيمم بطين الارمنى (مسئلة ٥) يجوز التيمم على الارض السبعة اذا صدق كونها ارضاً بان لم يكن علاها الملح (مسئلة ٦) اذا تيمم بالطين فليصق يده يجب ازالته اولاً ثم المسح بها وفي جواز ازالته بالنسل اشكال (مسئلة ٧) لا يجوز التيمم على التراب المزوج بغيره من التبن او الرماد او نحو ذلك وكذا على الطين المزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به الا اذا كان ذلك الغير مستهلكاً (مسئلة ٨) اذا لم يكن عنده الا الثلج او الجند وامكن اذابته وجب كما مر كانه اذا لم يكن الا الطين وامكنه تجفيفه وجب (مسئلة ٩) اذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله ولو بالشراء ونحوه (مسئلة ١٠) اذا كان وظيفته التيمم بانبار يقدم ما غباره از يد كما مر (مسئلة ١١) يجوز التيمم اختياراً على الارض الندية والتراب الندى وان كان الاحوط مع وجود اليابسة تقديمها (مسئلة ١٢) اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل وان حلى به بطلت ووجب الاعداء او القضاء وكذا لو اعتقد انه من المربة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته (مسئلة ١٣) المناطق في الطين الذي من المربة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد ولذا عبر بعضهم عنه بالوصل فع عدم لصوقه يكون من المربة الاولى ظاهراً وان كان الاحوط تقديم اليابس والندى عليه ❁ فصل ❁ يشترط فيما يتيمم به ان يكون طاهراً فلو كان نجساً بطل وان كان جاهلاً بنجاسته او ناسياً وان لم يكن عنده من المربة المتقدمة الا النجس ينتقل الى اللاحقة وان لم يكن من اللاحقة ايضاً الا انجس كان فاقط الطهورين وبلغه حكمه ويشترط ايضاً عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر ويشترط ايضاً اباحته واباحة مكانه والقضاء الذي يتيمم فيه ويمكن التيمم فيبطل مع غصية احد هذه مع العلم والعمد نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان (مسئلة ١٤) اذا كان التراب او نحوه في آنية الذهب او الفضة فقيم به مع العلم والعمد بطل لانه بعد استعماله لغيره عرقاً (مسئلة ١٥) اذا كان عنده ترابان مثلاً احدهما نجس يتيمم بهما كانه اذا اشبه التراب بغيره يتيمم بهما واما اذا اختبه المباح بالنصب اجتنب عنها ومع الانحصار انتقل الى المربة اللاحقة ومع فقدتها يكون فقد الطهورين كما اذا انحصر في المنصوب المعين (مسئلة ١٦) اذا كان عنده ماء وتراب وعلم بغصية احدهم لا يجوز الوضوء ولا التيمم ومع الانحصار يكون فاقط الطهورين واما لو علم بجاسة احدهم وكون احدهم مضافاً يقيم عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم وصحت صلواته

(مسئلة ٤) التراب المشكوك كونه نجساً يجوز التيم به الامع كون حاله السابقة النجاسة (مسئلة ٥)
 لاجوز التيم بما يشك في كونه تراباً او غيره مما لا يتيم به كاسر فينتقل الى المرتبة اللاحقة ان كانت
 والا فلا حوط الجمع بين التيم به والصلاة ثم القضاء خارج الوقت ايضاً (مسئلة ٦) المحبوس في مكان
 مفصوب يجوز ان يتيم فيه على اشكال لان هذا المقدار لا يعد تصرفاً زائداً بل لوتوضاً بالماء الذي
 فيه وكان عمالاً قيمة له يمكن ان يقي بجوازه والاستكال فيه اشد والاحوط الجمع فيه بين الوضوء
 والتيم والصلاة ثم اعادة اوقضاها بعد ذلك (مسئلة ٧) اذالم يكن عنده من التراب او غيره مما
 يتيم به ما يكفي لكفيه معاً يكرر الضرب حتى يحقق الضرب بتمام الكفين عليه وان لم يمكن يكفى
 بما يمكن ويأتى بالمرتبة المتأخرة ايضاً ان كانت ويصلى وان لم تكن فيكفى به ويحتاط بالاعادة او
 القضاء ايضاً (مسئلة ٨) يستحب ان يكون على ما يتيم به غبار يعلق باليد ويستحب ايضاً نقضها
 بعد الضرب (مسئلة ٩) يستحب ان يكون ما يتيم به من ربي الارض وعوالها لبعدها عن النجاسة
 (مسئلة ١٠) يكره التيم بالارض السبعة اذالم يكن يعلوها الملح والا فلا يجوز وكذا يكره
 بالرمل وكذا يهابط الارض وكذا يتراب يوطأ وبتراب الطريق ❁ فصل في كيفية التيم ❁
 ويجب فيه امور «الاول» ضرب باطن اليمين معاً دفعة على الارض فلا يكفي الوضع بدون
 الضرب ولا الضرب باحديهما ولا بها على التعاقب ولا الضرب بظاهرها حال الاختيار نعم حال
 الاضطرار يكفي الوضع ومع تعذر ضرب احدها يضعها ويضرب بالآخرى ومع تعذر الباطن
 فيها اوفى احدها ينتقل الى الظاهر فيها اوفى احديهما ونجاسة الباطن لا تعد عذراً فلا ينتقل
 معها الى الظاهر «الثاني» مسح الجبهة بتمامها واليمينين بها من قصاص الشعر الى طرف الانف
 الاعلى والى الحاجبين والاحوط مسحها ايضاً ويعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع
 فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين ولا مسح بعض الجبهة واليمينين نعم يجوز التوزيع فلا
 يجب المسح بكل من اليدين على تمام اجزاء المحسوس «الثالث» مسح تمام ظاهر الكف اليمنى
 بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع ويجب من
 باب المقدمة ادخال ثمن من الاطراف وليس ما بين الاصابع من الظاهر فلا يجب مسحها اذ
 المراد به ما يماسه ظاهر بشرة الماسح بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه بل المناط
 صدق مسح التمام عرفاً واما توافقه فهي ايضاً امور «الاول» النية مقارنة لضرب اليدين على
 الوجه الذي مر في الوضوء ولا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل ولا الاستبابة «الثاني» المباشرة

حال الاختيار « الثالث » المولات وان كان بدلا عن الفضل والمناط فيها عدم الفصل الخلل بعينه
 هرفا بحيث نحو صورته « الرابع » الترتيب على الوجه المذكور « الخامس » الاجتهاد بالاعلى
 ومنه الى الاسفل في الجبهة واليدين « السادس » عدم الحائل بين الماسح والمسوح « السابع »
 طهارة الماسح والمسوح حال الاختيار (مسألة ١) اذا بقي من المسوح ما لم يمسح عليه ولو
 كان جزء يسيرا بطل عمداً كان اوسهواً او جهلاً لكن قد مر انه لا يلزم المدافعة والتعميق
 (مسألة ٢) اذا كان في محل الماسح لحم زائد يجب مسحه ايضاً واذا كانت يد زائدة فالحكم
 فيها كما مر في الوضوء (مسألة ٣) اذا كان على محل الماسح شعر يكتفى بالمسح عليه وان كان
 في الجبهة بان يكون منته بها واما اذا كان واقفاً عليها من الراس فيجب رفعه لانه من الحائل
 (مسألة ٤) اذا كان على الماسح او المسوح جبهة يكتفى بالمسح بها او عليها (مسألة ٥) اذا
 خالف الترتيب بطل وان كان لجلل اونسيمان (مسألة ٦) يجوز الاستنابة عند عدم امكان
 المباشرة فيضرب النائب بيد المتوب عنه ويمسح بها وجهه ويديه وان لم يمكن الضرب بيده
 فيضرب بيده نفسه (مسألة ٧) اذا كان باطن اليدين نجساً وجب تطهيره ان امكن والاسقط
 اعتبار طهارته ولا ينتقل الى الظاهر الا اذا كانت نجاسته مبرورة الى ما يسمي به ولم يمكن
 تجفيفه (مسألة ٨) الاطع باحدى اليدين يكتفى بضرب الاخرى ومسح الجبهة بها ثم مسح
 ظهرها بالارض والاحوط الاستنابة للبدن المغطوه فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة للنائب
 ويمسح بها جبهته وتفتح النائب ظهر بيده الموجودة والاحوط مسح ظهرها على الارض ايضاً واما
 اقطع اليدين فيمسح بيمينته على الارض والاحوط مع الامكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه
 والمسح بها وعليها (مسألة ٩) اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يد حائلاً ولم يمكن ازالتهما
 والاحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به (مسألة ١٠) الحائز
 حائل فيجب رفعه حال التيمم (مسألة ١١) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه واما مع
 الازدحام كالحائز والفساء مثلاً فيجب تعيينه ولو بالاجزاء (مسألة ١٢) مع اتحاد الغاية
 لا يجب تعيينها ومع التعدد يجوز قصد الجميع ويجوز قصد ما في الامة كما يجوز قصد واحدة
 منها ليجزى عن الجميع (مسألة ١٣) اذا قصد غيبة فتبين عديمها بطل وان تبين غيرها
 صح له اذا كان الاستنابة في التطبيق وبطل ان كان على وجه التقييد (مسألة ١٤) اذا اعتقد
 كونه محدداً بالحدث الاصغر فقد البدئية عن الوضوء فتبين كونه محدداً بالكبر فان كان على

وجه التقييد بطل وان اتى به من باب الاشتباه في التطبيق او قصد ما في التيمم صحيح وكذا اذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وانه ماس لم يمت مثلاً (مسئلة ١٥) في مسح الجبهة والبدن يجب اصرار الماسح على المسوح فلا يكتفى بجزء المسوح تحت الماسح نعم لا تقصر الحركة اليسيرة في المسوح اذا صدق كونه ممسوحاً (مسئلة ١٦) اذا رفع يده في اثناء المسح ثم وضعها بلا فصل واتم فالظاهر كفايته وان كان الاحوط الاعادة (مسئلة ١٧) اذ لم يعلم انه محدث بالاصغر او الاكبر وعلم باحدهما اجمالاً يكفيه تيمم واحد بقصد ما في التيمم (مسئلة ١٨) المشهور على انه يكفي فيها هو بدل عن الوضوء خربة واحدة للوجه والبدن ويجب التعدد فيها هو بدل عن الفسل والاقلوى كفاية الواحدة فيها هو بدل الفسل ايضاً وان كان الاحوط ما ذكره واحوط منه التعدد فيها هو بدل الوضوء ايضاً والاولى ان يضرب يديه ويمسح بهما جبهته وبديه ثم يضرب مرة اخرى ويمسح بها يديه وربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى يده اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى (مسئلة ١٩) اذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به وبقي على الصحة وكذا اذا شك في شرط من شروطه واذا شك في اثنائه قبل الفراغ في جزء او شرط فان كان بعد تجاوز محله بقي على الصحة وان كان قبله اتى به وما بعده من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء او الفسل لكن الاحوط الاعتناء به مطلقاً وان جاز محله او كان بعد الفراغ مالم يتم عن مكانه او لم ينتقل الى حالة اخرى على ماسر في الوضوء خصوصاً فيما هو بدل عنه (مسئلة ٢٠) اذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه والايان به وما بعده مع عدم فوت الموالاة ومع فوتها واجب الاحتياط وان تذكر بعد الصلوة وجب اعادتها او قضائها وكذا اذا ترك شرطاً مطلقاً ما عدا الاباحة في الماء او التراب فلا تجب الامع العلم والعمد كما مر (فصل في احكام التيمم) (مسئلة ١) لا يجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها وان كان بعنوان التنبؤ نعم لو تيمم بقصد غابة اخرى واجبة او مندوبة يجوز الصلوة به بعد دخول وقتها كان يقيم لصلوة القضاء او لنافلة اذا كان وظيفته التيمم (مسئلة ٢) اذا تيمم بعد دخول وقت فربضة او نافلة يجوز اتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله مالم يحدث او يجد ماء فلو تيمم لصلوة الصبح يجوز ان يصلي به الظهر وكذا اذا تيمم لغاية اخرى غير الصلوة (مسئلة ٣) الاقلوى جواز التيمم في سعة الوقت وان احتمل ارتفاع العذر في آخره بل اوضحن به نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير الى آخر الوقت

ش
اذا كان لا بد من غسل
فلا بد من غسل
من الماء ليدل على
والماء من غير

لا بد

ط
لوجه

مع احتمال الرفع احوط وان كان موهوما ومع العلم بعدمه ويقاء العذر لا اشكال في جواز التقديم
فحصل انه اما عالم ببقاء العذر الى آخر الوقت او عالم بارتفاعه قبل الآخر او محتمل للامرين
فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع ومع الاحتمال الاقوى جواز
المبادرة خصوصا مع الظن بالبقاء والاحوط التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع (مسئلة ٤)
اذا تيمم لصلوة سابقة وصلى ولم ينقض نيمه حتى دخل وقت صلوة اخرى يجوز الاتيان بها
في اول وقتها وان احتل زوال العذر في آخر الوقت على اختيار بل وعلى القول بوجود التأخير
في الصلوة الاولى عند بعضهم لكن الاحوط التأخير في الصلوة الثانية ايضا وان لم يكن مثل
الاحتياط السابق بل امره اهل نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلوة السابقة
(مسئلة ٥) المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير اليه او يكون احوط الآخر العرفي فلا يجب
المداقة فيه ولا الصبر الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر الواجبات فيجوز التيمم والاتيان بالصلوة
مشتملة على المسحبات ايضا بل لا ينافي اتيان بعض المقدمات القرينة بعد الاتيان بالتيمم قبل الشروع
في الصلوة بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار (مسئلة ٦) يجوز التيمم لصلوة القضاء والاتيان بها
معه ولا يجب التأخير الى زوال العذر نعم مع العلم بزواله عما قريب يشكل الاتيان به قبله وكذا
يجوز للتوافل الموقته حتى في سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر الى آخره (مسئلة ٧)
اذا اعتقد عدم سعة الوقت فتيمم وصلى ثم بان السعة فعلى اختيار صحته صلواته ويحاط بالاعادة
وعلى القول بوجود التأخير تجب الاعادة (مسئلة ٨) لا يجب اعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم
الصحيح بعد زوال العذر لاني الوقت ولا في خارجه مطلقا نعم الاحوط استنباطا اعادتها في موارد
«احدها» من نعمة الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فانه يتيمم ويصلي لكن الاحوط اعادتها
بعد زوال العذر ولو في خارج الوقت «الثاني» من تيمم لصلوة الجمعة عند خوف فوتها لاجل
الزحام ومنعه «الثالث» من ترك طلب الماء عمدا الى آخر الوقت وتيمم وصلى ثم تبين وجود الماء
في محل الطلب «الرابع» من اراق الماء الموجود عنده مع العلم او الظن بعدمه وجوده بعد ذلك
وكذا لو كن على طهارة فاجنب مع العلم او الظن بعدمه وجود الماء «الخامس» من اخر الصلوة
متعمدا الى ان ضاق وقته فتيمم لاجل الضيق (مسئلة ٩) اذا يم لغاية من الغابات كان
بحكم الطاهر مادام باقيا لم ينتقض وبقي عذره فله ان ياتي بجميع ما يستتر في الطهارة الا اذا
كان المسوع لتيمم مختصا بذلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مر انه لا يجوز له مس كناية

ط
المطاف

القرآن ولا قراءة العزائم ولا السجود في المساجد والتيمم لصلاة الميت او لنوم مع وجود الماء
(مسئلة ١٠) جميع غايات الوضوء والفعل غايات التيمم ايضاً فيجب لما يجب لاجل الوضوء
او الفسل ويتبدل لا يتبدل له احدهما فيصح بدلا عن الاغسال المندوبة والوضوءات المستحبة
حتى وضوء الخائض والنجس يدعى مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه نعم لا يكون
بدلا عن الوضوء الشبوي كما مر كما ان كونه بدلا عن الوضوء لكونه على الطهارة على اشكال
فم اتيانه برجاء الطلوية لمانع منه لكن بشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة او يستحب
اتيانه مع الطهارة (مسئلة ١١) التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله كماله في الاغناء
عن الوضوء كما ان ما هو بدل عن سائر الاغسال يحتاج الى الوضوء او التيمم بدله مثلها فلو تمكن
من الوضوء توضع التيمم بدلا وان لم يتمكن نعم يحمين احدهما بدل عن الفسل والآخر عن الوضوء
(مسئلة ١٢) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والفسل من الاحداث كما انه ينتقض بوجدان
الماء اوزوال العذر ولا يجب عليه اعادة ماصلاه كما مر وان زال العذر في الوقت والاحوط
الاعادة ح بل والقضاء ايضاً في الصور الخمسة المتقدمة (مسئلة ١٣) اذا وجد الماء اوزال عذره
قبل الصلوة لا يصح ان يصلي به وان فقد الماء او تجدد العذر فيجب ان تيمم ثانياً نعم اذا لم يسع
زمان الوجدان اوزوال العذر الوضوء او الفسل بان فقد اوزال العذر بفصل غير كاف لها
لا يعيد عدم بطلانه وعدم وجوب تجديده لكن الاحوط التجديد مطلقاً وكذا اذا كان وجدان
الماء اوزوال العذر في ضيق الوقت فانه لا يحتاج الى الاعادة ح للصلوة التي ضاقت وقتها
(مسئلة ١٤) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة فان كان قبل الركوع من الركعة الاولى بطل تيممه
وصلوته وان كان بعده لم يطل ويتم الصلوة لكن الاحوط مع صحة الوقت الاتمام والاعادة مع
الوضوء ولا فرق في التفصيل المذكور بين الفريضة والثالثة على الاقوى وان كان الاحتياط
بالاعادة في الثالثة أكد من الفريضة (مسئلة ١٥) لا يلحق بالصلوة غيرها اذا وجد الماء في اثنائها
بل تبطل مطلقاً وان كان قبل الجزء الاخير فلو وجد في اثناء الطواف ولو في الشوط الاخير بطل
وكذا لو وجد في اثناء صلوة الميت بمقدار غسله بعد ان يم لفقد الماء فيجب الفسل واعادة الصلوة
بل وكذا لو وجد قبل تمام المكن (مسئلة ١٦) اذا كان واجداً للماء ونعم لعذر آخر من استعماله
فزال عذره في اثناء الصلوة هل يلحق بوجدان الماء في التفصيل المذكور اشكال فلا يترك الاحتياط
بالاتمام والاعادة اذا كان بعد الركوع من الركعة الاولى فلو كان زوال العذر في اثناء الصلوة

هذا كله من
تيمم الصلاة
والاعادة
بطلت
والاعادة
فلا يترك الاحتياط

في ضيق الوقت انما وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بان تجديد العذر بلا فصل فان الظاهر عدم بطلانه وان كان الاحوط الاعادة (مسئلة ١٢) اذا وجد الماء في اثناء الصلوة بعد الركوع ثم فقد في اثائها ايضاً او بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلوة اخرى اولاً فيه تفصيل فاما ان يكون زمان الوجدان واقعاً للوضوء والغسل على تقدير عدم مكنونه في الصلوة اولاً فعل الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلوة الاخرى ايضاً واما على الاول فالاحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لما لان القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم اذا كان الوجدان بعد الركوع انما هو بالنسبة الى الصلوة التي هو مشغول بها لاملطفاً (مسئلة ١٨) في جواز مس كتابه القرآن وقراءة العزائم حال الاشغال بالصلوة التي وجد الماء فيها بعد الركوع اشكال لما مر من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى تلك الصلوة نعم لو قلنا بصحته الى تمام الصلوة مطلقاً كما قاله بعضهم جاز المس وقراءة العزائم مادام في تلك الصلوة وبما ذكرنا ظهر الاشكال في جواز العدول من تلك الصلوة الى الفائتة التي هي مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها (مسئلة ١٩) اذا كان وجدان الماء في اثناء الصلوة بعد الحكم الشرعي بالركوع كالوكان في السجود وشك في انه ركن ام لا حيث انه محكوم بانه ركن فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني ام لا اشكال فالاحياط بالانتمام والاعادة لا يترك (مسئلة ٢٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطاً بجزئية قطع الصلوة فمع جواز القطع ايضاً كك ما لم يقطع بل يمكن ان يقال في صورة وجوب القطع ايضاً اذا عصي ولم يقطع الصحة باليه بناء على الاقوى من عدم بطلان الصلوة مع وجوب القطع اذا تركه وانتم الصلوة (مسئلة ٢١) المحجب التيمم بدل الغسل اذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه واما الخائض ونحوها من تيمم تيممين اذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عنه واذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه في الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عن الغسل وبقي تيممه الذي هو بدل عن الوضوء من حيث انه ح يمين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء واذا وجد ما يكفي لاحدهما وامكن صرفه في كل منهما بطل كلا التيممين ويحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه ح يمين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأموراً بالوضوء لكن عن الاقوى بطلانها (مسئلة ٢٢) اذا وجد جماعة تيممون ما مباح لا يكفي الا لاحدهم بطل تيممهم اجمع اذا كان في سعة الوقت وان كان في ضيقه بقي تيمم الجميع وكذا اذا كان الماء لمفروض

للتيمير واذن للكل في استعماله واما ان اذن البعض دون الآخرين يطل تيميم ذلك البعض فقط كما انه اذا كان الماء المباح كافياً للبعض دون البعض الآخر لكونه جنباً ولم يكن بقدر الغسل لم يطل تيميم ذلك البعض (مسئلة ٢٣) المحدث بالكبر غير الجنابة اذا وجد ماء لا يكفي الا لواحد من الوضوء او الغسل قدم الغسل وتيميم بدلا عن الوضوء وان لم يكف الا للوضوء فقط توشا وتيم بدل الغسل (مسئلة ٢٤) لا يطل التيميم الذي هو بدل عن الغسل من جنابة او غيرها بالمحدث الاصغر فمادام عذره عن الغسل باقياً تيممه بمنزله فان كان عنده ماء بقدر الوضوء توشا والا تيميم بدلا عنه واذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فان كان عن جنابة لاجابة معه الى الوضوء والا توشا ايضا هذا ولكن الاحوط اعادة التيميم ايضا فان كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيميم بدلا عن الغسل وتوشا وان لم يكن تيميم مرتين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء هذا ان كان غير غسل الجنابة والا يكتفيه مع عدم الماء للوضوء تيميم واحد بقصد مافي التيميم (مسئلة ٢٥) حكم التداخل الذي مر سابقاً في الاغسال يجري في التيميم ايضا فلو كان هناك اسباب عديدة للغسل يكفي تيميم واحد عن الجميع وح فان كان من جهاتها الجنابة لم يحتاج الى الوضوء او التيميم بدلا عنه والا وجب الوضوء او تيميم آخر بدلا عنه (مسئلة ٢٦) اذا تيميم بدلا عن اغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقي واما لو قصد معيناً فتبين ان الواقع غيره فصحته مبنية على ان يكون من باب الاشتباه في التطبيق لا التقيد كما مر نظائره مراراً (مسئلة ٢٧) اذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالاصغر وكان هناك ماء لا يكفي الا لاحد فان كان مملوكا لاحد تعين مصرفه لنفسه وكذا ان كان للتيمير واذن لواحد منهم واما ان كان مباحاً او كان للتيمير واذن للكل فتعين للجنب فيغسل وتيميم الميت وتيميم المحدث بالاصغر ايضا (مسئلة ٢٨) اذا نذر نافلة مطلقة او موقوفة في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيميم بدلا عنه صلى واما اذا نذر مطلقاً لا مقيداً بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان امكان الوضوء (مسئلة ٢٩) لا يجوز الاستيجار لصلوة الميت بمن وظيفته التيميم مع وجود من يقدر على الوضوء بل لو استأجر من كان قادراً ثم عجز عنه يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع اتيميم عليه ان خير الى التمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه ايضا بشكل كفايته فلا يترك مراعات الاحتياط (مسئلة ٣٠) الجنب استيم اذا وجد الماء في المسجد وتوقف غدله على دخوله والمكث فيه لا يطل تيممه بالنسبة الى حرة المكث ون يطل بالنسبة الى الغايات الاخرى فلا

يجوز له قراءة العزائم ولا مس كتابة القرآن كما انه لو كان مجنباً وكان الماء مختصراً في المسجد ولم يمكن اخذه الا بالمكث وجب ان يقيم للدخول والاخذ كما مر سابقاً ولا يستباح له بهذا التيمم الا المكث فلا يجوز له المس وقراءة العزائم (مسئلة ٣١) قد مر سابقاً انه لو كان عنده من الماء ما يكفي لاحد الامرين رفع الخبث عن ثوبه او بدنه ورفع الحدث قدم رفع الخبث وتيمم للحدث لكن هذا اذا لم يمكن صرف الماء في الفسل او الرضوء وجمع الفسالة في اناه نظيف لرفع الخبث والاعمين ذلك وكذا الحال في مسئلة اجتماع الجنب والميت والحدث بالا صغر بل في سائر الدورانات (مسئلة ٣٢) اذا علم قبل الوقت انه لو اخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به فالاحوط ان يتيمم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلوة في الوقت ويقتي تيممه الى ما بعد الدخول فيصلي به كما ان الامر كذلك بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم تمكنه بعده فيوضا على الاحوط لغاية اخرى اولكون على الطهارة (مسئلة ٣٣) يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وحر كما انه يستحب اذا كان مستحباً ولكن لا يشرع اذا كان مباحاً نعم ان يقيم لغاية اخرى ثم: مس: الباح (مسئلة ٣٤) اذا وصل شعر الراس الى الجبهة فان كان زائداً على المتعارف وجب رمعه لتيمم ومسح البشرة وان كان على المتعارف لا يبعد كفاية مسح ظاهره من البشرة والاحوط مسح كليها (مسئلة ٣٥) اذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء والفضل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بالدم (مسئلة ٣٦) في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلاً من الفسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء وماس الميت والاحوط تيمم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر الى بدليته عن الوضوء او الفسل بان يكون بدلاً عنها لا احتمال كون المطلوب تيمماً واحداً من باب التداخل ولوعين احدهما في التيمم الاول وقصد بالثاني ما في الفقرة اخفى عن الثالث (مسئلة ٣٧) اذا كان بعض اعضائه منقوشاً باسم الجلالة او غيره من سمائه تعالى آوآية من القرآن فالاحوط محوه حذراً من وجوده على بدنه في حال الجنابة او غيرها من الاحداث لماط حرمة المس على الحدث وان لم يمكن محوه اوقلنا بعده وجوبه فيجوز اصرار اليد عليه حال الوضوء او الفسل بل يجب اجراء اناه عليه من غير مس او الفسل ارتحاصاً او لف خرقه يده والمس بها واذا فرض عدم امكان الوضوء او الفسل لاجسه فيدور الامر بين سقوط حرمة المس او سقوط وجوب المائية والانتقال الى التيمم واذا ظهر سقوط حرمة المس بل ينبغي القطع به اذا كان في محل التيمم لان الامر حـ دثر بين تركه لعلوه وارتكابه المس ومن المعلوم

اهمية وجوب الصلوة فيتوضأ او يعتسل في الفرض الاول وان استلزم المس لكن
 الاحوط مع ذلك الجبيرة ايضاً بوضع ثي عليه والمسح عليه باليد المبللة واحوط
 من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستنابة ايضاً بان يستنيب متطهراً يياشر
 غسل هذا الموضع بل وان يتيمم مع ذلك ايضاً ان لم يكن في مواضع
 التيمم واذا كان ممن وظيفته التيمم وكنت في بعض مواضعه
 واراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه والجبيرة
 والاستنابة يمكن الافوى كما عرفت
 كفاية مسحه وسقوط

حرمة المس

ح

﴿ تم كتاب الطهارة ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

(مقدمة في فضل الصلوة اليومية) وانها افضل الاعمال الدينية اعلم ان الصلوة احب الاعمال الى الله تعالى وهي آخر وصايا الانبياء ع وهي عمود الدين اذا قبلت قبل ماسواها وان ردت رد ماسواها وهي اول ما ينظر فيه من عمل ابن ادم فان صححت نظر في عمله وان لم تصح لم ينظر في بقية عمله ومثلها كمثل الهر الجارى فكما ان من اغسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه شيء من الدرن كذلك كلما صلى صلوة كفر ما بينهما من الذنوب وليس ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة واذا كان يوم القيمة يدعى بالعبء الاول تبي يستل عنه الصلوة اذا جاء بها تامة والا ذبح في النار وفي الصحيح قال مولانا الصادق عليه السلام ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا نرى الى العبد الصالح عيسى بن مريم ع قال واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا وروى الشيخ في حديث عنه ع قال وصلوة فرضة تعدل عند الله الف حجة والف عمرة مبرورات متقبلات وقد استفاضت الروايات في الحث على المحافظة عليها في اوابل الاوقات وان من استخف بها كان في حكم النار كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس مني من استخف بصلوته وقال لا يزال تنفأني من استخف بصلوته وقال لانضيعوا صلوتكم فان من ضيع صلوته حذر مع قارون وهامان وكان حقا على الله ان يدخله النار مع المذايقين وورد بينا رسول الله صلى الله عليه وآله حاس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصرى فلا يتم ركوعه ولا سجوده فقال ع تقر كقصر الغراب اثنتا عشرة مرة وهكذا صلوته ليرتن على غير ديني وعن ابي بصير قال دخلت على ام حميدة اعزها بابي عبد الله عليه السلام فبكت وكيت ليكنها ثم قالت يا يا محمد لوريت ابا عبد الله عبد الموت لرئت عيبرا فتح عبيده ثم قال اجمدوا كل من ابني وبني قواية قالت فما تركنا احدا

الاجتماع فنظر بهم ثم قال ان شفاعتنا لا تنال مستحقاً بالصلاة وبالجملة ماورد من النصوص في فضلها اكثر من ان يحصى والله دَرَّ صاحب الفرة حيث قال

تنبى عن المنكر والفحشاء * اقصر فهذا منتهى الثناء

❀ فصل في اعداد القرائض ونوافلها ❀

الصلوات الواجبة سنة اليومية ومنها الجمعة والايات والطواف الواجب والملتزم بنذر او عهد او بين او اجارة وصلوة الوالدين على الولد الاكبر وصلوة الاموات اما اليومية فخمس قرائض الظهر اربع ركعات والعصر ركعة والمغرب ثلاث ركعات والعشاء اربع ركعات والصبح ركعتان وتسقط في السفر من الرباعيات ركعتان كما ان صلاة الجمعة ايضاً ركعتان واما النوافل فكثيرة انكدها الرواتب اليومية وهي في غير يوم الجمعة اربع وثلاثون ركعة ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات قبل العصر واربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء من جلوس بعدان بركعة ويجوز فيها القيام بل هو الافضل وان كان الجلوس احوط واسمى بالتوبة وركعتان قبل صلاة الفجر واحدى عشر ركعة صلاة الليل وهي ثمان ركعات والشفع ركعتان والوتر ركعة واحدة واما في يوم الجمعة فيزداد على الست عشر اربع ركعات فعدد القرائض سبعة عشر ركعة وعدد النوافل ضعفها بعد عد التوبة ركعة وعدد مجموع القرائض والنوافل احدى وخمسون وهذا يسقط في السفر نوافل الظهرين والتوبة على الاقوى (مسئلة ١) يجب الايات بالنوافل ركعتين ركعتين الا للوتر فانها ركعة ويستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الاقوى في الركعة الثانية وكذا يستحب في مفردة الوتر (مسئلة ٢) الاقوى استحباب التوبة وهي ركعتان بين المغرب والعشاء ولكنها ليست من الرواتب يقرء فيها في الركعة الاولى بعد الحمد (وذا التونا اذ ذهب مقاضيا ظن ان لن تقدر عليه فتداوى في الظلمات ان لا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجيناك من الغم وكذلك نجى المؤمنين) وفي الثانية بعد الحمد (وعده مفتاح الغيب لا يعلمها الا هو يعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة سفي ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين) ويستحب ايضاً بين المغرب والعشاء صلاة الوصية وهي ايضاً ركعتان يقرء في اولها بعد الحمد ثلثة عشر مرة سورة اذا زلزلت الارض وفي الثانية بعد الحمد سورة التوحيد خمسة عشر مرة (مسئلة ٣) الظاهر ان صلاة الوسطى التي تكاد المحافظة

ما في هذا من النوافل

ما في هذا من النوافل

عليها عن الظهر فلو نذر ان يأتي بالصلاة الوسطى في المسجد اوفى اول وقتها مثلاً اتي بالظهر
(مسئلة ٤) النوافل المرتبة وغيرها يجوز اتيانها جالساً ولو في حال الاختيار والاولى ح عد كل
ركعتين بركعة فبأق بنافلة الظهر مثلاً ست عشر ركعة وهكذا في نافلة العصر وعلى هذا يأتي
بالوتر مرتين كل مرة ركعة

جميع ما ذكرناه من نوافلها
في بابها المختار
في بابها المختار

❀ فصل في اوقات اليومية ونوافلها ❀

وقت الظهر بين ما بين الزوال والمغرب ويختص الظهر باوله مقدار ادائها بحسب حاله ويختص
العصر باخيره كك وما بين المغرب ونصف الليل وقت المغرب والعشاء ويختص المغرب باوله
بمقدار ادائه والعشاء باخيره كك هذا المختار واما المظنون اوسيان اوجيض اوغير ذلك وبرئيه ادائه
من احوال الاضطراب فيند وقتها الى طلوع الفجر ويختص العشاء من آخره بمقدار ادائها دون
المغرب من اوله اى ما بعد نصف الليل والاقوى ان العمد في التأخير الى نصف الليل ايضاً
كك اى يمتد وقته الى الفجر وان كان آتياً بالتأخير لكن الاحوط ان لا ينوي الاداء والقضاء
بل الاولى ذلك في المظن ايضاً وما بين طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس وقت الصبح ووقت
الجمعة من الزوال الى ان يصير الظل مثل الشاخص فان اخرها عن ذلك مضي وقته وجوب عليه
الاتيان بالظهر ووقت فضيلة الظهر من الزوال الى بلوغ الظل الحادث بعد الانقضاء او بعد
الانتهاء مثل الشاخص ووقت فضيلة العصر من المثل الى الثلثين على المشهور ولكن لا يبعد ان
يكون من الزوال اليها ووقت فضيلة المغرب من المغرب الى ذهاب الشفق اى الحمرة الغربية ووقت
فضيلة العشاء من ذهاب الشفق الى ثلث الليل فيكون لما وقتنا اجزاء قبل ذهاب الشفق وبعد الثلث
الى النصف ووقت فضيلة الصبح من طلوع الفجر الى حدوث الحمرة في المشرق (مسئلة ١)
يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنسوب معتدلاً في ارض مسطحة بعد انقضاءه كما في
البلدان التي تمر الشمس على سمت الراس كك في بعض الاوقات اوز يادته بعد انتهاء نقصانه كما
في غاب البدين ومكة في غاب الاوقات ويعرف ايضاً بميل الشمس الى الحجاب الايمن لمن واجه
نقطة الجنوب وهذا التحديد تقر بي كما لا يخفى ويعرف ايضاً بالدائرة الهندية وهي اضبط وامن
ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقية عن سمت الراس والاحوط زوالها من تمام ربع الفلك
من طرف المشرق ويعرف نصف الليل بالتيوم الطالعة اول الغروب اذا مالت عن دائرة نصف

النهار الى طرف الغرب وعلى هذا فيكون النشاط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها لكنه لا يخلو عن اشكال لاحتمال ان يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر كاعليه جماعة والاحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاة الليل التي اول وقتها بعد نصف الليل ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الافق المتصاد في السماء الذي يشابه ذنب السرحان ويسمى بالفجر الكاذب وانتشاره على الافق وصيرورته كالقبطية البيضاء وكنه سروري بحيث كلما زده نظراً اصدقك بزيادة حسنه وبعبارة اخرى انتشار البياض على الافق بعد كونه متصاعداً في السماء (مسئلة ٢) المراد باختصاص اول الوقت بالظهر وآخره بالعصر وهكذا في المغرب والعشاء عدم صحة الشريكة في ذلك الوقت مع عدم اداء صاحبته فلا مانع من اتيان غير الشريكة ليه كما اذا ادى قضاء الصبح او غيره من الفوائت في اول الزوال او في آخر الوقت وكذا لا مانع من اتيان الشريكة اذا ادى صاحبة الوقت فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل في اثنائها ولو قبل السلام حيث ان حالته صحيحة لا مانع من اتيان العصر اول الزوال وكذا اذا قدم العصر على الظهر سهواً وبقي من الوقت مقدار اربع ركعات لا مانع من اتيان الظهر في ذلك الوقت ولا تكون قضاء وان كان الاحوط عدم التعرض للاداء والقضاء بل عدم التعرض ليكون ما يأتي به ظهراً او عصرًا لاحتمال احتساب العصر المتقدم ظهراً وكون هذه الصلوة عصرًا (مسئلة ٣) يجب تأخير العصر عن الظهر والعشاء عن المغرب ولو قدم احدهما على سابقتهما عمداً بطلت سواء كان في الوقت المختص او المشترك ولو قدم سهواً فالمتشهور على انه ان كان في الوقت المختص بطلت وان كان في الوقت المشترك فان كان التذكرة بعد الفراغ صحت وان كان في الاثناء عدل بقبته الى السابقة اذا بقي محل العدول والا كما اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء بطلت وان كان الاحوط الاتمام والاعادة بعد الاتيان بالمغرب وعندى فسيما ذكره اشكال بل الاظهر في العصر المتقدم على الظهر سهواً صحته واحتسابها ظهراً ان كان التذكرة بعد الفراغ لقوله عاتما هي اربع مكان اربع في النص الصحيح لكن الاحوط الاتيان باربع ركعات بقصد ما في اللمة من دوخ تعيين انها ظهر او عصر وان كان في الاثناء عدل من غير فرق في صورتين بين كونه في الوقت المشترك او المختص وكذا في العشاء ان كان بعد الفراغ صحت وان كان في الاثناء عدل مع بقاء محل العدول على ما ذكره لكن من غير فرق بين الوقت المختص والمشارك ايضا وعلى ما ذكرنا يظهر فائدة الاختصاص فيما اذا مضى من اول الوقت مقدار اربع

ركعات تخاضت المرونة فإن اللازم قضاء خصوص الظهر وكذا إذا طهرت من الحيض ولم يبق من الوقت الا مقدار اربع ركعات فإن اللازم ح آتيان العصر فقط وكذا إذا بلغ العشي ولم يبق الا مقدار اربع ركعات فإن الواجب عليه خصوص العصر فقط واما إذا فرضنا عدم زيادة الوقت المشترك عن اربع ركعات فلا يختص باحدهما بل يمكن أن يقال بالتخيير بينهما كما إذا اتفق المجنون الادواري في الوقت المشترك مقدار اربع ركعات او بلغ العشي في الوقت المشترك ثم جن اوقات بعد مضي مقدار اربع ركعات ونحو ذلك (مسئلة ٤) إذا بقي مقدار خمس ركعات الى الغروب قدم الظهر وإذا بقي اربع ركعات او اقل قدم العصر وفي الغفر إذا بقي ثلث ركعات قدم الظهر وإذا بقي ركعتان قدم العصر وإذا بقي الى نصف الليل خمس ركعات قدم المغرب وإذا بقي اربع او اقل قدم العشاء وفي الغفر إذا بقي اربع ركعات قدم المغرب وإذا بقي اقل قدم العشاء ويجب المبادرة الى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعة او يزيد والظاهر بها آداء وان كان الاحوط عدم نية الاداء والقضاء (مسئلة ٥) لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة ويجوز العكس فلم يدخل في الصلوة بنية الظهر ثم تبين له في الاثناء انه صلاها لا يجوز له العدول الى العصر بل يقطع ويشرح في العصر بخلاف ما اذا تجمل انه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر انه ما صلى الظهر فانه يعدل اليها (مسئلة ٦) اذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت اربع ركعات فدخل في الظهر بنية العصر ثم بدا له الاقامة فنوى الاقامة بطلت صلوة ولا يجوز له العدول الى العصر فيقطعها ويصلي العصر وإذا كان في الغرض ناولاً للاقامة فشرع بنية العصر لوجوب تقديمها ح ثم بدا له فعزم على عدم الاقامة فالظاهر انه يعدل بها الى الظهر قصرأ (مسئلة ٧) يستحب التفريق بين الصلوتين المشتركين في الوقت كالظهورين والعشاءين ويكفي مساء وفي الاكتفاء به مجرد فعل الثالثة وجهه الا انه لا يخفى عن اشكاله (مسئلة ٨) قد عرفت ان العشاء وقت فضيلة وهو مذهب اشفي الى ثلث الليل ووقت اجزاء من الطرفين وذكروا ان العصر ايضا كذلك فله وقت فضيلة وهو من انتمى الى المثلين ووقت اجزاء ١٠. فترى ان عرفنا في البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال هم الاحوط (مسئلة ٩) فضيلة الصبر الى انتمى (مسئلة ٩) يستحب التجيل في الصلوة في وقت الفضيلة وفي وقت الاجزاء بل كلما هو اقرب الى الاول يكون افضل الا اذا كان هناك معارض كظن جعدة او نحوه (مسئلة ١٠) يستحب الغسل بصلوة الصبح اى الاتيان بها قبل

الاسفار في حال الظلة (مسئلة ١١) كل صلوة ادرك من وقتها في آخره مقدار ركعة فهو اداءه
ويجب الاتيان به فان من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت لكن لا يجوز التمسك في
التأخير الى ذلك ❀ فصل في اوقات الرواتب ❀ (مسئلة ١) وقت نافلة الظهر من الزوال الى
الذراع والمصر الى الذراعين اى سبى الشاخص واربعة اسباعه بل الى اخر وقت اجزاء
الفرضتين على الاقوى وان كان الاول بعد الذراع تقديم الظهر وبعد الذراعين تقديم العصر
والايتان بالنافلتين بعد الفريضتين فالحد أن الاولان للافضلية ومع ذلك الاحوط بعد الذراع
والذراعين عدم التعرض لنية الاداء والتضاء في النافلتين (مسئلة ٢) المشهور عدم جواز
تقديم نافلتى الظهر والعصر في غير يوم الجمعة على الزوال وان لم يقدم التمكن من اتيانها بعده لكن
الاقوى جوازه فيها خصوصاً في الصورة المذكورة (مسئلة ٣) نافلة يوم الجمعة عشرون ركعة
والاولى تفريقها بان يأتي ستاً عند انبساط الشمس وستاً عند ارتفاعها وستاً قبل الزوال وركعتين
عنده (مسئلة ٤) وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة الى زوال الحجره المغرية
(مسئلة ٥) وقت نافلة العشاء وهى الوترية يند بامتداد وقتها والاولى كونها عقيبها من غير
فصل معتد به واذا اراد فعل بعض الصلوات الموطئة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوترية خاتمتها
(مسئلة ٦) وقت نافلة الصبح بين الفجر الاول وطلوع الحجره المشرقية ويجوز دسها في صلوة
الليل قبل الفجر ولو عند التعف بل ولو قبله اذا قدم صلوة الليل عليه الا ان الافضل اعادتها
في وقتها (مسئلة ٧) اذا صلى نافلة الفجر في وقتها او قبله ونام بعدها بسقط اعادتها (مسئلة ٨)
وقت نافلة الليل ما بين نصفه والفجر الثاني والافضل اتيانها في وقت السحر وهو الثالث الاخير
من الليل وافضله القرب من الفجر (مسئلة ٩) يجوز للمسافر والشاب الذى يصعب عليه نافلة
الليل في وقتها تقديمها على التعف وكذا كل ذى عذر كالشيخ وخائف البرد والاحتلام
والمرضى وينبغي لهم نية التعجيل لا الاداء (مسئلة ١٠) اذا دار الامر بين تقديم صلوة
الليل على وقتها او قضائها فالارجح القضاء (مسئلة ١١) اذا قدمها ثم اتى بها في وقتها ايسر
عليه الاعادة (مسئلة ١٢) اذا طلع الفجر وقد صلى من صلوة الليل اربع ركعات او ازيد اتم
مخففة وان لم ينل بها قدم ركعتي الفجر ثم فريضته وقتها ولو اشتغل بها اتم ما في يده ثم اتى
ركعتي الفجر وفريضته وقضى البقية بعد ذلك (مسئلة ١٣) قد مر ان الافضل في كل صلوة
تعجيلها فتقول يستثنى من ذلك «الاول» الظهر والعصر لمن اراد الاتيان بنافلتهم

وكذا الفجر اذا لم يقدم ناليتها قبل دخول الوقت « الثاني » مطلق الحاضرة ان عليه فائنة واراد انيائها « الثالث » في التيمم مع احتمال زوال العذر اورجائه واما في غيره من الاعذار فالاقوى وجوب التأخير وعدم جواز البدار « الرابع » لدافعة الاختين ونحوها فيؤخر لمدفعا « الخامس » اذ لم يكن له اقبال فيؤخر الى حصوله « السادس » لانتظار الجماعة اذ لم يفض الى الافراط في التأخير وكذا التحصيل كل آخر حضور السجد او كثرة المعتدين او نحو ذلك « السابع » تأخير الفجر عند مزاحمة صلاة الليل اذا صلى منها اربع ركعات « الثامن » المانع المستعجل « التاسع » الرية لله في تؤخر الظهريين لتجمعها مع العشائين بفسل واحد ثوبها « العاشر » الاستدانة الكبرى تؤخر الظهر والغرب الى اخر وقت فضيلتها تجمع بين الاولى والعصرويين الثانية والعشاء بفسل واحد « الحادي عشر » العشاء تؤخر الى وقت فضيلتها وهو بعد زهاب التفتق بل الاولى تأخير العصر الى اقبل وان كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال « الثاني عشر » المغرب والعشاء لمن افاض من عرفات الى المسعر فانه يؤخرها ولو الى ربع الليل بل ولو الى ثلثه « الثالث عشر » من خشي الحر يؤخر الظهر الى اقبل ليبرد بها « الرابع عشر » صلاة المغرب في حق من يتوق نفسه الى الافطار او ينتظره احد (مسألة ١٤) يستحب التجيل في قضاء الغرض وتقدمها على الحواضر وكذا يمتنع التجيل في قضاء النوافل اذا قامت في اوقاتها المؤدفة ولافضل قضاء المايمة في الليل والنهارية في النهار (مسألة ١٥) يجب تأخير الصلوة عن اول وقتها لدى الاعذار مع رجاء زوالها او احتمالها في آخر الوقت ماعدا التيمم كاسرها وفي بابها وكذا يجب التأخير لتخصيل المقدمات الغير الحاصلة كالطهارة والستر وغيرها وكذا لتعلم اجزاء الصلوة وشروطها بل وكذا لتعلم احكام الطواري من الشك والسهو ونحوها مع علة الالة الى بل قد يقال مطلقا لكن لوجه له واذ دخل في الصلوة مع عدم تعلمها بطلت اذا كان متزولا وان لم يفتق وامام مع عدم الترتول بحيث تحقق منه قصد الصلوة وقصد اتمه بل امر الله فالاقوى الصحة به اد انق شك او سهو ولا يلزم حكمه بطلت صلواته لكن له ان يفتي على احد الوجهين او الوجهه قصد رسول بعد الشك والاعادة د خالف الواقع وايضا يجب التأخير اذا زحمها واجب آخر مضيق كزلة النجاسة عن المسجد او اداء لعين الغائب مع القدرة على ادائه وحفظ النفس المحترمة او نحو ذلك واذ خالف وتغلب له لولة عمي في ترك ذلك لواجب لكن صلواته صحيحة على الاقوى وان كان الاحوط الاعادة (مسألة ١٦) يجوز الايمان بالنافلة ولو المبتدئة

وهو الذي في
منه في وقت
منه في وقت
منه في وقت

لأنه -

في وقت الفريضة ما لم تنضيق ولمن عليه فائقة على الأقوى والأحوط الترك بمعنى تقديم الفريضة وقضائها (مسئلة ١٧) إذا نذر النافلة لمانع من إتيانها في وقت الفريضة ولو على القول بالمنع هذا إذا أطلق في نذره وأما إذا قيد بوقت الفريضة فاشكال على القول بالمنع وإن أمكن القول بالصحة لأن المانع إنما هو وصف النفل والنذر يخرج عن هذا الوصف ويرتفع المانع ولا يرد أن مطلق النذر لابد أن يكون راجعاً وعلى القول بالمنع لارجحان فيه فلا ينعقد نذره وذلك لأن الصلوة من حيث هي راجحة ومرجوحته مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله ومع قطع النظر عنه حتى يقال بعدم تحققه في المقام (مسئلة ١٨) النافلة تنقسم إلى مرتبة وغيرها «والأولى» هي النوافل اليومية التي مر بيان أوقاتها «والثانية» أما ذات السبب كصلوة الزيارة والاستخارة والصلوات المستحبة في الأيام واليالي المخصوصة وأما غير ذات السبب وتسمى بالمبدئية لا اشكال في عدم كراهة المرتبة في أوقاتها وإن كان بعد صلوة العصر أو الصبح وكذا لا اشكال في عدم كراهة قضائها في وقت من الأوقات وكذا في الصلوات ذوات الأسباب وأما النوافل المبدئية التي لم يرد فيها نص بالخصوص وإنما يستحب الإتيان بها لأن الصلوة خير موضوع وفربان كل نبي ومعراج المؤمن فذكر جماعة أنه بكرة الشروع فيها في خمسة أوقات «أحدها» بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس «الثاني» بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس «الثالث» عند طلوع الشمس حتى تنبسط «الرابع» عند قيام الشمس حتى تزول «الخامس» عند غروب الشمس أي قبيل الغروب وأما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات وهو فيها فلا يكره إتمامها وعندى في ثبوت الكراهة في المذكورات اشكال ﴿فصل في أحكام الأوقات﴾ (مسئلة ١) لا يجوز الصلوة قبل دخول الوقت فلو صلى بطل وإن كان جزءاً منه قبل الوقت ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها ولا يكفي الظن لغیر ذوی الاعذار نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى وكذا على إحداهما العدل والعدل شهادة شاهدة العدل الواحد ففعل اشكال وإذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهادة العدلين أو إذا كان العدل بطلت إلا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها في الوقت مع فرض حصول قصد القربة منه (مسئلة ٢) إذا كان عائلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما يحكمه فعلي ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صححت كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت وكذا لو لم يتبين الحال وأما لو تبين دخول الوقت في إتيانها في الصحة اشكال فلا يترك الاحتياط بالإعادة (مسئلة ٣) إذا تبين دخول الوقت

فصلى او عمل بالنظر المعتبر كشهادة العدلين واذا انعدل العارف فان تبين وقوع الصلوة بتمامها قبل الوقت بطلت ووجب الاعادة وان تبين دخول الوقت في اثباتها ولو قبل السلم صححت واما اذا عمل بالنظر الغير المعتبر فلا تصح وان دخل الوقت في اثباتها وكذا اذا كان غائلا على الاحوط كما مر ولا فرق في الصحة في الصورة الاولى بين ان يبين دخول الوقت في الاثناء بعد الفراغ او في الاثناء لكن بشرط ان يكون الوقت داخل حين التبين واما اذا تبين ان الوقت سيدخل قبل تمام الصلوة فلا ينفع شيئا (مسئلة ٤) اذ لم يتمكن من تحصيل العلم او ما يحكمه مانع في الساء من فم او غبار او مانع في نفسه من عي او حبس او نحو ذلك فلا بعد كفاية الظن لكن الاحوط التأخير حتى يحصل اليقين بل لا يترك هذا الاحتياط (مسئلة ٥) اذا اعتقد دخول الوقت فشرع وفي اثناء الصلوة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة الا اذا كان حين الشك عالما بدخول الوقت اذ لا اقل من انه يدخل تحت المسئلة المقدمة من الصحة مع دخول الوقت في الاثناء (مسئلة ٦) اذا شك بعد السجود في الصلوة في انه راعى الوقت واحرز دخوله ام لا فان كان حين شكه عالما بالسجود فلا يعد الحكم بالصحة والا وجبت الاعادة بعد الاحراز (مسئلة ٧) اذا شك بعد الفراغ من الصلوة في انها وقت في الوقت اولا فان علم عدم الالتفات الى الوقت حين الشروع وجبت الاعادة وان علم انه كان ملتفتا ومراعيا له ومع ذلك شك في انه كان داخل ام لا بنى على الصحة وكذا ان كان شاكيا في انه كان ملتفتا ام لا هذا كله اذا كان حين الشك عالما بالدخول والا لا يحكم بالصحة مطلقا ولا تجرى قاعدة الفراغ لانه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلوة فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة (مسئلة ٨) يجب الترتيب بين الظهريين بتقديم الظهر وبين المشائين بتقديم المغرب فلو عكس عمدا بطل وكذا لو كان جاهلا بالحكم واما لو شرع في الثانية قبل الاولى غائلا او معتقدا لا يباينها عدل بعد التذكر ان كان محل العدول نائيا وان كان في الوقت المختص بالاولى على الاقوى كما مر لكن الاحوط الاعادة في هذه الصورة وان تذكر بعد الفراغ صح وبني على انها الاولى في تساوى العدد كالظهريين تماما او قصر وان كان في الوقت المختص على الاقوى وقد مر ان الاحوط ان يأتي بربع ركعات او ركعتين بقصد ما في التمة واما في غير المتساوى كما اذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكر بعد الفراغ فيحكم بالصحة ويأتي بالاولى وان وقع العشاء في الوقت المختص بالمغرب لكن الاحوط في هذه الصورة الاعادة (مسئلة ٩) اذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفلة او نسيانا او معتقدا

لاتبانتها فتذكر في الاثناء عدل الا اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة فان الاحوط ح تمامها
عشاء ثم اعادتها بعد الاتيان بالغرب (مسئلة ١٠) يجوز العدول في قضاء الفرائض ايضا من
اللاحقة الى السابقة بشرط ان يكون فوت المعدول عنه معلوما واما اذا كان احتياطيا فلا يكتفى
العدول في البرائة من السابقة وان كانت احتياطية ايضا لاحتمال اشتغال القمة واقعا بالسابقة
دون اللاحقة فلم يتحقق العدول من صلوة الى اخرى وكذا الكلام في العدول من حاضرة الى
سابقة فان اللازم ان لا يكون الاتيان باللاحقة من باب الاحتياط والام يحصل اليقين بالبرائة
من السابقة بالعدول لما مر (مسئلة ١١) لا يجوز العدول من السابقة الى اللاحقة في الحواضر
ولا في الفرائض ولا يجوز من الفائتة الى الحاضرة وكذا من النافلة الى الفريضة ولا من الفريضة
الى النافلة الا في مسئلة ادراك الجاعة وكذا من فريضة الى اخرى اذا لم يكن بينها ترتيب ويجوز
من الحاضرة الى الفائتة بل يستحب في سعة وقت الحاضرة (مسئلة ١٢) اذا اعتقد في اثناء العصر
انه ترك الظهر فعدل اليها ثم تبين انه كان آتيا بها فالظاهر جواز العدول منها الى العصر ثانيا
لكن لا يخلو عن اشكال فالاحوط بعد الاتمام الاعادة ايضا (مسئلة ١٣) المراد بالعدول ان
ينوي كون ما بيده هي الصلوة السابقة بالنسبة الى ماضى منها وما سياتى (مسئلة ١٤) اذا
مضى من اول الوقت مقدار اداء الصلوة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر والتميم
والوضوء والمرض والصحة ونحو ذلك ثم حصل احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالجنون
والحيض والاعشاء وجب عليه القضاء والا لم يجب وان علم بمحدث العذر قبله وكان له هذا
المقدار وجبت المبادرة الى الصلوة وعلى ما ذكرنا فان كان تمام المقدمات حاصلة في اول الوقت
يكتفى بمضى مقدار اربع ركعات للظهر وثلاثة للظهرين وفي السفر يكتفى بمضى مقدار ركعتين
للظهر واربع للظهرين وهكذا بالنسبة الى المغرب والعشاء وان لم تكن المقدمات او بعضها حاصلة
لا بد من مضي مقدار الصلوة وتحصيل تلك المقدمات وذهب بعضهم الى كفاية مضي مقدار الطهارة
والصلوة في الوجوب وان لم يكن سائر المقدمات حاصلة والافوى الاول وان كان هذا القول
احوط (مسئلة ١٥) اذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فان وضع للصلاة
وجبتا وان وسع ا صلوة واحدة اتى بها وان لم يبق الا مقدار ركعة وجبت الثانية فقط وان زاد
على الثانية بمقدار ركعة وجبتا معا كما اذا بقى الى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات وفي
السفر مقدار ثلاث ركعات او الى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر واربع ركعات

في السفر ومنتهى الركعة تمام الذكر الواجب من السجدة الثانية وإذا كان ذات الوقت واحدة كما في الفجر يكفي بقاء مقدار ركعة (مسئلة ١٦) إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاة واحدة ثم حدث ثانياً كما في الاغماء والجنون الادوارى فهل يجب الاتيان بالاولى او الثانية او تغيير وجوه (مسئلة ١٧) اذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة اذا ادرك مقدار ركعة او ازيد ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالاقوى كفايتها وعدم وجوب اعادتها وان كان احوط وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاة (مسئلة ١٨) يجب في ضيق الوقت الانقصار على اقل الواجب اذا استلزم الاتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاة خارج الوقت فلو اتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحة صلواته بل تبطل على الاقوى (مسئلة ١٩) اذا ادرك من الوقت ركعة او ازيد يجب ترك المستحبات محافظة على الوقت بقدر الامكان نعم في المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا باس بالاتيان بالمستحبات (مسئلة ٢٠) اذا شك في أثناء العصر في انه اتى بالظهور ام لا بنى على عدم الاتيان وعدل اليه ان كان في الوقت المشترك ولا تجرى قاعدة التجاوز نعم لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الاتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت

❀ فصل في القبلة ❀

وهي المكان الذي وقع فيه البيت شرفه الله تعالى من تحريم الارض الى عتاك السماء للباس كافة القريب والبعيد لخصوص البنية ولا يدخل فيه شيء من حجر اسمعيل وان وجب ادخاله في الطواف ويجب استقبال عينها لا المسجد والحرم ولو للبعد ولا يعتبر اتصال الخط من موقف كل مصلى بها بل المحاذاة العرفية كافية غاية الامر ان المحاذاة لتسع مع البعد وكلما ازداد بعداً ازدادت صحة المحاذاة كما بع ذلك بملاحظة الاجراء البعيدة كالانجم ونحوها فلا يقدح زيادة عرض النصف المستطيل عن الكعبة في صدق محاذاتها كما شاهد ذلك بآية الى الاجراء البعيدة والقول بان القبلة للبعيد سمت الكعبة وجهتها راجع في الحقيقة الى ما ذكرنا وان كان مرادهم الجهة العرفية المسماحة فلا وجه له ويعتبر العلم بالمحاذاة مع الامكان ومع عدمه يرجع الى العلامات والامارات المفيدة للظن وفي كفاية شهادة العدلين مع امكان تحصيل العلم اشكال ومع عدمه لا باس بالتمويل عليها ان يمكن اجتهاده على خلافها والا فلاحوط تكرار الصلاة ومع امكان

تحصيل الظن يصل الى اربع جهات اتوسع الوقت والا فتخير بينها (مسئلة ١) الامارات
المحصلة للظن التي يجب الرجوع اليها عند عدم امكان العلم كما هو الغالب بالنسبة الى البعيد كثيرة
« منها » الجدى الذي هو المنصوص في الجملة يحمله في اواسط العراق كالكوكة والنخيل وبغداد
وغوها خلف المنكب الايمن والاحوط ان يكون ذلك في غاية ارتفاعه او انخفاضه والمنكب ما بين
الكثف والمنق « والاولى » وضعه خلف الاذن وفي البصرة وغيرها من البلاد الشرقية في
الاذن اليميني وفي موصل وغوها من البلاد الغربية بين الكثفين وفي الشام خلف الكثف الايسر
وفي عدن بين الصنيتين وفي صنعاء على الاذن اليميني وفي الحبشة والنوبة صفحة الحد الايسر
« ومنها » سهيل وهو عكس الجدى « ومنها » الشمس لاهل العراق اذا زالت عن الانف الى
الحاجب الايمن عند مواضعهم نقطة الجنوب « ومنها » جعل المشرق على اليمين والمغرب على
الشمال لاهل العراق ايضا في مواضع يوضع الجدى بين الكثفين كموصل « ومنها » الثريا
والبرق لاهل المغرب يضحون الاول عند طلوعه على الايمن والثاني على الايسر « ومنها »
عمراب على فيه معصوم فان علم انه على فيه من غير تهاين ولا تيامس كان مفيداً للعلم والا فيفيد
الظن « ومنها » قبر المعصوم فاذا علم عدم تقبره وان ظاهره مطابق لوضع الجسد افاد العلم والا
فيفيد الظن « ومنها » قبلة بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم وعمايرهم اذا لم يعلم بنائها على الغلط
الى غير ذلك كتقواعد الحيثية وقول اهل خبرها (مسئلة ٢) عند عدم امكان تحصيل العلم
بالقبلة يجب الاجتهاد في تحصيل الظن ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع امكان القوي كما
لا يجوز الاكتفاء به مع امكان الاقوي ولا فرق بين اسباب حصول الظن فالمدار على الاقوي
فالاقوي سواء حصل من الامارات المذكورة او من غيرها ولو من قول فاسق بل ولو كافر فلو اخبر
عدل ولم يحصل الظن بقوله واخبر فاسق او كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهة كونه من اهل
الغيرة يعمل به (مسئلة ٣) لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الاعمي والبصير غاية الامر ان اجتهاد
الاعمى هو الرجوع الى الغير في بيان الامارات اوفي تعيين القبلة (مسئلة ٤) لا يعتبر اخبار
صاحب المنزل اذا لم يفسد الظن ولا يكفي بالظن الحاصل من قوله اذا امكن تحصيل الاقوي
(مسئلة ٥) اذا كان اجتهاده مخالفاً لقبلة بلد المسلمين في عمايرهم وقبورهم فالا حوط
تكرار الصلوة الا اذا علم بكونها مبنية على الغلط (مسئلة ٦) اذا حصر القبلة في جهتين بان علم
انها لا يخرج عن احدهما وجب عليه تكرير الصلوة الا اذا كانت احدهما مظنونة والاخرى

الامارات
لصديق السبيل

موهومة فيكتفى بالاولى واذا حصر فيها ظناً فكذلك يكره فيها لكن الاحوط اجراء حكم التخيير فيه بتكرارها الى اربع جهات (مسئلة ٧) اذا اجتهد لصلاة وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة اخرى مادام الظن باقيا (مسئلة ٨) اذا ظن بعد الاجتهاد انها في جهة فعلى الظهر مثلاً اليها ثم تبدل عنه الى جهة اخرى وجب عليه اتيان العصر الى الجهة الثانية وهل يجب اعادة الظهر اولا الاقوى وجوبها اذا كان مقتضى ظنه الثانى وقوع الاولى مستديراً الى اليمين او اليسار واذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا يجب الاعادة (مسئلة ٩) اذا انقلب ظنه في اثناء الصلاة الى جهة اخرى انقلب الى ما ظنه الا اذا كان الاول الى الاستدبار او اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثانى فيعيد (مسئلة ١٠) يجوز لاحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر اذا كان اختلافها سبباً بحيث لا يفسر بهيئة الجماعة ولا يكون بعد الاستدبار او اليمين واليسار (مسئلة ١١) اذا لم يقدر على الاجتهاد اولم يحصل له الظن بكونها في جهة وكانت الجهات متساوية صلى الى اربع جهات ان وسع الوقت والا فبقدر ما وسع ويشترط ان يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في احدها او على وجه لا يبلغ الانحراف الى الحد اليمين واليسار والاولى ان يكون على خطوط متقابلات (مسئلة ١٢) لو كان عليه صلواتان فالاحوط ان تكون الثانية الى جهات الاولى (مسئلة ١٣) من كانت غليظة تكرر الصلاة الى اربع جهات او اقل وكان عليه صلواتان يجوز له ان يجمع جهات الاولى ثم يشرع في الثانية ويجوز ان ياتى بالثانية في كل جهة صلى اليها الاولى الى ان تتم والاحوط اختيار الاول ولا يجوز ان يصل الثانية الى غير الجهة التى صلى اليها الاولى نعم اذا اختار الوجه الاول لا يجب ان ياتى بالثانية على ترتيب الاولى (مسئلة ١٤) من عليه صلواتان كالظهرين مثلاً مع كون غليظته التكرار الى اربع ازا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسة اوسنة اوسبعة

له وجه

منه
باعتبار
الغليظة من
الصلوات

لهل يجب اتمام جهات الاولى وصرف بقية الوقت في الثانية او يجب اتمام جهات الثانية وايراد النقص على الاولى الاظهر الوجه الاول ويحتمل وجه ثالث وهو التخيير وان لم يكن له الا مقدار اربعة وثلاثة فتدقيق تعيين الاتيان بجهات الثانية ويكون الاول قضاء لكن الاظهر وجوب الاتيان بالصلوتين وايراد النقص على الثانية كما في الغرض الاول وكذا الحال في العشاين ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بان ياتى بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في المنة فعلاً بخلاف العشاين لاختلافهم في عدد الركعات (مسئلة ١٥) من غليظته التكرار الى الجهات اذا علم

أولن بعد الصلوة الى جهة انها القبلة لا يجب عليه الاعادة ولا اتيان البقية ولو علم اولن بعد الصلوة الى جهتين او ثلث ان كلها الى غير القبلة فان كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى والا وجبت الاعادة (مسئلة ١٦) الظاهر جريان حكم العمل بالغن مع عدم امكان العلم والتكرار الى الجهات مع عدم امكان الغن في سائر الصلوات غير اليومية بل غيرها مما يمكن فيه التكرار كصلوة الايات وصلوة الاموات وقضاء الاجزاء المنسية ومجدي السهو وان قيل في صلوة الاموات بكفائه الواحدة عند عدم الغن مخيرا بين الجهات او المتعين بالقرعة واما فيما لا يمكن فيه التكرار كالحضار والدفن والتدبير والنحر فمع عدم الغن يتخير والاحوط التمرة (مسئلة ١٧) اذا صلى من دون الفحص عن القبلة الى جهة غفلة او مسامحة يجب اعادة الا اذا تبين كونها القبلة مع حصول قعد القرية منه ❀ فصل فيما يستقبل له ❀ يجب الاستقبال في مواضع «احدها» الصلوات اليومية اداء وقضاء وتوابعا من صلوة الاحتياط للشكوك وقضاء الاجزاء المنسية بل ومجدي السهو وكذا فيما لو صارت مستحبة بالعارض كالمعادة جماعة او احتياطا وكذا في سائر الصلوات الواجبة كالايات بل وكذا في صلوة الاموات ويشترط في صلوة النافلة في حال الاستقرار لافي حال المشي او الركوب ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وان صارت واجبة بالعرض بنذر ونحوه (مسئلة ١) كيفية الاستقبال في الصلوة قائما ان يكون وجهه ومقادير بدنه الى القبلة حتى اصابع رجليه على الاحوط والمدار على الصدق العرفي وفي الصلوة جالسا ان يكون راس ركبتيه اليها مع وجهه ومصدره وبطنه وان جالس على قدميه لابد ان يكون وضعها على وجهه بعد مقابلها وان على مضطجعا يجب ان يكون كهيئة المدفون وان صلى مستلقيا فكهيئة المختصر «الثاني» في حال الاحتضار وقدمر كهيئته «الثالث» حال الصلوة على الميت يجب ان يجعل على وجهه يكون راسه الى المغرب ورجلاه الى المشرق «الرابع» وضعه حال الدفن على كيفية مرت «الخامس» التدبير والنحر بان يكون المذبح والنحر ومقادير بدن الحيوان الى القبلة والاحوط كون التدبير ايضا مستقبلا وان كان الاقوى عدم وجوبه (مسئلة ٢) يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول او الغائط والاحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مر (مسئلة ٣) يستحب الاستقبال في مواضع حل الدعاء وحال قراءة القرآن وحال الذكر وحال التعقيب وحال المرافعة عند الحاكم وحال سجدة الشكر وسجدة التلاوة بل حال الجلوس مطلقا (مسئلة ٤) يكروه الاستقبال حال الجماع وحال ايس السراويل بل كل حالة ينافي التعظيم

﴿ فصل في احكام الخلل في القبلة ﴾ (مسئلة ١) لو اخل بالاستقبال طاماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً وان اخل بها جاهلاً او ناسياً او غافلاً او غلطاً في اعتقاده او في خيق الوقت فان كان مغفراً عنها الى ما بين اليمين واليسار صحّت صلاته ولو كان في الاثناء مضى مائتدماً واستقام سيفه الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه لكن الاحوط الاعادة في غير الخطي في اجتهداه مطلقاً وان كان مغفراً الى اليمين واليسار او الى الاستدبار فان كان يجتهداً غلطاً اعاد في الوقت دون خارجه وان كان الاحوط الاعادة مطلقاً سيما في صورة الاستدبار بل لا ينبغي ان يترك في هذه الصورة وكذا ان كان في الاشياء وان كان جاهلاً او ناسياً او غافلاً فالظاهر وجوب الاعادة في الوقت وخارجه (مسئلة ٢) اذا ذبح او نحر الى غير القبلة طاماً عامداً حرم المذبح والنحر وان كان ناسياً او جاهلاً او لم يعرف جهة القبلة لا يكون حراماً وكذا لو تذر استقباله كان يكون عاصياً او واقعاً في بئر او نحوه مما لا يمكن استقباله فانه يذبحه وان كان الى غير القبلة (مسئلة ٣) لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يجلس ولم يوجب ذلك حرمة سواء كان عن عمد او جهل او نسيان كما مر سابقاً

﴿ فصل في الستر والساتر ﴾

اعلم ان الستر قسماً من ستر يلزم في نفسه وستر مخصوص بحالة الطهارة فالاول « يجب ستر العورتين القبل والظهر عن كل مكاف من الرجل والمرأة عن كل احد من ذكر او انثى ولو كان مائلاً محرماً او غير محرم ومحرم على كل منهما ايضاً النظر الى عورة الاخر ولا يستثنى من الحكمين الا الزوج والزوجة والسيد والامة اذا لم تكن مزوجة ولا محملة بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصاً المراهق كما انه يحرم النظر الى عورة المراهق بل الاحوط ترك النظر الى عورة المميز ويجب ستر المراءة تمام بدنهما عن عدا الزوج والمحارم والكفنيين مع عدم التلذذ والريبة وامامهما فيجب الستر ويجرم النظر حتى بالناسية الى المحارم وبالنسبة الى الوجه والكفنيين والاحوط سترهما عن المحارم من السرة الى الركبة معاً كما ان الاحوط ستر الوجه والكفنيين عن غير المحارم مطلقاً (مسئلة ١) الفحص وجوب ستره ان وصول اليه بستر سواء كان من الرجل او المراءة وحرمة النظر اليه واما اتمال من غير اشعر وكذا اخل في وجوب سترها وحرمة النظر اليها مع مسورة ابشرة شكل ون كان احوط (مسئلة ٢) الفحص حرمة النظر اليه ما يحرم النظر اليه في المراءة

والماء الصافي مع عدم الالتذام اما معه فلا اشكال في حرمة (مسئلة ٣) لا يشترط في الستر
الواجب في نفسه ساتر مخصوص ولا كيفية خاصة بل المناط بمجرد الستر ولو كان باليد وطلى الطين
ونحوهما « واما الكافي » اى الستر حال الصلوة فله كيفية خاصة ويشترط فيه ساتر خاص ويجب
مطلقا سواء كان عندك ناظر محترم او غيره ام لا ويتفاوت بالنسبة الى الرجل والمرأة اما الرجل
فيجب عليه ستر العورتين اى القبل من القضيبي والبهيشتين وحلقة الفخذ لا غير وان كان الاحوط
ستر الجان اى ما بين حنطة الفخذ الى اصل القضيبي واحوط من ذلك ستر ما بين السرة والركبة
والواجب ستر لون البسرة والاحوط ستر الاتج الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز لونه
واما الحجر اى اشكل فلا يجب ستره واما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدننها حتى الراس
والشعر الا الوجه المقدار الذى ينسل في الوضوء والا يدين الى الزندين والقدمين الى الساقين
ظاهرها وباطنها ويجب ستر ثوبى من اطراف هذه المستثنيات من باب المقدمة (مسئلة ٤)
لا يجب على المرأة حال الصلوة ستره في يطن اغم من الاذن واللسان ولا ما على الوجه من الزينة
كالمكحل والحرمة والسواد والحلى ولا الشعر الموصول بشعرها والقراول وغير ذلك وان قلنا
بوجوب سترها عن الذاهر (مسئلة ٥) اذا كان هناك ناظر بظريية الى وجهها او كفها
او قدمها يجب عليه سترها لكن لا من حيث الصلوة فان اتمت ولم تسترها لم يطل الصلوة وكذا
بانسبة الى حليها وما على وجهها من زينة وكذا بالنسبة الى الشعر الموصول والقراول في صورة
حرمة النظر اليها (مسئلة ٦) يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلوة وكذا تحت ذقنها حتى
انقذار الذى يرى منه عند اختبره على الاحوط (مسئلة ٧) الامة كالخولة في جميع ما ذكر من
المستثنى والمستثنى منه ولكن لا يجب عليها ستر راسها ولا شعرها ولا عنقها من غير فرق بين
افسائها من القبة والنديرة واسكابة والمستولدة واما البعضة فكالخولة مطلقا ولو اعتقت في اثناء
الصلوة وعثت به ولم يتحس بين عنقها وستر راسها زمان صحت صلواتها بل وان تحلل زمان اذا بادرت
الى ستر راسها للبقى من صلواتها بلافس مناف واما اذا تركت سترها ح بطأت وكذا اذا لم تتمكن
من الستر الا بفعل سافى ولكن الاحوط الامة تمت الاعداء لو لم تهم بالعنق حتى فرغت صحت
صلواتها على الاقوى وكذا لو عثت لكن لم يكن عندها ستر او كان الوقت ضيقا واما اذا عثت
عنقها لكن كانت جاهلة بحكم وهو وجوب الستر فلاحوط اعادتها (مسئلة ٨) الصبية الغير
ابيه حكم حكم الامة في هذه وجوب ستر راسها ورقبتها على الغنار من صحة صلواتها

وشرعيتها واذا بلغت في اثناء الصلوة فالحال الامة المعتقة في الاثناء في وجوب المبادرة الى الستر والبطلان مع عدمها اذا كانت عالة بالبلوغ (مسئلة ٩) لافرق في وجوب الستر وشرطيته بين انواع الصلوات الواجبة والمسحبة ويجب ايضا في توابع الصلوة من قضاء الاجزاء المنسبة بل مبدق السهو على الاحوط نعم لا يجب في صلوة الجنائزة وان كان هو الاحوط فيها ايضا وكذا لا يجب في سجدة التلاوة وسجدة الشكر (مسئلة ١٠) يشترط ستر العورة في الطواف ايضا (مسئلة ١١) اذا بدت العورة كلا او بعضا لريح او غفلة لم تبطل الصلوة لكن ان علم به في اثناء الصلوة وجبت المبادرة الى سترها وصحت ايضا وان كان الاحوط الاعادة بعد الاتمام خصوصا اذا احتاج سترها الى زمان معتد به (مسئلة ١٢) اذا نسي ستر العورة ابتداء او بعد الكشف في الاثناء فالاقوى صحة الصلوة وان كان الاحوط الاعادة وكذا لو تركه من اول الصلوة او في الاثناء غفلة والجاهل بالحكم كالعائد على الاحوط (مسئلة ١٣) يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها الامن جهة التحت فلا يجب نعم اذا كان واقفا على طرف سطح او على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالاقوى والاحوط وجوب الستر من تحت ايضا بخلاف ما اذا كان واقفا على طرف بئر والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفا واما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر اذا كان بحيث يرى فلو لم يستر من جهة التحت بطلت صلوته وان لم يكن هناك ناظر فالمدار على الصدق العرفي ومقتضاه ما ذكرنا (مسئلة ١٤) هل يجب الستر عن نفسه بمعنى ان يكون بحيث لا يرى نفسه ايضا ام المدار على الغير قولان الاحوط الاول وان كان الثاني لا يخفى عن قوة فلوصل في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عورة نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا والاحوط البطلان هذا اذا لم يكن بحيث قد يراها غيره ايضا والا فلا اشكال في البطلان (مسئلة ١٥) هل اللازم ان يكون سائرته في جميع الاحوال حاصل من اول الصلوة الى آخرها او يكفي الستر بالنسبة الى كل حالة عند تحققها مثلا اذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لاحال الركوع فهل تبطل الصلوة فيه وان كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون سائرا او يستر عنده بسائر آخر او لا تبطل وجهان اقويهما الثاني واحوطهما الاول وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقا بحيث تنكشف عورته في بعض الاحوال لم يفسر اذا صد ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه او بنحو آخر ولو يده على اشكال في الستر بها (مسئلة ١٦) الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر ولو كان

يده أو بد زوجته أو أمته كما أنه يكفي متران باليتين وأما الستر الصلوتي فلا يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطراب بل لا يجوز الستر المطلق بالطين أيضاً حال الاختيار نعم يجوز في حال الاضطراب على الأقوى وإن كان الاحوط خلافه وأما الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار لكن الاحوط الاعتصار على حال الاضطراب وكذا يجوز في مثل القطن والصوف وغير المنسوجين وإن كان الأولى المنسوج منها أو من غيرها مما يكون من الألبسة المتعارفة

❀ فصل في شرائط لباس المصلي ❀

وهي أمور « الأولى » الطهارة في جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلوة منفرداً بل وكذا في محموله على ما عرفت تفصيله في باب الطهارة « الثانية » الإباحة وهي أيضاً شرط في جميع لباسه من غير فرق بين السائر وغيره وكذا في محموله فالصلوة في المنصوب ولو كان خيطاً منه عالماً بالحرمية عامداً بطلت وإن كان حامداً لا يكون مفسداً بل الاحوط البطالان مع الجهل بالحرمية أيضاً وإن كان الحكم بالصحة لا يخرج عن قوة وأما مع النسيان أو الجهل بالنصية فصحيحة والظاهر عدم الفرق بين كون المصلي التامس هو القاصب أو غيره لكن الاحوط الاعادة بالنسبة إلى القاصب خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالى على فرض تذكره أيضاً (مسألة ١) لافرق في القصب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير أو كون منفعة له بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهوناً (مسألة ٢) إذا صبغ ثوب بصبغ منصوب فالظاهر أنه لا يجوز عليه حكم المنصوب لأن الصبغ بعد تالفه فلا يكون اللون مالكة لكن لا يخرج عن اشكال أيضاً نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجزأ شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا اشكال فيه بل وكذا لو أجزأ على خياطة ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الحيط له أيضاً وإن كان للغير؛ تكل وإن كان يمكن أن يقال أنه بعد تالفه فيستحق مالكة قيمته خصوصاً إذا لم يمكن رده بفتحته لكن الاحوط ترك الصلوة فيه قبل إرضاء مالك الحيط خصوصاً إذا أمكن رده بالتفق صحيحة بل لا يترك في هذه الصورة (مسألة ٣) إذا غسل الثوب الوسخ أو انجس باده مفصوب فلا اشكال في جواز الصلوة فيه بعد الجفاف عاباً إلا أنه إن ذمته تشغل بعض الماء وأما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضاً وإن كان الأولى تركها حتى يجف (مسألة ٤) إذا اذن مالك للقاصب أو غيره في الصلوة فيه مع بقاء النصية صحت خصوصاً بالنسبة إلى غيره المصحب وإن أطاق في الأذن في جواره ماسة إلى القاصب اشكال لأن صرف الأذن إلى غيره

نعم مع الظهور في الصوم لا اشكال (مسئلة ٥) المحمول المنصوب اذا تحرك بحركات الصلوة بوجوب البطلان وان كان شيئاً يسيراً (مسئلة ٦) اذا اضطر الى لبس المنصوب لحفظ نفسه والحفظ المنصوب عن التلف صحت صلوته فيه (مسئلة ٧) اذا جهل اولى النسيئة وعلم او تذكر في اثناء الصلوة فان امكن نزعه فوراً وكان له سائر غيره صحت الصلوة والا فني سعة الوقت ولو بادراكه مسكمة يقطع الصلوة والا فيشتغل بها في حال النزع (مسئلة ٨) اذا استعرض ثوباً وكان من نيته عدم اداء عوضه او كان من نيته الاداء من الحرام فعن بعض العلماء انه يكون من المنصوب بل عن بعضهم انه لو لم ينو الاداء اصلاً لا من الحلال ولا من الحرام ايضاً كك ولا يبعد ما ذكره ولا يختص بالقرض ولا بالثوب بل لو اشترى او استاجر او نحو ذلك وكان من نيته عدم اداء العوض ايضاً كك (مسئلة ٩) اذا اشترى ثوباً بدين ماله تعلق به المجلس او الزكوة مع عدم ادائها من مال آخر حكمه حكم المنصوب «الثالث» ان لا يكون من اجزاء الميتة سواء كان حيوانه محل اللحم او محرمه بل لا فرق بين ان يكون مما يمتنه نجسة او لا كهيئة السمك ونحوه مما ليس له نفس سائلة على الاحوط وكذا لا فرق بين ان يكون مدبوغاً او لا والمأخوذ من يد المسلم وما عليه اثر استعماله يحكم المذكى بل وكذا المطروح سيفه ارضهم وسوقهم وكان عليه اثر الاستعمال وان كان الاحوط اجتنبه كما ان الاحوط اجتناب ما في يد المسلم المستعمل للميتة بالذبح ويستثنى من الميتة صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك مما صار في بحث النجاسات (مسئلة ١٠) اللحم او النعم او الجلد المأخوذ من يد الكافر او المطروح في بلاد الكفار او المأخوذ من يد مجرم الحلال في غير سوق المسلمين او المطروح في ارض المسلمين اذا لم يكن عليه اثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية ولا يجوز الصلوة فيه بل وكذا المأخوذ من يد المسلم اذا علم انه اخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميتة او مذكى (مسئلة ١١) استحباب جزء من اجزاء الميتة في الصلوة موجب لبطلانها وان لم يكن ملبوساً (مسئلة ١٢) اذا صلى في الميتة جهلاً لم يجب الاعادة نعم مع الالتفات والشك لا يجوز ولا تجزى واما اذا صلى فيها سبائناً فان كانت ميتة ذى النفس اعاد في الوقت وخارجه وان كان من ميتة مالا نفس له فلا تجب الاعادة (مسئلة ١٣) المشكوك في كونه من حلد الحيوان او من غيره لامانع من الصلوة فيه «الرابع» ان لا يكون من اجزاء مالا يؤكل لحمه وان كان مذكى احياناً جلداً كان او غيره فلا يجوز الصلوة في جلد غير المأكول ولا شعره وصوفه وريشه ووبره ولا في تنبي من فضله سواء

كان ملبوساً أو مغلولاً به أو محمولاً حتى شعرة واقعة على لباسه بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً مادام رطباً بل وبابساً إذا كان له عين ولا فرق في الحيوانات بين كونه ذات نفس أولا كالسماك الحرام أكله (مسئلة ١٤) لابس بالشمع والصل والحريز الممزج ودم البقي والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات امثال هذه الحيوانات مما لالحم لها وكذا الصدق لعدم معلومية كونه جزء من الحيوان وعلى تقديره لم يعلم كونه ذلحم واما اللؤلؤ فلا اشكال فيه اصلا لعدم كونه جزء من الحيوان (مسئلة ١٥) لابس بفضلات الانسان ولو لغيره كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولينه فعلى هذا لامانع في الشعر الموصول بالشعر سواء كان من الرجل او المرأة نعم لو اتخذ لباساً من شعر الانسان فيه اشكال سواء كان ساتراً او غيره بل المنع قوى خصوصاً الساتر (مسئلة ١٦) لافرق في المنع بين ان يكون ملبوساً او جزء منه او واقعاً عليه او كان في جيبه بل ولو في حقه هي في جيبه (مسئلة ١٧) يستثنى مما لا يوكل اغر الخالص الغير المشوش بوبر الارانب والثعالب وكذا السنجاب واما السمور والفاقم والفنك والحواصل فلا يجوز الصلوة في اجزائها على الاقوى (مسئلة ١٨) الاقوى جواز الصلوة في المشكوك كونه من المأكول او من غيره فعلى هذا لابس بالصلوة في الماهوت واما اذا شك في كونه شيء من اجزاء الحيوان او من غير الحيوان فلا اشكال فيه (مسئلة ١٩) اذا صلى في غير المأكول جاهلاً او ناسياً فالاقوى صحة صلوته (مسئلة ٢٠) الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم اكله بالاصالة او بالعرض كالموطوء والجلال وإن كان لا ينج عن اشكال « الخماس » ان لا يكون من الذهب للرجال ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلوة ايضاً ولا فرق بين ان يكون خالصاً او ممزوجاً بالاقوى اجتناب اللحم به والمذهب بالتبويه والطلي اذا صدق عليه لبس الذهب ولا فرق بين ما نتم فيه الصلوة وما لا نتم كاختمه والزر ونحوها نعم لابس بالمحمول منه مسكوكا او غيره كما لابس بشد الاستان به بل الاقوى انه لابس بالصلوة فيما جاز فعله فيه من الالاح كالسيف والخنجر ونحوها وإن اطلق عليه اسم اللبس لكن الاحوط احتنا به واما النساء فلا اشكال في جواز لبسهن وصلوتهن فيه واما الصبي المتميز فلا يحرم عليه اسمه ولكن الاحوط له عدم الصلوة فيه (مسئلة ٢١) لابس بانشكوك كونه ذهباً في الصلوة وغيرها (مسئلة ٢٢) اذا صلى في الذهب جاهلاً او ناسياً فالظاهر صحته (مسئلة ٢٣) لابس بكون قاب الساعة من الذهب اذ لا يصدق عليه الانية ولا لابس استنصاه! ايضاً في صلوة اذا كان في جيبه حيث انه بعد من المحمول نعم اذا كان زنجير الساعة

من الذهب وعلقه على رقبته او وضعه في جيبه لكن علق راس الزنجير يحرم لانه تزيين بالذهب ولا تصح الصلوة فيه ايضا (مسئلة ٢٤) لافرق في حرمة لبس الذهب بين ان يكون ظاهراً مرئياً او لم يكن ظاهراً (مسئلة ٢٥) لا باس باقتراش الذهب وبشكل التدثر به «السادس» ان لا يكون حريراً محضاً للرجال سواء كان ساتراً للعورة او كان الساتر غيره وسواء كان مماثماً فيه الصلوة او لا على الاقوى كالثكة والقلنسوة ونحوهما بل يحرم لبسه في غير حال الصلوة ايضا الامع الضرورة لبرد او مرض وفي حال الحرب وح تجوز الصلوة فيه ايضا وان كان الاحوط ان يجعل ساتره من غير الحرير ولا باس به للنساء بل تجوز صلواتهن فيه ايضا على الاقوى بل وكذا الخشن المشكل وكذا لا باس بالمتزج بغيره من قطن او غيره مما يخرج به عن صدق الخلوص والخوصة وكذا لا باس بالكف به وان زاد على اربع اصابع وان كان الاحوط ترك ما زاد عليها ولا باس بالمحمول منه ايضا وان كان مماثماً فيه الصلوة (مسئلة ٢٦) لا باس بغير الملبوس من الحرير كالاقتراش والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك في حال الصلوة وغيرها ولا يبرأ شياب واعلامها والسفائف والقياطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت (مسئلة ٢٧) لا يجوز جعل البطانة من الحرير لقميص وغيره وان كان الى نصفه وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي احد نصفيه حرير وكذا اذا كان طرف العمامة منه اذا كان زائداً على مقدار الكف بل على اربعة اصابع على الاحوط (مسئلة ٢٨) لا باس بما يرفع به الثوب من الحرير اذا لم يزد على مقدار الكف وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير اذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف وكذا لا باس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور (مسئلة ٢٩) لا باس بثوب جعل الا يريسم بين ظهارته وبطانته عوض القطن ونحوه واما اذا جعل وصلة من الحرير بينها فلا يجوز لبسه ولا الصلوة فيه (مسئلة ٣٠) لا باس بعصابة الجروح والقروح وخرق الجبيرة وحفيظة المسوس والمبطون اذا كانت من الحرير (مسئلة ٣١) يجوز لبس الحرير لمن كان قنلاً على خلاف المادة لدفعه والظاهر جواز الصلوة فيه ح (مسئلة ٣٢) اذا صلى في الحرير جهلاً او نسياناً فالاقوى عدم وجوب الاعادة وان كان احوط (مسئلة ٣٣) يشترط في الخلط ان يكون مما تصح فيه الصلوة كالقطن والصوف مما يؤكل لحمه فلو كان من صوف او وبر مالا يؤكل لحمه لم يكف في صحة الصلوة وان كان كافياً في رفع الحرمة ويشترط ان يكون بمقدار يخرج به عن صدق الخوصة فاذا كان بسيراً

مستهلكا بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجوز لبسه ولا الصلوة فيه ولا يعد كفاية العشر في الاخراج عن الصدق (مسئلة ٣٤) الثوب المتمزج اذا ذهب جميع ما فيه من غير الابرسم من القطن او الصوف لكثرة الاستعمال وبقي الابرسم محضا لا يجوز لبسه بعد ذلك (مسئلة ٣٥) اذا شك في ثوب ان خليطه من صوف مايو كل لجه او بما لا يؤكل فالاقوى جواز الصلوة فيه وان كان الاحوط الاجتناب عنه (مسئلة ٣٦) اذا شك في ثوب انه حرير محض او مخلوط جاز لبسه والصلوة فيه على الاقوى (مسئلة ٣٧) الثوب من الابرسم المنقول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلوة فيه (مسئلة ٣٨) اذا انحصر ثوبه في الحرير فان كان مضطراً الى لبسه لبرد او غيره فلا يابس بالصلاة فيه والا لم يركعه وان لم يكن له ساتر غيره فيعمل حـ طاريا وكذا اذا انحصر في الميتة او المنصوب او الذهب وكذا اذا انحصر في غير المأكول واما اذا انحصر في النجس فالاقوى جواز الصلوة فيه وان لم يكن مضطراً الى لبسه والاحوط تكرار الصلوة بل وكذا في صورة الانحصار في غير المأكول فيعمل فيه ثم يعل طاريا (مسئلة ٣٩) اذا اضطر الى لبس احد المنوعات من النجس وغير المأكول والحرير والذهب والميتة والمنصوب فدم النجس على الجميع ثم غير المأكول ثم الذهب والحرير ويغير بينهما ثم الميتة فيتأخر المنصوب عن الجميع (مسئلة ٤٠) لباس بلبس العبي الحرير فلا يحرم على الولي الباسه اياه وتصح صلواته فيه بناء على المختار من كون عبادته شرعية (مسئلة ٤١) يجب تحصيل السائر للصلوة ولو باجارة او شراء ولو كان بازيه من عوض انشئ مالم يحذف بماله ولم يضر بماله ويجب قبول الهبة او العارية مالم يكن فيه حرج بل يجب الاستعارة والاحتياط كذلك (مسئلة ٤٢) يحرم لبس لباس الشهرة بان يلبس خلاف زيه من حيث جنس الالباس او من حيث لونه او من حيث وضعه وتفصيله وخلافه كن يابس العالم لباس الجندي او بالعكس مثلاً وكذا يحرم على الاحوط لبس الرجال ما يخص بالنساء و بالعكس والاحوط ترك الصلوة فيها وان كان الاقوى عدم البطالة (مسئلة ٤٣) اذا لم يجد اللهلى ساتراً حتى ورق الانتجار والمشي فان وجد الطين او الوحل او الماء الكدر او غيرة يلج فيها ويستر بها او نحو ذلك مما يحصل به ستر الدورة صلى الله عليه وسلم المختار فتماع الركوع والسجود وان لم يجد ما يستر به العورة اصلاً فان امن من الناظر بن لم يكن هناك نظر اصلاً او كان وكن اعنى اوفى ثلثة او علم بعدم نظره اصلاً او كان ممن لا يحرم ظنره ايه كركبته او امنه فلا حوط تكرار الصلوة بان يعل صلوة المختار تارة ومرة بالركوع

م
للرجال

والسجود اخرى قائما وان لم يامن من الناظر المحترم صلى جالسا وينفى الركوع والسجود بمقدار لا يبدو عورته وان لم يمكن فيومي يراعه والا فبمينيه ويجعل الانحناء او الايام للسجود ازيد من الركوع ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه وفي صورة القيام يجعل يده على قبله على الاحوط (مسئلة ٤٤) اذا وجد ساترا لاحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبلة او العبر او التغيير بينهما وجوه اوجدها الوسط (مسئلة ٤٥) يجوز للمرأة الملوثة منفردين ويجوز بل يستحب لهم الجماعة وان استلزمت للملوثة جلوسا وامكنهم الملوثة مع الانفراد قياما فيجلسون ويجلس الامام وسط الصف ويتقدمهم بركبتيه ويؤمنون للركوع والسجود الا اذا كانوا في ثلثة امنين من نظر بعضهم الى بعض لم يلزم ثلثين ملوثة المختار تارة ومع الايام اخرى على الاحوط (مسئلة ٤٦) الاحوط بل الاقوى تاخير الملوثة عن اول الوقت اذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت (مسئلة ٤٧) اذا كان عنده ثوبان يئمن ان احدهما حر ير اودهب او مذهب والاخر مما تصح فيه الملوثة لا تجوز الملوثة في واحد منهما بل يعلى عاريا وان علم ان احدهما من غير الماكول والاخر من الماكول او ان احدهما نجس والاخر طاهر على ملوتين واذا خرق الوقت ولم يكن الامتداد ملوثة واحدة يعلى عاريا في الملوثة الاولى ويغير بينهما اثنتان (مسئلة ٤٨) الملهى مسئلة او مضطجعا لا لباس يكون فراشه او طرفة نجسا او حر يرا او من غير الماكول اذا كان له ساتر غيرهما وان كان يتغير بها او بالتخاف نقط بالاحوط كونها مما تصح فيه الملوثة (مسئلة ٤٩) اذا لبس ثوبا طويلا جدا وكن حارته الواقعة على الارض تغير القمرك بمركت الملوثة نجسا او حر يرا او مذهب او عاريا لا يوصل فانظر عدم صحة الملوثة مادام يصدق انه لا لبس ثوبا كذا ثوبا نعم لو كن بحيث لا يصدق لبسه بل يقال لبس هذا الخاف منه كما اذا كان طوله عشرون ذراعا ولبس بمقدار ذراعين منه او ثلثة وكن الخاف الاخر مما لا تجوز الملوثة فيه فلا لباس به (مسئلة ٥٠) الاقوى جواز الملوثة فجاء بغير ظهر القدم ولا ينطى الساق كالجورب ونحوه ❦ فعل فيما يكره من اللباس حل الملوثة ❦ وفي امور « احدها » اثوب الاسود - حق للنساء عدا الخلف والمامة والكساء ومنه العباء والمنشعب منه اشد كراهة وكذا المنبوغ بالزفران او المغير بل الاولى اجتناب مطلق المنبوغ « اثنى » الساتر الواحد الرقيق « اثناس » الملوثة في السر والى وحده وان لم يكن رقيقا كما انه يكره لنساء الملوثة في ثوب واحد وان لم يكن رقيقا « الرابع » الاتزار فوق القميص « الخامس » اثوشع وتنا كذكر احته للامام وهو داخل

الثوب تحت اليد اليمنى والقائه على المكتب الايسر بل او الايمن « السادس » في العامة المجردة عن المعدل وعن التحك اي التلحي ويكنى في حصوله ميل المدلول الى جهة الدفن ولا يعتبر ادارته تحت الدفن وغرضه في الطرف الاخر وان كان هذا ابتداء الكيفية له « السابع » اشتغال الصماء بان يجعل الرداء على كتفه وادارة طرفه تحت ابطنه والقائه على الكتف « الثامن » انخزم للرجل « التاسع » النقاب للمرأة اذا لم يمنع من القراءة والا بطل « العاشر » اللثام للرجل اذا لم يمنع من القراءة « الحادي عشر » الخاتم الذي عليه صورة « الثاني عشر » استصحاب الحديد البارز « الثالث عشر » لبس النساء الخلخال الذي له صوت « الرابع عشر » القباء المشدود بالزور والكثيرة او بالخزام « الخامس عشر » العلوة محلول الازرار « السادس عشر » لبس الشعر اذا لم يصل الى حد الحرمة او قلنا بعدم حرمة « السابع عشر » ثوب من لا يتوق من النجاسة خصوصاً شارب الخمر وكذا المتهم بالنصب « الثامن عشر » ثوب ذو تماثيل « التاسع عشر » الثوب المتمزج بالابر بسم « المشرون » البسة المكفكار واعضاء الدين « الحادي والعشرون » الثوب الوسخ « الثاني والعشرون » الخنثاب « الثالث والعشرون » ما يستر ظهر القدم من غير ان يغطي الساق « الرابع والعشرون » اثوب الذي يوجب التكبير « الخامس والعشرون » لبس الشائب ما يلبسه الشبان « السادس والعشرون » الجلد الماخوذ ممن يتحلل الميتة بالدهاغ « السابع والعشرون » العلوة في النمل من جلد الحمار « الثامن والعشرون » الثوب الضيق اللاصق بالجلد « التاسع والعشرون » العلوة مع الخنثاب قبل ان يفصل « الثلاثون » استصحاب المهرم الذي عليه صورة « الواحد والثلاثون » ادخال اليد تحت اثوب اذا لاصقت البدن « الثاني والثلاثون » العلوة مع نجاسة ما لا يتم فيه العلوة كخاتم وانكة والقلمسوة ونحوها « الثالث والثلاثون » العلوة سيفه ثوب لاصق ويؤخر الارانب او جلده مع احتمال لصوق الوريه ﴿ فصل فيما يستحب من اللباس ﴾ وهي ايضا امور « احدها » العامة مع التحك « الثاني » ارداء خصوصاً للامام بل يكره له تركه « الثالث » تعدد اثياب بل يكره في الثوب الواحد ثمرثة كما مر « الرابع » لبس السراويل « الخامس » ان يكون اللباس من القطن او الكتان « السادس » ان يكون ايضاً « السابع » لبس الخاتم من العقيق « الثامن » لبس النمل العربية « التاسع » ستر القدمين لثمرثة « العاشر » ستر الراس في الامة والهيبة واما غيرهما من الالاث يجب كما مر « الحادي عشر » لبس انظف ثيابه « الثاني عشر » استعمال الطيب في الخبر

ما مضى منه الصلوة مع الطيب تعادل سبعين صلوة « الكالمشر » سترها بين السرة والركبة
« الرابع عشر » ليس المرنئة فلا بدتها ﴿ فصل في مكان المصلي ﴾ والمراد به ما استقر عليه ولو
بوصائط وما شذبه من لقضاء في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها ويشترط فيه أمور
« احدها » اباحته فالصلوة في المكان المفسد باطلة سواء تعلق النصب بعينه او بمناطه كما اذا
كان مستأجراً وصل فيه شخص من غير اذن المستاجر وان كان ماذونا من قبل المالك او تعلق به
حق كحق الزين وحق غرماء الميت وحق الميت اذا اوصى بشئ ولم يفرز بعد ولم يخرج منه
وحق السابق كمن سبق الى مكان من المسجد او غيره فنصبه منه غاصب على الاقوى ونحو ذلك
وانما تبطل الصلوة اذا كان عالماً عامداً واما اذا كان غافلاً او جاهلاً او ناسياً فلا تبطل نعم لا يعتبر
العلم بالفساد فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والتعبدية كفى في البطلان ولا فرق بين
الناقلة والقرينة في ذلك على الاصح (مسألة ١) اذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش
مفسد فبطلت الصلوة على ذلك الفرش بطلت صلواته وكذا العكس (مسألة ٢) اذا صلى على سقف
مباح وكان ما تحته من الارض مفسداً فان كان السقف معتمداً على تلك الارض تبطل الصلوة عليه
والا فلا لكن اذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مفسداً او كان الفضاء الفوقاني الذي يقع فيه
بدن المصلي مفسداً بطلت في الصورتين (مسألة ٣) اذا كان المكان مباحاً وكان عليه سقف
مفسد فان كان التصرف في ذلك المكان بعد تصرفاً في السقف بطلت الصلوة فيه والا فلا
فلو صلى في قبة سقفها او جدرانها مفسدة وكان بحيث لا يمكنه الصلوة فيها ان لم يكن سقف
او جدار او كان عمداً وحرجاً كما في شدة الحر او شدة البرد بطلت الصلوة وان لم يعد تصرفاً
فيه فلازم ذكرنا ظر حال الصلوة تحت الخيمة المفسدة فانما تبطل اذا عدت تصرفاً في الخيمة
بل تبطل على هذا اذا كانت اطناها او مساهيرها غصباً كما هو الغالب اذ في الغالب يمد تصرفاً فيها
والا فلا (مسألة ٤) تبطل الصلوة على الدابة المفسدة بل وكذا اذا كان رحلها او سرجها او
وطائها غصباً بل ولو كان المفسد نعلها (مسألة ٥) قد يقال بطلان الصلوة على الارض التي
تحتها تراب مفسد ولو بطلت عشرين ذراعاً وعدم بطلانها اذا كان شيء اخر مدفوناً فيها
والفرق بين الصورتين مشكل وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب او
الشيء المدفون نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب او غيره يصدق
التصرف ويوجب البطلان (مسألة ٦) اذا صلى في سفينة مفسدة بطلت وقد يقال بالبطلان

إذا كان لوح منها غصباً وهو مشكل على الطلابة بل يخص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح (مسئلة ٧) ربما يقال يبطلان الصلوة على دابة خيط جرحها بخيط مفعوب وهذا أيضاً مشكل لأن الخيط بعد تلفها ويستقل ذمة الغاصب بالعرض إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكه مع بقاء ماليته (مسئلة ٨) المحبوس في المكان المفعوب يصل في فيه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف كما هو الغالب وأما إذا استلزم تصرفاً زائداً فيترك ذلك الزائد ويصل بما أمكن من غير استلزام وأما المخطر إلى الصلوة في المكان المفعوب لا إشكال في صحة صلوته (مسئلة ٩) إذا اعتقد الضميمة وصلى فبين الخلاف فإن لم يعمل منه قصد القربة بطلت والاصح وأما إذا اعتقد الإباحة فبين الضميمة فهي صحيحة من غير إشكال (مسئلة ١٠) الأقوى صحة صلوة الجاهل بالحكم الشرعي وهي الحرمة وإن كان لا يحوط البطلان خصوصاً في الجاهل المقصر (مسئلة ١١) الأرض المفعوبة المجهول مالكها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلوة ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعي وكذا إذا غصب الأث وأديان من الآجر ونحوه وعمرها داراً أو غيرها ثم جعل المالك فاته لا يجوز التصرف ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعي (مسئلة ١٢) الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقي (مسئلة ١٣) إذا اشترى داراً من المال الغير المزكى أو الغير الخمس يكون بالتمسك إلى مقدار الزكاة أو الخمس فصولاً فإن أمضاه الحاكم ولاية على الطرفين من الفقر والسدادات يكون لم يوجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم وإذا لم يضمن بطل وتكون باقية على ملك المالك الأول (مسئلة ١٤) من مات وعليه من حقوق الناس سخطاً لم أو الزكاة أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته ولو بالصلوة في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق (مسئلة ١٥) إذا مات وعليه دين مستغرق للزكاة لا يجوز للورثة ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل أداء الدين بل وكذا في الدين الغير المستغرق إلا إذا علم رضا الدين بأن كان الدين قليلاً والتركبة كثيرة والورثة بائنين على أداء الدين غير متساخين ولا فيشكل حتى الصلوة في داره ولا يرق في ذلك بن الورثة وغيرهم وكذا إذا لم يكن عليه دين، لكن كان بعض الورثة فقيراً أو غائباً أو نحو ذلك (مسئلة ١٦) لا يجوز التصرف حتى الصلوة في ملك الغير إلا بأذنه الصريح أو التقوى أو شاهد الحال والأول كان يقول أدت لك بالتصرف في دارى بالصلوة تنط أو بالصلوة وغيرها والاطع من عدم اشتراط حصول العلم رضا بل يكفي الظن الحاصل بالقول

للمنبر...

بني
و

المزبور لان ظواهر اللفظ معتبرة عند العقلاء والذ في كان يأذن بالقيام والتعود والنوم والا كل من ماله في الصلوة بالاذن يكون راضيا وهذا ايضا يكنى فيه الظن على الظاهر لانه مستند الى ظاهر اللفظ اذا استفيد منه عرفا والا فلا بد من العلم بالرضا بل الاحوط اعتبار العلم مطلقا والثالث كان يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضاه كالمضائق المفتوحة الابواب والحمامات والظلمات وغو ذلك ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الاذن في هذا القسم الى اللفظ ولا دليل على حجة الظن الغير الحاصل منه (مسئلة ١٧) يجوز الصلوة في الاراضي المسعة اتساعا عظيما بحيث يتعذر او يتعسر على الناس اجتيازها وان لم يكن اذن من ملاكها بل وان كان فيهم الصغار والجنين بل لا يبعد ذلك وان علم كراهة الملاك وان كان الاحوط التجنب مع الامكان (مسئلة ١٨) يجوز الصلوة في بيوت من تضمنت الالة جواز الاكل فيها بلا اذن مع عدم العلم بالكراهة كالأب والام والاخ والعلم والخال والعممة والخالعة ومن ملك التخص مفتاح بيته والصديق وامام العلم بالكراهة فلا يجوز بل يشكل مع ظنها ايضا (مسئلة ١٩) يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب وان اشتغل بالصلوة في سعة الوقت يجب قطعها وان كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الاجابة للركوع والسجود ولكن يجب عليه قضاءها ايضا اذا لم يكن الخروج عن توبة وتدمر بل الاحوط القضاء وان كان من تدمر وتصدد التفرغ للمالك (مسئلة ٢٠) اذا دخل في المكان المغصوب جهلا او نسيانا او بتغيب الاذن ثم التفت وبان الخلاف فان كان في سعة الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلوة وان كان مشغولا بها وجب القطع والخروج وان كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكا اقرب الطرق مراعى للاعتقال بقدر الامكان ولا يجب قضاؤها وان كان محال احوط لكن هذا اذا لم يعلم رضا المالك بالبقاء بمقدار الصلوة والا فيصلي ثم يخرج وكذا الحال اذا كان مأذونا من المالك في الغشول ثم ارتفع الاذن برجوعه عن اذنه او بغيره والانتقال الى غيره (مسئلة ٢١) اذا اذن المالك بالصلوة خصوصا او عموما ثم رجع عن اذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعة الوقت وفي الضيق يصلي حال الخروج على ما مر وان كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب اتمامها مستقرا وعدم الالتفات الى نهيه وان كان في سعة الوقت الا اذا كان موجبا للضرر عظيم على المالك لكنه مشكل بل الاولى وجوب القطع في السعة والتشاغل بها خارجا في الضيق خصوصا في نرض الضرر على المالك (مسئلة ٢٢) اذا اذن المالك في الصلوة

١٠
 له وجوب بل هو مع
 " في جهلا لا يخلو

٢٠

ولكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه وان اذته من باب الخوف او غيره لا يجوز ان يعلى كما ان العكس بالعكس (مسئلة ٢٣) اذا دار الامر بين الصلوة حال الخروج من المكان الغصبي يتأهب في الوقت او الصلوة بعد الخروج وادراك ركعة اواز يد فالظاهر وجوب الصلوة في حال الخروج لان مراعاة الوقت اولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختيار بين « الثاني » من شروط المكان كونه قاراً فلا يجوز الصلوة على الدابة او الارجوحة او في السفينة ونحوها مما يفوت معه استقرار المصلي نعم مع الاضطراب ولو لفتق الوقت من الخروج من السفينة مثلالامانع ويجب عليه مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الامكان فيدور حتماً دارت العادة او السفينة وان امكنه الاستقرار في حال القراءة والاذكار والسكوت خلافاً حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل المأخوذ للصورة والافوضته ~~مكمل~~ (مسئلة ٢٤) يجوز في حال الاختيار الصلوة في السفينة او على الدابة الراضين مع امكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوهما بل الاقوى جواز ما لم تكن سائر تين اذا امكن مراعات الشروط ولو بان يسكت حين الاضطراب عن القراءة والتذكر مع الشرط المتقدم ويندرج اليه التثنية اذا انحرفنا عنها ولا تفسر الحركة التبعية بفجرهما وان كان الاحوط القصر على حال الضيق والاضطراب (مسئلة ٢٥) لا يجوز الصلوة على صخرة الحنطة ويندرج التثنية وكومة الرمل مع عدم الاستقرار وكذا ما كان مثلاً « الثالث » ان لا يكون معرضاً لعدم امكان الاتمام والنزول في البقاء الى اخر الصلوة كالصلوة في الزحام المعرض لابطال صلواته وكذا في معرض الريح والمطر الشديد او نحوه اقم عدم الاطمئنان بامكان الاتمام لا يجوز الشروع فيها على الاحوط نعم لا يفسر مجرد احتمال عروض البطلان « الرابع » ان لا يكون « ما يحرم البقاء فيه كما بينه المصنفين من القتال او تحت السقف او الحائط المنهدم او في المسبعة او نحو ذلك مما هو محل لخطر على النفس » الخامس « ان لا يكون « ما يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه كما اذا كتب عليه القرآن وكذا على قبر المعصوم » او غيره ممن يكون الوقوف عليه مكاتماً منه « السادس » ان يكون مما يمكن اداء الافعال فيه بحسب حال المصلي فلا يجوز الصلوة في بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الاتصاف وبيت يكون ضيقاً لا يمكن فيه الركوع والسجود على الوجه المعتاد منه في الضيق والاضطراب يجوز ويجب مراعاتها بقدر الامكان ولو دار الامر بين مكانين في حددهما قادر على انيابه كان لا يقدر على الركوع والسجود الا موباً وفي الاخر لا يقدر عليه

وليس عليه

وبقدر عليها جالسا فالاحوط الجمع بتكرار الصلوة وفي الضيق لا يبعد التغيير « السابع » ان لا يكون مقدما على قبر معصوم ولا مساويا له مع عدم الحائل المانع الراجع لسوء الادب على الاحوط ولا يكفي في الحائل الشبايك والصدوق الشريف وثوبه « الثامن » ان لا يكون نجسا نجاسة متعدية الى الثوب او البدن واما اذا لم تكن متعدية فلا مانع الا مكان الجبهة فانه يجب طهارته وان لم تكن نجاسته متعدية لكن الاحوط طهارة ما عدا مكان الجبهة ايضا مطلقا خصوصا اذا كانت عليه عين النجاسة « التاسع » ان لا يكون على السجدة اطلاقا او اسفل من وضع القدم باز يد من اربع اصابع مضمومة على ما يجي في باب السجدة « العاشر » ان لا يعلو الرجل والمرثة في مكان واحد بحيث تكون المرثة مقدمة على الرجل او مساوية له الا مع الحائل او البدن عشرة اذرع بذراع اليد على الاحوط وان كان الاقوى كراهته الا مع احد الامرين والمدار على الصلوة الصحيحة لولا المحاذات او التقدم دون الفاسدة فقد شرط او وجود مانع والاولى في الحائل كونه مانعا عن المشاهدة وان كان لا يبعد كفاجه مطلقا كما ان الكراهة او الحرمة مختصة بمن شرع في الصلوة لاحقا اذا كانا مختلفين في الشروع ومع تقاربهما نعمهما وترتفع ايضا بتأخر المرثة مكانا بمجرد الصدق وان كانت الاولى تلحقها عنه في جميع حالات الصلوة بان يكون سجدها وراء موافقه كما ان الظاهر ارتفاعها ايضا بكون احدهما في موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم او المحاذاة وان لم يبلغ عشرة اذرع (مسألة ٢٦) لافرق في الحكم المذكور كراهة او حرمة بين المحارم وغيرهم والزوج والزوجة وغيرهما وكونها بالفن او غير بالفن او مختلفين بناء على المختار من صحة عبادات العبي والصبية (مسألة ٢٧) الظاهر عدم الفرق ايضا بين الثالثة والفرصة (مسألة ٢٨) الحكم المذكور مختص بحال الاختيار في الخيق والاضطرار لا مانع ولا كراهة نعم اذا كان الوقت واسعا يؤخر احدهما صلوته والاولى تأخير المرثة صلوتها (مسألة ٢٩) اذا كان الرجل يعلو ويحذائه او قدماه امرثة من غير ان تكون مشغولة بالصلوة لا كراهة ولا اشكل وكذا العكس فلا احتياط او الكراهة مختص بصورة اشتغالها بالصلوة (مسألة ٣٠) الاحوط ترك القرينة على سطح الكعبة وفي جوفها اختيارا ولا باس بالثالثة بل يستحب ان يعلو فيها قبال كل ركن ركعتين وكذا لا باس بالقرينة في حال الضرورة واذا صلى على سطحها فاللازم ان يكون قبالة في جميع حالاته من نضمتها ويهني قنما واتول بانه يعلو مستلقيا متوجها الى بيت المعمور او يعلو مضطجعا ضعيفا ❦ فصل في مسجد الجبهة ❦

من مكان المعلى يتوسط فيه مضائق الى طهارته ان يكون من الارض او ما انبتت غير الماء كقول
 والملبوس نعم يجوز على القرطاس ايضا فلا يصح على ما خرج عن اسم الارض كالمعادن مثل الذهب
 والفضة والعتيق والفيروز والغير والزفت ونحوها وكذا ما خرج عن اسم النبات كالرماد والنحم
 ونحوهما ولا على المأكول والملبوس كالخبز والقطن والكثبان ونحوهما ويجوز السجود على جميع
 الاجزاء اذا لم تكن من المعادن (مسئلة ١) لا يجوز السجود في حال الاختيار على الخرف والاجر
 والنورة والجص المطبوخين وقبل الطبخ لابس به (مسئلة ٢) لا يجوز السجود على البلور
 والزجاج (مسئلة ٣) يجوز على الطين الارمني والمختموم (مسئلة ٤) في جواز السجدة على
 المقاهير والادوية مثل لسان الثور وعنب الثعلب والخبث واصل السوس واصل الهندباء اشكل
 بل المنع لا يخلو عن قوة نعم لابس بما لا يוכל منها شايعا ولو في حال المرض وان كان يוכל نادرا
 عند الغصة او مثلها (مسئلة ٥) لابس بالسجدة على ما كولات الحيوانات كالذين والماض
 (مسئلة ٦) لا يجوز السجدة على ورق النجاس ولا على القهوة وفي جوازها على التبرك اشكل
 (مسئلة ٧) لا يجوز على الجوز واللوز نعم يجوز على قشرهما بعد الانتعال وكذا نوى الشمس
 والبندق والفسنق (مسئلة ٨) يجوز على نخلة الحطة والشعير وقشر الارز (مسئلة ٩)
 لابس بالسجدة على نوى التمر وكذا على ورق الاشجار وقشورها وكذا صنف الخمل (مسئلة ١٠)
 لابس بالسجدة على ورق العنب بعد اليبس وقبله اشكل (مسئلة ١١) الذي يוכל في بعض
 الاوقات دون بعض لا يجوز السجود فيه مطلقا وكذا اذا كان مأكولا في بعض البلدان دون
 بعض (مسئلة ١٢) يجوز السجود على الاوراد الغير المأكولة (مسئلة ١٣) لا يجوز السجود
 على الثمرة قبل اوان اكلها (مسئلة ١٤) يجوز السجود على اثمار الغير المأكولة اصلا كالخنظل
 ونحوه (مسئلة ١٥) لابس بالسجود على التبرك (مسئلة ١٦) لا يجوز على النبات الذي
 ينبت على وجه الماء (مسئلة ١٧) يجوز السجود على القيقب والعلل التيخذ من الخشب مما
 يس من الملابس المتعارفة وان كان لا يج عن اشكل وكذا انبوب التيخذ من الخوص (مسئلة ١٨)
 الاحوط ترك السجود على القنب (مسئلة ١٩) لا يجوز السجود على القطن لكن يجوز على
 خشبه وورقه (مسئلة ٢٠) لابس بالسجود على قراب البقر والخجر اذا كان من الخشب
 وان كانا ملبوسين لعدم كونهم من الملابس المتعارفة (مسئلة ٢١) يجوز السجود على قشر البطيخ
 والرق والرماف بعد الانفصال على اشكل ولا يجوز على قشر الخيار والفساح ونحوهما

(مسئلة ٢٢) يجوز السجود على القراطاس وان كان متخذاً من القطن او الصوف او الابرسم والحريز وكان فيه شيء من النورة سواء كان ابيض او مصبوغاً بلون احمر او اخضر او ازرقى او مكتوباً عليه ان لم يكن مما له جرم حائل مما لا يجوز السجود عليه كالداد المتخذ من اللسان ونحوه وكذا لا باس بالسجود على المرواح المصبوغة من غير جرم حائل (مسئلة ٢٣) اذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه من الارض او نباتها او القراطاس او كذا ولم يتمكن من السجود عليه لحرق او برد او ثنية او غيرها مسجد على ثوبه القطن او الكتان وان لم يكن مسجد على المعادن او ظهر كفه والاسوط تقدم الاول (مسئلة ٢٤) يشترط ان يكون ما جدد عليه مما يمكن تمكين الجبهة عليه للاصبع على الوحل والطين والأتربة الذي لا يتحرك الجبهة عليه ومع امكان التمكن لا باس بالسجود على الطين ولكن ان لم يبق يجيبه يجب ازالته لا جدة الثانية وكذا اذا سجد على التراب ولم يبق يجيبه يجب ازالته لما رولم يجد الا الطين الذي لا يمكن الاتخاذ عليه مسجد عليه بل وضع من غير ايجاد (مسئلة ٢٥) اذا كان في الارض ذات الطين بحيث يتلخخ به بدنه وثيابه في حال الجلوس للسجود وانتشيد جازله الهلوة مومياً للسجود ولا يجب الجلوس للثبوت لكن الاحوط مع عدم الحرج الجلوس لها وان تلخخ بدنه وثيابه ومع الحرج ايضاً اذا تحمله صحت جلوسه (مسئلة ٢٦) السجود على الارض افضل من النبات والقراطاس ولا يبعد كون التراب افضل من الحجر والفضل من الجميع التربة الحبيذة فانها تخرق الحجب السبع وتنتهي الى الارضين السبع (مسئلة ٢٧) اذا اشتغل بالهلوة وفي اثنتها فقد ما يصح السجود عليه قطعها حتى معة الوقت وفي الضيق يبعد على ثوبه القطن او الكتان او المعادن او ظهر الكف على الترتيب (مسئلة ٢٨) اذا سجد على ما لا يجوز باعتقاد انه مما يجوز فان كان بعد رفع الراس مضي ولا شيء عليه وان كان قبله جرحه ان امكن والا قطع الهلوة في السعة وفي الضيق اتم على ما تقدم ان امكن والا اكتفى به ﴿ فصل في الامكنة المكرومة ﴾ وهي مواضع « احدها » الحمام وان كان نظيفاً حتى الساخ منه عند بعضهم ولا باس بالهلوة على سطحه « الثاني » الزبلة « الثالث » المكان المتخذ للكنيف ولو معاصراً متخذاً لذلك « الرابع » المكان الكسيف الذي يتفرقه الطبع « الخامس » المكان الذي يذبح فيه الحيوانات او يفر « السادس » بيت المسكر « السابع » المطبخ وبيت النار « الثامن » دور الجرس الا اذا رشها ثم على فيها بعد الجفاف « التاسع » الارض السبخة « العاشر » كل ارض نزل فيها دذاب او خفف « الحادي عشر » اعطان الابل

مسجد الحرام فالصلوة فيه تعدل الف الف صلاة ثم مسجد النبي (ص) والصلوة فيه تعدل
 عشرة الاف ومسجد الكوفة وفيه تعدل الف صلاة والمسجد الاقصي وفيه تعدل الف صلاة
 ايضاً ثم مسجد الجامع وفيه تعدل مائة ومسجد القبيلة وفيه تعدل خمساً وعشرين ومسجد السوق
 وفيه تعدل اثني عشر ويستحب ان يجعل في بيته مسجداً اى مكاناً معداً للصلوة فيه وان كان
 لا يجري عليه احكام المسجد والافضل للنساء الصلوة في بيوتهن والفضل للبيوت بيت الخديعة اى
 بيت الغزاة في البيت (مسئلة ٥) يستحب الصلوة في مشاهد الائمة ع وحى البيوت الذي امر
 الله تعالى ان ترفع وبذكر فيها اسمه بل هي افضل من المساجد بل قد ورد في الخبر ان الصلوة عند
 علي ع بمائة الف صلاة وكذا يستحب في روحات الانبياء ومقام الاولياء والصلحاء والعلماء والعباد
 بل الاحياء منهم ايضاً (مسئلة ٦) يستحب تقريظ الصلوة في اماكن متعددة لتشهد له يوم
 القيمة في الخبرين الراوي ابا عبد الله ع يصلي الرجل نوافله في موضع او يفرقها قال ع لا بل
 هيئنا وهيئنا فانها تشهد له يوم القيمة وعنه ع صلوا من المساجد في بقاع مختلفة فان كل بقعة
 تشهد للمصلي عليها يوم القيمة (مسئلة ٧) يكره لجار المسجد ان يصلي في غيره لغير علة كالطهر
 قال النبي (ص) لا صلوة لجار المسجد الا في مسجده ويستحب ترك مواكبة من لا يحضر المسجد
 وترك مشاركته ومشاورته ومناجحته ومجاورته (مسئلة ٨) يستحب الصلوة في المسجد الذي
 لا يصلي فيه وبكره تعطيله فمن ابى عبد الله ع ثلثة يشكون الى الله عز وجل مسجد خراب
 لا يصلي فيه اهله وعالم بين جهال ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرء فيه (مسئلة ٩)
 يستحب كثرة التردد الى المساجد فمن النبي (ص) من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل
 خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات وعجي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
 (مسئلة ١٠) يستحب بناء المسجد وفيه اجر عظيم قال رسول الله (ص) من بنى مسجداً في
 الدنيا اعطاه الله بكل شبر منه مسيرة اربعين الف عام مدينة من ذهب وفضة ولؤلؤ ويزجد
 وعن الصادق ع من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة (مسئلة ١١) الاحوط اجراء صيغة
 الوقف بقصد القرية في صيرورته مسجداً بان يقول وقفته قرية الى الله تعالى لكن الاقوى كفاية
 البناء بقصد كونه مسجداً مع صلوة شخص واحد فيه باذن الباقي فيجوز عليه ح حكم المسجدية
 وان لم تجز الصيغة (مسئلة ١٢) الظاهر انه يجوز ان يجعل الارض فقط مسجداً دون البناء
 والسطح وكذا يجوز ان يجعل السطح فقط مسجداً او يجعل بعض الغرفات او القباب او نحو

ذلك خارجاً بالحكم تابع لجلل الواجب والباقي في التعيم والتعميم كما انه كذلك بالنسبة الى
 عموم المسلمين او طائفة دون اخرى على الاولى (مسئلة ١٣) يستحب تعمير المسجد اذا اشرف
 على الخراب واذا لم يتفع بهوز تخريبه وتجدد بنائه بل الاولى جواز تخريبه مع استحكامه
 لارادة تويسه من جهة حاجة الناس

المؤيد يوضح
 ليس يجب

❁ فصل في بعض احكام المسجد ❁

« الاولى » يحرم زخرفته اى تزينه بالذهب بل الاحوط ترك نقشه بالصور « الثانية » لا يجوز
 بيعه ولا يبع آلا نه وان صار خراباً ولم يبق اثار مسجده ولا ادخاله في الملك ولا في الطريق
 فلا يخرج عن المسجدة ابداً ويبقى الاحكام من حرمة تعميده وجوب احترامه وتصرف آلا نه
 في تعميره وان لم يكن ممرراً تصرف فيه مسجد اخر وان لم يكن الانقطاع به اصلاً يجوز بيعها وصرف
 القيمة في تعميره او تعمير مسجد اخر « الثالث » يحرم تعميده واذا تعمي بجب ازالها فوراً وان
 كان في وقت الصلوة مع سمته نعم مع ضيقه تقدم الصلوة ولو صلى مع السعة اثم لكن الاولى
 صحة حلوه ولو علم بالنجاسة او نجس في اثناء الصلوة لا يجب القطع الازالة وان كان في صفة الوقت
 بل يشكل جوازه ولا بأس باذخال النجاسة الغير المتعدية الا اذا كان موجبا لهتك كالكثيرة
 من العذرة اليابسة مثلاً واذا لم يمكن من الازالة بان احتاجت الى معين ولم يكن حط وجوبها
 والاحوط اعلام الغير اذا لم يتمكن واذا كان جنباً وقفت الازالة على المكث فيه فالظاهر
 عدم وجوب المبادرة اليها بل يؤخرها الى ما بعد الفسل ويحتمل وجوب التيمم والمبادرة الى
 الازالة (مسئلة ١) يجوز ان يخذ الكنيف ونحوه من الامكنة التي عليها البول والعذرة
 وغرهما مسجداً بان يطم ويطي عليها التراب التنظيف ولا تضر نجاسة الباطن في هذه الصورة
 وان كان لا يجوز تعميده في سائر المسامات لكن الاحوط ازالة النجاسة اولاً او جعل المسجد
 خصوص المقدار الطاهر من الظاهر « الرابع » لا يجوز اخراج الحصى منه وان فعل رده الى
 ذلك المسجد او مسجد اخر فم لا بأس باخراج التراب الزايد المجتمع بالكس او نحوه « الخامس »
 لا يجوز دفن الميت في المسجد اذا لم يكن مأموناً من التلويث بل مطلقاً على الاحوط « السادس »
 يستحب سبق الناس في الدخول الى المساجد والتأخر عنهم في الخروج منها « السابع » يستحب
 الاسراع فيه وكفسه والابتداء في دخوله بالرجل اليمني وفي الخروج باليسرى وان يتصاها

نعله تحفظاً عن نجسها وان يستقبل القبلة ويدعو ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وان يكون على طهارة « الثامن » يستحب صلوة التيممة بعد الدخول وفي ركعتان ويجزى عنها الصلوات الواجبة او المستعجلة « التاسع » يستحب التطيب ولبس الثياب الفاخرة عند التوجه الى المسجد « العاشر » يستحب جعل المطهرة على باب المسجد « الحادي عشر » يكره تغطية جدران المساجد ورفع المنارة عن السطح ونقشها بالصور غير ذوات الارواح وان يجعل لجدرانها شرفاً وان يجعل لها محارب داخلية « الثاني عشر » يكره استطراق المساجد الا ان يصلى فيها ركعتين وكذا القاء النخامة والنفثاة والنوم الا لضرورة ورفع الصوت الا في الاذان ونحوه وانشاد الفاتحة وحذف الحصى وقراءة الاشعار غير المواظ ونحوها والبيم والشراء والتكلم في امور الدنيا وقتل القمل والقمامة الحديد واتخاذها محلاً للفضاء والمرافعة وسل السيف وتعليقه في القبلة ودخول من اكل البصل والثوم ونحوهما في راحة تؤذي الناس وتكذب الاطفال والمجانين من المدخول فيها وعمل الصنائع وكشف العورة والسرة والفخذ والركبة واخراج الريح (مسألة ٢) صلوة المروءة في بيتها افضل من صلواتها في المسجد (مسألة ٣) الافضل للرجال اتيان النوافل في المنازل والفرائض في المساجد

﴿ فصل في الاذان والاقامة ﴾

لا اشكال في تأكيد رجحانها في الفرائض اليومية اداء وقضاء جماعة وفرادى حضراً وسفراً للرجال والنساء وذهب بعض العلماء الى وجوبها وخصه بعضهم بصلوة المغرب والصبح وبعضهم بصلوة الجماعة وجعلها شرطاً في صحتها وبعضهم جعلها شرطاً في حصول ثواب الجماعة والافوى استحباب الاذان مطلقاً والاحوط عدم ترك الاقامة للرجال في غير موارد السقوط وغير حال الاستحجال والسفر وضيق الوقت وهما مخصصان بالفرائض اليومية واما في سائر الصلوات الواجبة فيقال الصلوة ثلاث مرات نعم يستحب الاذان في الاذن المبني من المولود والاقامة في ذاته اليسرى يوم تولده او قبل ان تسقط مرته وكذا يستحب الاذان في الفلوات عند الوحشة من القول وسحرة الجن وكذا يستحب الاذان في اذن من ترك اللحم اربعين يوماً وكذا كل من ساء خلقه والاولى ان يكون في ذاته المبني وكذا الدابة اذا ساء خلقها ثم ان الاذان قسمان اذان الاعلام واذان الصلوة ويشترط في اذان الصلوة والاقامة قصد القرينة بخلاف اذان الاعلام فانه لا يعتبر فيه ويعتبر

ان يكون اول الوقت ولما اذان الصلوة فتصل بها وان كان في آخر الوقت وفصول الاذان ثمانية عشر الله اكبر اربع مرات واشهد ان لا اله الا الله واشهد محمداً رسول الله وحى على الصلوة وحى على الفلاح وحى على خير العمل والله اكبر ولا اله الا الله كل واحد مرتان وفصول الاقامة سبعة عشر الله اكبر في اولها مرتان ويزيد بعد حى على خير العمل قد قامت الصلوة مرتين وينقص من لا اله الا الله في آخرها مرة ويستحب الصلوة على احمد وآله عند ذكر اسمه ولما الشهادة لعلى ح بالولاية وامرة المؤمنين فليست جزء منها ولا باس بالتكرير في حى على الصلوة اوحى على الفلاح للمبالغة في اجتماع الناس ولكن الزائد ليس جزء من الاذان ويجوز للمهرنة الاجتزاء عن الاذان بالتكبير والشهادتين بل بالشهادتين وعن الاقامة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله ويجوز للمسافر والمستجبل الايتان بواحد من كل فصل منها كما يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالاقامة بل الاكتفاء بالاذان فقط وبكره التراجع على نحو لا يكون غناً والا فيجزم وتكرار الشهادتين جهراً بعد قولها سرّاً او جهراً بل لا يعد كراهة مطلق تكرار واحد من الفصول الا للاعلام (مسئلة ١) يسقط الاذان في موارد «احدها» اذان عصر يوم الجمعة اذا جمعت مع الجمعة او الظهر ولما مع التفريق فلا يسقط «الثاني» اذان عصر يوم عرفة اذا جمعت مع الظهر لامع التفريق «الثالث» اذان العشاء في ليلة المزدلفة مع الجمع ايضاً لامع التفريق «الرابع» العصر والعشاء المستحاضة التي تجتمعها مع الظهر والمغرب «الخامس» المسلوس ونحوه في بعض الاحوال التي يجمع بين الصلوتين كما اذا اراد ان يجمع بين الصلوتين بوضوء واحد ويتحقق التفريق بطول الزمان بين الصلوتين لا بمجرد قراءة تسبيح الزمراء او التعتيق والفصل القليل بل لا يحصل بمجرد فعل النافلة مع عدم طول الفصل والاقوى ان السقوط في الموارد المذكورة رخصة لاعزيمة وان كان الاحوط الترك خصوصاً في الثلاثة الاولى (مسئلة ٢) لا يتأكد الاذان لمن اراد ايتان فوائت في دور واحد لما عدى الصلوة الاولى فله ان يؤذن للاولى منها ويبقى بالبراق بالاقامة وحدها لكل صلوة (مسئلة ٣) يسقط الاذان والاقامة في موارد «احدها» الداخل في الجماعة التي ادتوا لها واقاموا وان لم يسمعها ولم يكن حاضرّاً حينها او كان مسبقاً بل ومشروعية الايتان بها في هذه الصورة لا تخلو عن اشكال «الثاني» الداخل في المسجد للصلوة منفرداً او جماعة وقد اقيمت الجماعة حال اشتغالهم ولم يدخل معهم او بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف فانها يسقطان لكن على وجه الرخصة لا العزيمة على الاقوى

سواء صلى جماعة أمناً أو مأموماً أو منفرداً ويشترط في السقوط أمور « أحدها » كون صلوة وصلاة الجماعة كلاماً أدائية فمع كون أحدهما أو كليهما قضائية عن النفس أو عن الغير على وجه التبرع أو الاجارة لا يجري الحكم « الثاني » اشتراكهما في الوقت فلو كانت السابقة عصراً وهو يريد أن يصلّي المغرب لا يسقطان « الثالث » اتحادهما في المكان عرفاً فمع كون أحدهما داخل المسجد والأخرى على سطحه يشكل السقوط وكذا مع البعد كثيراً « الرابع » أن تكون صلوة الجماعة السابقة مع الاذان والاقامة فلو كانوا تاركين لا يسقطان عن الداخلين وإن كان تركهم من جهة أكتفه بهم السماع من الغير « الخامس » أن تكون صلواتهم صحيحة فلو كان الإمام فاسقاً مع علم المأمومين لا يجري الحكم وكذا لو كان البطلان من جهة أخرى « السادس » أن يكون في المسجد خبر بان الحكم في الامكنة الأخرى محل اشكال وحيث أن الأقوى كون السقوط على وجه الرخصة فكل مورد شك في شمول الحكم له الاحوط أن يأتي بهما كما لو شك في صدق التفريق وعدمه أو صدق اتحاد المكان وعدمه أو كون صلوة الجماعة أدائية أو لا أو أنهم اذّنوا واقاموا لصلواتهم أم لا نعم لو شك في صحة صلواتهم حمل على الصحة « الثالث » من موارد سقوطها إذا سمع الشخص اذان غيره أو اقامته فإنه يسقط عنه سقوطاً على وجه الرخصة بمعنى أنه يجوز له أن يكفّي بما يسمع أماماً مكان الذي بهما أو مأموماً أو منفرداً وكذا في السماع لكن بشرط أن لا يكون ناقصاً وإن يسمع تمام الفصول ومع فرض النقصان يجوز له أن يتم ناقصه القائل ويكتفي به وكذا إذا لم يسمع التمام يجوز له أن يأتي بالبقية ويكتفي به لكن بشرط مراتب الترتيب ولو سمع أحدهما لم يجوز للآخر والظاهر أنه لو سمع الاقامة فقط فأتى بالاذن لا يكفّي بسماع الاقامة لغوات الترتيب ح بين الاذان والاقامة « الرابع » إذا حكى اذان الغير أو اقامته فإن له أن يكفّي بحكايتها (مسئلة ٤) يستحب حكاية الاذان عند سماعه سواء كن اذان الاعلام أو اذان الاصطفاى اى اذان الصلوة جماعة أو فرادى مكرهاً كان أو مستحباً نعم لا يستحب حكاية الاذان المحرم والمراد بالحكاية أن يقول مثل ما قال المؤذن عند السماع من غير فصل معتد به وكذا يستحب حكاية الاقامة أيضاً لكن ينبغي إذا قال المقيم قد قامت الصلوة أن يقول هو اللهم اقها وادمها واجعلنى من خير صالحى أهلها والاولى بتبديل الخيملات بالحولقة بان يقول لاحول ولا قوة الا بالله (مسئلة ٥) يجوز حكاية الاذان وهو في الصلوة لكن الأقوى ح تبديل الخيملات بالحولقة (مسئلة ٦) يعتبر في السقوط بالسماع عدم الفصل الطويل بينه وبين الصلوة (مسئلة ٧) الظاهر

عدم الفرق بين السماع والامتاع (مسئلة ٨) القدر المتيقن من الاذان الاذان المتعلق بالصلاة فلو سمع الاذان الذي يقال فيه اذن المولود او راء المسافر عند خروجه الى السفر لا يميز به (مسئلة ٩) الظاهر عدم الفرق بين اذان الرجل والمرأة الا اذا كان سماعه على الوجه المحرم او كان اذان المرأة على الوجه المحرم (مسئلة ١٠) قد يقال يشترط في السقوط بالسماع ان يكون السامع من الاول قاصد الصلاة فلو لم يكن قاصداً وبعد السماع بقي على الصلاة لم يكف في السقوط وله وجه

﴿فصل﴾ يشترط في الاذان والاقامة امور «الاول» التنية ابتداء واستدامة على نحو صاير العبادات للواذان اوقاف لا بعد القربة لم يصح وكذا لو تركها في الاثناء فلم يرجع اليها واعاد ما بقي به من التفصيل لأمع القربة معها صح ولا يجب الاستئناف هذا في اذان الصلاة واما اذان الاعلام فلا يعتبر فيه القربة كما مر ويعتبر ايضاً تعيين الصلاة التي باقى بها لأمع الاشتراك فلو لم يبين لم يكف كما انه لو قصد بها صلاة لا يكتفى لاخرى بل يعتبر الاعادة والاستئناف «الثاني» العقل والايمان واما البلوغ فالأقوى عدم اعتباره خصوصاً في الاذان وخصوصاً في الاعلام فيجزى اذان المميز واقامته اذا سمعه او حكاه او نيا لواقى بها لجماعة واما اجزائها لصلاة نفسه فلا اشكل فيه واما المذكورية فليعتبر في اذان الاعلام والاذان والاقامة لجماعة الرجل غير المحرم ويميزان لجماعة النساء والمحارم على اشكال في الاخير والاحوط عدم الاعتماد نعم الظاهر اجزاء سماع اذانين بشرط عدم الحرمة كما مر وكذا اقامتين «الثالث» الترتيب بينها بتقديم الاذان على الاقامة وكذا بين فصول كل منها لو قدم الاقامة عمداً او جهلاً او سهواً اعادها بعد الاذان وكذا لو خالف الترتيب فيما بين فصولها لانه يرجع الى موضع الخلل وياقضى الترتيب الى الاخر واذا حصل الغل الطويل المخل بالموالاة بعيد من الاول من غير فرق ايضاً بين العمد وغيره «الرابع» الموالاة بين الفصول من كل منها على وجه تكون صورتها محفوفة بحسب عرف المشرعة وكذا بين الاذان والاقامة وبينها وبين الصلاة فالعمل الطويل المخل بحسب عرف المشرعة بينها او بينها وبين الصلاة مبعطل «الخامس» الاتيان بها على الوجه الصحيح بأثرية فلا يميز ترجيحها ولا مع تبديل حرف بحرف «السادس» دخول الوقت ولو في جهلة ولو لادن عمد لم يميز بينهما وان دخل الوقت في الاثناء نعم لا يبعد جواز تقديم الاذان قبل الفجر بلا دلاء وركز الاحوط اعادته بعده «السابع» الطهارة من الحدث في الاقامة على الاحوط بل لا يميز عن قوة بخلاف الاذان (مسئلة ١١) اذا شك في الاتيان بالاذان

بعد السجود في الاقامة لم يعتن به وكذا الوشك في فصل من احدهما بعد السجود في الفصل اللاحق ولو شك قبل التجاوز اتي بما شك فيه ❀ فصل ❀ يستحب فيها امور « الاول » الاستقبال « الثاني » القيام « الثالث » الطهارة في الاذان وما الاقامة فقد عرفت ان الاحوط بل لا يخفى عن قوة اعتبارها فيها بل الاحوط اعتبار الاستقبال والقيام ايضاً فيها وان كان الاقوى الاستحب « الرابع » عدم التكلم في اثنا بل يكره بعد تدفقات الهلوة لم يتم بل غيره ايضاً في حلوة الجماعة الا في تقديم امام بل مطلق ما يتعلق بالصلوة كنسوبة صف ونحوه بل يستحب له اعادة اح « الخامس » الاستقرار في الاقامة « السادس » الجزم في اواخر فهو لم يعم ثانياً في الاذان والحد في الاقامة على وجه لا ينسب فائدة الوصف « السابع » الانصاح بالالف والهاء من نظم الجلالة في اخر كل لعل هو فيه « الثامن » وضع الاصبعين في الاذنين في الاذان « التاسع » مد الصوت في الاذان ورفعه ويستحب الرفع في الاقامة ايضاً الا انه دون الاذان « العاشر » الفصل بين الاذان والاقامة بملوة ركعتين او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء او سكوت بل او تكلم لكن في غير القعدة بل لا يبعد كراهته فيها (مسئلة ١) لو اخار السجدة يستحب ان يقول في سجوده رب سجدت لك خاضعاً خاشعاً او يقول لا اله الا انت سجدت لك خاضعاً خاشعاً ولو اختار القعدة يستحب ان يقول اللهم اجعل قلبي باراً ورزقي داراً وعملي سراً طبع لي عند قبر نبيك قراراً ومستقراً ولو اختار الخطوة ان يقول بقله استغفر ويحمد على الله عليه وآله يستحب واتوجه اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني بهم وجيهاً في الدنيا والاخرة ومن المقربين (مسئلة ٢) يستحب لمن سمع المؤذن يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله ان يقول وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (ص) اكنى بها عن كل من ابي وحمد واثنى بها من اثر وشهد (مسئلة ٣) يستحب في المصوب تلاذان ان يكون عدل لا رفيع انهوت به عراً بغيره لاوقات وان يكون على مرتفع منارة او غيره (مسئلة ٤) من ترك الاذان او الاقامة او كليهما عمداً حق احرم له ملوة لم يميز له قطعاً لئلا يتركها نعم اذا كان عن نسيان جزله لا قطع بل يركع مفردا كان او غيره حال الذكر لا ما اذا عزم على الترك زماناً معتدا به ثم اراد الرجوع الى وكذا لو بقي على انه كذلك وكذا لا يرجع لو نسي احدهما ونسي بعض فصولها بل او شرعها على الاحوط (مسئلة ٥) يجوز له ان يترك الاقامة اذا جازله ترك الاقامة لعدم الاكتفاء باحدهما لكن لو بقي على ترك الاذان فاقدم ثم بدله فله اعادة بعده (مسئلة ٦)

لونه في خلال احدهما اوجن او اعني عليه او سكرتم افاق جاز له البناء ما لم تفت الموالاة مراعيًا
 لتسرية الطهارة في الإقامة لكن الاحوط الاعادة فيها مطلقا خصوصا في النوم وكذا لو ارتد
 عن ملة ثم تاب (مسئلة ٧) لو اذن منفردا واقام ثم بدا له الامامة بسحب له اعادتها (مسئلة ٨)
 لو احدث في أثناء الإقامة اعادها بعد الطهارة بخلاف الاذان نعم يسحب فيه ايضا الاعادة بعد
 الطهارة (مسئلة ٩) لا يجوز اخذ الاجرة على اذان الصلوة ولو اتى به بقصد بطل واما اذان
 الاعلام فقد بقي بجواز احدها عليه لكنه متشكل نعم لا باس بالارتزاق من بيت المال (مسئلة ١٠)
 قد بقى أن التفت في اذان الاعلام لا يفسر وهو ممنوع ✽ فصل ✽ ينبغي للمعلى بعد احراز شرائط
 صحة الصلوة ورفع موانعها السعي في تحصيل شرائط قبولها ورفع موانعها فان الصحة والاجزاء خير
 القبول فقد يكون العمل صحيحا ولا يعد فاعله تاركا بحيث يستحق العقاب على الترك لكن لا يكون
 مقبولا ثم يعمى وعمدة شرائط القبول اقبال القلب على العمل فانه روحه وهو بمنزلة الجسد فان
 كان حاصلا في جميعه فتمامه مقبول والا فبقدره فقد يكون نصفه مقبولا وقد يكون ثلثه مقبولا
 وقد يكون ربعه وهكذا ومعنى الاقبال ان يحضر قلبه ويفهم ما يقول ويذكر عظمة الله تعالى
 وانه ليس كساير من يعاطب ويتكلم معه بحيث يحصل في قلبه هيئته منه وبملاحظة انه مقصر في
 ادائه حقه يحصل له حالة حياء وحالة بين الخوف والرجاء بملاحظة نقصه مع ملاحظة سعة
 رحمته تعالى وبلاقبال وحضور اغلب مراتب ودرجات واعلاها ما كان لامير المؤمنين صلوات
 الله عليه حيث كان يخرج السهم من بدنه حين الصلوة ولا يحس به وينفي له ان يكون مع الخضوع
 والخشوع والوقور والسكينة وان يصلى صلوة مودع وان يجد التوبة والالابة والاستغفار وان
 يكون صادقا في اقواله كقول له اياك نعبد وياك نستعين وفي ساير مقالاته وان يلتفت انه ان يتأجى
 ومن يستل ولن يستل وينفي ايضا ان يبذل جهده في الحذر عن مكاييد الشيطان وحبائله
 ومصائده التي منها ادخال الهجب في نفس العابد وهو من موانع قبول العمل ومن موانع القبول
 ايضا حس الزكوة وماير الحقوق الواجبة ومنها الحسد والكبر والغيبة ومنها اكل الحرام وشرب
 المسكر ومنها المنشوز والابق بل مقتضى قوله تعالى فما يتقبل الله من المتقين عدم قبول الصلوة
 وغيرها من كل عاص وناسق وينبغي ايضا ان يغتنب ما يوجب قلة الثواب والاجر على الصلوة كان
 يقوه اليها كسلا تقبلا في سكرة البوء اوله غلة او كن لا هيا فيها او مستجملا او مدافعا للبول او
 انشط او الريح او ما يحصره الى السوء بن ينبغي ان يجتنب بعصره شبه الغمض للمعين بل ينبغي

ان يختب كل ما يتنافى الخشوع وكل ما يتنافى الصلوة في العرف والعادة وكل ما يتسم بالتكبر او الغفلة وينبغي ايضا ان يستعمل ما يوجب زيادة الاجر وارتقاء الدرجة كاستعمال الطيب ولبس انظف الثياب واخاتم من عقيق والتشط والاستياك ونحو ذلك ﴿ فصل ﴾ واجبات الصلوة احد عشر النية والقيام وتكبيرة الاحرام والركوع والسجود والقراءة والذكر والشهادة والسلام والترتيب والمواالة والخمسة الاولى اركان بمعنى ان زيادتها ونقصها عمداً وصحواً موجبة لبطلان لكن لا يتصور الزيادة في النية بناء على الداعي وبناء على الاخطار غير قاذحة والبقية واجبات غير ركنية فزيادتها ونقصها عمداً موجب للبطلان لاسيما ﴿ فصل في النية ﴾ وحى القصد الى الفعل بعنوان الامثال والقربة ويكتفي فيها الداعي القلبي ولا يعتبر فيها الاخطار بالبال ولا التلظظ لخل الصلوة وسائر العبادات حال سائر الاعمال والافعال الاختيار به كالاكل والشرب والقيام والعود ونحوها من حيث النية نعم تزيد عليها باعتبار القربة فيها بان يكون الداعي والحرك هو الامثال والقربة وتلذذات الامثال درجات « احدها » وهو اعلاها ان يقصد امثال امر الله لانه تعالى اهل للعبادة والطاعة وهذا اشار اليه امير المؤمنين (ص) بقوله الهى ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك بل وجدتك اهلاً للعبادة فعبدتك « الثانى » ان يقصد شكر نعمه التى لا تحصى « الثالث » ان يقصد به تحصيل رضاء والفرار من سخطه « الرابع » ان يقصد به حصول القرب اليه « الخامس » ان يقصد به الثواب ورفع العقاب بان يكون الداعي الى امثال امره رجاء ثوابه وتخليصه من النار واما اذ كان قصده ذلك على وجه المعوضة من دون ان يكون رجاء اثابته تعالى فيشكل صحته وما ورد من صلوة الاستسقاء وصلوة الحاجة انما يصح اذا كان على الوجه الاول (مسألة ١) يجب تعيين العمل اذ كان ما عليه فعلاً متعدداً ولكن يكتفى بالتعيين الاجمالى كان ينوى ما وجب عليه او لا من الصلوتين مثلا او ينوى ما اشغقت ذهنه به اولاً او ثانياً ولا يجب مع الاتحاد (مسألة ٢) لا يجب قصد الاداء والقضاء ولا القصر والتام ولا الوجوب والندب الامع توقف التعيين على قصد احدهما بل لو قصد احد الامرين في تمام الاخر صح اذ كان على وجه الاستباه في التطبيق كقصد امثال الامر المتعلق به فعلاً وتخييل انه امر ادائي فبان قضائياً او بالعكس وتخييل انه وجوبى فبان نديباً وبالعكس وكذا تقصر والتام واما اذا كان على وجه التقييد فلا يكون صحيحاً كما اذ قصد التام لامر لادب ليس الا او الامر الوجوبى ليس الا فبان الخلاف فانه باطل (مسألة ٣) ذكر في احكامها كفى التحجير فتوى

القصر يجوز له ان يعدل الى التمام والتمكس ما لم يتجاوز عن العدل بل لو نوى احدها وانتم على الاخر
من غير التفات الى العدول فالظاهر الصحة ولا يجب التمييز بين الشرع ايضا نعم لو نوى القصر
فشك بين الاثنين والثلاث بعد اكمال السجدة بشكل العدول الى التمام والبناء على الثالث وان
كان لا يتج من وجه بل قد يقال بتعيينه والاحوط العدول والاتمام مع صلوة الاحتياط والاعادة
(مسئلة ٤) لا يجب في ابتداء العمل حين النية تصور الصلوة تفصيلا بل يكفي الاجمال نعم يجب
نية المجموع من الافعال جملة او الاجزاء على وجه يرجع اليها ولا يجوز تقريبي النية على الاجزاء
على وجه لا يرجع الى قصد الجملة كان بقصد كلامها على وجه الاستئصال من غير لحاظ الجزئية
(مسئلة ٥) لا ينافي نية الوجوب اشتغال الصلوة على الاجزاء المندوبة ولا يجب ملاحظتها في
ابتداء الصلوة ولا تجديد النية على وجه التندب حين الاتيان بها (مسئلة ٦) الاحوط ترك
التلفظ بالنية في الصلوة خصوصا في صلوة الاحتياط للشكوك وان كان الاقوى الصحة معه
(مسئلة ٧) من لا يعرف الصلوة يجب عليه ان يأخذ من يافقه فياتي بها جزء فجزء ويجب عليه
ان ينويها اولاً على الاجمال (مسئلة ٨) يشترط في نية الصلوة ان يطلق العبادات الخلوص من
الرياء ولو نوى بها الرياء بطلت بل هو من المعاصي الكبيرة لانه شرك بالله تعالى ثم ان دخول
الرياء في العمل على وجهه « احدها » ان ياتي بالعمل لجرد اراقة الناس من دونه ان يقصد به امتثال
امر الله تعالى وهذا باطل بلا اشكال لانه فائد لقصد القرية ايضا « الثاني » ان يكون داعيه
ومحركه على العمل القرية وامتثال الامر والرياء معا وهذا ايضا باطل سواء كانا متيقنين او كان
احدهما تبعاً والآخر مستقلاً او كانا معا ومنضمين كاداعيا « الثالث » ان يقصد به من الاجزاء
الواجبة الرياء وهذا ايضا باطل وان كان محل التدارك بالتيكتم في مثل الاعمال التي لا يرتبط بعضها
بعض اولاً بانها الزيادة في الاتناء كترائة القرآن والاذان والاقامة اذا اتى ببعض الايات او
المسحول من الاذان اخضع البطالان به فلو تدارك بالاعادة صح « الرابع » ان يقصد ببعض
الاجزاء المستحبة رياء كالتنويث في الصلوة وهذا ايضا باطل على الاقوى « الخامس » ان يكون
العمل محضاً لئلا يكون في وجهه مكان وقصد بانياته في ذلك المكان الرياء كما اذا اتى به في المسجد
او عند البيت او في الطريق الى المسجد وكذا اذا كان وقوفه في الصف الاول من
الجمعة رياء مستحباً لا يوجب عليه كونه في الصف الاول من حيث الزمان كالصلوة في اول
وقت رياء مستحباً لا يوجب عليه كونه في الصف الاول من حيث اوصاف العمل

له
لوجوبه م

كلا تيان بالصلاة جماعة او القرائة بالتأني او بالغشوع او نحو ذلك وهذا ايضا باطل على الاقوى
 « الثامن » ان يكون في مقدمات العمل كما اذا كان الرياء في شبيه الى المسجد لا في اتيانه في المسجد
 والظاهر عدم البطالان في هذه الصورة « التاسع » ان يكون في بعض الاعمال الخارجة عن
 الصلاة كالتحكك حالب الصلاة وهذا لا يكون مبطلاً الا اذا رجع الى الرياء في الصلاة متحككاً
 « العاشر » ان يكون العمل خالصاً لله لكن كان بحيث يسجبه ان يراء الناس والظاهر عدم
 بطلانه ايضا كما ان الغطور القلبي لا يضر خصوصاً اذا كان بحيث يتأذى بهذا الخطر وكذا
 لا يضر الرياء بترك الاضداد (مسألة ٩) الرياء المتأخر لا يوجب البطالان بان كان حين
 العمل قاصداً للخلو ثم بعد تمامه بدله في ذكره او عمل عملاً يدل على انه فعل كذا (مسألة ١٠)
 العجب المتأخر لا يكون مبطلاً بخلاف المقارن فانه مبطل على الاحوط وان كان الاقوى
 خلافه (مسألة ١١) غير الرياء من الضائم اما حرام او مباح او راجح فان كان حراماً وكان
 متحداً مع العمل اومع جزء منه بطل كالرياء وان كان خارجاً عن العمل مقارناً لم يكن مبطلاً وان
 كان مباحاً او راجحاً فان كان تبعاً وكان داعي القرية مستقلاً فلا اشكال في الصحة وان كان
 مستقلاً وكان داعي القرية تبعاً بطل وكذا اذا كانا معاً متضمنين محرراً وداعياً على العمل وان كانا
 مستقلين فالاقوى الصحة وان كان الاحوط الاعادة (مسألة ١٢) اذا اتي ببعض اجزاء الصلاة
 بقصد الصلاة وغيرها كان قصد ركوعه تعظيم الغير والركوع الصلوة وبسلامه سلام النجدة
 وسلام الصلاة بطل ان كان من الاجزاء الواجبة قليلاً كان ام كثيراً امكن تداركه ام لا وكذا
 في الاجزاء المستحبة غير القرآن والتذكر على الاحوط واما اذا قصد غير الصلاة محضاً فلا يكون مبطلاً
 الا اذا كان مما لا يجوز فعله في الصلاة او كان كثيراً (مسألة ١٣) اذا رفع صوته بالذكر او القرائة
 لاعلام الغير لم يبطل الا اذا كان قصد الجزئية تبعاً وكان من الاذكار الواجبة ولو قال الله اكبر
 مثلاً بقصد الذكر المطلق لاعلام الغير لم يبطل مثل سائر الاذكار التي يوتي بها لابقصد الجزئية
 (مسألة ١٤) وقت النية ابتداء الصلاة وهو حال تكبيرة الاحرام وامره سهل بناء على الداعي
 وعلى الاخطار اللازم اتصـال اخر البية الخطرة باول التكبير وهو ايضا سهل (مسألة ١٥)
 يجب استدامة البية الى اخر الصلاة بمعنى عدم حصول الغفلة بالمرء بحيث يزول الداعي على وجه
 لو قيل له ما تفعل بقی متحيراً واما مع بقاء الداعي في خزنة الحياء فلا تنصرف الغفلة ولا يلزم
 الاستمرار القلبي (مسألة ١٦) لو نوى في أثناء الصلاة قطعها فعلاً او بعد ذلك او نوى القاطع

والمنافي فعلا او بعد ذلك فان اتم مع ذلك بطل وكذا لو اتى ببعض الاجزاء بعنوان الجزئية ثم عاد الى النية الاولى واما لو عاد الى النية الاولى قبل ان يأتي بشئ لم يبطل وان كان الاحوط الاتمام والاعادة ولو نوى القطع او الفاطح واتى ببعض الاجزاء لا بعنوان الجزئية ثم عاد الى النية الاولى فالبطالان موقوف على كونه فعلا كذا فان كان قليلا لم يبطل خصوصا اذا كان ذكرا او قرآنا وان كان الاحوط الاتمام والاعادة ايضا (مسئلة ١٧) لو قام لصلاة ونواها في قلبه فسبق لسانه او خياله خطورا الى غيرها صححت على ما قام اليها ولا يبطل سبق اللسان ولا اخطور الخيال (مسئلة ١٨) لو دخل في نريضة فتمها بزعم انها نافلة غفلة او بالعكس صححت على ما افتتحت عليه (مسئلة ١٩) لو شك فيما في يده انه عيها ظهرا او عصرآ مثلا قيل بنى على النى قام اليها وهو مشكل فالاحوط الاتمام والاعادة نعم لو رآى نفسه في صلوة معينة وشك في انه من الاول نواها او نوى غيرها بنى على انه نواها وان لم يكن مما قام اليه لانه يرجع الى الشك بعد تجاوز المحل (مسئلة ٢٠) لا يجوز العدول من صلوة الى اخرى الا في موارد خاصة « احدها » في الصلواتين المرتبتين كالنظرين ولعلتين اذ دخل في الثانية قبل الاولى عدل اليها بعد التذكر في الاثنا اذ لم يتجاوز محل العدول واما اذا تجاوز كما اذا دخل في ركوع الرابعة من العشاء فتذكر ترك المغرب فانه لا يجوز العدول لعدم بقاء محله فيتمها عشاء ثم يصلى المغرب ويعيد العشاء ايضا احتياطاً واما اذا دخل في قيام الرابعة ولم يركع بعد فالظاهر بقاء محل العدول فيهدم القيام ويتمها بنية المغرب « الثاني » اذا كان عليه صلواتان او ازيد قضاء فشرح في اللاحقة قبل السابقة يعدل اليها مع عدم تجاوز محل العدول كما اذا دخل في الظهر او العصر فتذكر ترك الصبح الفضائي السابق على الظهر والعصر واما اذا تجاوز اتم ما بيده على الاحوط ويأتى بالسابقة ويعيد اللاحقة كما مر في الاذنين وكذا لو دخل في العصر فتذكر ترك الظهر السابقة فانه يعدل « الثالث » اذا دخل في الحاضرة فتذكر ان عليه قضاء فانه يجوز له ان يعدل الى القضاء اذ لم يتجاوز محل العدول والعدول في هذه الصورة على وجه الجواز بل الاستحباب بخلاف صورتين الاولتين فانه على وجه الوجوب « الرابع » العدول من الفريضة الى النافلة يوم الجمعة لمن نسي قراءة الجمعة وقراء سورة اخرى من التوحيد او غيرها وبلغ النصف او تجاوز واما اذا لم يبلغ النصف فله ان يعدل عن تلك السورة ولو كانت هي التوحيد الى سورة الجمعة فيقطعها وبستانف سورة الجمعة « الخامس » العدول من الفريضة الى النافلة لادراك الجماعة اذا دخل فيها واقامت الجماعة

وخاف السبق بشرط عدم تجاوز محل العدول بان دخل في ركوع الركعة الثالثة «السادس» العدول من الجماعة الى الانفراد لعذر او مطلقاً كما هو الاقوى «السابع» العدول من امام الى امام اذا عرض للاول عارض «الثامن» العدول من القصر الى التمام اذا قصد في الاثناء اقامة عشرة ايام «التاسع» العدول من التمام الى القصر اذا بدله في الاقامة بعدما قصد ما «العاشر» العدول من القصر الى التمام او بالعكس في مواطن التخيير (مسئلة ٢١) لا يجوز العدول من من الفائتة الى الحاضرة فلو دخل في فائتة ثم ذكر في اثنا عشر حاضرة خاف وقتها ابطالها واستأنف ولا يجوز العدول على الاقوى (مسئلة ٢٢) لا يجوز العدول من النفل الى الغرض ولا من النفل الى النفل حتى فيما كان منه كالقرائض في التوقيت والسبق والحق (مسئلة ٢٣) اذا عدل في موضع لا يجوز العدول بطلاناً كما لو نوى بالنظر العصر واتمها على نية العصر (مسئلة ٢٤) لو دخل في الظهر بغير نية عدم اتيانها فبان في الاثناء انه قد فعلها لم يصح له العدول الى العصر (مسئلة ٢٥) لو عدل بزعم تحقق موضع العدول فبان اغلاف بعد الفراغ او في الاثناء لا يعد صحتهما على النية الاولى كما اذا عدل بالعصر الى الظهر ثم بان انه صلاها فانها تصح عصراً لكن لا يحوط الاعادة (مسئلة ٢٦) لا بأس بتراخي العدول كما لو عدل في القوائيم الى سابعة فذكر سابقة عليها فانه يعدل منها اليها وهكذا (مسئلة ٢٧) لا يجوز العدول بعد الفراغ الا في الظهريين اذا اتى بنية العصر بغير نية انه صلى ظهر فبان انه لم يصلاها حيث ان مقتضى رواية صحيحة انه يصليها ظهراً وقد مر سابقاً (مسئلة ٢٨) يكفي في العدول بمجرد النية من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية (مسئلة ٢٩) اذا شرع في السفر او كان في السفينة او المسكارى مثلاً فشرع في الصلوة بنية التمام قبل الوصول الى حد الترخص فوصل في الاثناء الى حد الترخص فان لم يدخل في ركوع الثالثة فالظاهر انه يعدل الى القصر وان دخل في ركوع الثالثة فالاحوط الاتمام والاعادة قصرأ وان كان في السفر ودخل في الصلوة بنية القصر فوصل الى حد الترخص يعدل الى التمام (مسئلة ٣٠) اذا دخل في الصلوة بتصددها في لئمة فعلا وتقبل انها الظهر مثلاً ثم تبين ان ما في ذاته هي العصر او بالعكس فالظاهر الصحة لان الاشتباه انما هو في التطبيق (مسئلة ٣١) اذا تبين انه اتى بركعتين من نافلة الليل مثلاً فقصد الركعتين التابعتين او نحو ذلك فبان انه لم يصل الاولتين صحمت وحسبت له الاولتان وكذا في نوافل الظهر وكذا اذا تبين بطلان الاولتين وليس هذا من باب العدول بل من جهة انه لا يعتبر قصد كونها اوليتين وثانيتين فنصب على

ما هو الواقع نظير ركعات الصلوة حيث انه لو تخيل ان ما يده من الركعة الثانية مثلاً فبان انه الاول والعكس او نحو ذلك لا يضر ويحسب على ما هو الواقع ﴿فصل في تكبيرة الاحرام﴾
وتسمى تكبيرة الافتتاح ايضاً وهي اول الاجزاء الواجبة للصلوة بناء على كون النية شرطاً وبها يحرم على المصلئ المتنافيات وما لم يجرها يجوز له قطعها وتركها عمداً وسهواً مبطل كما ان زيادتها ايضاً كذلك فلو كبر بقصد الافتتاح واتي بها على الوجه الصحيح ثم كبر بهذا القصد ثانياً بطلت واحتاج الى ثالثة فان ابطلها بزيادة رابعة احتاج الى خامسة وهكذا تبطل بالشفق وتصح بالوتر ولو كان في اثناء صلوة فتسى وكبر لصلوة اخرى فالاحوط اتمام الاولى واعادتها وصورتها «الله اكبر» من غير تغيير ولا تبديل ولا يجرى مرادفها ولا ترجمتها بالعجمية او غيرها والاحوط عدم وصلها بما سبقها من اللهاء اولفظ النية وان كان الاقوى جوازه ويذهب العمدة من الله ح كما ان الاقوى جواز وصلها بما بعدها من الاستعاذة او البسلة او غيرها ويجب ح اصرار راء اكبر لكن الاحوط عدم الوصل ويجب اخراج حروفها من مخارجها والمواصلة بينها وبين الكلنتين (مسئلة ١) لو قال الله تعالى اكبر لم يصح ولو قال الله اكبر من ان يوصف او يكرر شيئاً فلاحوط الاتمام والاعادة وان كان الاقوى الصحة اذا لم يكن بقصد التثنية (مسئلة ٢) لو قال الله اكبار باشباع فحة الباء حتى توله الالف بطل كما انه لو شدد راء اكبر بطل ايضاً (مسئلة ٣) الاحوط تفضيم اللام من الله والراء من اكبر ولكن الاقوى الصحة مع تركه ايضاً (مسئلة ٤) يجب فيها القيام والاستقرار ولو ترك احدهما بطل عمداً كن او سهواً (مسئلة ٥) يعتبر في صدق التلفظ بها بل وبغيرها من الذاكر والادعية والقرآن ان يكون بحيث يسمع نفسه تحديقاً او تقديرأ ولو تكلم بدون ذلك لم يصح (مسئلة ٦) من لم يعرفها يجب عليه ان يتعلم ولا يجوز له لدخول في الصلوة قبل التعلّم الا اذا ضاق الوقت فبأقربها المأخوذة وان لم يقدر فترجمتها من غير العربية ولا يلزم ان يكون بانته وان كان احوط ولا يجرى عن الترجمة غيرها من لا ذكر ولا دعية وان كانت بالعربية وان امكن له الطاق بها بتلقين الغير حرفاً شرف قدم على الشون والترجمة (مسئلة ٧) الاخرس باقي بها على قدر الامكان وان عجز عن اسطق صلا حمرست به رشارتها مع تحريك لسانه ان امكنه (مسئلة ٨) حكم التكبيرات المسبوبة ركركب ككبيرة ٧ حرام حتى في اشارة الاخرس (مسئلة ٩) اذا ترك التعمير في صفة روت حتى ترك روت روت روت الاقصر والاحوط القضاء بعد التعلّم

(مسئلة ١٠) يستحب الاتيان بست تكبيرات مضافا الى تكبيرة الاحرام فيكون المجموع سبعة وتسمى بالتكبيرات الافتتاحية ويجوز الاختصار على الخمس وعلى الثلث ولا يبعد التغيير في تعيين تكبيرة الاحرام في ايها شاء بل نية الاحرام بالجميع ايضا لكن الاحوط اختيار الاخرى ولا يكفى قصد الافتتاح باحدها المهم من غير تعيين والظاهر عدم اختصاص استحبابها في اليومية بل تستحب في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة وربما بقي بالاختصاص بسبعة مواضع وهي كل صلاة واجبة واول ركعة من صلاة الليل ومفردة الوتر واول ركعة من نافلة الظهر واول ركعة من نافلة المغرب واول ركعة من صلاة الاحرام والوترية ولعل القابل اراد تأكيدها في هذه المواضع (مسئلة ١١) لما كان في مسئلة تعيين تكبيرة الاحرام اذا اتى بالسبع او الخمس او الثلث احتمالات بل اقوال تعيين الاول وتعيين الاخير والتغيير والجميع فالاولى لمن اراد احراز جميع الاحتمالات ومراعات الاحياط من جميع الجهات ان ياتى بها بقصد انه ان كان الحكم هو التغيير فالافتتاح هو كذا ويسمى في قلبه ماشاء والا فهو ما عند الله من الاول والاخير والجميع (مسئلة ١٢) يجوز الاتيان بالسبع ولاء من غير فصل بالماء لكن الافضل ان ياتى بالثلاث ثم يقول اللهم انت الملك الحق لا اله الا انت سبحانه انى ظلمت نفسي فاغفر لى ذنبى انه لا يضر الذنوب الا انت ثم ياتى بالتثنتين ويقول لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس اليك والمهدى من هديت لاسلما منك الا اليك سبحانه وحنايك تباركت وتعاليت سبحانه رب البيت ثم ياتى بالتثنتين ويقول وجهت وجهى للذى لطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلواتى ونسكى وحيائى ومما فى الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين ثم يشرع في الاستعاذة وسورة الحمد ويستحب ايضا ان يقول قبل التكبيرات اللهم اليك توجهت ومرضاتك اشفيت وبك آمنت وهليك توكلت حل على محمد وآل محمد وافتح قلبى للذكرك وثبتنى على دينك ولا تزغ قلبى بعد اذ هديتنى وهب لى من لهدى رحمة انك انت الوهاب ويستحب ايضا ان يقول بعد الاقامة قبل تكبيرة الاحرام اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة بلغ محمدا صلى الله عليه وآله الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة يا الله استنفع وبالله استنفع وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وآله وعليهم اتوجه اللهم صلى على محمد وآل محمد واجعلنى بهم عندك وحيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين وان يقول بعد تكبيرة الاحرام يا محسن قد اتاك المسبى وقد امرت المحسن ان يتجاوز عن المسبى انت المحسن وانا المسبى بحق محمد وآل محمد صلى الله عليه وآله وآل محمد يتجاوز

عن قبيح ما تعلم مني (مسئلة ١٣) يستحب للامام ان يحجر بتكبيره الاحرام على وجه يسمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها (مسئلة ١٤) يستحب رفع اليدين بالتكبير الى الازنين او الى حيال الوجه او الى الثغر مبتدءاً بابتدائه ومنتهياً بانتهاه فاذا انتهى التكبير والرفع ارسلها ولا فرق بين الواجب منه والمستحب في ذلك والاولى ان لا يتجاوز بها الازنين نعم ينبغي ضم اصابعها حتى الابهام والخنصر والاصبعين يباطنها انقبلة ويجوز التكبير من غير رفع اليدين بل لا بعد جواز العكس (مسئلة ١٥) ما ذكر من الكيفية في رفع اليدين انما هو على الانغلية والا فيكفي مطلق الرفع بل لا بعد جواز رفع احدى اليدين دون الاخرى (مسئلة ١٦) اذا شك في تكبيره الاحرام فان كان قبل الدخول فيما بعدها في على العدم وان كان بعد الدخول فيما بعدها من دعاء التوجه او الاستعاذة او اقراءة في على الاتيان وان شك بعد اتقانها انه اتى بها صحبة او لا في على العدم لكن الاحوط ابطاها باحد المتأنيات ثم استبانها وان شك في الصلحة بعد الدخول فيما بعدها في على الصلحة واذا كبر ثم شك في كونه تكبيره الاحرام او تكبير الركوع في على انه للاحرام ﴿ اصل في القيام ﴾ وهو اقسام اماركن وهو القيام حال تكبيره الاحرام والقيام المتصل بالركوع بمعنى ان يكون الركوع عن قيام بان قرء جالساً ثم ركب او جلس بعد القرائة او في اثناهما وركع وان نهض متقوماً الى هيئة الركوع القياى وكذا لو جلس ثم قام متقوماً من غير ان ينتصب ثم ركب ولو كان ذلك كله سهواً وواجب غير ركن وهو القيام حال القرائة وبعد الركوع ومستحب وهو القيام حال القنوت وحال تكبير الركوع وقد يكون مباحاً وهو القيام بعد القرائة او التسبيح او القنوت او في اثنتهما مقداراً من غير ان يشتغل بشئ وذلك في غير المتصل بالركوع وغير الطويل المالحى للصورة (مسئلة ١٧) يجب القيام حال تكبيره الاحرام من اولها الى اخرها بل يجب من باب المقدمة قبلها وبعدها فلو كان جالساً وقام للدخول في الصلوة وكان حرف واحد من تكبيره الاحرام حال النهوض قبل تحققي القيام بطل كما انه لو كبر الماموم وكان الرأ من اكبر حال الهوي للركوع كان باطلاً بل يجب ان يستقر قائماً ثم يكبر ويكون مستقراً بعد اكبر ثم يركع (مسئلة ١٨) هل اقيام حال القرائة وحال التسبيحات الاربع شرط فيهما او واجب حالهما وجب ان الاحوط الاول والاخر اثني الوقره جالساً نسياناً ثم ذكر بعدها او في اثناهما صححت فروئته ودلت محل التيه ولا يجب استئناف القرائة لكن الاحوط الاستيناف قائماً (مسئلة ١٩)

المراد من كون القيام مستحباً حال الفتوت انه يجوز تركه بتركه لانه يجوز الاتيان بالفتوت جالساً محمداً لكن نقل عن بعض العلماء جواز اتيانه جالساً وان القيام مستحب فيه لاشترط وعلى ما ذكرنا فلو اتى به جالساً محمداً لم يأتى بوطيقه الفتوت بل تبطل صلوته لزيادة (مسئلة ٤) لونسى القيام حال الفرائة وتذكر بعد الوصول الى حد الركوع صحت صلوته ولو تذكر قبله فالاحوط الاستيناف على ما مر (مسئلة ٥) لونسى الفرائة او بعضها وتذكر بعد الركوع صحت صلوته ان ركب عن قيام فليس المراد من كون القيام المتصل بالركوع ركناً ان يكون بعد تمام الفرائة (مسئلة ٦) اذا زاد القيام كما لو قام في محل السجود سهواً لا تبطل صلوته وكذا اذا زاد القيام حال الفرائة بان زاد الفرائة سهواً واما زيادة القيام الركني فغير متصورة من دون زيادة ركن آخر فان القيام حال تكبيرة الاحرام لا يزداد الا بزيادتها وكذا القيام المتصل بالركوع لا يزداد الا بزيادته والا فلونسى الفرائة او بعضها فهو للركوع وتذكر قبل ان يصل الى حد الركوع وجب واتى بما نسي ثم ركب وصحت صلوته ولا يكون القيام السابق على الهوي الاول متصلاً بالركوع حتى يلزم زيادته اذا لم يتحقق الركوع بعده فلم يكن متصلاً به وكذا اذا انحنى للركوع فتذكر قبل ان يصل الى حده انه اتى به فانه يجلس للسجدة ولا يكون قيامه قبل الانحناء متصلاً بالركوع ليلزم الزيادة (مسئلة ٧) اذا شك في القيام حال التكبير بعد الدخول فيها بعده او في القيام المتصل بالركوع بعد الوصول الى حده او في القيام بعد الركوع بعد الهوي الى السجود ولو قبل الدخول فيه لم يعتن به وبني على الاينان (مسئلة ٨) يعتبر في القيام الانتصاب والاستقرار والاستقلال حال الاختيار فلو انحنى قليلاً او مال الى احد الجانبين بطل وكذا اذا لم يكن مستقراً او كان مستنداً على شيء من انسان او جدار او خشبة او نحوها لم لا بأس بشئ منها حال الاضطراب وكذا يعتبر فيه عدم التفريق بين الرجلين فاحشاً بحيث يخرج عن صدق القيام واما اذا سكتان بغير الفاحش فلا بأس والاحوط الوقوف على القدمين دون الاصابع واصل القدمين وان كان الاقوى كفايتهما ايضاً بل لا يبعد اجزاء الوقوف على الواحدة (مسئلة ٩) الاحوط انتصاب العنق ايضاً وان كان الاقوى جواز الاطراق (مسئلة ١٠) اذا ترك الانتصاب او الاستقرار او الاستقلال ناسياً صحت صلوته وان كان ذلك في القيام الركني لكن الاحوط فيه الاعادة (مسئلة ١١) لا يجب تسوية الرجلين في الاعتماد فيجوز ان يكون الاعتماد على احدهما ولو على القول بوجوب الوقوف عليهما (مسئلة ١٢) لا فرق في حال الاضطراب بين

الاعتقاد على الحائط او الانسان او الخشبة ولا يعتبر في سناد الاقطع ان يكون خشبته المعدة لمشي
بل يجوز له الاعتماد على غيرها من المذكورات (مسئلة ١٣) يجب شراء ما يستند عليه عند
الاضطرار او استنجاها مع التوقف عليها (مسئلة ١٤) القيام الاضطرابي باقسامه من كونه
مع الانحاء او الميل الى احد الجانبين او مع الاعتماد او مع عدم الاستقرار او مع التفريج الفاحش
بين الرجلين مقدم على الجلوس ولو دار الامر بين التفريج الفاحش والاعتقاد او بينه وبين ترك
الاستقرار قلما عليه او بينه وبين الانحاء او الميل الى احد الجانبين قدم ما هو اقرب الى القيام
ولو دار الامر بين ترك الانتصاب وترك الاستقلال قدم ترك الاستقلال فيقوم منتصباً
معتدماً وكذا لو دار بين ترك الانتصاب وترك الاستقرار قدم ترك الاستقرار ولو دار بين ترك
الاستقلال وترك الاستقرار قدم الاول فراعات الانتصاب اولى من مراعات الاستقلال
والاستقرار ومراعات الاستقرار اولى من مراعات الاستقلال (مسئلة ١٥) اذا لم يقدر على
القيام كلا ولا بعضاً مطلقاً حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى من جلوس وكان الانتصاب

في حال العجز

جالساً بدلاً عن القيام فيجزي فيه جميع ما ذكر فيه حتى الاعتماد وغيره ومع تعذره صلى
مضطجعاً على الجانب الايمن كهيئة المدفون فان تعذر فعلى اليسار عكس الاول فان تعذر صلى
مستلقياً كالخنصر ويجب الانحاء للركوع والسجود بما امكن ومع عدم امكانه يومي براسه ومع
تعذره فبالعينين بتغميضها وليعمل ايما سجوده اخفض منه لركوعه ويزيد في خفض العين
للسجود على غمضا للركوع والاحوط وضع ما يصح السجود عليه على الجهة والايضاء بالمساجد
الاخر ايضاً وليس بعد المراتب المزبورة حد موظف فيصلي كيفما قدر وليتحرر الاقرب الى صلوته
المختار والا فالاقرب الى صلوته المضطر على الاحوط (مسئلة ١٦) اذا تمكن من القيام لكن لم
يتمكن من الركوع قائماً جلس وركع جالساً وان لم يتمكن من الركوع والسجود صلى قائماً واوى
للكوع والسجود وانحنى لما يقدر الامكان وان تمكن من الجلوس جلس لايام السجود والاحوط
وضع ما يصح السجود عليه على جهته ان امكن (مسئلة ١٧) لو دار امره بين الصلوة قائماً وموسماً
اوجلس مع الركوع والسجود فالاحوط تكرار الصلوة وفي الضيق يغير بين الامرين (مسئلة ١٨)
لو دار امره بين صلاة قسمة وسنة او جالساً فالاحوط التكرار ايضاً (مسئلة ١٩) لو سكت
في صفة الصلوة جالساً ومكث في حال الركوع وجب ذلك (مسئلة ٢٠) اذا قدر على القيام
في بعض الركعات دون الجهر وجب الجهر وان يتبدل العجز وكذا اذا تمكن منه في بعض

الركعة لافي تمامها نعم لو علم من حاله انه لو قام اول الصلوة لم يدرك من الصلوة قائماً الا ركعة او بعضها واذا جلس اولاً يقدر على الركعتين قائماً اواز يد مثلاً لا يمد وجوب تقديم الجلوس لكن لا يترك الاحتياط بحسب تكرار الصلوة كما ان الاحوط في صورة دوران الامر بين ادراك اول الركعة قائماً والعجز حال الركوع او العكس ايضاً تكرار الصلوة (مسئلة ٢١) اذا عجز عن القيام ودار امره بين الصلوة ماشياً او ركباً قدم المشي على الركوب (مسئلة ٢٢) اذا ظن التمكن من القيام في آخر الوقت وجب التأخير بل وكذا مع الاحتمال (مسئلة ٢٣) اذا تمكن من القيام لكن خاف حدوث مرض او بطؤه بونه جاز له الجلوس وكذا اذا خاف من الجلوس جاز له الاضطجاع وكذا اذا خاف من لص او هدد او وسع او نحو ذلك (مسئلة ٢٤) اذا دار الامر بين مراعات الاستقبال والقيام فالظاهر وجوب مراعات الاول (مسئلة ٢٥) لو تجدد العجز في اثناء الصلوة عن القيام انتقل الى الجلوس ولو عجز عنه انتقل الى الاضطجاع ولو عجز عنه انتقل الى الاستلقاء ويترك القراءة والذكر في حال الانتقال الى ان يستقر (مسئلة ٢٦) لو تجددت القدرة على القيام في الاثناء انتقل اليه وكذا لو تجدد المضطجع القدرة على الجلوس او للمستلقي القدرة على الاضطجاع ويترك القراءة والذكر في حال الانتقال (مسئلة ٢٧) اذا تجددت القدرة بعد القراءة قبل الركوع قام للركوع وليس عليه اعادة القراءة وكذا لو تجددت في اثناء القراءة لا يجب استئنافها ولو تجددت بعد الركوع فان سكتان بعد تمام الذكر انتصب للارتفاع منه وان كان قبل تمامه ارتقم مخنياً الى حد الركوع القياسي ولا يجوز له الانتصاب ثم الركوع ولو تجددت بعد رفع الرأس من الركوع لا يجب عليه القيام للسجود لكون انتصابه الجلوسي بدلاً عن الانتصاب القياسي ويحزى عنه لكن الاحوط القيام بالسجود عنه (مسئلة ٢٨) لو ركع قائماً ثم عجز عن القيام فان كان بعد تمام الذكر جلس متصباً ثم سجد وان كان قبل الذكر هوى متقوساً الى حد الركوع الجلوسي ثم اتي بالذكر (مسئلة ٢٩) يجب الاستقرار حال القراءة والتسبيحات وحال ذكر الركوع والسجود بل في جميع احوال الصلوة واذكارها بل في حال الثنوت والاذكار المستحبة كتكبيرة الركوع والسجود نعم لو كبر بقصد الذكر المطلق في حال عدم الاستقرار لا بأس به وكذا لو سجد او هلك فلو كبر بقصد تكبير الركوع في حال الهوى له وللسجود او في حال النهوض بشكل صحته فالاولى لمن يكبر كذلك ان يقصد الذكر المطلق نعم محل قوله بحول الله وقوته حال النهوض للقيام (مسئلة ٣٠) من لا يقدر على السجود يرفع موضع سجوده ان امكنه والا

اية السجدة واما لو قرئها ساجداً فان تذكر قبل بلوغ اية السجدة وجب عليه العدول الى سورة اخرى وان كان قد تجاوز النصف وان تذكر بعد قراءة اية السجدة او بعد الانتهاء كان قبل الركوع فالاحوط اتقانها ان كان في اثنا عشر وقراءة سورة غيرها بنية القربة المطلقة بعد الايام الى السجدة والاثني عشر بها وهو في القرينة ثم اتقانها واحادتها من راس وان كان بعد السجود في الركوع ولم يكن سجدة ثلاثاً فذلك اولى اليها اوجده وهو في الصلوة ثم اتقانها واحادها وان كان سجدة لها نسياناً ايضاً فالظاهر صحة صلواته ولا شيء عليه وكذا لو تذكر قبل الركوع مع فرض الاثني عشر بسجود الثلاثة ايضاً كسياناً فانه ليس عليه اعادة الصلوة ح (مسئلة ٤) لو لم يقر سورة الفريضة لكن قرأ آياتها في أثناء الصلوة عمداً بطلت صلواته ولو قرئها نسياناً او استمعها من غيره او سمعها فالحكم كما مر من ان الاحوط الايام الى السجدة او السجدة وهو في الصلوة واتقانها واحادتها (مسئلة ٥) لا يجب في التوائل قراءة السورة وان وجبت بالذکر او نحوها فيجوز الاقتصار على الحمد او مع قراءة بعض السورة نعم التوائل التي تسحب بالسور المعينة يستبرأ في كونها تلك التسابعة قراءة تلك السورة لكن في الغالب يكون تعيين السور من باب السحب في السجدة على وجهه فعدد المطالب كل حينها في التقيد (مسئلة ٦) يجوز قراءة الزوائل في التوائل وان وجبت بالعارض فيسجد بعد قراءة آياتها وهو في الصلوة ثم فيها (مسئلة ٧) مسور الزوائل اربع الم السجدة وح السجدة والحمد واقرأ باسم (مسئلة ٨) البسملة جزء من كل سورة فيجب قرائتها بعد سورة براءة (مسئلة ٩) الاولى اتحاد سورة الفيل ولا يلاف وكذا والضحى والم تشرح فلا يجوز في الصلوة الا جمعها صرحتين مع البسملة فيها (مسئلة ١٠) الاولى جواز قرائتها مسورتين او ازيد في ركعة مع الكراهة في القرينة والاحوط تركه واما في الثالثة فلا كراهة (مسئلة ١١) الاولى عدم وجوب تعيين السورة قبل الشروع فيها وان كان هو الاحوط نعم لو عين البسملة سورة لم تكن لنفسها ولو عدل عنها وجب اعادة البسملة (مسئلة ١٢) اذا عين البسملة سورة ثم سجد لم يدبر ما عين وجب اعادة البسملة لاي سورة اراد ولو علم انه عينها لاحدى السورتين من الجحد والتوحيد ولم يدبر انه لايتها عاد البسملة وقرأ احديهما ولا يجوز قراءة غيرهما (مسئلة ١٣) اذا سجد من غير تعيين سورة فله ان يقرء ماشاء ولو تركه فانه عينها سورة معينة او لا فذلك لكن الاحوط في هذه الصورة اعادة آياتها بل الاحوط اعادة ما مطلقاً كما مر من الاحتياط في التعيين (مسئلة ١٤) لو كان باليمن اول الصلوة او اول الركعة ان يقر سورة معينة نفسى وقرء غيرها

[illegible]

كنى ولم يجب اعادة السورة وكذا لو كانت عادته سورة معينة فقرأ غيرها (مسئلة ١٥) اذا شك في اثناء سورة انه هل عين البسملة لها اول غيرها وقرأها نسياناً بني على انه لم يعين غيرها (مسئلة ١٦) يجوز العدول من سورة الى اخرى اختياراً ما لم يبلغ النصف الا من الجعد والتوحيد فلا يجوز العدول منها الى غيرهما بل من احديهما الى الاخرى بمجرد الشروع فيها ولو بالبسملة نعم يجوز العدول منها الى الجمعة والمنافقين في خصوص يوم الجمعة حيث انه يستحب في الظهر او الجمعة منه ان يقرأ في الركعة الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين فاذا نسي وقرأ غيرهما حتى الجعد والتوحيد يجوز العدول اليها ما لم يبلغ النصف واما اذا شرع في الجعد او التوحيد عمداً فلا يجوز العدول اليها ايضاً على الاحوط (مسئلة ١٧) الاحوط عدم العدول من الجمعة والمنافقين الى غيرهما في يوم الجمعة وان لم يبلغ النصف (مسئلة ١٨) يجوز العدول من سورة الى اخرى في التوافل مطلقاً وان بلغ النصف (مسئلة ١٩) يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف حتى في الجعد والتوحيد كما اذا نسي بعض السورة او خاف فوت الوقت باتمامها او كان هناك مانع اخر ومن ذلك ما لو نذر ان يقرأ سورة معينة في صلوته فنسي وقرأ غيرها فان الظاهر جواز العدول وان كان بعد بلوغ النصف او كانت ماضية فيه الجعد او التوحيد (مسئلة ٢٠) يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والركعتين الاولتين من المغرب والعشاء ويجب الاخفات في الظهر والعصر في غير يوم الجمعة واما فيه فيستحب الجهر في صلاة الجمعة بل في الظهر ايضاً على الاقوى (مسئلة ٢١) يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد والسورة (مسئلة ٢٢) اذا جهر في موضع الاخفات او اخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة وان كان نسيماً او جاهلاً ولو بالحكم صححت سواء كان الجاهل بالحكم مثنيها للسؤال ولم يستل ام لا لكن الشرط حصول قصد القرية منه وان كان الاحوط في هذه الصورة الاعادة (مسئلة ٢٣) اذا تذكر النسي او الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه اعادة القراءة بل وكذا لو تذكر في اثناء القراءة حتى لو قرأ آية لا يجب اعادتها لكن الاحوط الاعادة خصوصاً اذا كان في الاثناء (مسئلة ٢٤) لا فرق في معذورية الجاهل بالحكم في الجهر والاخفات بين ان يكون جاهلاً بوجوبها او جاهلاً بتحليلها بان علم اجمالا انه يجب في بعض الحالات الجهر وفي بعضها الاخفات الا انه اشتبه عليه ان الصبح مثلاً جهري والظهر اخفائي بل تخيل العكس او كان جاهلاً بمعنى الجهر والاخفات فالاقوى معذوريته في صورتين كما ان الاقوى معذوريته اذا كان جاهلاً بان المأموم يجب عليه

الاختفاء عند وجوب القراءة عليه وان كانت الصلوة جهرية فغير لكن الاحوط فيه وفي
الصورتين الاولتين الاعادة (مسئلة ٢٥) لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهرية بل يتخير
بينه وبين الاختفاء مع عدم سماع الاجنبى واما معه فالاحوط اخفائهن واما في الاختفائية فيجب
عليهن الاختفاء كالرجال ويعدون فيما يندرون فيه (مسئلة ٢٦) مناط الجهر والاختفاء ظهور
جوهر الصوت وعدمه فيتحقق الاختفاء بعدم ظهور جوهره وان سمعه من بجانبه قريباً او بعيداً
(مسئلة ٢٧) المنطوق في صدق القراءة قرأنا كان اذكر اودع اماناً في تكبيرة الاحرام من ان
يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقاً او تقديرأ بان كان اسم او كان هناك مانع من سماعه ولا يكفي سماع
الغير الذي هو اقرب اليه من سمعه (مسئلة ٢٨) لا يجوز من الجهر ما كان مفروضاً خارجاً عن
المعاد كالصياح فان فعل فالظاهر البطالان (مسئلة ٢٩) من لا يكون حافظاً للحمد والسورة
يجوز ان يقرء في المصحف بل يجوز ذلك للقادر الحافظ ايضاً على الاقرى كما يجوز له اتباع من يلقيه
اية فاية لكن الاحوط اعتبار عدم القدرة على الحفظ وعلى الايتام (مسئلة ٣٠) اذا كان في
لسانه آفة لا يمكنه التلفظ بقرء في نفسه ولو توها والاحوط تحريك لسانه بما جزمه (مسئلة ٣١)
الاخرس يحرك لسانه ويشير يده الى الفاظ القراءة بقدرها (مسئلة ٣٢) من لا يحسن القراءة
يجب عليه التعلّم وان كان متعلماً من الايتام وكذا يجب تعلّم ساير اجزاء الصلوة فان خاف الوقت
مع كونه قادراً على التعلّم فالاحوط الايتام ان تمكن منه (مسئلة ٣٣) من لا يقدر الا على المخرون
او تبدل بعض الحروف ولا يستطيع ان يتعلّم اجزئته ذلك ولا يجب عليه الايتام وان كان احوط
وكذا الاخرس لا يجب عليه الايتام (مسئلة ٣٤) القادر على التعلّم اذا خاف وقته قرء من المندحة
ما تعلّم وقرء من ساير القرآن عوض البقية والاحوط مع ذلك تكرار ما تعلّم بقدر البقية واذا لم
يعلم منها شيئاً قرء من ساير القرآن بعد آيات الفاتحة بتقدير حروفها وان لم يعلم شيئاً من القرآن
سمع وكبر وذكر بقدرها والاحوط الايتان بالتسبيحات الاربعة بقدرها ويجب تعلّم السورة ايضاً
ولكن الظاهر عدم وجوب البدل لما في ضيق الوقت وان كان احوط (مسئلة ٣٥) لا يجوز اخذ
الاجرة على تعليم الحمد والدورة بل وكذا على تعلّم ساير الاجزاء الواجبة من الصلوة والظاهر جواز
اخذها على تعليم التسبيحات (مسئلة ٣٦) يجب الترتيب بين آيات الحمد والسورة وبين كلماتها
وحروفها وكذا المولات فلو اخل بشئ من ذلك عمداً بطلت صلواته (مسئلة ٣٧) لو اخل بشئ
من الكلمات او الحروف او بدل حرفاً بحرف حتى تضاد بالفاء او الميم بطلت وكذا لو اخل

الراجح البسيط

بحركة بناء او اعراب او مد واجب او تشديد او سكون لازم وكذا الواخرج حرفاً من غير محرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب (مسئلة ٣٨) يجب حذف همزة الوصل في الدرج مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك فلو اثبتنا بطلت وكذا يجب اثبات همزة القطع كهمزة انصمت فلو حذفها حين الوصل بطلت (مسئلة ٣٩) الاحوط ترك الوقف بالحركة والوصل بالسكون (مسئلة ٤٠) يجب ان يعلم حركة اخر الكلمة اذا اراد ان يقرأها بالوصل بما بعدها مثلاً اذا اراد ان لا ينف على العالمين ويصلها بقوله (الرحمن الرحيم) يجب ان يعلم ان النون مفتوح وهكذا نعم اذا كان ينف على كل آية لا يجب عليه ان يعلم حركة آخر الكلمة (مسئلة ٤١) لا يجب ان يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد بل يكفي اخراجها منها وان لم يلفت اليها بل لا يلزم اخراج الحرف من تلك المخارج بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف وان خرج من غير المخرج الذي عينوه مثلاً اذا نطق بالفتاد او الطاء على القامدة لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الايمن او اليسر على الاصراس العليا صح فالنات الصدق في حرف العرب وهكذا في ساير الحروف فما ذكره علماء التجويد مبني على القالب (مسئلة ٤٢) المد الواجب هو فيما اذا كان بعد احد حروف المد وهي الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والالف المفتوح ما قبلها همزة مثل جاء وصو وحي أو كن بعد احدها سكون لازم خصوصاً اذا كان مدغم في حرف آخر مثل اهلين (مسئلة ٤٣) اذا مد في مقام وجوبه ارفق غيره ازيد من المعارف لا يطل الا اذا خرجت الكلمة عن كونها تلك الكلمة (مسئلة ٤٤) يكفي في اند مقدار اثنين واكمله الى اربع اغت ولا يضر الزائد المخرج الكلمة عن الصدق (مسئلة ٤٥) اذا حمل فعل بين حروف كلمة واحدة اختياراً او اضطراراً بحيث خرجت عن الصدق بطلت ومع الاحدا بطلت (مسئلة ٤٦) اذا اعرب اخر الكلمة بقصد الوصل بما بعده فتنقطع نفسه فحمل الوقف بالحركة فلا حوط ادايتها وان لم يكن الفعل كثيراً اكتفى بها (مسئلة ٤٧) اذا انتقطع نفسه في مثل الصراط المستقيم بعد الوصل بالالف واللام وحذف الالف هل يجب اعادة الالف واللام بان يقول المستقيم او يكفي قوله مستقيم الاحوط الاول واحوط هو اعادة الصراط ايهاً وكذا اذا صار مدخول الالف واللام خطأ كان صار مستقيم خطأ فاذا اراد ان يعيده فلا حوط ان يعيد الالف واللام ايضاً بان يقول مستقيم ولا يكفي بقوله مستقيم وكذا اذا لم يجمع انصف اليه فلا حوط اعادة المضاف فاذا

أدلة على صحة ما ذكرناه من أن النون الساكنة...

حروف الخلق كالخاء والفاء وجهاً وتحتها يعني من عند الله الباء الساكنة مثل من بات وتريد بات بقلب
 النون والتنوين مما بل لو اتصفت النون الساكنة بالباء ويوسف ثامنة واحدة قلبت اليهم مثل يذيق ويغذي
 وما أشبه ذلك

آداب القراءة واحكامها

لما يشبه الحروف

لا يركب

لا يركب

لا يركب

لا يركب

لم يصح لفظ المقصوب فالأحوط أن يعبد لفظ غير أيضاً (مسئلة ٤٨) الادغام في مثل مد ورد ما
 اجتمع في كلمة واحدة مثلاً وان واجب سواء كانا متحركين كالذكرين او ساكنين كصدراهما
 (مسئلة ٤٩) الاحوط الادغام اذا كان بعد النون الساكنة او التنوين احد حروف يمولون
 هم الفتن فيما عدا اللام والراء ولا معها فيها لكن الاولى عدم وجوبه (مسئلة ٥٠) الاحوط
 القراءة باحدى الترات السبعة وان كان الاولى عدم وجوبها بل يكفي القراءة على النهج العربي
 وان كانت مخالفة لم في حركة بنية او اعراب (مسئلة ٥١) يجب ادغام اللام من الألف واللام
 في اربعة عشر حرفاً وهي الفاء والقاف والميم والواو والياء والسين والشين والصاد
 والضاد والطاء والظاء واللام والنون واطهاراً في بقية الحروف فتقول في الله والرحمن والرحيم
 والصراط والضالين مثلاً بالادغام وفي الحمد والحمد والمستقيم ونحوها بالاطهار (مسئلة ٥٢)

وهذا هو الحقيقة ليس بالادغام
 لأن حقيقة قلب النون الساكنة
 في التنوين عند اتصالهما
 حروف يمولون مثل اتصال
 النون الساكنة باللام
 في قوله تعالى والحمد لله
 رب العالمين والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين
 أجمعين

الاحوط الادغام في مثل اذهب بكتاني وبدر كرم مما اجتمع الثلاث في كلمتين مع كون
 الاول ساكناً لكن الاولى عدم وجوبه (مسئلة ٥٣) لا يجب ما ذكره طاء التجويد من التنوين عند اتصال النون
 الحسنات كالامالة والاشباع والتفخيم والترقيق ونحو ذلك بل والادغام غير ما ذكرنا وان كان
 متابعتهم احسن (مسئلة ٥٤) ينبغي مراعات ما ذكره من اظهار التنوين والنون الساكنة اذا
 كان بعدها احد حروف الخلق وقلها فيما اذا كان بعدها حرف الباء وادغامها اذا كان بعدها
 احد حروف يمولون واخيراً اذا كان بعدها بقية الحروف لكن لا يجب شيء من ذلك حتى
 الادغام في يمولون كما مر (مسئلة ٥٥) ينبغي ان يميز بين الكلمات ولا يقرأ بحيث يولد بين
 الكلمتين كلمة مهملة كما اذا قرأ الحمد لله بحيث يولد لفظ دال او تولد من لله رب لفظ هرب

ولكن الحق ان الادغام
 فيه ضرورة

وهكذا في مالك يوم الدين تولد كيو هكذا في بقية الكلمات وهذا ما يقولون ان في الحمد سبم
 كانت مهملات وهي دال وهرب وكبر وكعن وكفى ونوع وبع (مسئلة ٥٦) اذا لم يقف على
 احد في قل هو الله احد وصله بالله الصمد يجوز ان يقول احداً الله الصمد بحذف التنوين من احد
 وان يقول احداً الله الصمد بان يكسر نون التنوين وعليه ينبغي ان يرقى اللام من الله وما لم ي
 الاول فينبغي تفخيمه كما هو القاعدة الكلية من تفخيمه اذا كان قبله مفتوحاً او مضموماً وترقيقه
 اذا كان مكسوراً (مسئلة ٥٧) يجوز قراءة مالك وملايت يوم الدين ويجوز في الصراط بالاضاد
 والسين بان يقول الصراط المستقيم وصراط المدين (مسئلة ٥٨) يجوز في كفواً احد اربعة
 وجوه كفواً بضم الفاء وبالحمزة وكفواً بسكون الفاء وبالحمزة وكفواً بضم الفاء وبالواو وكفواً

بمكون الفاء وبالأو وان كان الاحوط ترك الأخيرة (مسئلة ٥٩) اذا لم يدرك اعراب كلمة
او بنائها او بعض حروفها انه الصاد مثلاً او السين او نحو ذلك يجب عليه ان يجعل ولا يجوز له
ان يكررها بالوجهين لان الغلط من الوجهين ملحق بكلام الاديين (مسئلة ٦٠) اذا اعتقد
كون الكلمة على الوجه الكدائي من حيث الاعراب او البناء او مخرج الحرف فصلى مدة على
فلك الكيفية ثم بين له كونه غلطاً فالاحوط الاعادة والقضاء وان كان الاقوى عدم الوجوب
فصل في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من الظهر والعشاء يتخير بين قراءة
الحمد والتسبيحات الاربعة وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والاقوس
اجزاء المرة والاحوط الثلث والاولى اضافة الاستقار اليها ولو بان يقول اللهم اغفر لي ومن
لا يستطيع باني بالممكن منها والا في بالذكر المطابق وان كان قادراً على قراءة الحمد تعين ح
(مسئلة ١) اذا نسي الحمد في الركعتين الاوليين فالاحوط اختيار قرائته في الاخيرتين لكن
الاقوى بقاء التخيير بينه وبين التسبيحات (مسئلة ٢) الاقوى كون التسبيحات افضل من
قراءة الحمد في الاخيرتين سواء كان منفرداً او اماماً او اماموما (مسئلة ٣) يجوز ان يقرء في
احدى الاخيرتين الحمد وفي الاخرى التسبيحات فلا يلزم اتحادهما في ذلك (مسئلة ٤)
يجب فيهما الاخفات سواء قرء الحمد او التسبيحات نعم اذا قرء الحمد يستحب الجهر بالبسملة
على الاقوى وان كان الاخفات فيها ايضاً احوط (مسئلة ٥) اذا اجهر عمداً بطأت صلوته
واما اذا اجهر جهلاً او نسياناً سمحت ولا يجب الاعادة وان تذكر قبل الركوع (مسئلة ٦) اذا
كان عازماً من اول الصلوة على قراءة الحمد يجوز له ان يعدل عنه الى التسبيحات وكذا العكس
بل يجوز العدول في أثناء احدى الى الاخر وان كان الاحوط عدمه (مسئلة ٧) لو قصد الحمد
فسبق لسانه الى التسبيحات فالاحوط عدم الاجتزاء به وكذا العكس نعم لو فعل ذلك غافلاً من غير
قصد الى احدى فالاقوى الاجتزاء به وان كان من عادته خلافه (مسئلة ٨) اذا قرء الحمد
بغير ان في احدى الاولين فذكر انه في احدى الاخيرتين فالظاهر الاجتزاء به ولا يلزم الاعادة
وقرئت التسبيحات وان كان قبل الركوع كما ان الظاهر ان العكس كذلك فاذا قرء الحمد بغير ان
في احدى الاخيرتين ثم نسي في احدى الاولين لا يجب عليه الاعادة نعم لو قرء التسبيحات
ثم تذكر من ركعتين ثم نسي في احدى الاولين لا يجب عليه قراءة الحمد وسجد السهر بعد الصلوة
ثم تذكر من ركعتين ثم نسي في احدى الاولين لا يجب عليه قراءة الحمد وسجد السهر بعد الصلوة

لا يثبت

لا يثبت
ليومين

الركوع صحت صلواته وعليه مجددا السهو للتيقنه ولو تذكر قبل ذلك وجب الرجوع
(مسئلة ١٠) لو شك في قرائتها بعد المحوي للركوع لم يعتن وان كان قبل الوصول الى حده
وكذا لو دخل في الاستغفار (مسئلة ١١) لاهاس بزيادة التسبيحات على الثلث اذا لم يكن
بقصد الورد بل كان بقصد الذكر المطلق (مسئلة ١٢) اذا اتى بالتسبيحات ثلث مرات
فلا يحوط ان يقصد القرية ولا يقصد الرجوب والندب حيث انه يحتمل ان يكون الاولى واجبة
والاخرتان على وجه الاستحباب ويحتمل ان يكون المجموع من حيث المجموع واجبا فيكون
من باب التخيير بين الاتيان بالواحدة والثلاث ويحتمل ان يكون الواجب اياها شاء مختصراً بين
الثلاث فحيث انت الوجه متعددة فلا يحوط الاقتصار على قصد القرية نعم لو اقتصر على المرة
له ان يقصد الرجوب **فصل في مستحبات القراءة** وفي امور «الاول» الاستعاذة قبل
الشروع في القراءة في الركعة الاولى بان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او يقول اعوذ بالله
السميع العليم من الشيطان الرجيم وينبغي ان يكون بالاخفات «الثاني» الجهر بالبسملة في الاخفاتيه
وكذا في الركعتين الاخيرتين ان قرء الحمد بل وكذا في القراءة خلف الامام حتى في الجهرية واماني
الجهرية فيجب الاجارها على الامام والمقرء «الثالث» الترتيل اى التأني في القراءة وتبيين
الحروف على وجه يمكن السامع من عددا «الرابع» تحسين الصوت بلا غناء «الخامس»
الوقوف على فواصل الايات «السادس» ملاحظة معاني ما يقرأ والاعتناؤها «السابع» ان
يسئل الله عند آية النعمة او النعمة ما يناسب كلا منها «الثامن» السكينة بين الحمد والسورة
وكذا بعد الفراغ منها وبين القنوت او تكبير الركوع «التاسع» ان يقول بعد قراءة سورة
التوحيد كذلك الله ربى سورة او مرتين او ثلاثا وكذلك الله ربنا (ثلاثا) وان يقول بعد فراغ الامام اذا
كان ماموما الحمد لله رب العالمين بل وكذا بعد فراغ نفسه ان كان منفردا «العاشر» قراءة
بعض السور المخصوصة في بعض الصلوات كقراءة عم يسألون وهل اتى وهل اتيك ولا اسم
واشباها في صلوة الصبح وقراءة سبع اسم ووالشمس ونحوها في الظهر والعشاء وقراءة اذا جاء
نصر الله والميكم الفكاكر في العصر والمغرب وقراءة سورة الجمعة في الركعة الاولى والمنافقين في
الثانية في الظهر والعصر من يوم الجمعة وكذا في صبح يوم الجمعة او يقرء فيها في الاولى الجمعة
والتوحيد في الثانية وكذا في العشاء في ليلة الجمعة يقرء في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين وفي
مغربها الجمعة في الاولى والتوحيد في الثانية ويستحب في كل صلوة قراءة انا انزلناه في الاولى

يعنى ولو يقرء
العهود

والتوحيد في الثانية بل لو عدل عن غيرها لما فيها من الفضل اعطى اجر السورة التي عدل عنها مضافا الى اجرها بل ورد انه لا تزكو صلوة الا بها ويستحب في صلوة الصبح من الاثنين والخميس سورة هل اتى في الاولى وهل اتيك في الثانية (مسئلة ١) يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمسة (مسئلة ٢) يكره قراءة التوحيد بنفس واحد وكلها قراءة الحمد والسورة بنفس واحد (مسئلة ٣) يكره ان يقرأ سورة واحدة في الركعتين الاحدرة التوحيد (مسئلة ٤) يجوز تكرار الابه في الفريضة وغيرها والبكاء في الخبر كان على بن الحسين ع اذا قرأ مالك يوم الدين يكرها حتى يكاد ان يموت وفي اخره عن موسى ابن جعفر عن الرجل يصلي له ان يقرء في الفريضة فتم الابه فيها التخويف فيبكي ويردد الابه قال ع يردد القرآن ماشا وان جات البكاء فلا بأس (مسئلة ٥) يستحب اعادة الجملة او الظاهر في يوم الجمعة اذا صلاها فقرأ غير الجمعة والمتنافيين او نقل النية الى الفعل اذا كان في الاثناء واقام ركعتين ثم احتسب الفرض بالسورتين (مسئلة ٦) يجوز قراءة المعوذتين في الصلوة وما من الفرائض (مسئلة ٧) الحمد صبح آيات والتوحيد اربع آيات (مسئلة ٨) الاولى جواز قصد انشاء الخطاب بقوله اياك نعبد واياك نستعين اذا قصد القراءة ايضا بان يكرن قاصدا للخطاب بالقرآن بل وكلها في سائر الايات فيجوز انشاء الحمد بقوله الحمد لله رب العالمين وانشاء المدح في الرحمن الرحيم وانشاء طلب الهداية في اهدنا الصراط المستقيم ولا ينافي في قصد القراءة مع ذلك (مسئلة ٩) قدس انه يجب كونه القراءة وصاير الاذكار حال الاستقرار فلو اراد حال القراءة التقدم او التأخر قليلا او الحركة الى احد الجانبين او ان يعنى لاخذ شيء من الارض او نحو ذلك يجب ان يسكت حال الحركة وبعد الاستقرار بشرح في لرائته لكن مثل تحريك اليد او اصابع الرجلين لا يضر وان كان الاولى بل الاحوط تركه ايضا (مسئلة ١٠) اذا سمع لصم اثنى من ثناء القراءة يجوز بل يستحب ان يصلي عليه ولا ينافي المواصلة كما سئل في موضع لو كان ثناء عليه من يجب رد سلامه يجب ولا ينافي (مسئلة ١١) اذا تحركت يده فخرج من الاستمرار فلا يحط اعادة ما قرأه في تلك الحالة (مسئلة ١٢) اذا كانت الركعة الواحدة في ركعتين يجب اعادة التلاوة في الركعة الثانية (مسئلة ١٣) مع التلاوة في ركعتين يكره ان يقرأ في ركعة واحدة (مسئلة ١٤)

بنيانها

للهذا

لا

بالحسن

باني في

بالحسن

لا يركع الا شابع البنية

بعد جلد

يجوز في اياك نعد واياك نسمين القراءة في اشباع كسر الحمزة بلا اشباعه (مسئلة ١٥) اذا شك في حركة كلمة او خرج حروفها لا يجوز ان يقرأ بالوجهين مع فرض العلم بطلان احدهما بل مع الشك ايضا كما مر لكن لو اختار احد الوجهين مع البناء على اعادة العلوة لو كانت باطلا لا بأس به (مسئلة ١٦) الاحوط فيها يجب قرائته جهراً ان يحافظ على الاجهار سيفي جميع الكلمات حتى واخر الايات بل جميع حروفها وان كان لا يبعد اغتفار الاختفات في الكلمة الاخيرة من الابة فضلا عن حرف آخرها

﴿ فصل في الركوع ﴾

يجب في كل ركعة من الفرائض والنوازل ركوع واحد الا في صلوة الايات ففي كل من ركعتيها خمس ركوعات كسباقي وهو ركن تبطل الصلوة بتركه عمداً او سهواً وكذا يزادته في الغريفة الا في صلوة الجماعة فلا تفسد بتهد المشابة وواجباته امور « احدها » الانحناء على الوجه المتعارف بمقدار تصل بداه الى ركبتيه وصولاً لقراراد وضع شئ منها عليها لوضعه ويكفي وصول مجموع اطراف الاصابع للتي منها الاقدام على الوجه المذكور والاحوط الانحناء بمقدار يمكن وصول الراحة اليها فلا يكفي من الانحناء ولا الانحناء على انحر الوجه المتعارف بان يغني على احد جانبيه او يحنض كغلبه ويرفع ركبتيه وغو ذلك وغو المستوى الخلفة كطاول اليد من اوتيهما يرسع الى المستوى ولا بأس باختلاف افراد المستوى خلفة لكل حكم نفسه بالنسبة الى يديه وركبتيه « اشفيته الذكر والاحوط اختيار التسبيح من المراده مخيراً بين اثنان من الغفري وحى سبحان الله وبين التسبيحة الكبرى وحى سبحان ربنا العظيم ويحمد وان كان الاقوى كفاية لما في الذكر من التسبيح او التحميد او التمجيد بل وفيها بشرط ان يكون بقدر اثنان الغفريات فيجزي ان يقول الحمد ثلثا او ثلثا أكبر كلك أو نحو ذلك « اثنان » الطائفة فيه بمقدار الذكر الواجب بل الاحوط ذلك في الذكر المدبوب ايضاً اذا جاء به بتهد الطه وعية ولو تركها عمداً بطلت صلوته بخلاف السهو على الاصح وان كان الاحوط الاستيناف اذا تركها فيه املا ولو سهواً بل وكذا اذا تركها في الذكر الواجب « الرابع » رفع الراس منه حتى ينصب قائماً فلو سجد قبل ذلك طمداً بطلت الصلوة « الخامس » الطائفة حال اقباء يهد الرفع وتركها عمداً بطلت الصلوة (مسئلة ١) لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع بل يكفي الانحناء بمقدار يمكن

له وجه وفوج

لا يركع

الوضع كما مر (مسئله ٢) اذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ولو باعتماد على شيء
اقل بالقدر الممكن ولا ينتقل الى الجلوس وان تمكن من الركوع منه وان لم يتمكن من الانحناء
اصلاً وتمكن منه جالساً اقل به جالساً والاحوط صلوة اخرى بالايماء قائماً وان لم يتمكن منه جالساً
ايضاً او سجد وهو قائم براهه ان امكن والا فبالعينين تنصيفاً له وفتحاً للرفع منه وان لم يتمكن
من ذلك ايضاً نواه بقلبه واتى بالذكر الواجب (مسئله ٣) اذا دار الامر بين الركوع جالساً
مع الانحناء في الجملة وقائماً مومياً لا يبعد تقدم الثاني والاحوط تكرار الصلوة (مسئله ٤) لو اقي
بالركوع جالساً ورفع راسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب بل لا يجوز له اعادته قائماً
بل لا يجب عليه القيام بالسجود خصوصاً اذا كان بعد السجدة وان كان احوط وكذا لا يجب اعادته
بعد اتمامه بالانحناء الغير التام واما لو حصل له التمكن في اثناء الركوع جالساً فان كان بعد تمام
الذكر الواجب يجزئ به لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع وان حصل قبل الشروع
فيه او قبل تمام الذكر يجب عليه ان يقوم مخفياً الى حد الركوع القيامي ثم اتمام الذكر والقيام
بعده والاحوط مع ذلك اعادة الصلوة وان حصل في اثناء الركوع بالانحناء الغير التام او في اثناء
الركوع الايمائي فالاحوط الانحناء الى حد الركوع واعادة الصلوة (مسئله ٥) زيادة الركوع
الجلوسى والايمائي مبطله ولو سهواً كنهيه (مسئله ٦) اذا كان كل ركعة خلة او لعارض
فان تمكن من الانتصاب ولو بالاعتماد على شيء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب خالـ
القراءة والركوع والا فللركوع فقط فيقوم ويخفى وان لم يتمكن من ذلك لكن يتمكن من الانتصاب
في الجملة فكذلك وان لم يتمكن اصلاً فان تمكن من الانحناء ازيد من المقدار الحاصل بحيث
لا يخرج عن حد الركوع وجب وان لم يتمكن من الزيادة او كان على اقصى مراتب الركوع
بحيث لو انحنى ازيد خرج عن حده فالاحوط له الايماء بالراس وان لم يتمكن فبالعينين له تنصيفاً
ولرفع منه فتحاً والاينوي به قلباً وبأى بالذكر (مسئله ٧) يعتبر في الانحناء ان يكون بقصد
الركوع ولو اجمالاً بانحاء على نيته في اول الصلوة بان لا ينوي اطلاقاً فلوا انحنى بقصد وضع شيء
على الارض اورفعه او قتل عقرب او نحو ذلك لا يكفي في جعله ركوعاً بل لابد من القيام
ثم الانحناء للركوع ولا يله منه زيادة الركن (مسئله ٨) اذا نسي الركوع فهو الى السجود
وتذكر قبل وضع جبهته على الارض رجع الى القيام ثم ركم ولا يكفي ان يقوم مخفياً الى حد
الركوع من دون ان ينتصب وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود او بعد رفع الراس من السجدة

لذلك
س
لوجه

الاولى قبل السجود في الثانية على الاقوى وان كان الاحوط في هذه الصورة اعادة الصلوة ايضا بعد اتمامها وايتان سجدة في السهو لزيادة السجدة (مسئلة ٩) لو انغنى بقصد الركوع قنسى في الاثناء وهوى الى السجود فان كان النسيان قبل الوصول الى حد الركوع انتصب قائما ثم ركع ولا يكتفى بالانتصاب الى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع وان كان بعد الوصول الى حده فان لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء طمأننا والايان بلهكر وان خرج عن حده فالاحوط اعادة الصلوة بعد اتمامها باحد الوجهين من العود الى القيام ثم الهوى للركوع والقيام بقصد الرفع منه ثم الهوى للسجود وذلك لاحتمال كون الغرض من باب نسيان الركوع فيتعين الاول ويحتمل كونه من باب نسيان الذكر والطائفة في الركوع بعد تحفته وعليه فيتعين الثاني فالاحوط ان يشأ باحد الوجهين ثم يعدها (مسئلة ١٠) ذكر بعض العلماء انه يكتفى في ركوعي المرأة الاغتناء بمقدار يمكن منه ابدال يديها الى تخفيفها اخرى ركنيتها بل قبل باستحباب ذلك والاحوط كونها كالرجل في المقدار الواجب من الاغتناء نعم الاولى لما عدم الزيادة في الاغتناء لئلا ترتفع عجزها (مسئلة ١١) يكتفى في ذكر الركوع التسبيحة الكبرى مرة واحدة كما مر واما الصغرى اذا اختارها فالاقوى وجوب تكرارها ثلاثا بل الاحوط والاقل في الكبرى ايضا تكرارها ثلاثا كما ان الاحوط في مطلق الذكر غير التسبيحة ايضا الثلاث وان كان كل واحد منه بقدر الثالث من الصغرى ويجوز الزيادة على الثلاث ولو بقصد المصوعة والجزئية والاولى ان يختم على وتر كالثلاث والخمس والسبع وهكذا وقد سمع من الصادق صلوات الله عليه ستون تسبيحة في ركوعه وسجوده (مسئلة ١٢) اذا اتى به ذكر ازيد من مرة لا يجب تعيين الواجب منه بل الاحوط عدده خصوصا اذا عينه في غير الاول لاحتمال كون الواجب هو الاول مطلقا بل احتمال كون الواجب هو المبدع فيكون من باب التغيير بين المرة والثلاث والخمس ثلاثا (مسئلة ١٣) يجوز في حال الضرورة وضيق الوقت الاختصار على الصغرى مرة واحدة فيجزي سبحانه الله مرة (مسئلة ١٤) لا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول الى حد الركوع وكذا بعد الوصول وقبل الاطمئنان والاستقرار ولا النهوض قبل تمامه والالتصام حل الحركة للنهوض فلو اتى به كك بطل وان كان بحرف واحد منه ويجب اعادة ان كان سهوا ولم يخرج عن حد الركوع وحلت اعادة مع الحمد وان اتى به ثانيا مع الاستقرار الا اذا لم يكن مائتي به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية بل بقصد الذكر المطلق (مسئلة ١٥) لو لم يتمكن من الطائفة فرض اوعده

لا يرى لوجوبها

في سجدة واحدة

له

سقطت لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن معنى الركوع واذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع الى تمام لتذكر يجوز له الشروع قبل الوصول والاقتمام حال التوضؤ (مسئلة ١٦) لو ترك الطائفة في الركوع اصلا بان لم يبق في حده بل رفع رأسه مجرد الوصول سهواً فالاحوط اعادة الصلوة لاحتمال توقف صدق الركوع على الطائفة في الجملة لكن الاقوى الصفة (مسئلة ١٧) يجوز الجمع بين التسبيحة الكبرى والصغرى وكذا بينهما وبين غيرهما من الاذكار (مسئلة ١٨) اذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له ان يعدل في الاثناء الى الكبرى مثلاً اذا قال سبحان الله بقصد ان يقول سبحان الله بعدد وذكر بعده ربى العظيم جاز وكذا العكس وكذا اذا قل سبحان الله بقصد الصغرى ثم غم اليه والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وبالعكس (مسئلة ١٩) يشترط في ذكر الركوع العربية والمواودة واداء الحروف من مخارجها الطبيعية وعدم الخلقة في الحركات الالهائية والبنائية (مسئلة ٢٠) يجوز في لفظه ربى العظيم ان يقرأ بأشياء كسر الباء من ربى وعدم اشباعه (مسئلة ٢١) اذا تحرك في حال الذكر الواجب بسبب قهرى بحيث خرج عن الاستقرار وجب اعادته بخلاف الذكر المتدبب (مسئلة ٢٢) لا بأس بالحركة البسيطة التي لا تنافي صدق الاستقرار وكذا بحركة اصابع اليد او الرجل بعد كون البدن مستقراً (مسئلة ٢٣) اذا وصل في الانحناء الى اول حد الركوع فاستقر واتى بالذكر اول ما يات به ثم انحنى ازيد بحيث وصل الى اخر الحد لا بأس به وكذا العكس ولا بعد من زيادة الركوع بخلاف ما اذا وصل الى أقصى الحد ثم نزل ازيد ثم رجع فانه يوجب زيادته فادام في حده بعد ركوعاً واحداً وان تبدلت الدرجات منه (مسئلة ٢٤) اذا شك في لفظ العظيم مثلاً انه بافاد او بالظاء يجب عليه ترك الكبرى والاثان بالصغرى ثلثاً او غيرهما من الاذكار ولا يجوز له ان يقرأ بالوجهين واذا شك في ان العظيم بالكسر او بالفتح يمين عليه ان يقف عليه ولا يبعد عليه جواز قرائته وصلاً بالوجهين لامكان ان يجعل العظيم مفعولاً لا عنى مقدراً (مسئلة ٢٥) يشترط في تحقق الركوع الجلوس ان يغني بحيث يساوى وجهه ركبتيه والا فضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده ولا يجب فيه على الاصح الانتصاب على الركبتين شبه القدم ثم الانحناء وان كان هو الاحوط (مسئلة ٢٦) مستحبات ركوع امور «احدها» التكبير له وهو انه منتصب والاحوط عدم تركه كما ان الاحوط عدم قصد الخصوصية اذا كبر في حال القوي او مع عدم الاستقرار «الثاني» رفع اليدين حال التكبير

له وجه

له وجهين

على نحو ما سر في تكبيرة الاحرام « الثالث » وضع الكفين على الركبتين مفرجات الاصابع
 ممكناتهما من عينيها واضعا اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى « الزام » رد الركبتين الى
 الخلف « الخامس » تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطرة من الماء استقر في مكانه لم يزل
 « السادس » مد العنق موازيا للظهر « السابع » ان يكون نظره بين قدميه « الثامن » التوجه
 بالمرفقين « التاسع » وضع اليد اليمنى على الركبة قبل اليسرى « العاشر » ان تضع المرأة يديها
 على فخذيها فوق الركبتين « الحادى عشر » تكرر التسبيح ثلاثا او خمسا او سبعا بل ازيد
 « الثانى عشر » ان يحتم الذكر على وتر « الثلاث عشر » ان يقول قبل قوله سبحان ربى العظيم
 ويحمده اللهم لك ركعت ولك آمنت وبك آمنت وعليك توكلت وانت ربى خشع لك سمى
 وبصرى وشعرى وبشرى ولحمى ودمى وعصى وعظامى وما اقلت قدماى غير ما تنكف
 ولا مستكبر ولا مستخسر « الرابع عشر » ان يقول بعد الانتهاب سمع الله لمن حمده بل يستحب
 ان يضم اليه قوله الحمد لله رب العالمين اهل الجبريت والكبرياء والعظمة الحمد لله رب العالمين
 اما ما كان او ماموما او منفردا « الخامس عشر » رفع اليدين للانتهاب منه وهذا غير رفع
 اليدين حاشا التكبير للسجود « السادس عشر » ان يصلى على النبي وآله بعد الذكر او قبله
 (مسألة ٢٧) يكره في الركوع امور « احدها » ان يطأ طأ راسه بحيث لا يساوى ظهره او يرفعه
 الى فوق كالتاء « الثانى » ان يضم يديه الى جنبه « الثالث » ان يضع احدى الكفين على
 الاخرى ويدخلها بين ركبتيه بل الاحوط اجتنابه « الرابع » قراءة القرآن فيه « الخامس »
 ان يعمل بدبه تحت ثيابه ملامصا لجلده (مسألة ٢٨) لا فرق بين الفريضة والنافلة في
 واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته وكون نقصانه موجبا للبطلان نعم الاقوى عدم بطلان
 النافلة بزيادته سهوا

❁ فصل في السجود ❁

وحقيقته وضع الجبهة على الارض بقصد التعظيم وهو الاسم السجود للصلاة ومنه قضاء السجدة
 المنسية وللسهم وللتلاوة ولشكر والتذلل والتعظيم اما سجود الصلاة فيجب في كل ركعة من الفريضة
 والنافلة سجدتان وهما ما من الاركان فتبطل بالاخلال بهما معا وكذا بزيادتهما معا في الفريضة
 عمداً كان او سهواً او جهلاً كما انها تبطل بالاخلال باحدهما عمداً وكذا بزيادتها ولا تبطل على

له وجه وقوم

الافوى بنقصان واحدة ولا يزيدتا سهواً وواجباته امور «أحدها» وضع المساجد السبعة على الارض وهي الجبهة والكفان والركبتان والابهامان من الرطين والركنية نُدوس مدار وضع الجبهة فنحصل الزيادة والنقصان به دون سائر المساجد فلو وضع الجبهة دون سائرها فنحصل الزيادة كما انه لو وضع سائرها ولم يضعها يصدق تركه «الثاني» الذكر والافوى كفاية مطلقة وان كان الاحوط اختيار التسليم على نحو ما صرح في الركوع الا ان في التسبيحة الكبرى ببدل العظيم بالا على «الثالث» الطائفة فيه بمقدار الذكر الواجب بل المستحب ايضاً اذا اتي به بقصد الخصوصية فلو شرع في الذكر قبل الوضع او الاستقرار عمداً بطل وبطل وان كان سهواً وجب التدارك ان تذكر قبل رفع الراس وكلما لاقى به حال الرفع او بعده ولو كان بحرف واحد منه فانه مبطل ان كان عمداً ولا يمكن التدارك ان كان سهواً الا اذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الراس «الرابع» رفع الراس منه «الخامس» الجلوس بعده عظماء ثم الانحناء للسجدة الثانية «السادس» كون المساجد السبعة في محله الى تمام الذكر فلورفع بعضها بطل وبطل ان كان عمداً ويجب تداركه ان كان سهواً نعم لامانع من رفع ماعدا الجبهة في غير حال الذكر ثم وضعه عمداً كان او سهواً من غير فرق بين كونه لفرض كحك الجسد ونحوه او بدونه «السابع» مساواة موضع الجبهة للموقف بمعنى عدم علوه او اخفائه ازيد من مقدار لبنة موضوعة على أكبر سطوحها اواربع اصابع مضموماً ولا بأس بالمقدار المذكور ولا فرق في ذلك بين الانحدار والتسليم نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به فلا يضر منه الزيادة على المقدار المذكور والافوى عدم اعتبار ذلك في اتي المساجد لبعضها مع بعض ولا بالنسبة الى الجبهة فلا يقدح ارتفاع مكانها او اخفائه «الم يخرج به» السجود عن مساه «الثامن» وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه من الارض وما ثبت منها غير المأكول والملبوس على ما صرح في بحث المكان «التامع» طهارة محل وضع الجبهة «المأثر» اعطة على العربية والترتيب والمواولة في الذكر (مسئلة ١) الحمة ما بين قصاص شعر الراس وطرف الانف الاعلى والحاجبين ضولا وما بين الجبين عرضاً ولا يجب فيها الاستبواب بل يكفي صدق السجود على مساه ونحقق السعي بمقدار الدرهم قطعا والاحوط عدم الاتصاف ولا يفترون المقدار المذكور بحجته بل يكفي وان كان متفرقا مع الصدق فيوزن السجود على اسمة الغير المضمومة اذ كان مجموع مواقعت عليه الجبهة بقدر الدرهم (مسئلة ٢) ترتب مائة مرة الجبهة لما يصح السجود عليه فلو كان ذلك ما بين اوحاش عليه او عليه وجب رفعه

حق مثل الوسخ الذي على التربة اذا كان مستوعباً لما يبحث لم يبق مقدار الحرم منها ولو
متفرقاً خالياً عنه وكذا بالنسبة الى شعر المرأة الواقع على جبهتها فيجب رفعه بالمقدار الواجب بل
الاحوط ازالة الطين اللاصق بالجبهة في السجدة الاولى وكذا اذا لصقت السرة بالجبهة فان
الاحوط رفعها بل الاقوى وجوب رفعها اذا توقف صدق السجود على الارض او نحوها عليه
واما اذا لصق بها تراب يسير لا ينافي الصدق فلا بأس به واما سائر المساجد فلا يشترط فيها
المباشرة للارض (مسئلة ٣) يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار ومع الضرورة
يجزى الظاهر كما انه مع عدم امكانه لكونه مقطوع الكف اولا في ذلك ينقل الى الاقرب
من الكف فالاقرب من الذراع والعقد (مسئلة ٤) لا يجب استيعاب باطن الكفين او
ظاهرها بل يكفي المسمى ولو بالاصابع فقط او بعضها نعم لا يجزى وضع رؤس الاصابع مع
الاختيار كما لا يجزى لوضم اصابعه وسجد عليها مع الاختيار (مسئلة ٥) في الركبتين ايضاً
يجزى وضع المسمى منها ولا يجب الاستيعاب ويشتبر ظاهرهما دون الباطن والركبة بجمع عظمى
الساق والفخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد (مسئلة ٦) الاحوط في الابهام وضع الطرف من
كل منهما دون الظاهر او الباطن منها ومن قطع ابهامه بضع ما بين منه وان لم يبق منه شيء
او كان قصيراً يضع سائر اصابعه ولو قطعت جميعها يسجد على ما بين من قدميه والاوّل والاحوط
ملاحظة محل الابهام (مسئلة ٧) الاحوط الاعتماد على الاعضاء السبعة بمعنى القاء ثقل
البدن عليها وان كان الاقوى عدم وجوب ازيد من المقدار الذي يتحقق معه صدق السجود
ولا يجب مساواتها في القاء الثقل ولا هدم مشاركة غيرها معها من سائر الاعضاء كالذراع وباقي
اصابع الرجلين (مسئلة ٨) الاحوط كون السجود على الهيئة المعهودة وان كان الاقوى كفاية
وضع المساجد السبعة باي هيئة كان مادام يصدق السجود كما اذا لصق صدره وبطنه
بالارض بل ومدّ رجله ايضاً بل ولو انكب على وجهه لاصقاً بالارض مع وضع المساجد بشرط
الصدق المذكور لكن قد يبق بعدم الصدق وانه من النوم على وجهه (مسئلة ٩) لو وضع
جبهته على موضع مرتفع ازيد من المقدار المنفر كارباع اصابع مضمومات فان كان الارتفاع بمقدار
لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها ووضعها ثانياً كما يجوز جرّها وان كان بمقدار يصدق معه
السجدة عرفاً فالاحوط الجر لصدق زيادة السجدة مع الرفع ولو لم يمكن الجر فالاحوط الاتمام
والاعادة (مسئلة ١٠) لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر ولا يجوز رفعها

لاستزامة زيادة السجدة ولا يلزم من الجز ذلك ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح
 ايضاً لطلب الانضال او الاسهل ونحو ذلك واذا لم يمكن الا الرفع فان كان الانكشاف اليه قبل
 تمام الذكر فالاحوط الاتمام ثم الاعادة وان كان بعد تمامه فالاكفاه به قوي كالواثفت به درقم
 الرأس وان كان الاحوط الاعادة ايضاً (مسئلة ١١) من كان يجبهته وشمل او غيره فان لم
 يستوعبها وامكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه والا حفر حفرة ليقع السليم منها على الارض
 وان استوعبها او لم يمكن بحفر الحفرة ايضاً سجد على احد الجنبين من غير ترتيب وان كان الاول
 والاحوط تقديم اليمين على اليسر وان تضرع سجد على ذفته فان تضرع انصر على الانحناء الممكن
 (مسئلة ١٢) اذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالتضرع الممكن مع رفع السجود الى جهته ووضع
 ساير المساجد في محله وان لم يتمكن من الانحناء اصلا اوى برأسه وان لم يتمكن فبالعينين والاحوط
 له رفع المسجد مع ذلك اذا تمكن من وضع الجبهة عليه وكذا الاحوط وضع ما يتمكن من ساير
 المساجد في محله وان لم يتمكن من الجلوس اوى برأسه والافالعينين وان لم يتمكن من جبهه ذلك
 يتوى بقلبه جالساً او قاعاً ان لم يتمكن من الجلوس والاحوط الاشارة باليد ونحوها مع ذلك
 (مسئلة ١٣) اذا حرك ايماه في حال الذكر عمداً اعاد الصلوة احتياطاً وان كان سهواً اعاد للذكر
 ان لم يرفع رأسه وكذا لو حرك ساير المساجد واما لو حرك اصابع يده مع وضع الكف بتمامها
 فالظاهر عدم الياس به لكفاية الطميتان بقية الكف نعم لو سجد على خصوص الاصابع كان
 تحريراً كما كتبه بك اجام الرجل (مسئلة ١٤) اذا ارتفعت الجبهة قهراً من الارض قبل الاتيان
 بالذكر فان امكن حفظها عن الوقوع ثانياً حسبت سجدة فيجاس وبأني بالآخرى ان كانت الاولى
 وبكتفيها ان كانت الثانية ون عادت الى الارض قهراً فالجموع سجدة واحدة فيأتى بالذكر
 وان كان بعد الاتيان به اكتفى به (مسئلة ١٥) لا يباس بالسجود على غير الارض ونحوها مثل
 الفرس في حال النوبة ولا يجب التفتي عنها بالذهاب الى مكان آخر نعم لو كان في ذلك المكان
 مندوحة بان يصلى على البارية او نحوها يصح السجود عليه وجب اختيارها (مسئلة ١٦) اذا نسي
 السجدة من اواحدبها وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود اليها وان كان بعد الركوع مضى
 ان كان النسي واحدة وقضاءا بعد السلام وتبطل الصلوة ان كان اثنين وان كان في الركعة
 الاخيرة يرجع مـ يسر وان تذكر بعد السلام بطلت الصلوة ان كان النسي اثنين وان كان واحدة

بـ ان ياتى

وسلموا بالصلوة في الاول سجدة
 هذا هو الذي عليه

من الريش والكومة من التراب انعام او كدائر الحنطة ونحوها (مسئلة ١٨) اذا دار اسر العاجز عن الانحناء التام للسجدة بين وضع اليدين على الارض وبين رفع ما يصح السجود عليه ووضعه على الجبهة فالظاهر تقديم الثاني فيرفع يديه وواحداهما عن الارض بضع ما يصح السجود عليه على جهته ويحتمل التخيير ❦ فصل ❦ في مستحبات السجود وهي امور «الاول» التكبير حال الاتصاف من الركوع فثمة او قاعداً «الثاني» رفع اليدين حال التكبير «الثالث» السبق باليدين الى الارض عند الهوي الى السجود «الرابع» استيعاب الجبهة على ما يصح السجود عليه بل استيعاب جميع المساجد «الخامس» الارغام بالانف على ما يصح السجود عليه «السادس» بسط اليدين مضمومى الاصابع حتى الاقدام هذه الاذنين متوجهاً اليهما الى القبلة «السابع» شغل النظر الى طرف الانف حال السجود «الثامن» الدعاء قبل الشروع في الذكر بان يقول اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت وعليك توكلت وانت ربي معبود وحبي الذي خلقه وشقي بعمه وبصره والحمد لله رب العالمين تبارك الله احسن الخالقين «التاسع» تكرار الذكر «العاشر» انتم على الوتر «الحادي عشر» اختيار التذبيح من الذكر والكبرى من التذبيح وتليها او تحديدها او تدبيرها «الثاني عشر» ان يسجد على الارض بل اتراب دون مثل الحجر والخشب «الثالث عشر» مساوات موضع الجبهة مع المواقف بل مساوات جميع المساجد «الرابع عشر» الدعاء في السجود او الاخير بما يريد من حاجات الدنيا والاخرة وخصوص طلب الرزق الحلال بان يقول ياخير المشولين وياخير المعطين ارزقني وارزق عيالي مرفطك ذلك ذوافضل العظيم «الخامس عشر» التورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما وهو ان يجلس على نخذه الايسر جاعلاً ظهر اقدم اليمنى في بطن اليسرى «السادس عشر» ان يقول في الجلوس بين السجدين استغفر الله ربي واتوب اليه «السابع عشر» التكبير بعد الرفع من السجدة الاولى بعد الجلوس معطشاً والتكبير للسجدة الثانية وهو قاعد «الثامن عشر» التكبير بعد الرفع من الثانية كذلك «التاسع عشر» رفع اليدين حال التكبيرات «العشرون» وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى «الحادي والعشرون» التقبى حال السجود بمعنى رفع البطن عن الارض «الثاني والعشرون» التخرج بمعنى تجماع الاعضاء حال السجود بان يرفع مرفقيه عن الارض مفرجاً بين عضديه وجنبية وبعداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كجناحين «الثالث والعشرون» ان يعلى على النبي وآله في السجدين «الرابع والعشرون» ان يقوم سابقاً برفع

ركبته قبل يديه «الخامس والعشرون» ان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني
وادفع عني فاني لما ازلت الي من خير فقير تبارك الله رب العالمين «السادس والعشرون» ان
يقول عند النهوض للقيام بحول الله وقوته اقوم واقعد او يقول اللهم بحولك وقوتك اقوم واقعد
«السابع والعشرون» ان لا يجن يديه عند ارادة النهوض اى لا يقبضها بل يسطعها على
الارض معتمداً عليها للنهوض «الثامن والعشرون» وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس
الرجل عند الهوي للسجود وكذا يسحب قدم تجانبا حاله بل تقترش ذراعيها وتلمق بطنها
بالارض وتقم اعضائها وكذا عدم رفع عجزتها حال النهوض للقيام بل تنفض وتنصب عدلا
«التاسع والعشرون» اطالة السجود والاكتار فيه من التسبيح والذكر «الثلاثون» مباشرة
الارض بالكفين «الواحد والثلاثون» زيادة تمكين الجبهة وسائر المساجد في السجود (مسئلة ١)
يكراه الاقواء في الجلوس بين السجدين بل يدهما ايضا وهو ان يتمد بصدر قدميه على الارض
ويجلس على عقبه كما فسره به الفقهاء بل بالمعنى الاخر المنسوب الى القويين ايضا وهو ان
يجلس على يتيه وينصب ساقيه ويتساند الى ظهره كتمام الكعب (مسئلة ٢) يكراه غيغ ومنع
السجود اذا لم يوله حرفان والا فلا يجوز بل مبطل للصلاة وكذا يكراه عدم رفع اليدين من
الارض بين السجدين (مسئلة ٣) يكراه قراءة القرآن في السجود كما كان يكراه في الركوع
(مسئلة ٤) الاحوط عدم ترك جلسة الاستراحة وهي الجلوس بعد السجدة الثانية في الركعة
الاولى والثالثة مما لا تشهد فيه بل وجوبها لا يجزى عن قوة (مسئلة ٥) لونها رجع اليها ما لم
يدخل في الركوع ✽ فصل في سائر اقسام السجود ✽ (مسئلة ١) يجب السجود للسهو كما صيأ في
مفصلا في احكام الخلل (مسئلة ٢) يجب السجود على من قرأ احدى آياته الاربع في السور
الاربع وهي الم تنزل عند قوله ولا يستكبرون وحس فصلت عند قوله تعبدون والنجيم والعلق
وهي سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق وكذا يجب على المستمع لها بل السامع على الاظهر ويسحب في
حد عشر موضعاً في الاحرف عند قوله وله يسجدون وفي الرعد عند قوله وظلالهم بالغدو
والاصل وفي النحل عند قوله ويفعلون ما يؤمرون وفي نبي اسرائيل عند قوله ويذبح خشوعا
وفي مريم عند قوله وخروا سجداً وبكياً وفي سورة الحج في موضعين عند قوله بفعل ما ابتاه
وعند قوله اقموا حيز وفي اغفران عند قوله وزادهم تقورا وفي النحل عند قوله رب العرش العظيم
وفي من عند قوله وخروا كعماً واناب وفي الانشقاق عند قوله واذا قرأ بل الاولى السجود

عند كل آية فيها امر بالسجود (مسئلة ٣) يختص الوجوب والاستيجاب بالقارى والمستمع والسامع للآيات فلا يجب على من كتبها او صورها او شاهدتها مكتوبة او اخطرها بالبال (مسئلة ٤) السبب مجموع الآية فلا يجب بقراءة بعضها ولو لفظ السجدة منها (مسئلة ٥) وجوب السجدة فوري فلا يجوز التأخير نعم لو نسيها اثنى بها اذا تذكر بل وكذا لو تركها عيانا (مسئلة ٦) لو قرء بعض الآية وسمع بعضها الاخر فلا يحوط الاثني بالسجدة (مسئلة ٧) اذا قرئها غلطاً او سمعها ممن قرئها غلطاً فلا يحوط السجدة ايضاً (مسئلة ٨) يتكرر السجود مع تكرار القراءة او السماع او الاختلاف بل وان كان في زمان واحد بان قرئها جماعة او قرئها شخص حين قرأته على الاحوط (مسئلة ٩) لا فرق في وجوبها بين السامع من المكلف او غيره كالمخير والمختار اذا كان قد سمع قراءة القرآن (مسئلة ١٠) لو سمعها في أثناء المأذون او قرئها اوى السجود وسجد بعد المأذون واعادها (مسئلة ١١) اذا سمعها او قرئها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع ولا يكتفى البناء بهذه بل ولا الجز الى مكان آخر (مسئلة ١٢) الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس او اقيام ليكون الهوي اليه ينيته بل يكتفى بنيه قبل وضع الجبهة بل مقارناته (مسئلة ١٣) الظاهر انه يعتبر في وجوب السجدة كون القراءة بقصد القراءة فلا تكلم شخص بالآية لا بقصد اقراءية لا يجب السجود بساعه وكذا لو سمعها ممن قرئها حال النوم او سمعها من صبي غير مميز بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت وان كان الاحوط السجود في الجميع (مسئلة ١٤) يعتبر في السماع تمييز الحروف والكلمات فمع سماع العبادة لا يجب السجود وان كان احوط (مسئلة ١٥) لا يجب السجود لقراءة ترجمتها او سماعها وان كان المقصود ترجمة الآية (مسئلة ١٦) يعتبر في هذا السجود بعد تحقق مائة مضافاً الى النية اباحة المكان وعدم دلو المجد بما يزيد على اربعة اصابع والاحوط وضع ماير المساجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ولا يعتبر فيه الطهارة من الحدث ولا من الخبث فتسجد الخاضع وجوباً عند سببه وتدياً عند سبب التذب وكذا الجنب وكذا لا يعتبر فيه الاستبالة ولا طهارة موضع الجبهة ولا ستر العورة فضلاً عن صفات الساتر من الطهارة وعدم كونه حراً او ذنباً او جليد ميتة نعم يعتبر ان لا يكون لباسه مقصوباً اذا كان السجود بعد نصرفا فيه (مسئلة ١٧) ليس في هذا السجود تشبه ولا تسليم ولا تكبير افتتاح نعم يسقط التكبير لرفع منه بل الاحوط عدم تركه (مسئلة ١٨) يكتفى فيه بمجرد السجود فلا يجب فيه الذكر وان كان يسقط

ويكنى في وظيفة الاستغفار كما كان ولكن الأولى ان يقول سجدة لك يا رب تعبدا ورقا
لا مستكبرا عن عبادتك ولا مستنكفا ولا مستعظا بل انا عبد ذليل خائف مستجير او يقول
لا اله الا الله حقا حقا لا اله الا الله ايمانا وتصديقا لا اله الا الله عبودية ورقا سجدة لك يا رب
تعبدا ورقا لا مستنكفا ولا مستكبرا بل انا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير او يقول الهى آمنة
بما كفروا وعرفنا منك ما انكروا واجبتك الى ما دعوا الهى فالفقو العفو او يقول ما قاله النبي ص
في سجود سورة العلق وهو اعوذ بربك من مضطك وبمعاذتك عن عقوبتك واعوذ بك منك
لا اعمى ثناء عليك انت كما ائثت على نفسك (مسئلة ١٩) اذا سمع القراءة مكررا وشك
بين الاقل والاكثر يجوز له الاكتفاء في التكرار بالاقل نعم لو لم العدد وشك في الاتيان بين
الاقل والاكثر وجب الاحتياط بالبناء على الاقل ايضا (مسئلة ٢٠) سنة صورة وجوب
التكرار يكتفى في صدق التعدد رفع الجبهة عن الارض ثم الوضع للسجدة الاخرى ولا يعتبر
الجلوس ثم الوضع بل ولا يعتبر رفع ماير المساجد وان كان احوط (مسئلة ٢١) يستحب السجود
لشكر تعبد ونعمة او دفع نعمة او تذكرها مما كان سابقا او للتوفيق لاداء فريضة او نافلة او فعل خير
ولو مثل الصلح بين اثنين فقد روي عن بعض الائمة ص انه كان اذا صالح بين اثنين اتى بسجدة
الشكر ويكنى في هذا السجود مجرد وضع الجبهة مع النية نعم يعتبر فيه اباحة المكان ولا يشترط
فيه الذكر وان كان يستحب ان يقول شكرا لله او شكرا شكريا وعفوا عفوآ مائة مرة او ثلث
مرات ويكنى مرة واحدة ايضا ويجوز الاختصار على سجدة واحدة ويستحب مرثان ويحقق
التعدد بالفصل بينهما بضعف الخدين او الجنبين او الجميع مقدما لليمين منهما على الايسر ثم وضع
الجبهة ثانيا ويستحب فيه اقتراش الذراعين والصاق الجوف والصدر والبطن بالارض ويستحب
ايضا ان يمسح موضع سجود يده ثم امرارها على وجهه ومقادير بدنه ويستحب ان يقرأ في سجوده
ماورد في حصة عبده الله ابن جندب عن موسى بن جعفر ماقول في سجدة الشكر فقد اختلف
صحابنا فيه فقال ع قل وانت ساجد اللهم انى اشهدك واشهد ملائكتك وانبيائك ورسلك
وجميع خلقك انك ته ربى والاسلام دنى ومحمد نبي وعليا والحسن والحسين الى آخرهم
انفى به حوى ومن عا شىء منى فى استدك من المظلوم تلك اللهم انى اشهدك بايوائك
على نفسك لا اعد لك تم كى بائى دى المومنين اللهم انى اشهدك بايوائك على نفسك
لا يملكك يظفرهم من ذلك وعداء منى منى منى استغنين من آل محمد تلك اللهم

ان في استهلاك اليسر بعد العسر ثلثاً ثم تضع خدك الايمن على الارض وتقول يا كافي حين تعينني
 المذاهب وتضيئ على الارض بما رجحت يا بارئ خلق رحمة بي وقد كنت عن خلق غنياً صل على
 محمد وعلى المستحقين من آل محمد ثم تضع خدك الايسر وتقول يا بذل كل جبار ويا معز كل
 ذليل قد وعزتك بلغ جمودي ثلثاً ثم تقول يا حنان يا منان يا كاشف الكرب العظام ثم تعود
 للسجود فتقول مائة مرة شكراً شكراً ثم تسئل حاجتك ان شاء الله والاحوط وضع الجبهة في هذه
 السجدة ايضاً على ما يصح السجود عليه ووضع ساير المساجد على الارض ولا باس بالتكبير قبلها
 وبعدها لا يقصد الخوضوعة والورود (مسئلة ٢٢) اذا وجد حبيب يسجد الشكر وكان له مانع
 من السجود على الارض فليوم برأسه ويضع خده على كفه فعن الصادق ع اذا ذكر احدكم نعمة
 الله عز وجل فليضع خده على التراب شكراً لله وان كان راكباً فلينزل فليضع خده على التراب
 وان لم يكن يقدر على النزول للشهرة فليضع خده على قربوسه فان لم يقدر فليضع خده على كفه
 ثم ليحمد الله على ما انعم عليه ويظهر من هذا الخبر تحققي السجود بوضع الخد فقط من دون الجبهة
 (مسئلة ٢٣) يستحب السجود بقصد التذلل والتعظيم لله تعالى بل من حيث هو راجع وعبادة
 بل من اعظم العبادات واكدّها بل ما عبد الله بمثله وما من عمل اشد على ابليس من ان يرى ابن آدم
 ساجداً لانه امر بالسجود فعصى وهذا امر به فاطاع ونجى واقرّب ما يكون العيد الى الله وهو
 ساجد وانه سنة الاوابين ويستحب اطالته فقد سجد آدم ثلاثة ايام بلياليها وسجد على ثين الحسين
 من على حجارة خشنة حتى احصى عليه الف مرة لا اله الا الله حقاً حقاً لا اله الا الله تعبداً ورقاً
 لا اله الا الله ايماناً وتصديقاً وكان الصادق ع يسجد السجدة حتى يقال انه راقد وكان موسى
 ابن جعفر من يسجد كل يوم بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال (مسئلة ٢٤) يحرم السجود
 لغير الله تعالى فانه غاية الخضوع فيجنس من هو في غاية الكبرياء والعظمة وسجدة الملائكة لم
 تكن لا آدم بل كان قبله لهم كما ان سجدة يعقوب وولده لم تكن ليوسف بل لله تعالى شكراً حيث
 رأوا ما اعطاه الله من الملك فافعله سواد الشيعة من صورة السجدة عند قبر امير المؤمنين وغيره
 من الائمة ص مشكل الا ان يقصدوا به سجدة الشكر لتوفيق الله تعالى لهم لادراك الزيارة نعم
 لا يبعد جواز تقبيل العتبة الشريفة

وهو واجب في الثانية مرة بعد رفع الرأس من سجدة الاخيرة من الركعة الثانية وفي الثالثة والرباعية مرتين الاولى كما ذكر والثانية بعد رفع الرأس من السجدة الثانية في الركعة الاخيرة وهو واجب غير ركن فلو تركه عمداً بطلت الصلوة وسهواً اقي به ما لم يركع وقضاء بعد الصلوة ان تذكر بعد الدخول في الركوع مع سجدة السهو (وواجبانه سبعة) « الاول » الشهادتان « الثاني » الصلوة على محمد وآل محمد فيقول (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد) ويجزى على الاقوى ان يقول (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد) « الثالث » الجلوس بمقدار الذكر المذكور « الرابع » الطهانية فيه « الخامس » الترتيب بتقديم الشهادة الاولى على الثانية وهما على الصلوة على محمد وآل محمد كما ذكر « السادس » الموالاة بين الفقرات والكلمات والحروف بحيث لا يخرج عن العدق « السابع » المحافظة على تأديتها على الوجه الصحيح العربي في الحركات والسكنات واداء الحروف والكلمات (مسئلة ١) لابد من ذكر الشهادتين والصلوة بالفاظها المتعارفة فلا يجوز غيرها وان افاد معناها مثل ما اذا قال بدل اشهد اعلم واقرا واعترف وهكذا في غيره (مسئلة ٢) يجوز الجلوس فيه بأي كيفية كان ولو اقفاً وان كان الاحوط تركه (مسئلة ٣) من لا يعلم الذكر يجب عليه التعلم وقوله يتبع غيره فيلقنه ولو عجز ولم يكن من يلقنه او كان الوقت ضيقاً اتي بما يقدر و يترجم الباقي وان لم يعلم شيئاً ياتي بترجمة الشكل وان لم يعلم باقى ساير الاذكار بقدره والاولى التحميد ان كان يحسنه والا فلاحوط الجلوس قدره مع الاخطار بالبال ان امكن (مسئلة ٤) يستحب في التشهد امور « الاول » ان يجلس الرجل متوركاً على نحو ما ص في الجلوس بن السجدتين « الثاني » ان يقول قبل التسروع في الذكر الحمد لله او يقول بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء لله والاسماء الحسنى كلها لله « الثالث » ان يجعل يديه على فخذيته منضمية الاصابع « الرابع » ان يكون نظره الى حجره « الخامس » ان يقول بعد قوله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحقى بتيراً ونذيراً بين يدي الساعة واشهد ان ربى نعم الرب وان محمداً نعم الرسول ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد « السادس » ان يقول بعد الصلوة وتقبل شفاعته وارفع درجته في التشهد الاول بل في لثني بعضاً وان كان الاولى عدم قصد الخصوصية لثني « السابع » ان يقول في التشهد الاول راكعاً في الثانية ان يصبر ويحى قوله ع اذا حاست في الركعة الثانية فقال بسم الله و... تشهد ان لا اله الا الله وحده

لاشريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ارسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة اشهد
 انك نعم الرب وان محمداً نعم الرسول اللهم صل على محمد وآل محمد وتقبل شفاعته في امته وارفع
 درجته ثم تحمد الله مرتين او ثلاثاً ثم تقوم فاذا جلست في الرابعة قلت بسم الله وبالله والحمد لله
 وخير الاسماء لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله
 ارسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة اشهد انك نعم الرب وان محمداً نعم الرسول النجيات
 لله والصلوات الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات مطاب
 وزكي وطهر وخلص وصفي لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده
 ورسوله ارسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة اشهد ان ربى نعم الرب وان محمداً نعم
 الرسول واشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور الحمد لله الذي هدانا
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك
 على محمد وآل محمد وسلم على محمد وآل محمد وترحم على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت
 على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر لنا ولاخواننا الذين
 سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد
 وآل محمد وامنن على بالجة وعانني من النار اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين
 والمؤمنات ولا تزد الظالمين الا تباراً ثم قل السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 على انبياء الله ورسله السلام على جبريل وميكائيل والملائكة المقربين السلام على محمد بن
 عبد الله خاتم النبيين لاني بعده والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم تسلم « الثامن » ان
 يسبح سبعمائة بعد التشهد الاول بان يقول سبحان الله سبحان الله سبعمائة ثم يقوم « التاسع » ان يقول
 بحول الله وقوته الخ حين القيام عن التشهد الاول « العاشر » ان تقسم المرأة نفسها حال الجلوس
 للتشهد (مسئلة ٥) يكره الائمةاء حال التشهد على نحو مامر في الجلوس بين السجدين بل
 الاحوط تركه كما عرفت

❁ فصل في التسليم ❁

وهو واجب على الافوى وجزء من الصلوة فيجب فيه جميع ما يشترط فيها من الاستقبال وسر
 العودة والطهارة وغيرها ويخرج منها وحال المنافيات المحرمة بكبيرة الاحرام وليس ركناً فتركه

ع
بصيا. نيات
الصلوة

لا يثبت

فيه نظر

ع
الحق -

عمداً مبطل لاصحوا فلو سعى عنه وتذكر بعد انبأه شيء من المنافيات عمد أو سهواً أو بعد فوات الموالاة لا يجب تداركه نعم عليه سجودتا السهو للقصان وتركه وإن تذكر قبل ذلك لما في به ولا شيء عليه إلا إذا تكلم فيجب عليه سجودتا السهو ويجب فيه الجلوس وكونه مطعناً وله صبيحتان هما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والواجب احدهما فإن قدم الصيغة الأولى كانت الثانية مستحبة بمعنى كونها جزء مستحباً لا طرماً وإن قدم الثانية اقتصر عليها وأما السلام عليكم أيها النبي فليس من صيغ السلام بل هو من توابع التشهد وليس واجباً بل هو مستحب وإن كان الأحوط عدم تركه لوجود القلب بل بوجوبه وبكفي في الصيغة الثانية السلام عليكم بحذف قوله ورحمة الله وبركاته وإن كان الأحوط ذكره بل الأحوط الجمع بين الصيغتين بالتقريب المذكور ويجب فيه المحافظة على أداء الحروف والكلمات على النهج الصحيح مع العربية والموالاة والأقوى عدم كفاية قوله سلام عليكم بحذف الألف واللام (مسألة ١) لو أحدث أو أتى ببعض المنافيات الأخر قبل السلام بطلت الصلوة نعم لو كان ذلك بعد نسيانه بأن اعتد خروجه من الصلوة لم تبطل والفرق أن مع الأول يصدق الحدث في الانشاء ومع الثاني لا يصدق لأن المأمور به تركه نسياناً جزء غير مكفي فيكون الحدث خارج الصلوة (مسألة ٢) لا يشترط فيه نية الخروج من الصلوة بل هو يخرج قهراً وإن قصد عدم الخروج لكن الأحوط عدم قصد عدم الخروج بل لو قصد ذلك فالأحوط إعادة الصلوة (مسألة ٣) يجب تعلم السلام على نحو مأمور في التشهد وقبله يجب متابعة الملقن إن كان والاكثى بالترجمة وإن عجز فبالقلب ينويه مع الإشارة باليد على الأحوط والاخرس يحظر الفاظه بالبال ويشير إليها باليد أو غيرها (مسألة ٤) يستحب التورك في الجلوس حاله على نحو مأمور ووضع البدن على الفخذين وبكسرهما (مسألة ٥) الأحوط أن لا يقصد بالتسليم التحية حقيقة بأن يقصد السلام على الإمام أو المأمومين أو الملكين نعم لا بأس باعطار ذلك بالبال فالنفر قد يحظر بياله للملكين الكاتبين حين السلام الثاني والإمام يحظرهما مع المأمومين والمأموم يحظرهما مع الإمام وفيه السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين يحظر بياله الأنبياء والأئمة والحفظة (مسألة ٦) يستحب لفنفر والإمام الأيماء بالتسليم الأخير إلى يمينه بوجوه عينه أو باثني أو غيرهما على وجه لا ينافي الاستقبال وأما المأموم فإن لم يكن على يساره أحد فكذلك وإن كان على يساره بعض المأمومين فيأتي بتسليمه أخرى مؤمياً إلى يساره ويحتمل استحباب تسليم آخر للمأموم بقصد الإمام فيكون

ثلاث مرات (مسئلة ٧) قد مر سابقاً في الاوقات انه اذا شرع في الصلوة قبل الوقت ودخل عليه وهو في الصلوة صححت صلوته وان كان قبل السلام اوفى اثناؤه فاذا اتى بالسلام الاول ودخل عليه الوقت في اثناؤه تصح صلوته واما اذا دخل بعده قبل السلام الثاني اوسف اثناؤه ففيه اشكال وان كان يمكن القول بالصحة لانه وان كان يكفي الاول في الخروج عن الصلوة لكن على فرض الاتيان بالصيغتين يكون الثاني ايضاً جزء فيصدق دخول الوقت في الاثناء فالاحوط اعادة الصلوة مع ذلك

﴿ فصل في الترتيب ﴾

يجب الاتيان بالفعال الصلوة على حسب ما صرفت من الترتيب بان يقدم تكبيرة الاحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهكذا فلو خالفه عمداً بطل ما أتى به مقدماً وبطل من جهة لزوم الزيادة سواء كان ذلك في الافعال والاقوال وفي الاركان او غيرها وان كان سهواً فان كان في الاركان بان قدم ركناً على ركن كما اذا قدم السجدة على الركوع فكذلك وان قدم ركناً على غير الركن كما اذا قدم الركوع على القراءة او قدم غير الركن على الركوع كما اذا قدم الحمد فلا تبطل الصلوة اذا كان او قدم غير الاركن بعضها على بعض كما اذا قدم السورة مثلاً على الحمد فلا تبطل الصلوة اذا كان ذلك سهواً وحـ فان امكن التدارك بالعود بان لم يـلزم زيادة ركن وجب والا فلا نعم يجب عليه مجدهتان لكل زيادة او تنقيحة لهم من ذلك (مسئلة) اذا خالف الترتيب في الركعات سهواً كان اتى بالركعة الثالثة سيفعل اثناوية بان تحيل بعد الركعة الاولى ان مقام اليه ثالثة فأتى بالتسبيحات الاربعة وركع وسجد وقام الى الثالثة وتحيل انها ثنائية فأتى بالقراءة والفتوت لم تبطل صلوته بل يكون ما بعده ثالثة ثنائية وما بعده ثنائية ثالثة قهراً وكذا لو سجد الاولى بقصد اثناوية والثانية بقصد الاولى

﴿ فصل في المواالات ﴾

تدهرفت سابقاً وجوب المواالات في كل من القراءة والتكبير والتسبيح والاذكار بالنسبة الى الايات واللكامات والحروف وانه لو تركها عمداً على وجه يوجب محو الاسم بطلت الصلوة بخلاف ما اذا كان سهواً فانه لا تبطل الصلوة وان بطلت تلك الاية او اللمعة فيجب اعادة ما اعادتها نعم اذا اوجب

فوات الموالاة فيها عوامم الصلوة بطلت وكذا اذا كان ذلك في تكبيرة الاحرام فان فوات الموالاة فيها سهواً بمنزلة نسيانها وكذا في السلام فانه بمنزلة عدم الاتيان به فاذا تذكر ذلك ومع ذلك اتى بالمنافي بطلت صلواته بخلاف ما اذا اتى به قبل التذكرة فانه كالالاتيان به بعد نسيانه وكما يجب الموالاة في المذكرات تجب في افعال الصلوة بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب محو صورة الصلوة سواء كان عمداً أو سهواً مع حصول المحو المذكور بخلاف ما اذا لم يحصل المحو المذكور فانه لا يوجب البطلان (مسئلة ١) تطويل الركوع او السجود او اكثر الاذكار او قراءة السور الطوال لا تعد من المحو فلا اشكال فيها (مسئلة ٢) الاحوط مراعات الموالاة العرفية بمعنى متابعة الافعال بلا فصل وان لم يجمع معه صورة الصلوة وان كان الاقوى عدم وجوبها وكذا في القراءة والاذكار (مسئلة ٣) نونذر الموالاة بالمعنى المذكور فالظاهر انفساد نذره لرجائها ولو من باب الاحتياط فلو خالف عمداً عصي لكن الاظهر عدم بطلان صلواته

❦ فصل في القنوت ❦

وهو مستحب في جميع الفرائض اليومية ونوافلها بل جميع النوافل حتى صلوة الشفع على الاقوى ويتأكد في الجهرية من الفرائض خصوصاً في الصبح والوتر والجمعة بل الاحوط عدم تركه في الجهرية بل في مطلق الفرائض والقول بوجوبه في الفرائض او في خصوص الجهرية منها ضعيف وهو في كل صلوة مرة قبل الركوع من الركعة الثانية وقبل الركوع في صلوة الوتر الا في صلوة العيدين ففيها في الركعة الاولى خمس مرات وفي الثانية اربع مرات والا في صلوة الايات ففيها مرتان مرة قبل الركوع الخامس ومرة قبل الركوع العاشر بل لا يبعد استحباب خمس قنوتات فيها في كل زوج من الركعات والا في الجمعة ففيها قنوتان في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ولا يشترط فيه رفع اليدين ولا ذكر مخصوص بل يجوز ما يجري على لسانه من التذكر والمساء والمناجاة وطلب الحاجات واقله سبحان الله خمس مرات او ثلث مرات او بسم الله الرحمن الرحيم ثلث مرات او الحمد لله ثلث مرات بل يجوز سبحان الله او سائر ما ذكر مرة واحدة كما يجوز الاقتصار على الصلوة على النبي وآله صلواته مثل قوله اللهم اغفر لي ونحو ذلك والاولى ان يكون جامعاً للشاء على الله تعالى والصلوة على محمد وآله وطلب المغفرة له والمؤمنين والمؤمنات

(مسئلة ١) يجوز قراءة القرآن في القنوت خصوصاً الايات المشتملة على الدعاء كقوله تعالى ربنا لاتزعقلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك (مسئلة ٢) يجوز قراءة الاشعار المشتملة على الدعاء والمناجات مثل قوله

الحي عبدك العاصي انا كذا * مقراً بالقنوت وقد دعا كذا

ش
الاصطلاح

ونحوه (مسئلة ٣) يجوز الدعاء فيه بالفارسية ونحوها من اللغات غير العربية وان كان لا يفطن وغليفة القنوت الا بالربى وكذا في ماير احوال الصلوة واذا كرها نعم الاذكار المخصوصة لا يجوز اتيلها بنيد العربي (مسئلة ٤) الاولى ان يقره الادعية الواردة عن الائمه صلوات الله عليهم والافضل كانت الفرج وحى لاله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلى العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهن وما بينهما ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين ويجوز ان يزيد بعد قوله وما بينهن وما فوقهن وما تحتهن كما يجوز ان يزيد بعد قوله العرش العظيم وصلاح على المرسلين والاحسن ان يقول بعد بركات الفرج اللهم اغفر لنا وارحمنا واطفأنا واطفأنا انك على كل شئ قدير (مسئلة ٥) الاولى ختم القنوت بالدعوة على محمد وآله بل الابتداء بها ايضا والابتداء سبب طلب المغفرة او قضاء الحاجات بها فقد روي ان الله سبحانه وتعالى يستجيب الدعاء للنبي ص بالصلوة ويبعد من رحمته ان يستجيب الاول والاخر ولا يستجيب الوسط فينبى ان يصحكون طلب المغفرة والحاجات بين الصائتين لله لوه على النبي ص (مسئلة ٦) من القنوت الجامع الموجب لقضاء الحاجات على ما ذكره بعض العلماء ان يقول سبحانه من دانت له السموات والارض بالعبودية سبحانه من تفرد بالوحدانية اللهم صل على محمد وآل محمد وعجل فرجهم اللهم اغفرلى ولجميع المؤمنين والمؤمنات واقضى حوائجى وحوائجهم بحق حبيبك محمد وآله الطاهرين صلى الله عليه وآله اجمعين (مسئلة ٧) يجوز في القنوت الدعاء المحزون مادة او امر اياً اذا لم يكن لحنه فاحشاً ولا مقيداً للمعنى لكن الاحوط الترك (مسئلة ٨) يجوز في القنوت الدعاء على العدو بنير ظلم وتسميته كما يجوز الدعاء لتخص خاص مع ذكر اسمه (مسئلة ٩) لا يجوز الدعاء لطلب الخوام (مسئلة ١٠) يستحب اطالة القنوت خصوصاً في صلوة الوتر فمن رسول الله ص اطولكم قنوتاً في دار الدنيا اطولكم راحة يوم القيمة في الموقف وسف بعض الروايات قال ص اطولكم قنوتاً في الوتر في دار الدنيا الخ ويظهر من بعض الاخبار ان اطالة الدعاء في الهلوة افضل من اطالة القنوت (مسئلة ١١)

ع
في مواضع الدعاء

في الفريضة

يستحب التكبير قبل القنوت ورفع اليدين حال التكبير ووضعها ثم رفعها حيال الوجه وبسطها
 جاعلا باطنها نحو السماء وظاهرهما نحو الأرض وان يكونا منضمين بمعنى الاصابع الا
 الايامين وان يكون نظره الى كفيه ويكره ان يجاوز بهما الرأس وكذا يكره ان يمر بهما على
 وجهه وصدره عند الوضع (مسئلة ١٢) يستحب الجهر بالقنوت سواء كانت الصلوة جهرية او
 اخفائية وسواء كان اماما او منفردا بل او ماموما اذا لم يسمع الامام صوته (مسئلة ١٣) اذا
 نذر القنوت في كل صلوة او صلوة خاصة وجب لكن لا تبطل الصلوة بتركه سهواً بل ولا بتركه
 عمداً ايضاً على الاقوى (مسئلة ١٤) لو نسي القنوت فان تذكر قبل الوصول الى حد الركوع قام
 واتى به وان تذكر بعد الدخول في الركوع قضاء بعد الرفع منه وكذا لو تذكر بعد الهوي للعبود
 قبل وضع الجبهة وان كان الاحوط ترك العود اليه وان تذكر بعد الدخول في السجود او بعد
 الصلوة قضاء بعد الصلوة وان طالت المدة والاولى الاثبات به اذا كان بعد الصلوة جالساً
 مستقبلاً وان تركه عمداً في محله او بعد الركوع فلا قضاء (مسئلة ١٥) الاقوى اشتراط القيام
 في القنوت مع التمكن منه الا اذا كانت الصلوة من جلوس او كانت نافلة حيث يجوز الجلوس
 في اثباتها كما يجوز في اجتنابها اختياراً (مسئلة ١٦) صلوة المرأة كالرجل في الواجبات والمستحبات
 الا في امور قد مر كثير منها في نفاذها ما قدمنا من المسائل وجملة ما يستحب لها الزينة حال
 الصلوة بالخلى والخفاب والاختفات في الاقوال والجمع بين قدميها حال القيام وضم ثدييها الى
 صدرها يديها حاله ايضاً ووضع يديها على ثغبيها حال الركوع وان لا ترد ركبتيها حاله الى وراء
 وان تبده بالعود للعبود وان تجلس معتدلة ثم تسجد وان تجتمع وتضم اعضائها حال السجود
 وان تلتصق بالأرض بلا تحفاف وتفرش ذراعها وان تسفل اسنللاً اذا ارادت القيام اى
 تنهض بتأن وتدرج عدلاً لئلا تبدو عجيزتها وان تجلس على اليتيا اذا جلست رافعة ركبتيها
 ضامة لها (مسئلة ١٧) صلوة العبي كالرجل والعبي كالمرأة (مسئلة ١٨) قدم في المسائل
 المقدمة متفرقة حكم النظر واليدين حال الصلوة ولا بأس باعادته جملة شغل النظر حال القيام
 ان يكون على موضع السجود وحال الركوع بين القدمين وحال السجود الى طرف الانف وحال
 الجلوس الى تجرد راسه ايضاً في غير حال القيام ويضعها على الفخذين وحال الركوع على
 الركبتين وجهه الاصل وسر السجود على الأرض مبسوطتين مستقبلاً باصابعها منضمة

﴿ فصل في التعقيب ﴾

وهو الاشتغال عقيب الصلاة بالدعاء أو الذكر أو التلاوة أو غيرها من الأفعال الحسنة مثل التفكير في عظمة الله ونعمه ومثل البكاء خشية الله أو للرغبة إليه وغير ذلك وهو من السنن الأكيدة ومناقضه في الدين والدنيا كثيرة وفي رواية من عقب في صلوته فهو في صلاة وفي خبر التعقيب ابلغ في طلب الرزق من الغرب في البلاد والظاهر استحبابه بعد التوافل أيضاً وإن كان بعد الفرائض أكد ويعتبر أن يكون متصلاً بالتمراغ منها غير مشتغل بفعل آخر يتنافى صدقه الذي يختلف بحسب المقامات من السفر والحضر والاضطرار والاختيار في السفر يمكن صدقه حال الركوب أو المشي أيضاً كحال الاضطرار والمدار على بقاء الصدق والهيئة في نظر المتسعة والقدر المتيقن في الحضر الجلوس مشتغلاً بما ذكر من الدعاء ونعمه والظاهر عدم صدقه على الجلوس بلا دعاء أو الدعاء بلا جلوس إلا في مثل مامر والاولى فيه الاستقبال والطهارة والكون في المصلحة ولا يعتبر فيه كون الأذكار والدعاء بالعربية وإن كان هو الأفضل كما أن الأفضل الأذكار والأدعية الماثورة المذكورة في كتب العلماء ونذكر جملة منها تبعاً « أحدها » أن يكبر ثلاثاً بعد التسليم رافعاً يديه على هيئة غيره من التكبيرات « الثاني » تسبيح الزمراء صلوات الله عليها وهو أفضل ما ذكره جملة من العلماء في الخير ما عبد الله بشئ من التمجيد أفضل من تسبيح فاطمة ولو كان شئ أفضل منه لفعله رسول الله ص فاطمة وفي رواية تسبيح فاطمة الزمراء الذكر الكثير الذي قال الله تعالى اذكروا الله ذكراً كثيراً وفي أخرى عن الصادق تسبيح فاطمة كل يوم في دير كل صلاة أحب إلى من صلاة ألف ركعة في كل يوم والظاهر استحبابه في غير التعقيب أيضاً بل في نفسه نعم هو موكد فيه وعند ارادة النوم لدفع الرذائل السيئة كما أن الظاهر عدم اختصاصه بالفرائض بل هو مستحب عقيب كل صلاة وكيفيته الله أكبر أربع وثلاثون مرة ثم الحمد لله ثلاث وثلاثون ثم سبحان الله كل فجموعها مائة ويجوز تقديم التسبيح على التمجيد وإن كان الأولى الأولى (مسألة ١٩) يستحب أن يكون السجدة بطين قبر الحسين صلوات الله عليه وفي الخبر أنما تسبح إذا كانت يد الرجل من غير أن يسبح ويكتب له ذلك التسبيح وإن كان غافلاً (مسألة ٢٠) إذا شك في عدد التكبيرات أو التمجيدات أو الحمدات بنى على الأقل إن لم يتجاوز الحل والابن على الاتيان به وإن زاد على الأعداد بنى عليها ورفع اليد عن الزائد « الثالث »

لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده ونصر عبده واعز جنده وغلظ الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير « الرابع » اللهم اهدني من عندك وافض علي من فضلك وانشر علي من رحمتك وانزل علي من رزقك « الخامس » سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مائة مرة اواربها بين اوثاقين « السادس » اللهم صل علي محمد وآل محمد واجرفني من البار وارزقني الجنة وزوجني من الحور العين « السابع » اعوذ بوجهك الكريم وعنرك التي لا ترام وقدرتك التي لا تمتنع منها شيء من شر الدنيا والاخرة ومن شر الاوجاع كلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم « الثامن » قراءة الحمد وابية الكرسي وابية شهادته انه لا اله الا الله واية الملك « التاسع » اللهم اني اسئلك من كل خير احاط به علمك واعوذ بك من كل شر احاط به علمك اللهم اني اسئلك عافية سبغ اموري كلها واعوذ بك من غري الدنيا وعذاب الاخرة « العاشر » اعين نفسي وما رزقني ربني بالله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد واعين نفسي وما رزقني ربني برب الفلق من شر ما خلق الي آخر السورة واعين نفسي وما رزقني ربني رب الناس ملك الناس الي آخر السورة « الحادي عشر » ان يقره قل هو الله احد اثنا عشر مرة ثم يسط يديه ويرفعها الي السماء ويقول اللهم اني اسئلك باسمك المكنون الخزون الطهر الطاهر المبارك واسئلك باسمك العظيم واسئلك القديم ان تصل علي محمد وآل محمد يا واهب العطايا يا مطلق الاسارى يا فكاك الرقاب من النار اسئلك ان تصل علي محمد وآل محمد وان تهني رقبتي من النار وتفرجنني من الدنيا امناً وتدخلني الجنة سالماً وان تجعل دعائي اوله فلاحاً واوسطه نجاحاً واخيره صلاحاً انك انت علام الغيوب « الثاني عشر » الشهادتان والافرار بالائمة « الثالث عشر » قبل ان يتي رحله يقول ثلاث مرات استغفر الله الذي لا اله الا هو الخ الفيوم ذو الجلال والاكرام وانوب اليه « الرابع عشر » دعاء الحفظ من الذبيان وهو سبحانه من لا يهتدي علي اهل بيته سبحان من لا يأخذ اهل الارض بالنار العذاب سبحانه الرؤف الرحيم اللهم اجعل لي في قلبي نوراً ونصراً وفهماً وطناً انك علي كل شيء قدير (مسئلة ٢١) يستحب في صلاة الصبح ان يجلس بعدها في صلاة الي طلوع الشمس مشتغلاً بذكر الله (مسئلة ٢٢) الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلوة لقلاً كذا الدعاء بعد الفريضة افضل من الدعاء بعد النافلة (مسئلة ٢٣) يستحب سجود

على النبي حيث ما ذكر أو ذكر عنده ولو كان في الصلوة وفي أثناء القراءة بل الاحوط عدم تركها
لتنزيه جماعة من العلماء بوجوبها ولا فرق بين ان يكون ذكره باسمه العلمي كمحمد واحد او
بالكنية واللقاب كالابي القاسم والمصطفى والرسول والنبي او بالصغير وفي الخبر الصحيح وصل على
النبي كلما ذكرته او ذكره ذاكر عندك في الاذان او غيره وفي رواية من ذكرت عنده ونسي ان
يصل على خطا الله به طريق الجنة (مسئلة ١) اذا ذكر اسمه من مكرراً يستحب تكرارها
وعلى القول بالوجوب يجب نم ذكر بعض الثقلين بالوجوب يكتفى مرة الا اذا ذكر بعدها فيجب
اعادتها وبعضهم على انه يجب في كل مجلس مرة (مسئلة ٢) اذا كان في أثناء التشهد فسمع
اسمه لا يكتفى بالصلوة التي تجب للتشهد نم ذكره في ضمن قوله اللهم صل على محمد وآل محمد
لا يوجب تكرارها والا لزم التسلسل (مسئلة ٣) الاحوط عدم الفصل الطويل بين ذكره
والصلوة عليه بناء على الوجوب وكذا بناء على الاستحباب في ادراك فضلها وامتنال الامر التذني
فلو ذكره او سمعه في أثناء القراءة في الصلوة لا يؤثر الى آخرها الا اذا كان في او اخرها
(مسئلة ٤) لا يعتبر كفة خاصة في الصلوة بل يكتفى في الصلوة عليه كل ما يدل عليها مثل صلى
الله عليه واله صل عليه والاولى ضم الال اليه (مسئلة ٥) اذا كتب اسمه من يستحب
ان يكتب الصلوة عليه (مسئلة ٦) اذا تذكره بقلبه فالاولى ان يصل عليه لاحتمال تنوّل قوله
ع كلما ذكرته الخ لكن الظاهر ارادة الذكر الاساني ودفع القلي (مسئلة ٧) يستحب عند ذكر
ساير الانبياء والائمة ايضاً ذلك نم اذا اراد ان يصل على الانبياء اولاً يصل على النبي وآله من
ثم عليهم الا في ذكر ابراهيم ع ففي الخبر عن معوية بن عمار قال ذكرت عبد الله عداً عبد الله الصادق
ع بعض الانبياء فصليت عليه فقال ع اذا ذكر احد من الانبياء فابده بالصلوة على محمد وآله ثم عليه

لا يثبت

﴿ فصل في مبطلات الصلوة ﴾

وهي امور « احدها » فقد بعض الشرائط في أثناء الصلوة كالستر واماحة المكان واللباس وغير
ذلك مما مر في المسائل المقدمة « الثاني » الحدث الا كراهوا لاصفر فانه مطل ابداً وقع فيها
ولو قبل الاخر يحرف من غير فرق بين ان يكون عمداً او سهواً او اضطراراً عداً ما مر في حكم
المساوس والمبطون والسفاحضة نعم لو نسي السلام ثم احدث فالاقوى عدم البطلان وان كان
الاحوط الاعادة ايضاً « الثالث » التكفير بمعنى وضع احدى اليدين على الاخرى على النحو الذي

في
الاقوى

بصمته غير ان كان عمداً لغير ضرورة فلا بأس به سهواً وان كان الاحوط الاعادة معه ايضاً وكذا
لاباس به مع الضرورة بل لو تركه حالما اشكت الصحة وان كانت اقوى والاحوط عدم وضع
احدى اليدين على الاخرى مائى وجهه كان في اى حالة من حالات الصلوة وان لم يكن متعارفاً
بينهم لكن بشرط ان يكون بشنوان الخضوع والتأدب واما اذا كان لغرض آخر كالحك ونحوه
فلا بأس به مطلقاً حتى تلى الوضع المتعارف « الرابع » تعدد الالتفات بتمام البدن الى الخلف
او الى اليمين او اليسار بل والى ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال وان لم يصل الى حدهما وان
لم يكن الالتفات حال القراءة او الذكر بل الاقوى ذلك في الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض
امكانه ولو ميل البدن على وجه لا يخرج عن الاستقبال واما الالتفات بالوجه يمناً ويساراً مع
بقاء البدن مستقبلاً فالاقوى كراهته مع عدم كونه فاحشاً وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً
خصوصاً اذا كان طويلاً وصعباً اذا كان مقارناً لبعض افعال الصلوة خصوصاً الاركان سيما تكبيرة
الاحرام واما اذا كان فاحشاً فقبه اشكال فلا يترك الاحتياط حـ وكذا تبطل مع الالتفات
سهواً فيما كان عمده مبطلاً اذا لم يصل الى حد اليمين واليسار بل كان فيهما بينهما فانه غير
مبطل اذا كان سهواً وان كان بكل البدن « الخامس » تعدد الكلام بحرفين ولومحامين غير
مفهومين للمعنى او بحرف واحد بشرط كونه مفهوماً للمعنى نحو (ق) فعل امر من وقى بشرط ان
يكون علماً بمعناه وقاصداً له بل او غير قاصد ايضاً مع الثبات الى معناه على الاحوط (مسئلة ١)
لو تكلم بحرفين حصل ثانيهما من اتباع حركة الاول بطلت بخلاف ما لو لم يصل الاشباع الى
حد حصول حرف آخر (مسئلة ٢) اذا تكلم بحرفين من غير تركيب كان بقول ب ب مثلاً
ففي كونه مبطلاً اولاً وبعثاً والاحوط الاول (مسئلة ٣) اذا تكلم بحرف واحد غير مفهم
للمعنى لكن وصله باحدى كلمات القراءة او الاذكار ابطال من حيث افساد تلك الكلمة اذا خرج
تلك الكلمة عن حقيقتها (مسئلة ٤) لا تبطل بد حرف المد واللين وان زاد فيه بمقدار حرف
آخر فانه محسوب حرفاً واحداً (مسئلة ٥) الظاهر عدم البطلان بحروف المعاني مثل ل حيث
انه لمعنى التعليل او التملك او نحوها وكذا مثل (و) حيث يفيد معنى العطف او القسم ومثل ب
فانه حرف جر وله معان وان كان الاحوط البطلان مع قصد هذه المعاني وبقى بينها وبين
حروف المباني (مسئلة ٦) لا تبطل بصوت التنخيع ولا بصوت النفخ والانبين والتأوه ونحوها
بـ تبطل بحكاية اسماء هذه الاصوات مثل اح وبف واوه (مسئلة ٧) اذا قال آه من ذنوبى

لدى

اواة من نار جهنم لا تبطل الصلوة قطعاً اذا كان في ضمن دعاء او مناجاة واما اذا قال آه من غير ذكر المتعلق فان قدره فكذلك والا فالاحوط اجتنابه وان كان الاقوى عدم البطلان اذا كان في مقام الخوف من الله (مسئلة ٨) لافرق في البطلان بالتكلم بين ان يكون هناك مخاطب ام لا وكذا لافرق بين ان يكون مضطراً في التكلم او مختاراً نعم التكلم سهواً ليس مبطلا ولو كان بتفصيل الفراغ من الصلوة (مسئلة ٩) لا باس بالذكر والدعاء في جميع احوال الصلوة بغير المحرم وكذا بقراءة القرآن غير ما يوجب السجود واما الدعاء بالمحرم كالدعاء على مؤمن ظناً فلا يجوز بل هو مبطل للصلوة وان كان جاهلاً بجرمته نعم لا يبطل مع الجهل بالموضوع كما اذا اعتقده كافراً فدعي عليه فبان انه مسلم (مسئلة ١٠) لا باس بالذكر والدعاء بغير العربي ايضاً وان سكت الاحوط العربية (مسئلة ١١) يعتبر في القرآن قصد القراءة فلو قرأ ما هو مشترك بين القرآن وغيره لا بقصد القراءة ولم يكن دعاء ايضاً ابطل بل الاية المختصة بالقرآن ايضاً اذا قصد بها غير القرآن ابطلت وكذا لو لم يلم انها قرآن (مسئلة ١٢) اذا اتى بالذكر بقصد تنبيه الغير والدلالة على امر من الامور فان قصد به الذكر وقصد التنبيه برفع الصوت مثلاً فلا اشكال بالصحة وان قصد به التنبيه من دون قصد الذكر احل بان استعمله في التنبيه والدلالة فلا اشكال في كونه مبطلا وكذا ان قصد الامرين معاً على ان يكون له مدلولان واستعمله فيهما واما اذا قصد الذكر وكان داعيه على الاتيان بالذكر تنبيه الغير فالاقوى الصحة (مسئلة ١٣) لا باس بالدعاء مع مخاطبة الغير بان يقول غفر الله لك فهو مثل قوله اللهم اغفر لي اولئكان (مسئلة ١٤) لا باس بتكرار الذكر او القراءة عمداً او من باب الاحتياط نعم اذا كن التكرار من باب الوسوسة فلا يجوز بل لا يبعد بطلان الصلوة به (مسئلة ١٥) لا يجوز ابتداء السلام لمصلحة وكذا ساير التحيات مثل صميتك الله بالغدير او صدك الله بالغدير ارفي امان الله او ادخلوها بسلام اذا قصد مجرد التحية واما اذا قصد الدعاء بالسلامة او الاصباح والامساء بالغدير فهو ذلك فلا باس وكذا اذا قصد القراءة من نحو قوله سلام عليكم او ادخلوها بسلام واركان الغرض منه السلام او بان المطلب بان يكون من باب الدعاء على الدعاء او قراءة القرآن (مسئلة ١٦) يجوز رد سلام التحية في اثناء الصلوة بل يجب وان لم يكن السلام او الجواب بالصيغة القرآنية ولو دعى ولم يرد الجواب واشتغل بالصلوة قبل فوات وقت الرد لم تبطل على الاقوى (مسئلة ١٧) يجب ان يكون الرد في اثناء الصلوة بمثل ما سلم لئلا قال سلام عليكم يجب ان يقول في الجواب سلام عليكم مثلاً بل الاحوط

الحجرات
الاسم
الاسم

س
لبريت

س
لاحوط لبريت

س
لاحوط لبريت

لا يثبت

لا يثبت

المائلة في التعريف والتذكير والافراد والجمع فلا يقول سلام عليكم في جواب السلام عليكم اوفي جواب سلام عليك مثلاً وبالعكس وان كان لا يجز من منع نعم لقصد القرآنية في الجواب فلا باس بعدم المائلة (مسئلة ١٨) لوقال المسلم عليكم السلام فالاحوط في الجواب ان يقول سلام عليكم بقصد القرآنية او بقصد الدعاء (مسئلة ١٩) لو سلم بالمخون وجب الجواب صحيحاً والاحوط قصد الدعاء او القرآن (مسئلة ٢٠) لو كان المسلم صبياً عيماً او نحوه او امرأة اجنبية او رجلاً اجنبياً على امرأة تعلى فلا يبعد بل الاقوى جواز الرد بعنوان رد التحية لكن الاحوط قصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢١) لو سلم على جماعة منهم المصلي فرد الجواب غيره لم يجزله الرد نعم لو رده صبي عيماً في كفاحه اشكال والاحوط رد المصلي بقصد القرآن والدعاء (مسئلة ٢٢) اذا قال سلام بدون عليكم وجب الجواب في الصلوة اما بثلثه وبقدر عليكم واما بقوله سلام عليكم والاحوط الجواب كذلك بقصد القرآن والدعاء (مسئلة ٢٣) اذا سلم مرات عديدة يكفي في الجواب مرة نعم لو اجاب ثم سلم يجب جواب الثاني ايضاً وهكذا الا اذا خرج عن المتعارف فلا يجب الجواب ح (مسئلة ٢٤) اذا كان المصلي بين جماعة سلم واحد عليهم وشك المصلي في ان المسلم قدعه ايضاً ام لا يجوز له الجواب نعم لا باس به بقصد القرآن والدعاء (مسئلة ٢٥) يجب جواب السلام فوراً فلو اخر عصياناً او نسياناً بحيث خرج عن صدق الجواب لم يجب وان كان في الصلوة لم يجز وان شك في الخروج عن الصدق وجب وان كان في الصلوة لكن الاحوط ح قصد القرآن والدعاء (مسئلة ٢٦) يجب اسماع الرد سواء كان في الصلوة والا اذا سلم وشئ مريباً او كان المسلم اصم فيكفي الجواب على المتعارف بحيث لو لم يبعد او لم يكن اصم كان يسمع (مسئلة ٢٧) لو كانت التحية بغير لفظ السلام كقوله صبحك الله بالخير او مساك الله بالخير لم يجب الرد وان كان هو الاحوط ولو كان في الصلوة فالاحوط الرد بقصد الدعاء (مسئلة ٢٨) لو شك المصلي في ان المسلم سلم باي صيغة فالاحوط ان يرد بقوله سلام عليكم بقصد القرآن او الدعاء (مسئلة ٢٩) يكره السلام على المصلي (مسئلة ٣٠) رد السلام واجب كفائياً فلو كان المسلم عليهم جماعة يكفي رد احدهم ولكن الظاهر عدم سقوط الاستحباب بالنسبة الى الباقي بل الاحوط رد كل من قصد به ولا يسقط برد من لم يكن داخل في تلك الجماعة او لم يكن مقصوداً والظاهر عدم كفاية رد الهبي المميز ايضاً المشهور على ان الاجدء بالسلام ايضاً من المستحبات الكفائية فلو كان الداخلون جماعة

يكنى سلام أحدهم ولا يعد بقاء الاستنجاب بالنسبة الى الباقين أيضاً وان لم يكن موكداً (مسئلة ٣١) يجوز سلام الاجنبى على الاجنبية وبالعكس على الاقربى اذا لم يكن هناك رية او خوف فتنة حيث ان صوت المرنّة من حيث هو ليس هورة (مسئلة ٣٢) مقتضى بعض الاخبار عدم جواز الابتداء بالسلام على الكافر الا لضرورة لكن يمكن الحمل على ارادة الكراهة وان سلم الدمى على مسلم فالاحوط الرد بقوله عليك او بقوله سلام من دون عليك (مسئلة ٣٣) المستفاد من بعض الاخبار انه يستحب ان يسلم الراكب على الماشى واصحاب الخيل على اصحاب البغال ومم على اصحاب الحمير والقائم على الجالس والجماعة القليلة على الكثيرة والعنبر على الكبير ومن المعلوم ان هذا مستحب في سحّب والا فلو وقع العكس لم يخرج عن الاستنجاب ايضاً (مسئلة ٣٤) اذا سلم مخزياً او مزاحاً فالظاهر عدم وجوب رده (مسئلة ٣٥) اذا سلم على احد شخصين ولم يعلم انه ابهما اراد لا يجب الرد على واحد منهما وان كان الاحوط في غير حال الصلوة الرد من كل منهما (مسئلة ٣٦) اذا تقارن سلام شخصين كل على الاخر وجب على كل منهما الجواب ولا يكتفى سلامه الاول لانه لم يقصد الرد بل الابتداء بالسلام (مسئلة ٣٧) يجب جواب سلام قارى التعزية والواعظ ونحوهما من اهل المنبر ويكتفى رد أحد المستمعين (مسئلة ٣٨) يستحب الرد بالاحسن في غير حال الصلوة بان يقول في جواب سلام عليكم سلام عليكم ورحمة الله وبركاته بل يحتمل ذلك فيها ايضاً وان كان الاحوط الرد بالمثل (مسئلة ٣٩) يستحب للعاطس ومن سمع عطسة الغير وان كان في الصلوة ان يقول الحمد لله او يقول الحمد لله صلى الله على محمد وآله بعد ان يضع اصبعه على انفه وكذا يستحب تسحية العاطس بان يقول له يرحمك الله او يرحمكم الله وان كان في الصلوة وان كان الاحوط التركح ويستحب للعاطس كك ان يرد التسميت بقوله بغير الله لكم «السادس» تعمد القهقهة ولو اضطرراً وحى الفكك المشتمل على الصوت والمد والترجيع بل مطلق الصوت على الاحوط ولا باس بالتبسم ولا بالتهمة سهواً نعم الضحك المشتمل على الصوت تقديراً كما لو امتلأ جوفه ضحكاً واحمر وجهه لكن منع نفسه من اظهار الصوت حكمه حكم القهقهة «السابع» تعمد البكاء المشتمل على الصوت بل وغير المشتمل عليه على الاحوط لامور الدنيا واما البكاء لخوف من الله ولا موار الاخرة فلا باس به بل هو من افضل الاعمال والظاهر ان البكاء اضطراراً ايضاً مبطل نعم لا باس به اذا كان سهواً بل الاقربى عدم الباس به اذا كان لطلب امر دينوى من الله فيبكي تذلالاً له تعالى

لبغى حاجته « الثامن » كل فعل ماح لمؤرة الصلوة قليلا مكان اركنكأ كالوثبة والرقص
والتمصقي ونحو ذلك مما هو مناف للصلوة ولا فرق بين العمد والسهو وكذا السكوت الطويل
الماحى واما الفعل القليل الغير الماحى بل الكثير الغير الماحى فلا باس به مثل الاشارة باليد لبيان
مطلب وقتل الحية والعقرب وحمل الطفل ونحوه وارضاعه عند بكائه وعدد الركعات بالخصى
وعدد الاستغفار في الوتر بالسجدة ونحوها مما هو مذكور في النصوص واما الفعل الكثير او السكوت
الطويل الموقوف للموالاة بمعنى المتابعة العرفية اذا لم يكن ماحيا للصورة فسهوه لا يضر والاحوط
الاجتناب عنه عمداً « التاسع » الاكل والشرب الماحيان للصورة فنبتل الصلوة بهما عمداً كانا
اوصهوا والاحوط الاجتناب عما كان منها مفوتاً للموالاة العرفية عمداً نعم لا باس بابتلاع بقايا
الطعام الباقية في الفم او بين الاسنان وكذا بابتلاع قليل من السكر الذي يذوب وينزل شيئاً
فشيئاً ويستثنى ايضاً ماورد في النص بالخصوص من جواز شرب الماء لمن كان مشغولاً بالدعاء في
صلوة الوتر وكان عازماً على الصوم في ذلك اليوم ويخشى مفاجأة الفجر وهو عطشان والماء امامه
ومحتاج الى خطوتين او ثلاثة فانه يجوز له التخطي والشرب حتى يروى وان طال زمانه اذا لم يفعل
غير ذلك من منافيات الصلوة حتى اذا اراد العود الى مكانه رجع القهقري لثلاثا يستدير القبلة
والاحوط الانتصار على الوتر المتدوب وكذا على خصوص شرب الماء فلا يلحق به الاكل وغيره
نعم الاقوى عدم الانتصار على الوتر ولا على حال الدعاء فيلحق به مطلق النافلة وغير حال الدعاء
وان كان الاحوط الانتصار « العاشر » تعمد قول آمين بعد تمام الف تحته لغير ضرورة من غير
فرق بين الاجهار به والامرار للامام والمأموم والمفرد ولا باس به في غير المقام المزبور بتعمد الدعاء
كما لا باس به مع السهو وفي حال الضرورة بل قد يجب معها ولو تركها اثم لكن تصح صلواته على
الاقوى « الحادى عشر » الشك في ركعات الثنائية والثلاثية والاوليين من الرباعية على ما
سابق « الثاني عشر » زيادة جزء او نقصانه عمداً ان لم يكن ركناً ومطلقاً ان كان ركناً
(مسألة ٤٠) لو شك بعد السلام في انه هل احدث في اداء الصلوة ام لا بنى على العدم والصحة
(مسألة ٤١) لو علم بانه نام اختيأراً وشك في انه هل اتم الصلوة ثم نام او نام في انشائها بنى على انه
اتم ثم نام واما اذا علم بانه ذل به النوم قهراً وتك في اذ كان في اثناء الصلوة او بعدها وجب عليه
الاعادة وكذا اذا رأى نفسه نائماً في السجدة وشك في انها السجدة الاخيرة من الصلوة او سجدة
التي بعدها تمام الصلوة ولا يجري في سجدات التراجع في التمام (مسألة ٤٢) اذا كان في اثناء الصلوة

في المسجد فرأى نجاسة فيه فان كانت الازالة موقوفة على قطع الصلوة ، يتمها ثم ازال النجاسة وان امكنت بدونه بان لم يستلزم الاستدبار ولم يكن فعلا كثيراً موجباً لمحو الصورة وجبت الازالة ثم البناء على صلوته (مسئلة ٤٣) ربما يقي بجواز البكاء على سيد الشهداء ارواحنا فداء في حال الصلوة وهو مشكل (مسئلة ٤٤) اذا اتى بعد كثر او بسكوت طويل وشك في بقاء صورة الصلوة ومحوها معه فلا يبعد البناء على البقاء لكن الاحوط الاعادة بعد الاتمام

❀ فصل في المكروهات في الصلوة ❀

وهي امور «الاول» الالفات بالوجه قليلا بل وبالعين وبالقلب «الثاني» العبث بالحية او بغيرها كاليد ونحوها «الثالث» القرآن بين السورتين على الاقوي وان كان الاحوط الترك «الرابع» عقص الرجل شعره وهو جمعه وجعله في وسط الراس وشده اوليته وادخال اطرافه في اصوله او ظفره ولثته على الراس او ظفره وجعله كالنكة في مقدم الراس على الجبهة والاحوط ترك الكل بل يجب ترك الاخير سنة ظفر الشعر حال السجدة «الخامس» نضح موضع السجود «السادس» البصاق «السابع» رفرفة الاصابع اى تقضها «الثامن» التلميط «التاسم» الثائب «العاشر» الانهين «الحادى عشر» التأوه «الثاني عشر» مدافعة البول والغائط بل والريح «الثالث عشر» مدافعة النوم فى الصحيح لانقم الى الصلوة متكاسلا ولا متناهعا ولا متثاقلا «الرابع عشر» الانخطاط «الخامس عشر» العهد فى القيام اى الاقران بين القدمين معا كأنها سميت قيد «السادس عشر» وضع اليد على الخاصرة «السابع عشر» تشبيك الاصابع «الثامن عشر» تمبيض البصر «التاسع عشر» لبس الخف والجورب الضيق الذى يضغطه «العشرون» حديث النفس «الحادى والعشرون» قص الظفر والاخذ من الشعر والعرض عليه «الثاني والعشرون» النظر الى نقش الخاتم والمصحف والكتاب وقرائنه «الثالث والعشرون» التورك بمعنى وضع اليد على الورك معتمدا عليه حال القيام «الرابع والعشرون» الانصات فى اثناء القراءة او تذكر لسمع ما يقوله القائل «الخامس والعشرون» كل ما ينافى اغشوح المطلوب فى الصلوة (مسئلة ١) لانه للمعلى من اجتناب موانع قبول الصلوة كالجب والدلال ومنع الزكوة والشوز والاباق والحسد والكبر والغيبة واكل الحرام وشرب المسكر بل جميع المعاصى لقوله تعالى انما يقبل الله من المتقين (مسئلة ٢) قد نطقت الاخبار بجواز

جملة من الافعال في الصلوة وانما لا تبطل بها - لكن من المعلوم ان - الاولى الانقصار على صورة الحاجة والضرورة ولوالعرفية وهي عد - الصلوة باخاتم والحصى باخذها بيده وتسوية الحصى في موضع السجود ومسح التراب عن الجبهة وتفتح موضع السجود اذا لم يظهر منه حرفان وضرب الحنط او التخذ باليد لاعلام الغير او ايقاظ النائم وصفق اليدين لاعلام الغير والاياء لذلك ورعى الكعب وغيره بالحجر ومناولة العصي للغير وجماع العصى وارضاعه وحك الجسد والتقدم بخطوة اوخطوتين وقتل الحية والعقرب والبرغوث والبقعة والقملة ودخول الحصى وحك خرو الطير من الثوب وقطع الثوابل ومسح الدماميل ومن - الفرج ونزع السن المتحرك ورفع الفلتوسة ووضعها ورفع اليدين من الركوع او السجود لحك الجسد وادارة السجدة ورفع الطرف الى السماء وحك الخنثمة من المسجد وغسل الثوب او البدن من النبي والرعاف ❁ فصل ❁ لا يجوز قطع صلوة الفريضة اختياراً والاحوط عدم قطع النافلة ايضاً وان كان الاقوى جوازه ويجوز قطع الفريضة لحفظ مال ولدفع ضرر مالي او بدني كالتقطع لاخذ العبد من الابقاء او الغريم من القرار او الدابة من الشراء ونحو ذلك وقد يجب كما اذا توقف حفظ نفسه او حفظ نفس محترمة او حفظ مال يجب حفظه شرعاً عليه وقد يستحب كما اذا توقف حفظ مال مستحب الحفظ عليه وكقطعهما عند نسيان الاذان والاقامة اذا تذكر قبل الركوع وقد يجوز كدفع الضرر المالي الذي لا يضره تلفه ولا يبعد كراهته لدفع ضرر مالي يسير وعلى هذا فينقسم الى الاقسام الخمسة (مسئلة ١) الاحوط عدم قطع النافلة المنذرة اذا لم تكن منذيرة بالخصوص بان نذر اتيان نافلة فشرع في صلوة بعنوان الوفاء لذلك النذر واما اذا نذر نافلة مخصوصة فلا يجوز قطعها قطعاً (مسئلة ٢) اذا كان في اثناء الصلوة فرأى نجاسة سيف المسجد او حدثت نجاسة فالظاهر عدم جواز قطع الصلوة لازالها لان دليل فورية الازالة قاصر الشمول عن مثل المقام هذا في سعة الوقت واما في الضيق فلا اشكال نعم لو كان الوقت موسعاً وكان بحيث لولا المبادرة الى الازالة فانت القدرة عليها فالظاهر وجوب القطع (مسئلة ٣) اذا توقف اداء الدين المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعة الوقت لافي الضيق ويحتمل في الضيق وجوب الاقدام على الاداء متشاعلاً بالصلوة (مسئلة ٤) في موارد وجوب القطع اذا تركه واشتغل بها فالظاهر الصحة وان كان آثماً في ترك الواجب لكن الاحوط الاعادة خصوصاً في صورة توقف دفع الضرر الواجب عليه (مسئلة ٥) يستحب ان يقول حين ارادة القطع في موضع الرخصة او الوجوب السلام عليه

ايها النبي - ورحمة الله وبركاته

﴿ فصل في صلوة الايات ﴾

وهي واجبة على الرجال والنساء والغنائى وسببها امور « الاول - والثاني » كسوف الشمس
 وخسوف القمر ولو بعضها وان يحصل منها خوف « والثالث » الزلزلة وهي ايضا سبب لما مطلقاً
 وان لم يحصل بها خوف على الاقوى « الرابع » كل مخوف سماوى اوارضى كالريح الاسود او
 الاحمر والاصفر والظلمة الشديدة والصاعقة والصبيحة والهدية والنار التي تظهر في السماء والخسوف
 وغير ذلك من الايات المخوفة عند غالب الناس ولا عبرة بغير المخوف من هذه المذكورات ولا
 بخوف النادر ولا بانكساف احد النيرين بعض الكواكب الذي لا يظهر الا لالواحد من
 الناس وكذا بانكساف بعض الكواكب ببعض اذا لم يكن مخوفاً للغالب من الناس واما وقتها ففي
 الكسوفين هو من حين الاخذ الى تمام الانجلاء على الاقوى فتجب المبادرة اليها بمعنى عدم
 التأخير الى تمام الانجلاء وتكون اداء في الوقت المذكور والاحوط عدم التأخير عن الشروع في
 الانجلاء وعدم نية الاداء والقضاء على فرض التأخير واما في الزلزلة وحال الايات المخوفة فلا
 وقت لها بل يجب المبادرة الى الاتيان بها بمجرد حصولها وان عصى فبعده الى آخر العمر وتكون
 اداء معها اتي بها الى آخره واما كيفيتها فهي ركعتان في كل منهما خمس ركوعات ومجدتان بعد
 الخامس من كل منهما فيكون المجموع عشر ركوعات ومجدتان بعد الخامس ومجدتان بعد العاشر
 وتفصيل ذلك بان يكبر للاحرام مقارناً للنية ثم يقرأ الحمد وصورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ويقرأ
 الحمد وسورة ثم يركع وهكذا حتى يتم خمسة فيسجد بعد الخامس ومجدتين ثم يقوم للركعة الثانية
 فيقرأ الحمد وصورة ثم يركع وهكذا الى العاشر فيسجد بعده ومجدتين ثم يشهد ويسلم ولا فرق بين
 اتحاد السورة في الجميع او تفريقها ويجوز تفريق سورة واحدة على الركوعات فيقرأ في القيام الاول
 من الركعة الاولى الفاتحة ثم يقرأ بعدها اية من سورة او اقل او اكثر ثم يركع ويرفع راحه ويقرأ
 بعضاً اخر من تلك السورة ويركع ثم يرفع ويقرأ بعضاً اخر وهكذا الى الخامس حتى يتم صورة
 ثم يركع ثم يسجد بعده ومجدتين ثم يقوم الى الركعة الثانية فيقرأ في القيام الاول الفاتحة وبعض
 السورة ثم يركع ويقوم كما صنع في الركعة الاولى الى العاشر فيسجد بعده ومجدتين
 ويشهد ويسلم فيكون في كل ركعة الفاتحة مرة وسورة تامة مفرقة على الركوعات الخمسة مرة

ويجب اتمام سورة في كل ركعة وان زاد عليها فلا بأس والاحوط الاقوى وجوب القراءة عليه من حيث قطع كما ان الاحوط والاقوى عدم مشروعية الفاتحة حـ الا اذا اكل السورة فانه لو اكملها وجب عليه في القيام بعد الركوع قراءة الفاتحة وهكذا كلما ركع عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام بعده بخلاف ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يقره من حيث قطع ولا يعيد الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فسجد فالاقوى وجوب الحمد بعد القيام للركوع الثانية ثم القراءة من حيث قطع وفي صورة التفريق يجوز قراءة ازيد من سورة في كل ركعة مع اعادة الفاتحة بعد اتمام السورة في القيام اللاحق (مسئلة ١)

لكيفية صلوة الايات كما استفيد مما ذكرنا صور « الاولى » ان يقره في كل قيام قبل كل ركوع بفاتحة الكتاب وسورة تامة في كل من الركعتين ليكون كل من الفاتحة والسورة عشر مرات ويسجد بعد الركوع الخامس والاشهر سجدتين « الثانية » ان يفرق سورة واحدة على الركعات الخمسة في كل من الركعتين فيكون الفاتحة مرتان مرة في القيام الاول من الركعة الاولى ومرة في القيام الاول من الثانية والسورة ايضا مرتان « الثالثة » ان ياتي بالركعة الاولى كالصورة الاولى وبالركعة الثانية كما في الصورة الثانية « الرابعة » عكس هذه الصورة « الخامسة » ان ياتي في كل من الركعتين بازيد من سورة فيجمع بين اتمام السورة في بعض القيامات وتفريقها في البعض فيكون الفاتحة في كل ركعة ازيد من مرة حيث انه اذا اتم السورة وجب في القيام اللاحق قرائتها « السادسة » ان ياتي بالركعة الاولى كما في الصورة الاولى وبالثانية كما في الخامسة « السابعة » عكس ذلك « الثامنة » ان ياتي بالركعة الاولى كما في الصورة الثانية وبالثانية كما في الخامسة « التاسعة » عكس ذلك والاولى اختيار الصورة الاولى (مسئلة ٢) يعتبر في هذه الصلوة ما يعتبر في اليومية من الاجزاء والشرائط والاذكار الواجبة والمندوبة (مسئلة ٣) يستحب في كل قيام ثمان بعد القراءة قبل الركوع قنوت فيكون في جميع الركعتين خمس قنوتات ويجوز الاجتزاء بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس والثاني قبل العاشر ويجوز الاقتصار على الاخير منها (مسئلة ٤) يستحب ان يكبر عند كل دعوى الركوع وكل رفع منه (مسئلة ٥) يستحب ان يقول سمع الله لمن حمده بعد الرفع من الركوع الخامس والاشهر (مسئلة ٦) هذه الصلوة حيث اتم ركعتان حكمها حكم الصلوة التامة في البطلان اذا شك في انه في الاولى او الثانية وان اشتملت على خمس ركوعات في كل ركعة نعم اذا شك في ان كانت ركعتان كان حكمها حكم اجزاء اليومية في انه ينبغي على الاقل

ان لم يتجاوز الحبل وعلى الايتان ان تجوز ولا تبطل صلوته بالك فيهما نعم لو شك في انه اغلغلس فيكون اخر الركعة الاولى او السادس فيكون اول الثانية بطلت الصلوة من حيث رجوعه الى الشك في الركعات (مسئلة ٧) الركوعات في هذه الصلوة اركان تبطل بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً كاليومية (مسئلة ٨) اذا ادرك من وقت الكسوفين ركعة فقد ادرك الوقت والصلوة اداء بل وكذلك اذا لم يسع وقتهما الا بقدر الركعة بل وكذا اذا قصر عن اداء الركعة ايضاً (مسئلة ٩) اذا علم بالكسوف او الغسوف واصل حتى مضى الوقت صلى ووجب القضاء وكذا اذا علم ثم نسي وجب القضاء واما اذا لم يعلم بها حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء فان كان القرص مختزناً وجب القضاء وان لم يخترق كله لم يجب واما في سائر الايات فمع تعدد التأخير يجب الايتان بها مادام العمر وكذا اذا علم ونسي واما اذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت او حتى مضى الزمان المتصل بالاية ففي الوجوب بعد العلم اشكال لكن لا يترك الاحتياط بالايتان بها مادام العمر فوراً ففوراً (مسئلة ١٠) اذا علم بالاية وصلى ثم بعد خروج الوقت او بعد زمان الانصال بالاية تبين له فساد صلوته وجب القضاء او الاعداء (مسئلة ١١) اذا حصلت الاية في وقت الفريضة اليومية فمع صفة وقتها ما يخبر بين تقديم ايها شاء وان كان الاحوط تقديم اليومية وان ضاق وقت احدهما دون الاخرى قدمها وان ضاق وقتهما معاً قدم اليومية (مسئلة ١٢) لو شمرع في اليومية ثم ظهر له ضيق وقت صلوة الاية قطعها مع صفة وقتها واشتغل بصلوة الاية ولو اشتغل بصلوة الاية فظهر له في الاثناء ضيق وقت الاجزاء اليومية قطعها واشتغل بها وتمامها ثم عاد الى صلوة الاية من محل القطع اذا لم يقع منه منافع غير الفصل المزبور بل الاقوس جواز قطع صلوة الاية والاشتغال باليومية اذا ضاق وقت فضيلتها فضلاً عن الاجزاء ثم العود الى صلوة الاية من محل النظم لكن الاحوط خلافه (مسئلة ١٣) يستحب في هذه الصلوة امور « الاولى والثاني والثالث » الفتن والتكبير قبل الركوع وبعده والسجدة على مامرة « الرابع » ازيانها بالجماعة اداء كانت او قضاء مع احتراق اقرص وعنده والقول بعدم جواز الجماعة مع عدم احتراق القرص ضعيف ويشتمل الامام فيها عن المأموم اقراءة خاصة كما في اليومية دون غيرها من الافعال والاقوال « الخامس » التطويل فيها خصوصاً في كسوف الشمس « السادس » اذا فرغ قبل تمام الانجلاء يماس في سجدة مشغلاً بالدعاء والذكر الى تمام الانجلاء او يبعد الصلوة « السابع » قراءة السور الطوال كسورة النور والروم والنكف

ونحوها « الثامن » اكمال السورة في كل قيام « التاسع » ان يكون كل من القنوت والركوع والسجود بقدر القراءة في التطويل تقريباً « العاشر » الجهر بالقراءة فيها ليلاً او نهاراً حتى في كسوف الشمس على الاصح « الحادي عشر » كونها تحت السماء « الثاني عشر » كونها بين المساجد بل في رحبها (مسألة ١٤) لا يبعد استحياب التطويل حتى للامام وان كان يستحب له التخفيف في اليومية مراعاة لضعف المأمومين (مسألة ١٥) يجوز الدخول في الجماعة اذا ادرك الامام قبل الركوع الاول اوفيه من الركعة الاولى او الثانية واما اذا ادركه بعد الركوع الاول من الاولى او بعد الركوع من الثانية فيشكل الدخول لاختلال النظم حينئذ بين صلاة الامام والمأموم (مسألة ١٦) اذا حصل احد موجبات سجود السهو في هذه الصلاة فالظاهر وجوب الاتيان به بعدها كما في اليومية (مسألة ١٧) يجري في هذه الصلاة قاعدة التجاوز عن المحل وعدم التجاوز عند الشك في جزء او شرط كما في اليومية (مسألة ١٨) يثبت الكسوف والغسوف وسائر الايات بالعلم وشهادة العدلين واخبار الرصدى اذا حصل الاطمينان بصدقه على اشكال في الاخير لكن لا يترك معه الاحتياط وكذا في وقتها ومقدار مكثها (مسألة ١٩) يختص وجوب الصلاة بمن سيبلغ الاية فلا يجب على غيره نعم بقوى الحاق المتصل بذلك المكاء بما يعدّه معه كالمكان الواحد (مسألة ٢٠) تجب هذه الصلاة على كل مكلف الا الحائض والنفساء فيسقط عنها ادائها والاحوط قضائها بعد الطهر والطهارة (مسألة ٢١) اذا تعدد السبب دفعة او تدرجاً تعدد وجوب الصلاة (مسألة ٢٢) مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين ومع تعدد السبب نوعاً كالكسوف والغسوف والزلزلة الاحوط التعيين ولو اجمالاً نعم مع تعدد ما عدا هذه الثلاثة من سائر المخوفات لا يجب التعيين وان كان احوطاً ايضاً (مسألة ٢٣) المطاف في وجوب القضاء في الكسوفين في صورة الجهل احتراق القرص بتمامه فلو لم يحترق التمام ولكن ذهب ضوء البقية باحتراق البعض لم يجب القضاء مع الجهل وان كان احوطاً خصوصاً مع الصدق العربي (مسألة ٢٤) اذا اخبره جماعة بمحدث الكسوف مثلاً ولم يحصل له العلم بقوله ثم بعد مضي الوقت تبين صدقهم فالظاهر الحاقه بالجهم فلا يجب القضاء مع عدم احتراق القرص وكذا لو اخبره شاهدان لم يعلم عدتها ثم بعد مضي الوقت تبين عدتها لكن الاحوط القضاء في العورتين

﴿ فصل في صلوة القضاء ﴾

يجب قضاء اليومية الفائتة عمداً أو سهواً أو جهلاً أو لاجل النوم المستوعب للوقت أو لمرض وغیره
وكذا إذا أتى بها باطلاً لفقد شرط أو جزء، بوجوب تركه البطالان بأن كان على وجه العمد أو كان من
الاركان ولا يجب على الصبي إذا لم يلم في أثناء الوقت ولا على المجنون في تمامه مطبقاً كان أو
ادوارياً ولا على المغنى عليه في تمامه ولا على الكافر الاصل إذا لم بعد خروج الوقت بالنسبة الى
ما فات منه حال كفره ولا على الحايض والنفاء مع استيعاب الوقت (مسئلة ١) إذا بلغ الصبي
أوافق المجنون أو المغنى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الاداء وان لم يدركوا الا مقدار
ركعة من الوقت ومع الترك يجب عليهم القضاء وكذا الحائض والنفاء إذا زال عذرهما قبل
خروج الوقت ولو بقدر ركعة كما انه إذا طره الجنون أو الانغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضي
مقدار صلوة المختار بحسب حاله من السفر والحضر والوضوء أو التيمم ولم يأتوا بالصلوة وجب عليهم
القضاء كما تقدم في المواقيت (مسئلة ٢) إذا لم الكافر قبل خروج الوقت ولو بقدر ركعة ولم
يصل - وجب عليه قضائها (مسئلة ٣) لافرق في سقوط القضاء عن المجنون والحايض والنفاء
بين ان يكون العذر قهراً أو حاصلًا من فعلهم واختيارهم بل وكذا في المغنى عليه وان كان الاحوط
القضاء عليه إذا كان من فعله خصوصاً إذا كان على وجه المعصية بل الاحوط قضاء جميع ما فاتته
مطلقاً (مسئلة ٤) المرتبة يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عوده الى الاسلام سواء
كان عن ملة أو فطرة وتصح منه وأن كان عن فطرة على الاصح (مسئلة ٥) يجب على المخالف
قضاء ما فات منه أوقات به على وجه يخالف مذهبه بل وان كان على وفق مذهبه أيضاً على الاحوط
وأما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه نعم إذا كان الوقت باقياً فانه يجب عليه الاداء
ح ولو تركه وجب عليه القضاء ولو استبصر ثم خالف ثم استبصر فلا حوط القضاء وان أتى به
بعد العود الى الخلاف على وفق مذهبه (مسئلة ٦) يجب القضاء على شارب المسكر سواء كان
مع العلم أو الجهل ومع الاختيار على وجه العصيان أو للضرورة أو الاكراه (مسئلة ٧) فاقد
الطهورين يجب عليه القضاء ويسقط عنه الاداء وان كان الاحوط الجمع بينهما (مسئلة ٨)
من وجب عليه الجمعة إذا تركها - حتى مضى وقتها أتى بالظهر ان بقي الوقت وازتركها أيضاً وجب
عليه قضائها لاقضاء الجمعة (مسئلة ٩) يجب قضاء غير اليومية سوى العيدين حتى النافلة

وتقدم الاصل

المذكورة في وقت معين (مسئلة ١٠) يجوز قضاء الفرائض في كل وقت من ليل او نهار او سفر او حضر . يصلي في السفر ما فات في الحضر تماماً كما انه يصلي في الحضر ما فات في السفر قصرأ (مسئلة ١١) اذا فاتت الصلوة في اماكن التغيير فالاحوط قضاءها قصرأ مطلقاً سواء قضاها في السفر او في الحضر في تلك الاماكن او غيرها . وان كان لا يبعد جواز الاتمام ايضاً اذا قضاها في تلك الاماكن خصوصاً اذا لم يخرج منها بعد واراد القضاء (مسئلة ١٢) اذا فاتت الصلوة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتام فالقضاء كذلك (مسئلة ١٣) اذا فاتت الصلوة وكان في اول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً او بالعكس لا يبعد التغيير في القضاء بين القصر والتام والاحوط اختيار ما كان واجباً في آخر الوقت واحوط منه الجمع بين القصر والتام (مسئلة ١٤) يستحب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً بل لا يبعد استحباب قضاء غير الرواتب من النوافل الموقفة دون غيرها والاولى قضاء غير الرواتب من الموقفات بعنوان احتمال المطلوبة ولا يشارك قضاء ما فات حال المرض ومن عجز عن قضاء الرواتب استحب له الصدقة عن كل ركعتين بمدة وان لم يتمكن فعن كل اربع ركعات بمدة وان لم يتمكن فمدة اصلوة اليل ومدة اصلوة النهار وان لم يتمكن فلا يبعد مدة لكل يوم وليلة ولا فرق بين قضاء النوافل ايضاً بين الاوقات (مسئلة ١٥) لا يشر الترتيب في قضاء الفوات من غير اليومية لابلتسبة اليها ولا بعضها مع البعض الآخر فلو كان عليه قضاء الايات وقضاء اليومية يجوز تقديم اهم ما شاء تقدم في الفوات اوتأخر وكذا لو كان عليه كدوف وعسوف يجوز تقديم كل منهما وان تأخر في الفوات (مسئلة ١٦) يجب الترتيب في الفوات اليومية بمعنى قضاء السابق في الفوات على اللاحق وهكذا ولو جهل الترتيب وجب التكرار الا ان يكون مستلزماً للمشقة التي لا تفعل من جهة كثرتها فلو فاتته ظهر ومغرب ولم يعرف السابق صلى ظهرأ بين مغربين او غربأ بين ظهرين وكذا لو فاتته صبح ظهر او مغرب وعشاء من يومين وصبأ وعشاء او صبح ومغرب ونحوها مما يكرنان مختلفين في عدد الركعات واما اذا فاتته طهر وعشاء او عصر وعشاء او ظهر وعصر من يومين مما يكونان متعدين في عدد الركعات فكفي الاتيان بهما لتين نية الاولى في الفوات والثانية فيه وكذا لو كانت اكثر من صلاتين فبأق ١٠ دالة ثمة نية الاولى فالاولى (مسئلة ١٧) لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبة ولم يعلم السابق اللاحق يحل العلم بالترتيب بان يصلي خمسة ايام ولوزادت ليلة اخرى يصلي ستة ايام وهكذا كما زادت ليلة زاد يوماً (مسئلة ١٨) لو فاتته صلوات

معلومة مسافراً وحضراً ولم يعلم الترتيب صلى بعدها من الايام لكن يكرر الرباعيات من كل يوم
بالعصر والتمام (مسئلة ١٩) اذا علم ان عليه صلوة واحدة لكن لا يعلم انما ظهر او عصر يكفيه
اثنان اربع ركعات بقصد مافي الذمة (مسئلة ٢٠) لو يقين فوت احدى الصلوتين من الظهر
او العصر لا على التعيين واحتمل فوت كليهما بمعنى ان يكون المتيقن احدهما لا على التعيين
ولكن يحتمل فوتها معاً فالاحوط الاثنان بالصلوتين ولا يكفي الاتصاف على واحدة بقصد
مافي الذمة لان المفروض احتمال تعدده الا ان ينو ما اشتغلت به ذمته اولاً فانه على هذا
التقدير يتيقن اثنان واحدة صحيحة والمفروض انه القدر المعلوم اللازم اتيانه (مسئلة ٢١)
لو علم ان عليه احدى صلوات الخمس يكفيه صبح ومغرب واربع ركعات بقصد ما في الذمة
مرددة بين الظهر والعصر والعشاء مخيراً بين الجهر والاختفاء واذا كان مسافراً يكفيه
مغرب وركعتان مرددة بين الاربع وان لم يعلم انه سكان مسافراً او حضراً باق بركعتين
مرددتين بين الاربع واربع ركعات مرددة بين الثلثة ومغرب (مسئلة ٢٢) اذا علم ان عليه
اثنين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم وجب عليه الاثنان باربع صلوات فيأتي بالصبح ان
كان اول يومه الصبح ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم مغرب ثم اربع ركعات
مرددة بين العصر والعشاء وان كان اول يومه الظهر اتي باربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر
والعشاء ثم بالمغرب ثم باربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء ثم بركعتين للصبح وان كان مسافراً
يكفيه ثلاث صلوات ركعتان مرددتان بين الصبح والظهر والعصر ومغرب ثم ركعتان مرددتان
بين الظهر والعصر والعشاء ان كان اول يومه الصبح وان كان اول يومه الظهر يكون الركعتان
الاولتان مرددة بين الظهر والعصر والعشاء والاخيرتان مرددتان بين العصر والعشاء والصبح
وان لم يعلم انه كان مسافراً او حضراً اتي بخمس صلوات فيأتي في الفرض الاول بركعتين
مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ثم اربع ركعات مرددة بين الظهر والعصر ثم المغرب ثم
ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء ثم اربع ركعات مرددة بين العصر والعشاء وان
كان اول يومه الظهر فيأتي بركعتين مرددتين بين الظهر والعصر واربع ركعات مرددة بين
الظهر والعصر والعشاء ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء والصبح ثم اربع
ركعات مرددة بين العصر والعشاء (مسئلة ٢٣) اذا علم ان عليه ثلاثة من الخمس وجب عليه
الاثنان بالخمس على الترتيب وان كان في السفر يكفيه اربع صلوات ركعتان مرددتان بين

الصبح والظهر وركتان مرددتان بن الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركتان مرددتان بن العصر والعشاء وإذا لم يعلم انه كان حاضراً او مسافراً صلى سبع صلوات ركعتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر ثم الظهر والعصر تاشين ثم ركعتين مرددتين بن الظهر والعصر ثم المغرب ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء ثم العشاء بتمامه و يعلم ما ذكرنا حال ما اذا كان اول يومه الظهر بل وغيرها (مسئلة ٢٤) اذا علم ان عليه اربعة من الخمس وجب عليه الاتيان بالخمس على الترتيب وان كان مسافراً فكذلك قصر وان لم يدركه كان مسافراً او حاضراً اتى بتان صلوات مثل ما اذا علم ان عليه خمسة ولم يدركه كان حاضراً او مسافراً (مسئلة ٢٥) اذا علم ان عليه خمس صلوات مرتبة ولا يعلم ان اولها اية صلوة من الخمس اتى بتسع صلوات على الترتيب وان علم ان عليه ستة كذلك اتى بشرة وان علم ان عليه سبعة كذلك اتى باحدى عشر صلوات وهكذا ولا فرق بين ان يبدء باى من الخمس شاء الا انه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس الى اخر العدد والميزان ان ياتى بخمس ولا يجب منها الا واحدة فلو كان عليه ايام او شهر او سنة ولا يدري اول ما فات اذا اتى بخمس لم يجب اربعة منها يتيقن انه بدء باول ما فات (مسئلة ٢٦) اذا علم فوت صلوة معينة كالصبح او الظهر مثلا مرات ولم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الاقوى واسكن الاحوط التكرار بقدر يحصل منه العلم بالفراغ خصوصاً مع سبق العلم بالمقدار وحصول التيقن بعده وكذا لو علم بفوت صلوات مختلفة ولم يعلم مقدارها لكن يجب تحصيل الترتيب بالتكرار في القدر المعلوم بل وكذا في صورة ارادة الاحتياط بتحصيل التفريغ القطعى (مسئلة ٢٧) لا يجب الفور في القضاء بل هو موسع مادام العمر اذا لم يغير الى المسامحة في اداء التكليف والتهاون به (مسئلة ٢٨) لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة فيجوز الاشتغال بالحاضرة في ساعة الوقت لمن عليه قضاء وان كان الاحوط تقديمها خصوصاً في فائتة ذلك اليوم بل اذا شرع في الحاضرة قبلها استحب له العدول منها اليها اذ لم يجاوز محلة امدول (مسئلة ٢٩) اذا كانت عليه فوائت ايام وفاتت منه صلوة ذلك اليوم ايضاً ولم يتمكن من اتيان جميعها ولم يكن ثانياً على اتيانها الا حوط استحباً ان ياتى بفائتة اليوم قبل الادائية ولكن لا يمكن ما نال بعد الاتيان بالفوائت بعدها ايضاً مرتبة عليها (مسئلة ٣٠) اذا احتمل اشتغال ذى فائتة وفوائت استحب له تحصيل التفريغ باتيانها احتياطاً وكذا لو احتمل احتمالاً في اربع فوائت (مسئلة ٣١) يجوز ان عليه الفوائت الاتيان بالنوافل على الاقوى

الاصطلاح

كما يجوز الاتيان بها بعد دخول الوقت قبل اتيان الفريضة كما مر سابقاً (مسئلة ٣٢) لا يجوز الاحتساب في قضاء الفرائض مادام حياً وان كان عاجزاً عن اتيانها اصلاً (مسئلة ٣٣) يجوز اتيان القضاء جماعة سواء كان الامام قاضياً ايضاً او مؤدياً بل يستحب ذلك ولا يجب اتحاد صلوة الامام والمأموم بل يجوز الاقتداء من كل من الخمس بكل منها (مسئلة ٣٤) الاحوط لدوي الاعذار تاخير القضاء الى زمان رفع العذر الا اذا علم بعدم ارتفاعه الى آخر العمر او خاف مفاجات الموت (مسئلة ٣٥) يستحب تمرين المميز من الاطفال على قضاء ما فات منه من الصلوة كما يستحب تمرينه على ادائها سواء الفرائض والنوافل بل يستحب تمرينه على كل عبادة والافوى مشروعية عباداته (مسئلة ٣٦) يجب على الولى منع الاطفال عن كل ماله ضرر عليهم او على غيرهم من الناس وعن كل ما علم من الشرع ارادة عدم وجوده في الخارج لما فيه من الفساد كالتزام الوطاف والقبلة بل والفناء على الطاهر وكذا عن اكل الاعيان النجسة وشربها ما فيه ضرر عليهم واما التنجسة فلا يجب منعهم عنها بل حرمة تناولها لهم غير معلومة واما لبس الحرير والذهب ونحوهما مما يحرم على البالغين فالافوى عدم وجوب منع المميزين منها فضلاً عن غيرهم بل لا بأس بالباسهم اياماً وان كان الاولى تركه بل منعهم عن لبسها

❦ فصل في صلوة الاستيوار ❦

يجوز الاستيجار للصلوة بل ولسائر العادات عن الاموات اذا فاتت منهم وتفرغ ذمتهم بفعل الاجير وكذا يجوز التبرع عنهم ولا يجوز الاستيوار ولا التبرع عن الاحياء في الواجبات وان كانوا عاجزين عن المباشرة الا الحبح اذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة نعم يجوز اتيان المسحبات واهداء ثوابها للاحياء كما يجوز ذلك الاموات ويجوز النيابة عن الاحياء في بعض المسحبات (مسئلة ١) لا يكفي في تبرع ذمة الميت اتيان العمل واهداء ثوابه بل لا بد انما من النيابة عنه بجعل نفسه نائلاً منزله او بقصد اتيان ما عليه له ولو لم ينزل نفسه منزله نظير اداء دين الغير فالتبرع بتفريغ ذمة الميت له ان ينزل نفسه منزله وله ان يشرع باداء دينه من غير تنزيل بل الاجير ايضاً يتصور فيه التوهم ان فلا يلزم ان يجعل نفسه نائباً بل يكفي ان يقصد اتيان ما على الميت واداء دينه الذي لله (مسئلة ٢) يعتبر في صحة عمل الاجير والتبرع قصد القرابة وتحققه في التبرع لا انتكاح فيه واما بالنسبة الى الاجير الذي من نيته اخذ العوض فربما يستشكل

محل

فيه بل ربما بقي من هذه الجهة انه لا يعتبر فيه قصد القربة بل يكفي الاتيان بصورة العمل عنه لكن التحقيق ان اخذ الاجرة داع لداعي القربة كما في صلوة الحاجة وصلوة الاستسقاء حيث ان الحاجة وتزول المعر دواعيان الى الصلوة مع القربة ويمكن ان يبقى آثاراً بقصد القربة من جهة الوجوب عليه من باب الاجارة ودعوى ان الامر الاجارى ليس عبادياً بل هو توصلي مدفوعة بانه تابع للعمل المستأجر عليه فهو مستترك بين التوصلية والتعبدية (مسئلة ٣) يجب على من عليه واجب من الصلوة او الصيام او غيرهما من الواجبات ان يوصى به خصوصاً مثل الزكوة والحس والمظالم والكفارات من الواجبات المالية ويجب على الوصى اخراجها من اصل التركة في الواجبات المالية ومنها الحج الواجب ولو بنذر ونحوه بل وجوب اخراج الصوم والصلوة من الواجبات البدنية ايضاً من الاصل لا يخرج عن قوة لانما دين الله ودين الله احق ان يقضى (مسئلة ٤) اذا علم ان عليه شيئاً من الواجبات المذكورة وجب اخراجها من تركته وان لم يوص به والظاهر ان اخباره بكونها عليه يكفي في وجود الاخراج من التركة (مسئلة ٥) اذا اوصى بالصلوة او الصوم ونحوهما ولم يكن له تركه لا يجب على الوصى او الوارث اخراجه من ماله ولا المباشرة الا ما فات منه لعدم من الصلوة والصوم حيث يجب على الولي وان لم يوص بها نعم الاحوط مباشرة الولد ذكراً كان او انثى مع عدم التركة اذا اوصى بمباشرة لها وان لم يكن مما يجب على الولي او اوصى الى غير الولي بشرط ان لا يكون مستلزماً لخرج من جهة كثرته واما غير الولد ممن لا يجب عليه اطاعته فلا يجب عليه كالا يجب على الولد ايضاً استنجاره اذا لم يتمكن من المباشرة او كان اوصى بالاستنجار عنه لا بمباشرة (مسئلة ٦) لو اوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب اخراجه من الاصل ايضاً واما لو اوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به لكن يخرج من الثالث وكذا لو اوصى بالاستنجار عنه ازيد من عمره فانه يجب العمل به والاخراج من الثالث لانه محتمل ان يكون ذلك من جهة احتماله الخلل في عمل الاجير واما لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب وان اوصى به بل جوازها ايضاً محل اشكال (مسئلة ٧) اذا اجر نفسه صلوة او صوم اوجب فوات قبل الاتيان به فان اشترط المباشرة بطلت الاجارة بالنسبة الى ما بقي عليه وتشتغل ذمته بماله الاجارة ان قبضه فخرج من تركته وان لم يشترط المباشرة وجب استنجاره من تركته ان كان له تركه والا فلا يجب في الرتبة كما في ساير الدينون اذا لم يكن له تركه نعم يجوز تقريغ ذمته من تركته اذا كان عليه الصلوة او الصوم الاستنجار ومع ذلك

كان عليه فوائت من نفسه فان وقت التركة بها فهو والا قدم الاستيجارى لانه من قبيل دين
الناس (مسئلة ٩) يشترط في الاجير ان يكون عارفاً باجزاء الصلوة وشرائطها ومنافياتها
واحكام الخلل عن اجتهاد او تقليد صحيح (مسئلة ١٠) الاحوط اشتراط عدالة الاجير وان
كان الاقوى كفاية الاطمينان باثباته على الوجه الصحيح وان لم يكن عادلاً (مسئلة ١١) في
كفاية استيجار غير البالغ ولو باذن وليه اشكال وان قلنا بكون عبادته شرعية والعلم باثباته على
الوجه الصحيح وان كان لا يبعد ذلك مع العلم المذكور وكذا لو تبرع عنه مع العلم المذكور
(مسئلة ١٢) لا يجوز استيجار ذوى الاعذار خصوصاً من كان صلته بالايام او كان عاجزاً
عن القيام وبأى بالصلوة جالساً ونحوه وان كان مافات من الميت ايضاً كان كذلك ولو استأجر
القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير الى زمان رفع العذر وان خاف الوقت انتقضت الاجارة
(مسئلة ١٣) لو تبرع العاجز عن القيام مثلاً عن الميت في سقوطه عنه اشكال (مسئلة ١٤) لو
حصل للاجير سهو او شك بعمل باحكامه على وفق تقليده او اجتهاده ولا يجب عليه اعادة الصلوة
(مسئلة ١٥) يجب على الاجير ان يأتى بالصلوة على مقتضى تكليف الميت اجتهاداً او تقليداً
ولا يكفي الاتيان بها على مقتضى تكليفه فلو كان يجب عليه تكبير الركوع او التسبيحات
الاربع ثلثاً او جلسة الاستراحة اجتهاداً او تقليداً وكان في مذهب الاجير عدم وجوبها يجب
عليه الاتيان بها واما لو انعكس فالاحوط الاتيان بها ايضاً لعدم الصحة عند الاجير على فرض
الترك ويحمل الصحة اذا رضى المستأجر بتركها ولا ينافى ذلك البطلان في مذهب الاجير اذا
كانت المسئلة اجتهادية فليس لعدم العلم بالبطلان فيمكن قصد القرية الاحتمالية نعم لو علم علماً
وجدياً بالبطلان لم يكف لعدم امكان قصد القرية مع ذلك لا يترك الاحتياط
(مسئلة ١٦) يجوز استيجار كل من الرجل والمرأة للآخر وفي الجهر والاختفاء يراعى حال
المباشر فالرجل يجهر في الجهرية وان كان نائباً عن المرأة والمرأة مخيرة وان كانت نائبة عن الرجل
(مسئلة ١٧) يجوز مع عدم اشتراط الاشراف الاتيان بالصلوة الاستيجارية جماعة اماماً كان
الاجير او اماموماً لكن يشكل الانداء بين صلى الاستيجاري الا اذا علم اشتغال ذمة من يتوب
عنه بئلك الصلوة وذلك لفظة كون الصلوات الاستيجارية احتياطية (مسئلة ١٨) يجب على
القاضي عن الميت ايضاً سرعات الترتيب في فوائته مع العلم به ومع الجهل يجب اشتراط التكرار
الحاصل له خصوصاً اذا علم ان الميت كان طاملاً بالترتيب (مسئلة ١٩) اذا استوفى فوائت الميت

١
ومن لا يجزى

عنها

٢
جد

جماعة يجب ان يعين الوقت لكل منهم ليحصل الترتيب الواجب وان يعين لكل منهم ان يده في دوره بالصلاة الفلانية مثل الظهر وان يتم اليوم واليلة في دوره وانه ان لم يتم اليوم واليلة بل مضى وقته وهو في الاثناء ان لا يحسب ما اتي به والا لا ختل الترتيب مثلا اذا صلى الظهر والعصر فمضى وقته او ترك البقية مع بقاء الوقت في اليوم الاخر يده بالظهر ولا يجب ما اتي به من الصلوتين (مسئلة ٢٠) لا تفرغ ذمة الميت بمجرد الاستيجار بل يتوقف على الاتيان بالعمل صحيحا فلو علم عدم اتيان الاجير او انه اتي به باطلا وجب الاستيجار ثانيا وبقبل قول الاجير بالاتيان به صحيحا بل الظاهر جواز الاكتفاء ما لم يعلم عدمه حملا لفعله على الصحة اذا انقضى وقته واما اذا مات قبل انقضاء المدة فيشكل الحال والاحوط تجديدا استيجار مقدار ما يمنحل بقائه من العمل (مسئلة ٢١) لا يجوز للاجير ان يستاجر غيره للعمل الا مع اذن المستاجر او كون الاجارة واقعة على تحصيل العمل اعم من المباشرة والتسيب وح فلا يجوز ان يستاجر باقل من الاجرة المجمولة له الا ان يكون آتيا ببعض العمل ولو قليلا (مسئلة ٢٢) اذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الاجير ففرغت ذمة الميت انفسخت الاجارة فيرجع المؤجر بالاجرة او يقيتها ان اتي ببعض العمل نعم لو تبرع متبرع عن الاجير ملك الاجرة (مسئلة ٢٣) اذا تبين بطلان الاجارة بعد العمل استحق الاجير اجرة المثل بعمله وكذا اذا فسخت الاجارة من جهة الغبن لاحد الطرفين (مسئلة ٢٤) اذا اجر نفسه لصلوات اربع ركعات من الزوال من يوم معين الى الغروب فاخر حتى بقي من الوقت مقدار اربع ركعات ولم يصل صلوة عصر ذلك اليوم ففي وجوب صرف الوقت في صلوة نفسه او الصلوة الاستيجارية اشكال من اهمية صلوة الوقت ومن كون صلوة الغير من قبيل حق الناس المقدم على حق الله (مسئلة ٢٥) اذا انقضى الوقت المضروب للصلوة الاستيجارية ولم يات بها او بقي منها بقية لا يجوز له ان ياتي بها بعد الوقت الا باذن جديد من المستاجر (مسئلة ٢٦) يجب تعيين الميت المتوب عنه ويمكن الاجال فلا يجب ذكر اسمه عند العمل بل يكفي من قصده المستاجر او صاحب المال او نحو ذلك (مسئلة ٢٧) اذا لم يعين كيفية العمل من حيث الاتيان بالمستحبات يجب الاتيان على الوجه المتعارف (مسئلة ٢٨) اذا نسى بعض المستحبات التي اشترطت عليه او بعض الواجبات مما عدا الاركان فالظاهر نقصان الاجرة بالنسبة الا اذا كان المقصود تفريغ الذمة على الوجه الصحيح (مسئلة ٢٩) لو اجر نفسه لهلوة شهر مثلا فشك في ان المستاجر عليه صلوة السفر

والحضر ولم يمكن الاستعلام من المؤجر أيضاً فالظاهر وجوب الاحتياط بالجمع وكذا الواحر نفسه
لصلوة وشك انها الصبح والظهر مثلاً وجب الاثنيان بها (مسئلة ٣٠) اذا علم انه كان على
الميت فوائت ولم يعلم انه اتى بها قبل موته اولاً فالاحوط الاستنجار عنه

﴿ فصل في قضاء الولى ﴾

يجب على ولي الميت رجلاً كان الميت وامرته على الاصح حراً كان او عبداً ان يقضى عنه ما فاتته
من الصلوة لعذر من مرض او سفر او جرح فيما يجب فيه القضاء ولم يتمكن من قضاؤه وان كان
الاحوط قضاء جميع ما عليه وكذا في الصوم لمرض يتمكن من قضاؤه وامهل بل وكذا لوفاته من غير
المرض من سفر ونحوه وان لم يتمكن من قضاؤه والمراد به الولد الاكبر فلا يجب على البنت وان
لم يكن هناك ولد ذكر ولا على غير الاكبر من الذكور ولا على غير الولد من الاب والاخت والمم
واخلل ونحوهم من الافارب وان كان الاحوط مع فقد الولد الاكبر قضاء المذكورين على ترتيب
الطبقات واحوط منه قضاء الاكبر فالاكبر من الذكور ثم الاناث في كل طبقة حتى الزوجين
والمعتق وضامن الجريه (مسئلة ١) انما يجب على الولى قضاء ما فات عن الابوين من صلوة نفسه
فلا يجب عليه ماوجب عليهما بالاستنجار اذ على الاب من صلوة ابو به من جهة صكونه ولياً
(مسئلة ٢) لا يجب على ولد الولد انقضاء عن الميت اذا كان هو الاكبر حال الموت وان كان
احوط خصوصاً اذا لم يكن للميت ولد (مسئلة ٣) اذا مات اكبر الذكور بعد احد ابو به
لا يجب على غيره من اخوته الاكبر فالاكبر (مسئلة ٤) لا يعتبر في الولى ان يكون بالغاً عاقلاً
عند الموت فيجب على الطفل اذا بلغ وعلى المجنون اذا عقل واذا مات غير البالغ قبل البلوغ
او المجنون قبل الافاته لا يجب على الاكبر بعدهما (مسئلة ٥) اذا كان احد الاولاد اكبر بالنسبة
والاخر بالغ فالولى هو الاول (مسئلة ٦) لا يعتبر في الولى كونه وارثاً فيجب على الممنوع
من الارث بالقتل والورق او المكفر (مسئلة ٧) اذا كان الاكبر خنثى مشكلاً فالولى غيره من
الذكور وان كان اصغر ولو انحصر سبب الخنثى لم يجب عليه (مسئلة ٨) لو انتبه الاكبر بين
الاثنتين او الازيد لم يجب على واحد منهم وان كان الاحوط التوزيع والقرعة (مسئلة ٩)
لو تساوى الولدان في السن قسط القضاء عليهما ويكف بالكسر كل منهما على الكفاية فلهما ان
يقوعا دفعة ويحكم بحصة كل منهما وان كان متخذاً في ذمة الميت ولو كان صوماً من قضاء شهر

لوجه

بسمه الاكبر منه

رمضان لا يجوز لها الافطار بعد الزوال والاحوط الكفارة على كل منهما مع الافطار بعده بناء على وجوبها في القضاء عن الغير ايضاً كما في قضاء نفسه (مسئلة ١٠) اذا اوصى الميت بالاستيجار عنه سقط عن الولي بشرط الاتيان من الاجير صحيحاً (مسئلة ١١) يجوز للولي ان يستاجر ما عليه من القضاء عن الميت (مسئلة ١٢) اذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي (مسئلة ١٣) يجب على الولي مراعات الترتيب في قضاء الصلوة وان جهله وجب عليه الاحتياط بالتكرار (مسئلة ١٤) المناط في الجهر والاخفات على حال الولي المباشر لا الميت فيجهر في الجهرية وان كان القضاء عن الام (مسئلة ١٥) في احكام الشك والسهو يراعى الولي تكليف نفسه اجتهاداً او تقليداً لا تكليف الميت بخلاف اجزاء الصلوة وشرائطها فانه يراعى تكليف الميت وكذا في اصل وجوب القضاء فلو كان مقتضى تقليد الميت او اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي الاتيان به وان كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب وان كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه وان كان واجباً بمقتضى مذهبه الا اذا علم علماً وجداً انما قطعاً بطلان مذهب الميت ليراعى حـ تكليف نفسه (مسئلة ١٦) اذا علم الولي ان على الميت فوائت ولكن لا يدري انها فائت لعذر من مرض او غيره اولا لعذر لا يجب عليه القضاء وكذا اذا شك في اصل الفوت وعنده (مسئلة ١٧) المدار في الاكبرية على التولد لاعلى انعقاد النطفة فلو كان احد الولدين اسبق انعقاداً والاخر اسبق تولداً فالولي هو الثاني في التوامين الاكبر اولها تولداً (مسئلة ١٨) الظاهر عدم اختصاص ما يجب على الولي بالفوائت اليومية فلو وجب عليه صلوة بالنذر الوقت وفائت منه لعذر وجب على الولي قضائها (مسئلة ١٩) الظاهر انه يكفي في الوجوب على الولي اخبار الميت بان عليه قضاء ما فات لعذر (مسئلة ٢٠) اذا مات في اثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلوة بحسب حاله قبل ان يعلى وجب على الولي قضائها (مسئلة ٢١) لو لم يكن ولي او كان ومات قبل ان يقضى عن الميت وجب الاستيجار من تركته وكذا لو تبين بطلان ما في به (مسئلة ٢٢) لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه ويغني في تقديم ايها شاء (مسئلة ٢٣) لا يجب عليه الفور في القضاء عن الميت وان كان اولي واحوط (مسئلة ٢٤) اذا مات الولي بعد الميت قبل ان يتمكن من القضاء في الانتقال الى الاكبر بعده اشكال (مسئلة ٢٥) اذا استاجر الولي غيره لما عليه من صلوة الميت فالظاهر ان الاجير يقصد انتابة عن الميت لانه

❁ فصل في الجماعة ❁

وهي من المستحبات الأكيدة في جميع الفرائض خصوصاً اليومية منها وخصوصاً في الالوائية ولا سيما في الصبح والمشاثنين وخصوصاً لجيران المسجد أو من يسمع النداء وقد ورد في فضلها وذم تاركها من ضرر وب التأكيدات ما كاد يطغى بالواجبات في الصحيح الصلاة في جماعة تفضل على صلاة الفرد أي الفرد بأربع وعشرين درجة وفي رواية زيارة قلت لأبي عبد الله ع ما يروى الناس أن الصلاة في جماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين فقال ع صدقوا قلت الرجلان يكونان جماعة قال ع نعم ويقوم الرجل عن عيني الإمام وفي رواية محمد بن عمار قال أرسلت إلى الرضا ع أسأله عن الرجل يصلي المكتوبة وحده في مسجد الكوفة أفضل أو صلواته مع جماعة فقال ع الصلاة في جماعة أفضل مع أنه ورد أن الصلاة في مسجد الكوفة تعدل ألف صلاة وفي بعض الأخبار الفقيه بل في خبر قال رسول من آتاني جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاة الظهر فقال يا محمد إن ربك بقرئك السلام وأهدى إليك هديتين قلت ما تلك الحديثان قال الوتر ثلث ركعات والصلاة الخمس في جماعة قلت يا جبرئيل ما لامي في الجماعة قال يا محمد من آذا كانا اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعة مائة وخمسين صلاة وإذا كانوا ثلاثة كتب الله لكل واحد بكل ركعة ستائة صلاة وإذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد ألفاً ومائة صلاة وإذا كانوا خمسة كتب الله لكل واحد بكل ركعة الفين وأربعمائة صلاة وإذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة أربعة آلاف وثمنامائة صلاة وإذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة آلاف وستائة صلاة وإذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة تسعة عشر ألفاً ومائة صلاة وإذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة مائة وستة وثلاثين ألفاً وأربعمائة صلاة وإذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفاً والفين وثمانمائة صلاة فإن زادوا على العشرة فلو صارت السموات كلها فرطاساً والجارمداً وآلاشجاراً قلاماً والثقلان مع الملائكة كتاباً لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعة يا محمد ص تكبير يدركها المؤمن مع الإمام خير من ستين ألف حجة وعمره وخير من الدنيا وما فيها بسبعين ألف مرة وركعة يصليها المؤمن مع الإمام خير من مائة ألف دينار ينصدق بها على المساكين وسجدة يسجد بها المؤمن مع الإمام في جماعة خير من عتق مائة رقبة وعن الصادق ع الصلاة خلف

العالم بالف ركنة وخلق القرشي بمائة ولا يخفى انه اذا تعدد جهات الفضل تضاعف الاجر فاذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلوة فيه بائتي عشرة صلاة تضاعف بمقداره واذا كانت في مسجد القليلة الذي تكون الصلوة فيه خمسة وعشرين فكذلك واذا كانت في المسجد الجامع الذي تكون الصلوة فيه بمائة تضاعف بمقداره وكذا اذا كانت في مسجد الكوفة الذي بالف او كانت عند علي ع الذي فيه بمائتي الف واذا كانت خلف العالم او السيد فافضل وان كانت خلف العالم السيد فافضل وكما كان الامام اوثني واورع وافضل فافضل واذا كان المأمومون ذرو فضل فيكون الفضل وكما كان المأمومون اكثر كان الاجر ازيد ولا يجوز تركها رغبة عنها او استخفافا بها في الخبر لا صلوة لمن لا يصل في المسجد الا من علة ولا غيبة لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه واذا دفع الى امام المسلمين انذره وحذره فان حضر جماعة المسلمين والا حرق عليه بيته وفي آخر ان امير المؤمنين ع بلغه ان قوما لا يحضرون الصلوة في المسجد فخطب فقال ان قوما لا يحضرون الصلوة معنا في مساجدنا فلا يواكلنا ولا يشاربونا ولا يشاربوننا ولا يتأخرونا ويحضرنا معنا صلواتنا جماعة وان لا وشك بنار تشعل في دهرهم فاحرقها عليهم او يتهون قال فامتنع السليطون من مواكلتهم ومشاربتهم ومناجحتهم حتى حضروا لجماعة المسلمين الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة فنقتضى الايمان عدم الترك من غير عذر سجا مع الاستمرار عليه فانه كما ورد لا يمنع الشيطان من شيء من العبادات معها ويعرض عليهم الشبهات من جهة العدالة ونحوها حيث لا يمكنهم انكارها لان فضلها من ضروريات الدين (مسئلة ١) تجب الجماعة على الجماعة وتشتط في محبتها وكذا العبد من مع اجتماع شرائط الوجوب وكذا اذا ضاق الوقت من تعلم القراءة لمن لا يعنىها مع قدرته على التعلم واما اذا كان عاجزا عنه اصلا فلا يجب عليه حضور الجماعة وان كان احوط وقد تجب بالنذر والعهد واليمين ولكن لو خالف صححت الصلوة وان كان متعمدا ووجب ح عليه الكفارة والظاهر وجوبها ايضا اذا كان ترك الوصاوس موقوفا عليها وكذا اذا ضاق الوقت عن ادراك الركعة بان كان هناك امام في حال الركوع بل وكذا اذا كان بطيئا في القراءة في ضيق الوقت بل لا يبعد وجوبها بامر احد الوالدين (مسئلة ٢) لا تشرع الجماعة في شيء من النوافل الاصلية واوجب بالعارض بنذر ونحوه حتى صلوة الغدير على الاقوى "صلوة الاغتصاف" لم يلبس بها نيا صارت لا بالعارض كصلوة العبد من مع عدم اجتماع شرائط

ويستحب

الوجوب والصلاة المعادة جماعة والفرصة المتبرع بها عن الغير والماتى بها من جهة الاحتياط الاستنباطى (مسئلة ٣) يجوز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلى الاخرى ايا منها كانت وان اختلفا في الجهر والاخفات والاداء والقضاء والقصر والتام بل والوجوب والندب فيجوز اقتداء مصلى الصبح او المغرب او العشاء بمصلى الظهر او العصر وكذا العكس ويجوز اقتداء المؤدى بالقاضى والعكس والمسافر بالخاضر والعكس والمعيد صلواته بمن لم يصل والعكس والذي يعيد صلواته احتياطاً استنباطياً او وجوباً بمن يصلى وجوباً نعم بشكل اقتداء من يصلى وجوباً بمن يعيد احتياطاً ولو كان وجوباً بل بشكل اقتداء المحتاط بالمخاطط الا اذا كان احتياطياً من جهة واحدة (مسئلة ٤) يجوز الاقتداء في اليومية ايا منها كانت اداء او قضاء بصلاة الطواف كما يجوز العكس (مسئلة ٥) لا يجوز الاقتداء في اليومية بصلاة الاحتياط في الشكوك والاحوط ترك العكس ايضاً وان كان لا يبعد الجواز بل الاحوط ترك الاقتداء فيها ولو يمثلها من صلوة الاحتياط حتى اذا كان جهة الاحتياط متحدة واتكان لا يبعد الجواز في خصوص صورة الاتحاد كما اذا كان الشك الموجب للاحتياط مشتركاً بين الامام والمأموم (مسئلة ٦) لا يجوز اقتداء مصلى اليومية او الطواف بمصلى الايات والعديد من اوصلة الاموات وكذا لا يجوز العكس كانه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر (مسئلة ٧) الاحوط عدم اقتداء مصلى العديد بمصلى الاستسقاء وكذا العكس وان اتفقا في النظم (مسئلة ٨) اقل عدد تعتقده الجماعة في غير الجمعة والعديد اثنان احدهما الامام سواء كان المأموم رجلاً او امرأة بل وصياً مميّزاً على الاقوى واما في الجمعة والعديد فلا تعتقد الا بجمعة احدهم الامام (مسئلة ٩) لا يشترط في اعتقاد الجماعة في غير الجمعة والعديد نية الامام الجماعة والامامة فلو لم يتوها مع اقتداء غيره به تحقق نية الجماعة سواء كان الامام ملتفتاً لاقتداء الغير به ام لا نعم حصول الثواب في حقه موقوف على نية الامامة واما المأموم فلا بد له من نية الا بتمام فلو لم يتوها لم تحقق الجماعة في حقه وان تابعه في الاقوال والافعال وحسب فان اتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلواته والا فلا وكذا يجب وحده الامام فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا متقاربين في الاقوال والافعال لم تنصح جماعة وتصح فرادى ان اتى بما يجب على المنفرد ولم يصدق التشريع ويجب عليه تعيين الامام بالامه او الوصف او الاشارة الدلالية او الخارجية فهكفى التحسين الاجمالى كنية الاقتداء بهذا الخاضر او بمن يجبر في صلواته مثلاً من الائمة الموجودين او نحو ذلك ولو نوى الاقتداء باحد هذين او احد هذه

الجماعة لم تنصح جماعة وإن كان من قصده تعيين أحد مما بعد ذلك حيث الانتهاء أو بعد الفراغ (مسئلة ١٠) لا يجوز الاقتداء بالمأموم فيشترط أن لا يكون إمامه مأموماً لغيره (مسئلة ١١) لو شك في أنه نوى الإيتام لم يبق على العدم واتم منفرداً وإن علم أنه قام بنية الدخول في الجماعة نعم لو ظهر عليه أحوال الإيتام كالانصات ونحوه فالأقوى عدم الالتفات ولحق أحكام الجماعة وإن كان الاحوط الاتمام منفرداً وأما إذا كان نائياً للجماعة وراعى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلوة فوى الانفراد والجماعة فالأمر أصح (مسئلة ١٢) إذا نوى الاقتداء بتخصص على أنه زيد فبان أنه عمرو فإن لم يكن عمرو عادلاً بطلت جماعته وصلوته أيضاً إذا ترك القراءة أو أتى بما يخالف صلوة المنفرد والاعتحت على الأقوى وإن التفت في الانتهاء ولم يقع منه ما ينافي صلوة المنفرد أتم منفرداً وإن كان عمرو أيضاً عادلاً ففي المسئلة صورتان أحدهما أن يكون قصده الاقتداء بزيد وتخيّل أن الحاضر هو زيد وفي هذه الصورة تبطل جماعته وصلوته أيضاً لأن مخالفت صلوة المنفرد الثانية أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر ولكن تخيّل أنه زيد فبان أنه عمرو وفي هذه الصورة الأقوى صحة جماعته وصلوته فالمناط ما قصده لا ما تخيّل من باب الاشتباه في التطبيق (مسئلة ١٣) إذا ضلّ اثنان وبعد الفراغ علم أن نية كل منهما الإمامة للآخر صحّت صلواتهما أما لو علم أن نية كل منهما الإيتام بالآخر احتانف كل منهما الصلوة إذا كانت مخالفة لصلوة المنفرد ولو شكاً فيما استمرأ فالأحوط الاحتياط وإن كان الأقوى الصحة إذا كان الشك بعد الفراغ أو قبله مع نية الانفراد بعد الشك (مسئلة ١٤) الأقوى والأحوط عدم نقل نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً وإن كان الآخر الفضل وأرجح نعم لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلوته من موت أو جنون أو غناء أو صدور حدث بل ولو تذكر حدث سابق جاز للمأمومين تقديم إمام آخر وإتمام الصلوة معه بل الأقوى ذلك لو عرض له ما يمنعه من إتمامها عتاراً كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به لما يأتي من عدم جواز إيتام القائم بالقاعد (مسئلة ١٥) لا يجوز للمنفرد العدول إلى الإيتام في الانتهاء (مسئلة ١٦) يجوز العدول من الإيتام إلى الانفراد ولو اختياراً في جميع أحوال الصلوة على الأقوى وإن كان ذلك من نيته في أول الصلوة لكن الأحوط عدم العدول إلا للضرورة ولو دينوية خصوصاً في الصورة الثانية (مسئلة ١٧) إذا نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الخلخل في الركوع لا يجب عليه القراءة بل لو كان في أثناء القراءة يكفيه

(مسئلة ١٨) اذا ادرك الامام راكمًا يجوز له الابقام والركوع معه ثم العدول الى الانفراد
اختياراً وان كان الاحوط ترك العدول ح خصوصاً اذا كان ذلك من نيته اولاً (مسئلة ١٩)
اذا نوى الانفراد بعد قراءة الامام وانتم صلواته فنوى الانتداء به في صلوة اخرى قبل ان يركع
الامام في تلك الركعة او حال كونه في الركوع من تلك الركعة جاز ولكنه خلاف الاحياط
(مسئلة ٢٠) لو نوى الانفراد في الاثناء لا يجوز له العود الى الابقام ثم لو تردد في الانفراد وعدمه
ثم هزم على عدم الانفراد صح بل لا يبعد جواز العود اذا كان بعد نية الانفراد بلا فصل وان كان
الاحوط عدم العود مطلقاً (مسئلة ٢١) لو شك في انه عدل الى الانفراد ام لا بلى على عدمه
(مسئلة ٢٢) لا يغير في صحة الجماعة قصد القربة من حيث الجماعة بل يكفي قصد القربة في اصل
الصلوة فلو كان قصد الامام من الجماعة الجاه او مطلب آخر دينوي ولكن كان قاصداً للقربة في
اصل الصلوة صح وكذا اذا كان قصد المأموم من الجماعة سهولة الامر عليه او الفرار من الوسوسة او
الشك او من تب تبم القراءة او نحو ذلك من الاغراض الدنيوية صح صلواته مع كونه قاصداً
للقربة فيها ثم لا يترتب ثواب الجماعة الا بقصد القربة فيها (مسئلة ٢٣) اذا نوى الانتداء بمن
يصل صلوة لا يجوز الانتداء فيها سهواً أو جهلاً كما اذا كانت نافلة او صلوة الايات مثلاً فان تذكر
قبل الاتيان بما ينافي صلوة المنفرد عدل الى الانفراد وصحت وكذا تصح اذا تذكر بعد الفراغ ولم
يخالف صلوة المنفرد والابقطت (مسئلة ٢٤) اذا لم يدرك الامام الا في الركوع او ادركه في
اول الركعة او اثناؤها او قبل الركوع فلم يدخل في الصلوة الى ان ركع جاز له التخلو معه
وتحسب له ركعة وهو منتهى ما تدرك به الركعة في ابتداء الجماعة على الاقوى بشرط ان يصل
الى حد الركوع قبل رفع الامام رأسه وان كان بعد فراغه من الذكر على الاقوى فلا يدركها
اذا ادركه بعد رفع رأسه بل وكذا لو وصل المأموم الى الركوع بعد شروع الامام في رفع الرأس
وان لم يخرج بعد عن حده على الاحوط وبالجملة ادراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على
ادراك ركوع الامام قبل الشروع في رفع رأسه واما في الركعات الاخر فلا يضر عدم ادراك
الركوع مع الامام بان ركع بعد رفع رأسه بل بعد دخوله في السجود ايضاً هذا اذا دخل في الجماعة
بعد ركوع الامام واما اذا دخل فيها من اول الركعة او اثناؤها واتفق انه تأخر عن الامام في الركوع
فالظاهر صحة صلواته وجاعته فها هو المشهور من انه لا بد من ادراك ركوع الامام في الركعة الاولى
للمأموم في ابتداء الجماعة والا لم تحسب له ركعة مختص بها اذا دخل في الجماعة في حال ركوع الامام

لله

يد
الربع

اوقبله بعد تمام القراءة لادباً اذا دخل فيها من اول الركعة او اثنتى منها وان صرح بعضهم بالتعميم ولكن الاحوط الاتمام ح (مسئلة ٢٥) لو ركع بتخيل ادراك الامام راكعاً ولم يدرك بطلت صلواته بل وكذا لو شك في ادراكه وعدمه والاحوط في صورة الشك الاتمام والاعادة او العدول الى الثالثة والاتمام ثم الحقوق في الركعة الاخرى (مسئلة ٢٦) الاحوط عدم السخول الامع الاطمينان بادراك ركوع الامام وان كان الاقوى جوازه مع الاحتمال وح فان ادرك صحته والاطمئنان (مسئلة ٢٧) لو نوى وكبر فرفع الامام رأسه قبل ان يركع اقبل ان يصل الى حد الركوع لزمه الانفراد وانتظار الامام قائماً الى الركعة الاخرى فيجعلها الاولى له الا اذا ابطى الامام بحيث يلزم الخروج عن صدق الاقتداء ولو علم قبل ان يكبر للاحرام عدم ادراك ركوع الامام لا بعد جواز دخوله وانتظاره الى قيام الامام للركعة الثانية مع عدم فصل يوجب فوات صدق القدوة وان كان الاحوط عدمه (مسئلة ٢٨) اذا ادرك الامام وهو في التشهد الاخير يجوز له السخول معه بان ينوى ويكبر ثم يجلس معه ويتشهد فاذا سلم الامام يقوم فيعمل من غير استئناف للنية والتكبير ويجعل له بذلك فضل الجماعة وان لم يحصل له ركعة (مسئلة ٢٩) اذا ادرك الامام في السجدة الاولى او الثانية من الركعة الاخيرة و اراد ادراك فضل الجماعة نوى وكبر وسجد معه السجدة او السجدةتين وتشهد ثم يقوم بعد تسليم الامام ويستأنف الصلوة ولا يكتفى بتلك النية والتكبير ولكن الاحوط اتمام الاولى بالتكبير الاول ثم الاستئناف بالاعادة (مسئلة ٣٠) اذا حضر المأموم الجماعة فرأى الامام راكعاً وخاف ان يرفع الامام رأسه ان التحق بالصف نوى وكبر في موضعه وركع ثم مشى في ركوعه او بعده اوفى منجوده او بعده او بين السجدةتين او بعدها احوال القيام لثانية الى الصف سواء كان لطلب المكان الافضل او للفرار عن كراهة الوقوف في صف وحده او لتغير ذلك وسواء كان المتنى الى الامام او اختلف واحد الجانبين بشرط ان لا يستأنف الانحراف عن القبلة وان لا يكون هناك مانع آخر من حائل او علو او نحو ذلك نعم لا يضر البعد الذي لا يفتقر حال الاختيار على الاقوى اذا صدق معه القدوة وان كان الاحوط اعتبار عدمه ايضاً والاقوى عدم وجوب جرح الرحلين حال المشى بل له المشى مخطياً على وجه لا ينعى صورة الصلوة والاحوط ترك الاشتغال بالقراءة والتذكر انما هو اوفر مما يعتبر فيه الطائفة حاله ولا فرق في ذلك بين المسجد وغيره ❦ فعمل يشترط في الجماعة ❦ مضافاً الى ما مر في المسائل المتقدمة امور «احدا» ان لا يكون

بين الامام والمأموم حائل يمنع عن مشاهدته وكذا بين بعض المأمومين مع الاخر عن يكون واسطة في اتصاله بالامام كن في صفه من طرف الامام او قدمه اذا لم يكن في صفه من يتصل بالامام فلو كان حائل ولو في بعض احوال الصلوة من قيام او قعود او ركوع او سجود بطلت الجماعة من غير فرق في الحائل بين كونه جداراً او غيره ولو شخص انسان لم يكن مأموماً نعم انما يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلاً اما المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الامام او غيره من المأمومين مع كون الامام رجلاً بشرط ان تتمكن من المتابعة بان تكون عالمة باحوال الامام من القيام والركوع والسجود ونحوها مع ان الاحوط فيها ايضاً عدم الحائل هذا واما اذا كان الامام امرأة ايضاً فالحكم كفي الرجل « الثاني » ان لا يكون موقف الامام اعلى من موقف المأمومين علواً معتدأ به دفئاً كالابنية ونحوها لا انحذاراً على الاصح من غير فرق بين المأموم الاعمي والبعير والرجل والمرأة ولا بأس بنهر المتدبر به مما هو دون الشبر ولا بالعلو الانحداري حيث يكون العلويه تدريجياً على وجه لا ينافي صدق انبساط الارض واما اذا كان مثل الجبل فالاحوط ملاحظة قدر الشبر فيه ولا بأس بعلو المأموم على الامام ولو بكثير « الثالث » ان لا يتباعد المأموم من الامام بما يكون كثيراً في العادة الا اذا كان في صف متصل بصفه ببعض حتى ينتهي الى القريب او كان في صف ليس بينه وبين الصف المتقدم البعد المزبور وهكذا حتى ينتهي الى القريب والاحوط احتياطاً لا يترك ان لا يكون بين موقف الامام ومسجد المأموم او بين موقف السابق ومسجد اللاحق از يد من مقدار الخطوة التي تملأ الفرج واحوط من ذلك مراعات الخطوة المتعارفة والافضل بل الاحوط ايضاً ان لا يكون بين الموقفين از يد من مقدار جسد الانسان اذا سجد بان يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل « الرابع » ان لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف فلو تقدم في الابتداء او الانتهاء بطلت صلواته ان بقي على نية الاتباع والاحوط تأخره عنه وان كان الاقوى جواز المساواة ولا بأس بعد تقدم الامام في الموقف او المساواة معه بزيادة المأموم على الامام في ركوعه وسجوده لطول قائمته ونحوه وان كان الاحوط مراعات عدم التقدم في جميع الاحوال حتى في الركوع والسجود والجلوس والنداء على الصدق العزم (مسألة ١) لا بأس بالحائل القصير الذي لا يمنع من المشاهدة في احوال الصلوة وان كان مانعاً منها حال السجود كمقدار الشبر بل از يد ايضاً نعم اذا كان مانعاً حال الجلوس فيه اشكال لا يترك معه الاحتياط (مسألة ٢) اذا كان الحائل مما يفتنى معه المشاهدة حال الركوع لتقب في وسطه

مثلاً أحوال القيام للقب في أعلاه أحوال الموى إلى السجود تثبت في أسفله فالأحوط والأقوى فيه عدم الجواز بل وكذا لو كان في الجميع لصدق الحائل معه أيضاً (مسئلة ٣) إذا كان الحائل زجاجاً يحكى من ورائه فالأقوى عدم جوازه للصدق (مسئلة ٤) لا بأس بالظلة والغبار ونحوهما ولا تعد من الحائل وكذا النهر والطريق إذا لم يكن فيها بعد ممنوع في الجماعة (مسئلة ٥) الشباك لا يعد من الحائل وإن كان الأحوط الاجتناب معه خصوصاً مع ضيق الثقب بل المنع في هذه الصورة لا يخفى عن قوة لصدق الحائل معه (مسئلة ٦) لا يقدح حيلولة المأمومين بعضهم لبعض وإن كان أهل الصف المتقدم الحائل لم يدخلوا في الصلوة إذا كانوا متبشرين لها (مسئلة ٧) لا يقدح عدم مشاهدة بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استئطالة الصف أولاً طولية الصف أو في مثلاً من الأول (مسئلة ٨) لو كان الإمام في محراب داخل في جدار ونحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه وبين الإمام ويصح اقتداء من يكون مقابلاً للباب لعدم الحائل بالنسبة إليه بل وكذا من على جانبه من لا يرى الإمام لكن مع اتصال الصف على الأقوى وإن كان الأحوط العدم وكذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فافتدى من في خارج المسجد مقابلاً للباب ووقف الصف من جانبه فإن الأقوى صحة صلوة الجميع وإن كان الأحوط العدم بالنسبة إلى الجانبين (مسئلة ٩) لا يصح اقتداء من بين الأسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا إذا كان متصلاً بمن لم تحل الأسطوانة بينهم كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لاحق له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع (مسئلة ١٠) لو تجدد الحائل في الأثناء فالأقوى بطلان الجماعة وبغير منفرداً (مسئلة ١١) لو دخل في الصلوة مع وجود الحائل جاهلاً به لمضى أو نحوه لم تنصح جماعة فإن التفت قبل أن يعمل ما ينافي صلوة المفرد أتم منفرداً وبطلت (مسئلة ١٢) لا بأس بالحائل الغير المستقر كرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك نعم إذا اتصلت المارة لا يجوز وإن كانوا غير مستقرين لاستقرار المنع (مسئلة ١٣) لو شك في حدوث الحائل في الأثناء بقي على عدمه وكذا لو شك قبل الدخول في الصلوة في حدوثه بعد سبق عدمه وأما لو شك في وجوده وعدمه مع عدم سبق العدم فالظاهر عدم جواز الدخول إلا مع الاطمئنان بعدمه (مسئلة ١٤) إذا كان الحائل مما لا يمنع عن المساعدة حل القيام ولو منع عنها حال الركوع أحوال الجلوس والمنفروض زواله حال الركوع أحوال الجلوس هل يجوز منه الدخول في الصلوة فيه وجهان والأحوط كونه مانعاً

من الاول وكذا العكس لصدق وجود الحائل بينه وبين الامام (مسئلة ١٥) اذا تمت صلوة الصف المتقدم وكانوا جالسين في مكانهم اشكل بالنسبة الى الصف المتأخر لكونهم حائلين غير مصابين نعم اذا قاموا بعد الاتمام بلا فصل ودخلوا مع الامام في صلوة اخرى لا يبعد بقاء قدوة المتأخرين (مسئلة ١٦) الثوب الرقيق الذي يرى الشبع من ورائه حائل لا يجوز معه الاقتداء (مسئلة ١٧) اذا كان اهل الصلوة اللائحة غير الصف الاول متفرقين بان كان بين بعضهم مع البعض فصل ازيد من الخطوة التي تلاء الفرج فان لم يكن قدامهم من ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن الى جانبهم ايضاً متصلاً بهم من ليس بينه وبين من تقدمه البعد المانع لم يصح اقتدائهم والاصح واما الصف الاول فلا بد فيه من عدم الفصل بين اهله فعه لا يصح اقتداء من بعد عن الامام او عن المأموم من طرف الامام بالبعد المانع (مسئلة ١٨) لو تجدد البعد في اثناء الصلوة بطلت الجماعة وصار منفرداً وان لم بلغت وبقى على نية الاقتداء فان اتي بما يناسب صلوة المنفرد من زيادة ركوع مثلاً للمتابعة او نحو ذلك بطلت صلوته والاصح (مسئلة ١٩) اذا انتهت صلوة الصف المتقدم من جهة كونهم مقصرين او عدلوا الى الانفراد فالاقوى بطلان اقتداء المتأخر لبعده الا اذا عاد المتقدم الى الجماعة بلا فصل كما ان الامر كذلك من جهة الحيولة ايضاً على ما مر (مسئلة ٢٠) الفصل لعدم دخول الصف المتقدم في الصلوة لا يضر بعد حكمهم ثم يشين للجماعة فيجوز لاهل الصف المتأخر الاحرام قبل احرام المتقدم وان كان الاحوط خلافه كما ان الامر كذلك من حيث الحيولة على ما سبق (مسئلة ٢١) اذا علم بطلان صلوة الصف المتقدم تبطل جماعة المتأخر من جهة الفصل او الحيولة وان كانوا غير ملتفتين للبطلان نعم مع الجبال بحالهم تحمل على الصحة ولا يضر كما لا يضر فصلهم اذا كانت صلواتهم صحيحة بحسب تقايدهم وان كانت باطلة بحسب تقليد الصف المتأخر (مسئلة ٢٢) لا يضر الفصل بالصبي الذي مالم يعلم بطلان صلوته (مسئلة ٢٣) اذا شك في حدوث البعد في الاثناء بنى على عدمه وان شك في تحققه من الاول وجب احراز عدمه الا ان يكون مسبوقاً بالتقرب كما اذا كان قريباً من الامام الذي يريد ان ياتم به فشك في انه تقدم عن مكانه ام لا (مسئلة ٢٤) اذا تقدم المأموم على الامام في اثناء الصلوة سهواً او جهلاً او اضطراراً صار منفرداً ولا يجوز له تجديد الاقتداء نعم لو عاد بلا فصل لا يبعد بقاء قدوته (مسئلة ٢٥) يجوز على الاقوى الجماعة بالاستشارة حول الكعبة والاحوط عدم تقدم المأموم على الامام

بحسب الدائرة واحوط منه عدم اقرئته مع ذلك الى الكعبة واحوط من ذلك تقدم الامام بحسب الدائرة واقرئته مع ذلك الى الكعبة ❦ فصل في احكام الجماعة ❦ (مسئلة ١) الاحوط ترك المأموم القراءة في الركعتين الاوليين من الاخفائيه اذا كان فيها مع الامام وان كان الاقوى الجواز مع الكراهة ويستحب مع الترك ان يشتغل بالتسبيح والتحميد والصلوة على محمد وآله واما في الاوليين من الجهرية فان سمع صوت الامام ولو همهمة وجب عليه ترك القراءة بل الاحوط والاولى الانصات وان كان الاقوى جواز الاشتغال بالذكر ونحوه واما اذا لم يسمع حتى المهممة جاز له القراءة بل الاستحباب قوى لكن الاحوط القراءة بقصد القرية المطلقة لا بنية الجزئية وان كانت الاقوى الجواز بقصد الجزئية ايضاً واما في الاخيرتين من الاخفائيه او الجهرية فهو كالمفرد في وجوب القراءة والتسبيحات مخيراً بينها سواء قرأ الامام فيها او اقرئ بالتسبيحات سمع قرائته اولم يسمع (مسئلة ٢) لا فرق في عدم السماع بين ان يكون من جهة البعد او من جهة كون المأموم اسم او من جهة كثرة الاصوات او نحو ذلك (مسئلة ٣) اذا سمع بعض قراءة الامام فالاحوط الترك مطلقاً (مسئلة ٤) اذا قرأ بفجيل ان المسموع غير صوت الامام ثم تبين انه صوته لا تبطل صلاته وكذا اذا قرأ سهواً في الجهرية (مسئلة ٥) اذا شك في السماع وعدمه وان المسموع صوت الامام او غيره فالاحوط الترك وان كان الاقوى الجواز (مسئلة ٦) لا يجب على المأموم الطائفة حال قراءة الامام وان كان الاحوط ذلك وكذا لا تجب المبادرة الى القيام حال قرائته فيجوز ان يطيل بمجوده ويقوم بعد ان يقرأ الامام في الركعة الثانية بعض الحمد (مسئلة ٧) لا يجوز ان يتقدم المأموم على الامام في الافعال بل يجب متابعتة بمعنى مقارنته او تأخره عنه تأخراً غير فاحش ولا يجوز التأخر الفاحش (مسئلة ٨) وجوب المتابعة تعبدى وليس شرطاً في الصحة لئلا يتقدم او تأخر فاحشاً عمداً اثم ولكن صلاته صحيحة وان كان الاحوط الاتمام والاعادة خصوصاً اذا كان التغلف في ركعتين بل في ركعتين نعم لو تقدم او تأخر على وجه تذهب به هيئة الجماعة بطلت جماعته (مسئلة ٩) اذا رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الامام سهواً اولزم رفع الامام رأسه وجب عليه العود والمتابعة ولا يفرض زيادة الركعتين لان بناء مشفرة في الجماعة في نحو ذلك وان لم يعد اثم وصحت صلاته لكن الاحوط اعادة ابداء الاتمام بل لا يترك الاحتياط اذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب ولم يتابع مع القرية فلو قرأ الثانية سهواً اولزم عدم الفرصة لا يجب الاعادة وان كان الرفع قبل الذكر

لا يترك
لا يترك

هذا ولو رفع رأسه عمداً لم يحزله المتابعة وان تابع عمداً بطلت صلواته للزيادة العمدية ولو تابع سهواً فكذلك اذا كان ركوعاً او في كل من السجدين واما في السجدة الواحدة فلا (مسئلة ١٠) لورفع رأسه من الركوع قبل الامام سهواً ثم عاد اليه للمتابعة فرفع الامام رأسه قبل وصوله الى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلوة لزيادة الركن من غير ان يكون للمتابعة واغتفار مثله غير معلوم واما في السجدة الواحدة اذا عاد اليها ورفع الامام رأسه قبله فلا بطلان لعدم كونه زيادة ركن ولا عمدية لكن الاحوط الاعادة بعد الاتمام (مسئلة ١١) لورفع رأسه من السجود فرأى الامام في السجدة فتخيل انها الاولى فعاد اليها بقصد المتابعة فبان كونها الثانية حسبت ثانية وان تخيل انها الثانية فوجد اخرى بقصد الثانية فبان انها الاولى حسبت متابعة والاحوط اعادة الصلوة في صورتين بعد الاتمام (مسئلة ١٢) اذا ركع او سجد قبل الامام عمداً لا يجوز له المتابعة لاستلزامه الزيادة العمدية واما اذا كانت سهواً وجبت المتابعة بالعود الى القيام او الجلوس ثم الركوع او السجود معه والاحوط الاتيان بالذكر في كل من الركوعين والسجودين بان ياتي بالذكر ثم يتابع وبعد المتابعة ايضاً ياتي به ولو ترك المتابعة عمداً او سهواً لا تبطل صلواته وان اثم في صورة العمد نعم لو كان ركوعه قبل الامام في حال قرائته للاحوط البطلان مع ترك المتابعة كما انه الاولى اذا كان ركوعه قبل الامام عمداً في حال قرائته لكن البطلان حانما هو من جهة ترك القراءة وترك بدلهما وهو قراءة الامام كما انه لورفع رأسه طمداً قبل الامام وقبل الذكر الواجب بطلت صلواته من جهة ترك الذكر (مسئلة ١٣) لا يجب تأخر المأموم او مقارنته مع الامام في الاقوال فلا تجب فيها المتابعة سواء الواجب منها والمندوب والمسموع منها من الامام وغير المسموع وان كان الاحوط التأخر خصوصاً مع السماع وخصوصاً في التسليم وعلى اى حال لو تمهد فسلم قبل الامام لم تبطل صلواته ولو كان سهواً لا يجب اعادته بعد تسليم الامام هذا كله في غير تكبيرة الاحرام واما فيها فلا يجوز التقدم على الامام بل الاحوط تأخره عنه بمعنى ان لا يشرع فيها الا بعد فراغ الامام منها وان كان في وجوبه تأمل (مسئلة ١٤) لو احرم قبل الامام سهواً اوبزع انه كبير كان منفرداً فان اراد الجماعة عدل الى النافلة واتمها واقطعها (مسئلة ١٥) يجوز للمأموم ان ياتي بذكر الركوع والسجود ازيد من الامام وكذا اذا ترك بعض الاذكار المستحبة يجوز له الاتيان بها مثل تكبير الركوع والسجود وبحول الله وقوته وشؤ ذلك (مسئلة ١٦) اذا ترك الامام جلسة الاستراحة لعدم كونها واجبة عنده لا يجوز للمأموم الذي

يقلد من يوجبها او يقول بالاحتياط الوجوبى ان يتركها وكذا اذا اقتصر في التسبيحات على مرة مع كون المأموم مقلداً لمن يوجب الثالث وهكذا (مسئلة ١٧) اذا ركع المأموم ثم رأى الامام يقف في ركعة لا فتوت فيها يجب عليه العود الى القيام لكن يترك الفتوت وكذا لو راه جالساً يتشهد في غير محله وجب عليه الجلوس معه لكن لا يتشهد معه وهكذا في نظاير ذلك (مسئلة ١٨) لا يتحمل الامام عن المأموم شيئاً من افعال الصلوة غير القراءة في الاولين اذا اتم به فيهما واما في الاخيرتين فلا يتحمل عنه بل يجب عليه بنفسه ان يقرء الحمد او ياتى بالتسبيحات وان قرء الامام فيهما وسمع قرائته واذا لم يدرك الاولين مع الامام وجب عليه القراءة فيهما لانها اولتا صلوته وان لم يمهله الامام لاتباعها اقتصر على الحمد وترك السورة وركع معه واما اذا اعجله عن الحمد ايضاً فالاحوط اتاها والحق به في السجود او قصد الانفراد ويجوز له قطع الحمد والركوع معه لكن في هذه الاحتياط باعادة الصلوة (مسئلة ١٩) اذا ادرك الامام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها ووجب عليه القراءة في الثانية الامام الثانية له وبنائه في الفتوت في الاولى منه وفي التشهد والاحوط التجاني فيه كما ان الاحوط التسبيح عوض التشهد وان كان الاقوى جواز التشهد بل استحبابه ايضاً واذا امهله الامام في الثانية له للفاتحة والسورة والفتوت اتى بها وان لم يمهله ترك الفتوت وان لم يمهله للسورة تركها وان لم يمهله لاتباع الفاتحة ايضاً فالحال كالمسئلة المتقدمة من انه يتهازل بلحق الامام في السجدة او ينوى الانفراد او يقطعها ويركع مع الامام ويتم الصلوة ويعيدها (مسئلة ٢٠) المراد بعدم امهال الامام المحوز لترك السورة ركوعه قبل شروع المأموم فيها او قبل اتاها وان امكنه اتاها قبل رفع رأسه من الركوع فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع ولا يجب الصبر الى اواخره وان كان الاحوط فرائتها لم يخف فتوت الحق في الركوع فع الاطمينان بعدم رفع رأسه قبل اتاها لا يتركها ولا يقطعها (مسئلة ٢١) اذا اعتقد المأموم امهال الامام له في قرائته فقرئها ولم يدرك ركوعه لا تبطل صلوته بل الظاهر عدم البطالان اذا تعمد ذلك بل اذا تعمد الاتيان بالفتوت مع علمه بعدم درك ركوع الامام فالظاهر عدم البطالان (مسئلة ٢٢) يجب الاخفات في القراءة خلف الامام وان كانت الصلوة جهرة صراء كان في القراءة الاستجابية كما في الاولتين مع عدم سماع صوت الامام او الوجوبية كما اذا كان سراً ركعة او ركعتين ولو جهر جاهلاً او اناسياً لم تبطل صلوته نعم لا يبعد منعه بغير التسبيح كما في امره اورد وجوب الاخفات (مسئلة ٢٣) المأموم المسبوق

بركعة يجب عليه التمسك في الثانية منه الثالثة للامام فيخلف عن الامام ويتشهد ثم يلحقه في القيام اوفى الركوع اذا لم يمهله للتسبيحات فيأتى بها ويكتفى بالمرة ويلحقه في الركوع او السجود وكذا يجب عليه التحلف عنه في كل نعل وجب عليه دون الامام من ركوع او سجود او نحوها فيفعله ثم يلحقه الا ما عرفت من القراءة في الاوليين (مسئلة ٢٤) اذا ادرك المأموم الامام في الاخيرتين فدخل في الصلوة معه قبل ركوعه وجب عليه قراءة الفاتحة والسورة اذا امهله لها والا كفته الفاتحة على ما مر ولو علم انه لو دخل معه لم يمهله لانتهاء الفاتحة ايضاً فالاحوط عدم الاحرام الا بعد ركوعه فيجزم حـ ويركع معه وليس عليه الفاتحة حـ (مسئلة ٢٥) اذا حضر المأموم الجماعة ولم يدر ان الامام في الاوليين او الاخيرتين قرء الحمد والسورة بقصد التبيين فان تبين كونه في الاخيرتين وقعت في محلها وان تبين كونه في الاوليين لا يضره ذلك (مسئلة ٢٦) اذا تخيل ان الامام في الاوليين فترك القراءة ثم تبين انه في الاخيرتين فان كان التبين قبل الركوع قرء ولو الحمد فقط ولحقه وان كانت بعده صحت صلواته واذا تخيل انه في احدهما الاخيرتين فقرأ ثم تبين كونه في الاوليين فلا بأس ولو تبين في اثباتها لا يجب اتمامها (مسئلة ٢٧) اذا كان مشتغلاً بالنافلة فاقمت الجماعة وخاف من اتمامها عدم ادراك الجماعة ولو كان بقوت الركعة الاولى منها جاز له قطعها بل استحب ذلك ولو قبل احرام الامام للصلوة ولو كان مشتغلاً بالفريضة منفرداً وخاف من اتمامها فوت الجماعة استحب له العدول بها الى النافلة واطمأناها ركعتين اذا لم يجاوز محل العدول بان دخل في ركوع الثالثة بل الاحوط عدم العدول اذا قام الثالثة وان لم يدخل في ركوعها ولو خاف من اتمامها ركعتين فوت الجماعة ولو الركعة الاولى منها جاز له القطع بعد العدول الى النافلة على الاقوى وان كان الاحوط عدم قطعها بل اتمامها ركعتين وان استأنزمت ذلك عدم ادراك الجماعة في ركعة او ركعتين بل لو علم عدم ادراكها اصلاً اذا عدل الى النافلة واطمأناها فالاولى والاحوط عدم العدول واطمأناها الفريضة ثم اعادتها جماعة ان اراد وامكن (مسئلة ٢٨) الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة الى النافلة لادراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائية او غيرها ولكن قيل بالاختصاص بغير انشائية (مسئلة ٢٩) لو قام المأموم مع الامام الى الركعة الثانية او الثالثة مثلاً فذكر انه ترك من الركعة السابقة سجدة او سجدين او تسبداً او نحو ذلك وجب عليه العود فتدرك وحـ فان لم يخرج عن صدق الاقتداء وبسبب الجماعة هـ ما ينبغي على نية الاقتداء والا فينزع الانفراد (مسئلة ٣٠)

يجوز للمأموم الاتيان بالتكبيرات الست الافتتاحية قبل تحريم الامام ثم الاتيان بتكبير الاحرام بعد احرامه وان كان الامام تاركاً لها (مسئلة ٣١) يجوز اقتداء احد المجتهدين او المقلدين او الخلفين بالآخر مع اختلافها في المسائل الظنية المتعلقة بالصلاة اذا لم يستملا عمل الخلاف واتحدا في العمل مثلاً اذا كان راي احدهما اجتهداً او تقليداً وجوب السورة ورأي الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الاول بالثاني اذا قرئها وان لم يوجبها وكذا اذا كان احدهما يرى وجوب تكبير الركوع او جلسة الاستراحة او ثلث مرات في التسيبحات في الركعتين الاخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها لكن يأتي بها بعنوان الندب بل وكذا يجوز مع المخالفة في العمل ايضاً في ماعدا ما يتعلق بالقراءة في الركعتين الاوليين التي يعملها الامام عن المأموم فيعمل كل على وفق رأيه نعم لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شيء من الاعتقاد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له وكان مما يوجب تركه الاعادة لان المأموم حـ عالم بطلان صلاة الامام فلا يجوز له الاقتداء به بخلاف المسائل الظنية حيث ان معتقد كل منها حكم شرعي ظاهري في حقه فليس لواحد منها الحكم بطلان صلاة الآخر بل كلاهما سيظهر واحد في كونه حكماً شرعياً وامامياً يتعلق بالقراءة في مورد تحمل الامام عن المأموم وضمانه له فمشكل لان الضمان حـ لم يخرج عن عهدة الضمان بحسب معتقد المضمون عنه مثلاً اذا كان معتقد الامام عدم وجوب السورة والفروض انه تركها فبشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به وكذا اذا كان قراءة الامام صحيحة عنده وباطلة بحسب معتقد المأموم من جهة ترك ادغام لازم او مد لازم او نحو ذلك نعم يمكن ان يقال بالصحة اذا تداركها المأموم بنفسه كان قرء السورة في الفرض الاول او قرء موضع غلط الامام صحيحاً بل يشمل ان يبقى ان القراءة في عهدة الامام ويكتفى بخروجه عنها باعقاده لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء (مسئلة ٣٢) اذا علم المأموم بطلان صلاة الامام من جهة من الجهات ككونه على غير وضوء او تاركاً لركن او نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به وان كان الامام معتقداً صحتها من جهة الجمل الاول هو او نحو ذلك (مسئلة ٣٣) اذا رأى المأموم في ثوب الامام او بدنه نجاسة غير معتد بها الا يعلم بها الامام لا يجب عليه ادلاؤه وحـ فانه لم انه كان سابقاً علمها بها ثم جاء لا يهزله لا يتدبر به لان صلواته حـ باطلة واقعا ولذا يجب عليه الاعادة والاقتداء اذا تذكر عدم ذلك وان لم يكن بناءً على ما لا يجوز الاقتداء لانها حـ صحيحة ولذا لا يجب عليه الاعادة

لا يمين

بغير طاهر

والقضاء اذا علم بعد الفراغ بل لا يبعد جوازه اذا لم يعلم المأموم ان الامام جاهل او ناس وان كان الاحوط الترك في هذه الصورة هذا ولو راي شيئاً هو نجس في اعتقاد المأموم بالظن الاجتهادي وليس بنجس عند الامام او شك في انه نجس عند الامام ام لا بان كان من المسائل الغلالية فالظاهر جواز الاقتداء مطلقاً سواء كان الامام جاهلاً او ناسياً او غافاً (مسئلة ٣٤) اذا تبين بعد الصلوة كون الامام فاسقاً او كافراً او غير منطهر او تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له او ناسياً لنجاسة غير معفو عنها في يده انثبته انكشف بطلان الجماعة لكن صلوة المأموم صحيحة اذا لم يزد ركناً او ينقصه مما يخل بصلوة المفرد المتابعة واذا تبين ذلك في الاثناء نوى الانفراد وجب عليه القرائة مع بقاء محلها وكذا لو تبين كونه امرئاً ونحوها من لا يجوز امامته للرجل خاصة او طائفاً كالجذون وغير البالغ ان قلنا بعدم صحة امامته لكن الاحوط اعادة الصلوة في هذا الفرض بل في الفرض الاول وهو كونه فاسقاً او كافراً الخ (مسئلة ٣٥) اذا نسي الامام شيئاً من واجبات الصلوة ولم يعلم به المأموم صحته صلواته حتى لو كان النسي ركناً اذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلوة واما اذا علم به المأموم نسيه عليه ليندرك ان نسي عمله وان لم يكن او لم يتنبه او ترك تنبيهه حيث انه غير واجب عليه وجبة الانفراد ان كان النسي ركناً او قرائة في مورد محتمل الامام مع بقاء محلها بان كان قبل الركوع وان لم يكن ركناً ولا قرائة او كانت قرائة وكان الثقات المأموم بعد فوت محل تداركها كما بعد السخول في الركوع فالاقوى جواز بقائه على الاتمام وان كان الاحوط الانفراد او الاعادة بعد الاتمام (مسئلة ٣٦) اذا تبين للامام بطلان صلواته من جهة كونه محدثاً او تاركاً لشرط اوجزه ركن او غير ذلك فان كان بعد الفراغ لا يجب عليه اعلام المأمومين وان كان في الاثناء فالظاهر وجوبه (مسئلة ٣٧) لا يجوز الاقتداء بامام يرى نفسه مجتهداً وليس بجهد مع كونه جاهلاً براه وكذا لا يجوز الاقتداء بقليل من ليس اهلاً للتقليد اذا كانوا مقصرين في ذلك بل مطلقاً على الاحوط الا اذا علم صلواته موافقة للواقع من حيث انه يأتي بكل ما هو محتمل الوجوب من الاجزاء والشرائط ويترك كل ما هو محتمل المانع لكنه فرض بعيد لكثرة ما يتعلق بالصلوة من المقدمات واسرائط والكيفيات وان كان آتياً بجميع افعالها واجزائها ويتكفل حمل الله على الصحة مع ما علم منه من بطلان اجتهاده او تقليده (مسئلة ٣٨) اذا دخل المصلون في الصلاة معتدلاً بدخول الوقت والمأموم يعتقد عدمه فوشاك فيه لا يجوز له الابتداء في الصلوة ثم اذا علم بالدخول في اثناء صلوة الامام جاز له الاجتهاد

به نعم لودخل الامام نسياناً من غير مراعات لوقت او عمل بظن غير معتبر لا يجوز الاجتماع به
وان علم المأموم بالدخول في الاثناء لبطلان صلوة الامام ح واقفاً ولا ينفعه دخول الوقت
في الاثناء في هذه الصورة لانه مختص بما اذا كان عالماً او غافاً بالظن المعتبر ﴿فصل في شرائط
امام الجماعة﴾ يشترط فيه امور البلوغ والعقل والايمان والعدالة وان لا يكون ابن زنا
والذكورة اذا كانت المأمومون او بعضهم رجالاً وان لا يكون قاعداً للفائتين ولا مضطجماً
للقاعدين ولا من لا يحسن القراءة بعدم اخراج الحرف من مخزجه او ابداله باخر او حذفه او ضو
ذلك حتى الثن في الاعراب وان كان لعدم استطاعته غير ذلك (مسئلة ١) لا لباس بامامة
القاعد للقاعدين والمضطجع لثله والجالس للمضطجع (مسئلة ٢) لا لباس بامامة المتيمم للمتموضي
وذي الجيرة لغيره ومستحب النجاسة من جهة المدر لغيره بل الظاهر جواز امامة المسوس
والمبطون لغيرهما غفلاً عن ثلها وكذا امامة المستحضة للطاهرة (مسئلة ٣) لا لباس بالافتداء
بين لا يحسن القراءة في غير المحل الذي يقتضها الامام عن المأموم كل ركعتين الاخيرتين على
الاقوى وكذا لا لباس بالاجتماع بين لا يحسن ما عدا القراءة من الاذكار الواجبة والمستحبة التي
لا يقتضها الامام عن المأموم اذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك (مسئلة ٤) لا يجوز امامة
من لا يحسن القراءة لثله اذا اختلفا في المحل الذي لم يحسنه واما اذا اتفقا في المحل فلا يعد
الجواز وان كان الاحوط العدم بل لا يترك الاحتياط مع وجود الامام المحسن وكذا لا يترك
جواز امامة غير المحسن لثله مع اختلاف المحل ايضاً اذا نوى الانفراد عند محل الاختلاف
ليقره نفسه ببقية القوامة لكن الاحوط العدم بل لا يترك مع وجود المحسن في هذه الصورة ايضاً
(مسئلة ٥) يجوز الافتداء بين لا يتمكن من كل الافصاح بالحروف او كل التأدية اذا كان
ممكناً من القدر الواجب فيها وان كان المأموم افصح منه (مسئلة ٦) لا يجب على غير المحسن
الاجتماع بين هو محسن وان كان هو الاحوط نعم يجب ذلك على القادر على التعلم اذا ضاق الوقت
عنه كما مر سابقاً (مسئلة ٧) لا يجوز امامة الاخرس لغيره وان كان ممن لا يحسن نعم يجوز امامته
لثله وان كان الاحوط اترك خصوصاً مع وجود غيره بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة
(مسئلة ٨) يجوز امامة المرتبة لثانها ولا يجوز للرجل ولا لثني (مسئلة ٩) يجوز امامة الخبي
ث لثاني دون الثالث وروى في الثاني (مسئلة ١٠) يجوز امامة غير البالغ لغير البالغ (مسئلة ١١)
نسياناً من غير مراعات لوقت او عمل بظن غير معتبر لا يجوز الاجتماع به

بل يحببنا في حجب

لا يكفي

لامثالهم بل مطلقاً وان كان الاقوى الجواز في الجمع مطلقاً (مسئلة ١٢) العدالة مأكدة
الاجتناب عن الكبائر وعن الاصرار على الصلة ووعن منافيات المروة العدالة على عدم مبالاة
صرتكها بالدين ويكفي حسن الظاهر الكاشف ظناً عن تلك الملكية (مسئلة ١٣) المعصية
الكبيرة هي كل معصية ورد النص بكونها كبيرة كجملة من المعاصي المذكورة في محلها اوورد
التوحيد بالنار عليه في الكتاب اوالسنة صريحاً اوضمناً اوورد في الكتاب اوالسنة كونه اعظم
من احدى الكبائر المنصوصة اوالموعود عليها بالنار اوكان عظيماً في انفس اهل الشرع (مسئلة ١٤)
اذا شهد عدلان ببدالة شخص كفى في ثبوتها اذا لم يكن معارضاً بشهادة عدلين آخرين بل وشهادة
عدل واحد بعدها (مسئلة ١٥) اذا اخبر جماعة غيره معلومين بالعدالة بعد الله وحصل الاطمينان
كفى بل يكفي الاطمينان اذا حصل من شهادة عدل واحد وكذا اذا حصل من افتداء عدلين
به او من افتداء جماعة مجهولين به والحاصل انه يكفي الوثوق والاطمينان للشخص من اى وجه
حصل شرط كونه من اهل الفهم والخبرة والبصيرة والمعرفة بالمسائل لان الجهال ولايمان يحصل
له الاطمينان والوثوق باحدى شي كخالب الناس (مسئلة ١٦) الاحوط ان لا يصدى الامامة
من يعرف نفسه بعدم العدالة وان كان الاقوى جوازه (مسئلة ١٧) الامام الزايب في المسجد
اولى بالامامة من غيره وان كان غيره افضل منه لكن الاولى له تقدم الافضل وكذا صاحب
المنزل اولى من غيره المأذون في الصلوة والا فلا يجوز بدونه اذنه واولى ايضا تقدم الافضل
وكذا الهاشمي اولى من غيره المساوي له في الصفات (مسئلة ١٨) اذا تشاح الائمة رغبة في زواج
الامامة لا لفرض دينوى رجع من قدمه المامومون جميعهم فندياً ناشياً عن ترجيح شرعى لا لغراض
دينية وان اختلفوا افراد كل منهم تقدم شخص فالاولى ترجيح الفقيه الجامع للشرائط خصوصاً
اذا انضم اليه شدة التقوى والورع فان لم يكن اوتعدد فالاولى تقدم الاجود فرائة ثم الاقله
في احكام الصلوة ومع التساوى فيها فالافقه في سائر الاحكام غير ما للصلاة ثم الاصح في الاسلام
ثم من كانت ارجح في سائر الجهات الشرعية والظاهر ان الحال كذلك اذا كان هناك ائمة
متعددين فالاولى للاموم اختياراً لارجح الترتيب المذكور لكن اذا تعدد المرجح فيه بعض كان
اولى بمن له ترجيح من جهة واحدة والمرجحات الشرعية مضافاً الى ما ذكر كثيرة لا بد من
ملاحظتها في تحصيل الاولى وربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور مع انه يحمل اختصاص
الترتيب المذكور بصورة التشاح بين الائمة او بين المامومين لا مطلقاً فالاولى للاموم مع تعدد

الجماعة ملاحظة جميع الجهات في تلك الجماعة من حيث الامام ومن حيث اهل الجماعة من حيث
 تقويهم وقضاهم وكثرتهم وغير ذلك ثم اختيار الاربع فالاربع (مسئلة ١٩) الترجمات
 المذكورة انما هي من باب الافضلية والاستحباب لا على وجه الزوم والايجاب حتى سبغ في اولوبة
 الامام الراتب الذي هو صاحب المسجد فلا يحرم مزاحمة الغير له وان كان مفضولاً من سائر
 الجهات ايضاً اذا كان المسجد وفقاً لملكه ولا لمن لم يأذن لغيره في الاحامة (مسئلة ٢٠)
 يكره امامة الاجنم والايصر والاغلف المعذور في ترك الختان والمحدود بحمد شرعي بعد توبته
 ومن يكره المأمومون امامته والتميم للمنظر والحائلك والحجام والهباع الا لامثالهم بل الاولى
 عدم امامة كل ناقص للكامل وكل كامل للاكل ﴿فصل في مستحبات الجماعة ومكروها﴾
 اما المستحبات فامور «أحدها» ان يقف المأموم عن يمين الامام ان كان رجلاً واحداً وحلقه ان
 كانوا اكثر ولو كان المأموم امرأة واحدة وقفت خاف الامام على الجانب الايمن بحيث يكون
 يهودها محاذياً لركبة الامام او قدمه ولو كن ازيد وقفن خلفه ولو كان رجلاً واحداً وامرأة
 واحدة او اكثر وقف الرجل عن يمين الامام والامرأة خلفه ولو كانوا رجلاً ونساءً اصطفا
 خلفه واصطفت النساء خلفهم بل الاحوط مراعات المذكورات هذا اذا كان الامام رجلاً
 واما في جماعة النساء فالاولى وقوفهن صفّاً واحداً او ازيد من غير ان تبرز امامهن من بينهن
 «الثاني» ان يقف الامام في وسط الصف «الثالث» ان يكون في الصف الاول اهل الفضل
 ممن له منزلة في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى وان يكون يمينه لافضلهم في الصف الاول
 فانه افضل الصفوف «الرابع» الوقوف في القرب من الامام «الخامس» الوقوف في ميامن
 الصفوف فانها افضل من ميامرها هذا في غير صلاة الجماعة واما في افضل الصفوف اخرها
 «السادس» اقامة الصفوف واعتدالها وصد الفرج الرافعة فيها والحاذات بين المناكب «السابع»
 تقارب الصفوف بعضها من بعض بان لا يكون ما بينها ازيد من مقدار سقط جسد الانسان
 اذا سجد «الثامن» ان يصلي الامام بصلاة اضعف من حلقه بان لا يطيل في افعال الصلاة من
 الثبوت والركوع والسجود الا اذا علم حب التطويل من جميع المأمومين «التاسع» ان يشغل
 المأموم في سجدة جليله تعالى بالتسبيح والتهليل والتحميد والثناء اذا اكمل القراءة قبل ركوع
 السجدة «العاشر» ان لا يقوم الامام من مقامه بعد التسليم بل يبقى

الاحوط ويستحب له ان يستيب من يتم بهم الصلوة عند مفارقه لم ويكره استنابة المسبوق
 ركة اواز يد بل الاولى عدم استنابة من لم يشهد الاقامة «الحادي عشر» ان يسمع الامام
 من خلفه القراءة الجهرية والاذكار ما لم يبلغ العلو المفرد «الثاني عشر» ان يبطل ركوعه اذا
 احس بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظاراً للداخلين ثم يرفع رأسه وان احس بدخول
 «الثالث عشر» ان يقول المأموم عند فراغ الامام من الفاتحة الحمد لله رب العالمين «الرابع
 عشر» قيام المأمومين عند قول المؤذن قد قامت الصلوة (واما المكروهات) فامور ايضا
 «احدها» وقوف المأموم وحده في صف وحده مع وجود موضع في الصفوف ومع امتلائها
 فليقف اخر الصفوف واحذاه الامام «الثاني» التنفل بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة بل
 عند الشروع في الاقامة «الثالث» ان يخص الامام نفسه بالعشاء اذا اخترع الدعاء من عنده نفسه
 واما اذا قرء بعض الادعية المأثورة فلا «الرابع» التكلم بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة
 بل يكره في غير الجماعة ايضا كما مر الا ان الكراهة فيها اشد الا ان يكون المأمومون اجتماعين
 شتى وليس لم امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم بالان «الخامس» اسماع المأموم
 الامام ما يقوله بعضا او كلا «السادس» ايتام الحاضر بالسافر والعكس مع اختلاف صلواتها
 قصرامة اما مع عدم الاختلاف كالايتمام في الصبح والمغرب فلا كراهة وكذا في غيرهما
 ايضا مع عدم الاختلاف كما لو اتم القاضي بالمؤدى والعكس وكما في مواطن التغيير اذا اختلف
 المسافر التمام ولا يلحق نقصان الفرضين بقصر القصر والتمام بها في الكراهة كما اذا اتم الصبح
 بالظهر او المغرب او في العشاء والعكس (مسئلة ١) يجوز لكل من الامام والمأموم عند انتهاء
 صلوته قبل الاخر بان كان مقصراً والاخر متما او كان المأموم مسبوقاً ان لا يسلم وينتظر الاخر
 حتى يتم صلوته ويصل الى التسليم فيسلم معه خصوصاً للمأموم اذا اشتغل بالذكر والحمد ونحوها
 الى ان يصل الامام والاحوط الانصراف على صورة لا تقوت الموالات وامام فواتها فيه اشكال
 من غير فرق بين كون المنظر هو الامام او المأموم (مسئلة ٢) اذا شك المأموم بعد السجدة
 الثانية من الامام انه سجد معه السجدةتين او واحدة يجب عليه الاتيان باخرى اذا لم يجاوز
 اخل (مسئلة ٣) اذا اقتدى المغرب بعشاء الامام وشك في حال القيام انه الرابعة او الثالثة
 ينتظر حتى ياتي الامام بالركوع والسجدةتين حتى يتبين له الحال فان كان في الثالثة اتي بالقيمة وصحت
 الصلوة وان كان في الرابعة يحلس ويشهد ويسلم ثم يسجد سجدتين السهو لكل واحد من الزيادات

من قوله بحول الله وللقيام وللتسبيحات ان اتى بها او بعضها (مسئلة ٤) اذا راى من غاويل كبيرة لا يجوز الصلوة خلفه الا ان جوب مع فرض بقاء الملكة فيه فيخرج عن العدالة بالمصية ويعود اليها بمجرد التوبة (مسئلة ٥) اذا راى الامام يصلى ولم يعلم انها من اليومية او من النوافل لا يصح الاقتداء به وكذا اذا احتمل انها من الفرائض التى لا يصح اقتداء اليومية بها وان علم انها من اليومية لكن لم يدركها ائمة صلوة من الخمس او انها اداء او قضاء او انها قصر او تمام لا بأس بالاقتداء ولا يجب احراز ذلك قبل الشغل كما لا يجب احرازه في اى ركعة حكما ص (مسئلة ٦) القدر المتيقن من اغتفار زيادة الركوع للمتابعة سهواً زيادته مرة واحدة في كل ركعة واما اذا زاد في ركعة واحدة ازيد من مرة كأن رفع رأسه قبل الامام سهواً ثم عاد للمتابعة ثم رفع ايضاً سهواً ثم عاد فيشكل الغتفار فلا يترك الاحتياط بحعادة الصلوة بعد الاتمام وكذا في زيادة السجدة القدر المتيقن اغتفار زيادة سجدتين في ركعة واما اذا زاد اربع فشكل (مسئلة ٧) اذا كان الامام يصلى اداء او قضاء يقيناً والمأموم مخوضراً بمن يصلى احتياطياً بشكل اجراء حكم الجماعة من اغتفار زيادة الركن لعدم احراز كونها صلوة نعم لو كان الامام او المأموم او كلاهما يصلى باستصحاب الطهارة لا بأس بجرىان حكم الجماعة لانه وان كان لم يجرز كونها صلوة واقعية لاحتمال كون الاستصحاب مخالفاً للواقع الا انه حكم شرعى ظاهرى بخلاف الاحتياط فانه ارشادى وليس حكماً ظاهرياً وكذا لو شك احدهما في الايتان بركن بعد تجاوز المحل فانه ح وان لم يجرز بحسب الواقع كونها صلوة لكن مفاد قاعدة التجاوز ايضاً حكم شرعى لفي في ظاهر الشرع صلوة (مسئلة ٨) اذا فرغ الامام من الصلوة والمأموم في التشهد او في السلام الاول لا يلزم عليه نية الانفراد بل هو باقى على الاقتداء صرفاً (مسئلة ٩) يجوز للمأموم المسبوق بركعة ان يقوم بعد السجدة الثانية من رابعة الامام التى هي ثالثته وينفرد ولكن يستحب له ان يتابعه في التشهد متجافياً الى ان يسلم ثم يقوم الى الرابعة (مسئلة ١٠) لا يجب على المأموم الاصغاء الى قراءة الامام في الركعتين الاوليين من الجهرية اذا سمع صوته لكنه احوط (مسئلة ١١) اذا عرف الامام بالعدالة ثم شك في حدوث نفسه جاز له الاقتداء به عملاً بالاستصحاب وكذا لو راى منه شيئاً وشك في انه موجب للفسق ام لا (مسئلة ١٢) يجوز للمأموم مع شك السلف ان يتقدم الى الصف السابق او يتأخر الى اللاحق اذا راى خلافاً فيها لكن سميحاً لا يشترط، عن مسألة قيمتية له رقم ٤٤٠ (مسئلة ١٣) يستحب انتظار الجماعة اماماً او مأموماً

وهو افضل من الصلوة في اول الوقت منفرداً وكذا يستحب اختيار الجماعة مع التخفيف على الصلوة فرأى مع الاطالة (مسئلة ١٤) يستحب الجماعة في العقيقة لواحدة وقراءة التسمية للرجال والنساء ولكن تكره الجماعة في بطون الاودية (مسئلة ١٥) يستحب اختيار الامامة على الافتداء للملأمام اذا احسن بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده مثل اجر من صلى مقتدياً به ولا ينقص من اجره شيء (مسئلة ١٦) لا بأس بالافتداء بالبعد اذا كان عارفاً بالصلوة واسكانها (مسئلة ١٧) الاحوط ترك القراءة في الاولين من الاخفاته وان كان الاقوى الجواز مع الكراهة كما مر (مسئلة ١٨) يكره تمكين الصبيان من الصف الاول على ما ذكره المشهور وان كانوا عييين (مسئلة ١٩) اذا صلى منفرداً او جماعة واحتمل فيها خلافاً للواقع وان كان صحيحه سيفي ظاهر الشرع يجوز بل يستحب ان يعيدها منفرداً او جماعة واما اذا لم يحتمل فيها خلافاً صلى منفرداً ثم وجد من صلى تلك الصلوة جماعة يستحب له ان يعيدها جماعة اماماً كن او اماماً بل لا يبعد جواز اعادة الجماعة اذا وجد من صلى غير تلك الصلوة كما اذا صلى الظهر فوجد من صلى العصر جماعة لكن القدر الثابت من الصلوة الاولى واما اذا صلى جماعة اماماً او اماماً فبشكل استحب اعادة الجماعة وكذا بشكل اذا صلى اثنان منفرداً ثم ارادوا الجماعة ففتدى احدهما بالآخر من غير ان يكون هناك من لم يصل (مسئلة ٢٠) اذا ظهر بعد اعادة الصلوة جماعة ان الصلوة الاولى كانت باطلة يحترق بالمعادة (مسئلة ٢١) في المعادة اذا اراد نية الوجه بنوى التذب لا الوجوب على الاقوى

﴿ فصل في الخلل الواقع في الصلوة ﴾

اي الاخلال بشيء مما يعتبر فيها وجوداً او عدماً (مسئلة ١) اخلل اما ان يكون من محمد او من جهل او صهو او اضطرار او اكراه او بالشك ثم اما ان يكون بزيادة او نقصان او بالزيادة او غيره ولو يجزءه تنحب كالفتوى في غير الركعة الثانية او فيها في غير عملها او بركعة والنقصان اذا بشرط ركن كالطيارة من الحدث والقبلة او بشرط غير ركن او يجزءه ركن او غير ركن او بكيفية كالجهل والاختلاف والترتيب والمواالات او بركعة (مسئلة ٢) اخلل العمدي موجب لبطلان الصلوة باقائه من الزيادة والنقصان حتى بالاخلال بحرف من القراءة او الاذكار او بحركة او بالمواالات بين حروف كلمة او كلمات آية او بين بعض الافعال مع بعض وكذا اذا غابت

لا يخلل الصلاة

الموالة سهواً أو اضطراراً لسعال أو غيره ولم يتدارك بالتكرار متعمداً (مسئلة ٣) إذا حصل
الاخلال بزيادة أو نقصان جهلاً بالحكم فإن كان يترك شرط ركن كالاخلال بالطهارة الحدثية
أو بالقبلة بأن صلى مستديراً أو إلى اليمين أو اليسار أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله أو بنقصان ركعة
أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنية أو بزيادة ركن بطلت الصلوة وإن كان الاخلال بسائر
الشروط أو الأجزاء زيادة أو نقصاناً فلا يحوط بالعمد في البطلان لكن الأقوى إجراء
حكم السهو عليه (مسئلة ٤) لا فرق في البطلان بالزيادة العمدية بين أن يكون في ابتداء النية
أو في الإثناء ولا بين الفعل والقول ولا بين الموانئ لأجزاء الصلوة والمخالف لها ولا بين قصد
الوجوب بها والتدب نعم لا بأس بما يأتي به من القراءة والذكر في الإثناء لا بعنوان أنه منها ما لم
يحصل به المحو المعروضة وكذا لا بأس باتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجية المباحة كملك الجسد
ونحوه إذا لم يكن ماحياً للمعروضة (مسئلة ٥) إذا اخل بالطهارة الحدثية ساهياً بأن ترك الوضوء
أو الغسل أو التيميم بطلت صلواته وإن تذكر في الإثناء وكذا لو تبين بطلان أحد هذين من جهة
ترك جزء أو شرط (مسئلة ٦) إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت وكذا لو صلى إلى اليمين
أو اليسار أو مستديراً فيجب عليه إعادة أو القضاء (مسئلة ٧) إذا اخل بالطهارة الظهنية في
البدن أو اللباس ساهياً بطلت وكذا إن كان جاهلاً بالحكم أو كان جاهلاً بالموضوع وعلم أنه
الإثناء مع سعة الوقت وإن علم بعد الفراغ صححت وقد مر التفصيل سابقاً (مسئلة ٨) إذا
اخل بستر المعروضة سهواً فلا أقوى عدم البطلان وإن كان هو الاحوط وكذا لو اخل بشرائط
السائر عدا الطهارة من الماكولية وعدم كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك (مسئلة ٩) إذا اخل
بشرائط المكان سهواً فلا أقوى عدم البطلان وإن كان احوط فيما عدا الإباحة بل فيها أيضاً
إذا كان هو الفاصب (مسئلة ١٠) إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً أما لتجاصفه
أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلوة وإن كان هو الاحوط وقد مر هذه المسائل
في مبادئ النصول السابقة (مسئلة ١١) إذا زاد ركعة أو ركعتين أو سجدة أو ركعة أو
تكبيرة أو غيرها من غير أن يكون ذلك زيادة الركوع أو السجدة أو التكبيرة في الجماعة
أو غيرها من الأجزاء غير الأركان كسجدة واحدة أو تشهد أو نحو ذلك (مسئلة ١٢)
إذا زاد ركعة أو ركعتين أو سجدة أو ركعة أو تكبيرة أو غيرها من الأجزاء غير الأركان فلا تنقض الإبقاء على الركعة أو
السجدة أو التكبيرة بناء على أنها الفاسخ بل على القول بالاختيار

لا تقصر زيادتها (مسئلة ١٢) يستثنى من بطلان الصلوة بزيادة الركعة ماذا نسي المسافر صفة
او نسي ان يحكمه القصر فانه لا يجب القضاء اذا تذكر خارج الوقت ولكن يجب الاعادة اذا
تذكر في الوقت كما سيأتي انشأ (مسئلة ١٣) لافرق في بطلان الصلوة بزيادة ركعة بين ان
يكون قد تشهد في الرابعة ثم قام الى الخامسة او جلس بمقدارها كذلك اولا وان كان الاحوط في
حالتين الصورتين اتمام الصلوة لتذكر قبل الفراغ ثم اعادتها (مسئلة ١٤) اذا سعى عن الركوع
حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلوته وان تذكر قبل الغسل فيها رجع واتي به وصحت
صلوته وبسجد سجدة السهو لكل زيادة ولكن الاحوط مع ذلك اعادة الصلوة لو كان التذكر
بعد الغسل في السجدة الاولى (مسئلة ١٥) لو نسي السجدين ولم يذكر الا بعد الغسل سفي
الركوع من الركعة التالية بطلت صلوته ولو تذكر قبل ذلك رجع واتي بها واعاد ما فعله سابقا
بما هو مرتب عليها بعدها وكذا تبطل الصلوة لو نسيها من الركعة الاخيرة حتى سلم واتي بما يبطل
الصلوة عمدا وصحوا كالمحدث والاعتماد وان تذكر بعد السلام قبل الاثنيان بالمبطل فالافرق ايضا
البطلان لكن الاحوط التدارك ثم الاثنيان بما هو مرتب عليها ثم اعادة الصلوة وان تذكر قبل
السلام اتي بها وبما بعدها من التشهد والتسليم وصحت صلوته وعليه سجدة السهو بزيادة التشهد
او بفضه والتسليم المستحب (مسئلة ١٦) لو نسي الثانية او تكبيرة الاحرام بطلت صلوته سواء تذكر
في الاثناء او بعد الفراغ فيجب الاستيناف وكذا لو نسي القيام حال تكبيرة الاحرام وكذا لو نسي
القيام المتصل بالركوع بان ركع لاعن قيام (مسئلة ١٧) لو نسي الركعة الاخيرة فذكرها بعد
التشهد قبل التسليم قام واتي بها ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلوة عمدا
وصحوا قام وان لم يذكرها بعده استأنف الصلوة من راس من غير فرق بين الرابعة وغيرها وكذا
لو نسي ازيد من ركعة (مسئلة ١٨) لو نسي ماعدا الاركان من اجزاء الصلوة لم تبطل صلوته
وح فان لم يبق محل التدارك وجب عليه سجدة السهو لقيصة وفي نسيان السجدة الواحدة
والتسليم يجب قضاؤها ايضا بعد اداء ركعة قبل سجدة السهو وان بقي محل التدارك وجب العود
للتسليم ثم الاثنيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقا وسجدة السهو لكل زيادة وفوت محل
التدارك اما بالغسل فيركن بعده على وجهه لو تذكر التسليم بزيادة الركعة وانما يكون محله
في فعل خاص جاز محل ذلك الفعل كالتذكر في الركوع والسجود اذا سبه وتذكر بعد رفع الرأس
منها واما بالتذكر بعد السلام الواجب لو نسي القراءة او الذكر او بعضها او الترتيب فيها او

أصراها أو القيام فيها أو الطائفة فيه وذكر بعد الدخول في الركوع فات محل التدارك فيتم الصلوة ويسجد سجدة في السهو للقصاص إذا كان المتسى من الأجزاء لالحلل الترتيب والطائفة مما ليس بجزءه وإن ذكر قبل الدخول في الركوع رجع وتدارك واتى بما بعده وسجد سجدة في السهو لزيادة ما أتى به من الأجزاء نعم في نسيان القيام حال القراءة أو الذكر ونسيان الطائفة فيه لا يعد فوت محلها قبل الدخول في الركوع أيضاً لاحتمال كون القيام واجباً حال القراءة لاشترط فيها وكذا كون الطائفة واجبة حال القيام لاشترط فيه وكذا الحلل في الطائفة حال التشهد وصاير الأذكار فالأحوط العود والائتيان بقصد الاحتياط والقربة لا بقصد الجزئية ولو نسي الذكر في الركوع أو السجود أو الطائفة حاله وذكر بعد رفع الرأس منها فات محلها ولو تذكر قبل الرفع أو قبل الخروج عن مسمى الركوع وجب الائتيان بالذكر ولو كان المتسى الطائفة حال الذكر فالأحوط أعادته بقصد الاحتياط والقربة وكذا لو نسي وضع أحد المساجد حال السجود ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكر بعد الدخول في السجدة الثانية فات محله وأما لو تذكر قبله فلا يعد وجوب العود إليه لعدم استلزامه الإعادة سجدة واحدة وليست يركن كأنه كك لو نسي الانتصاب من السجدة الأولى وتذكر بعد الدخول في الثانية لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلوة ولو نسي الطائفة حال أحد الانتصابين احتمل فوت المحل وإن لم يدخل في السجدة كإسقاط نظيره ولو نسي السجدة الواحدة أو التشهد وذكر بعد الدخول في الركوع أو بعد السلام فات محلها ولو ذكر قبل ذلك تداركها ولو نسي الطائفة في التشهد فالحال كما مر من أن الأحوط الإعادة بقصد القربة والاحتياط والأحوط مع ذلك إعادة الصلوة أيضاً لاحتمال كون التشهد زيادة حميدة خاصة إذا تذكر نسيان الطائفة فيه بعد القيام (مسئلة ١٩) لو كان المتسى الجهر أو الالحفات لم يجب التدارك بإعادة القراءة أو الذكر على الأقوى وإن كان أحوط إذا لم يدخل في الركوع

❁ فصل في الشك ❁

وهو إما في أصل الصلوة وأنه هل أتى بها أم لا وإما في شرائطها وإما في أجزائها وإما في ركعاتها (مثلة ١) إذا شك في أنه هل صلى أم لا فإن كان بعد مضي الوقت لم يلتفت وبني على أنه صلى سواء كان شك في صلوة واحدة أو في الصلوتين وإن كان في الوقت وجب الائتيان بها كان شك في أنه هل صلوة الصبح أم لا أو هل صلى الظهريين أم لا أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه هل صلى الظهري

ام لا ولو علم انه صلى العصر ولم يدرك انه صلى الظهر ام لا فيعمل جواز البناء على انه ملاحا
 لكن الاحوط الاتيان بها بل لا يخفى عن قوة بل وكذلك لو لم يبق الا مقدار الاختصاص بالعصر
 وعلم انه اتى بها وشك في انه اتى بالظهر ايضا ام لا فان الاحوط الاتيان بها وان سكت احتال
 البناء على الاتيان بها واجراء حكم الشك بعد مضي الوقت هنا اقوى من السابق نعم لو بقي من الوقت
 مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الاتيان بها او شك فيه وكان شاكفا الاتيان بالظهر
 وجب الاتيان بالعصر ويجرى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة الى الظن لكن الاحوط قضاء
 الظهر ايضا (مسئلة ٢) اذا شك في فعل الصلوة وقد بقي من الوقت مقدار ركعة فهل ينزل منزلة
 تمام الوقت او لا وجهان اقويهما الاول اما لو بقي اقل من ذلك فالاقوى كونه بمنزلة الخروج
 (مسئلة ٣) لو ظن فعل الصلوة فالظاهر ان حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت او
 في خارجه وكذا لو ظن عدم فعلها (مسئلة ٤) اذا شك في بقائه الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء
 (مسئلة ٥) لو شك في اثناء صلوة العصر فانه صلى الظن ام لا فان كان في الوقت المختص بالعصر
 يتي على الاتيان بها وان كان في الوقت المشترك عدل الى الظن بعد البناء على عدم الاتيان بها
 (مسئلة ٦) اذا علم انه صلى احدى الصلوتين من الظن او العصر ولم يدرك المعين منها يجوز به
 الاتيان بربع ركعات بقصد مافي القيمة سواء كان في الوقت اوفى خارجه نعم لو كان في وقت
 الاختصاص بالعصر يجوز له البناء على انه ما في به هو الظن فينبوي ليا باق به العصر ولو علم
 انه صلى احدى العشاءين ولم يدرك المعين منها وجب الاتيان بها سواء كان في الوقت اوفى
 خارجه وهنا ايضا لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء يتي على ان مافي به هو المذهب وان الباقي
 هو العشاء (مسئلة ٧) اذا شك في الصلوة في اثناء الوقت ونسي الاتيان بها وجب عليه القضاء
 اذا تذكر خارج الوقت وكذا اذا شك واعتقد انه خارج الوقت ثم تبين ان شكه كان في اثناء
 الوقت ولما اذا شك واعتقد انه في الوقت فترك الاتيان بها عمداً او سهواً ثم تبين ان شكه كان
 خارج الوقت فليس عليه القضاء (مسئلة ٨) حكم كثير الشك في الاتيان بالصلوة وعدمه حكم
 غيره فيجري فيه التفصيل بين كونه في الوقت وخارجه واما الوسواسي فالظاهر انه يبنى على
 الاتيان وان كان في الوقت (مسئلة ٩) اذا شك في بعض شرائط الصلوة فاما ان يكون قبل
 الشروع فيها اوفى اثنائها او بعد الفراغ منها فان كان قبل الشروع فلا بد من احرار ذلك الشرط
 ولو بالاستصحاب ونحوه من الاصول وكذا اذا سكت في الاثناء وان كان بعد الفراغ منها حكم

بصحتها وان كان يجب احرازه للصلاة الاخرى وقد مر التفصيل في مطاوي الابحاث السابقة
 (مسئلة ١٠) اذا شك في شيء من افعال الصلاة فاما ان يكون قبل الدخول في الغير المرتب عليه
 واما ان يكون بعده فان كان قبله وجب الاتيان كما اذا شك في الركوع وهو قائم او شك في
 السجدة بين او السجدة الواحدة ولم يدخل في القيام او التشهد وهكذا لو شك في تكبيرة الاحرام
 ولم يدخل فيها بعدها او شك في الحمد ولم يدخل في السورة او فيها ولم يدخل في الركوع او القنوت
 وان كان بعده لم يثقف وبني على انه اتى به من غير فرق بين الاولين والاخيرتين على الاصح
 والمراد بالغير مطلق الغير المرتب على الاول كالسورة بالنسبة الى الفاتحة فلا يثقف الى الشك
 فيها وهو آخذ في السورة بل ولا الى اول الفاتحة او السورة وهو في آخرها بل ولا الى الآية وهو
 في الآية المتأخرة بل ولا الى اول الآية وهو في آخرها ولا فرق بين ان يكون ذلك الغير جزء
 واجبا او مستحبيا كالقنوت بالنسبة الى الشك في السورة والاستعاذة بالنسبة الى تكبيرة الاحرام
 والاستغفار بالنسبة الى التسبيحات الاربعة فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في احد
 المذكورات لم يثقف كما انه لا فرق في المشكوك فيه ايضا بين الواجب والمستحب والظاهر عدم
 الفرق بين ان يكون ذلك الغير من الاجزاء او مقدماتها فلو شك في الركوع او الانصباب منه بعد
 الهوى لل سجود لم يثقف نعم لو شك في السجود وهو آخذ في القيام وجب عليه العود وفي الحاق
 التشهد به في ذلك وجه الا ان الاقوى خلافه فلو شك فيه بعد الاخذ في القيام لم يثقف والفارق
 النص الدال على العود في السجود فيقتصر على موردده ويحمل بالقاعدة في غيره (مسئلة ١١)
 الاقوى جريان الحكم المذكور في غير صلوة المختار فمن كان فوضه الجلوس مثلاً وقد شك في
 انه هل مجد ام لا وهو في حال الجلوس الذي هو بدل عن القيام لم يثقف وكذا اذا شك في
 التشهد نعم لو لم يعلم انه الجلوس الذي هو بدل عن القيام او جلوس للسجدة او للتشهد وجب
 التدارك لسد احراز الدخول في الغير ح (مسئلة ١٢) لو شك في صحة ما اتى به وفساده لافي
 اصل الاتيان فان كان بعد الدخول في الغير ولا اشكال في عدم الالتفات وان كان قبله فلاقوى
 عدم الالتفات ايضا راء كذا الاحوط الامام والاحتياط ان كان من الافعال والتدارك ان
 كان من القرائة او الاذكار استحب تكبيرة الاحرام (مسئلة ١٣) اذا شك في فعل قبل دخوله
 في الغير فاق به ثم تبين بعد ذلك كذا آتيا به فان كان ركعا بطلت الصلاة والا فلا نعم
 يجب عليه مجدداً لانه لا زيادة في التكبير من غير ان يثقف ثم تبين عدم الاتيان

ابنك الاحتياط
في الاما

ه فان كان محل تدارك المنسي باقياً بان لم يدخل في ركن بعده تداركه والا فان كان ركناً بطلت الصلوة والأفلا ويجب عليه مجدداً السهو والتنقيصة (مسئلة ١٤) اذا شك في التسليم فان كان بعد الدخول في صلوة اخرى اوفى التعقيب لو بعد الاتيان بالمنايات لم يثفت وان كان قبل ذلك اتى به (مسئلة ١٥) اذا شك الماموم في انه كبر للاحرام ام لا فان كان بهيئة المصلى جامعة من الانصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يثفت على الاقوى وان كان الاحوط الاتمام والاعادة (مسئلة ١٦) اذا شك وهو في فعل في انه هل شك في بعض الافعال المتقدمة ام لا لم يثفت وكذا لو شك في انه هل صلى ام لا وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك فيه انه صلى عنه اولاً نعم لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه اتى به على الاصح

﴿ يصل في الشك في الركعات ﴾ (مسئلة ١) الشكوك الموجبة لبطالان الصلوة ثمانية

« احدها » الشك في الصلوة الشائبة كالصبح وصلوة السفر « الثاني » الشك في الثلاثية كالمغرب « الثالث » الشك بين الواحدة والازيد « الرابع » الشك بين الاثنتين والازيد قبل اكمال السجدين « الخامس » الشك بين الاثنتين والخمس والازيد وان كان بعد الاكمال « السادس » الشك بين الثالث والست والازيد « السابع » الشك بين الاربعة والست والازيد « الثامن » الشك بين الركعات بحيث لم يدرك صلى (مسئلة ٢) الشكوك الصحيحة تسعة في الرباعية « احدها » الشك بين الاثنتين والثلاث بعد اكمال السجدين فانه ينبغي على الثالث وياق بالرابعة ويتم صلوته ثم يحاط ركعة من قيام اوركتين من جلوس والاحوط اختيار الركعة من قيام واحوط منه الجمع بينهما بتقديم الركعة من قيام واحوط من ذلك استئناف الصلوة مع ذلك ويتحقق اكمال السجدين باتمام الذكر الواجب من السجدة الثانية على الاقوى وان كان الاحوط اذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الاعادة وكذا في كل مورد يفسد اكمال السجدين « الثاني » الشك بين الثالث والاربعة في اى موضع كان وحكمه كالاول الا ان الاحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس ومع الجمع تقديمها على الركعة من قيام « الثالث » الشك بين الاثنتين والاربعة بعد الاكمال فانه ينبغي على الاربعة ويتم صلوته ثم يحاط بركتين من قيام « الرابع » الشك بين الاثنتين والثلاث والاربعة بعد الاكمال فانه ينبغي على الاربعة ويتم صلوته ثم يحاط بركتين من قيام وركعتين من جلوس والاحوط تأخير الركعتين من جلوس « الخامس » الشك بين الاربعة والخمس بعد اكمال السجدين فينبى على الاربعة ويشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو « اله اوس »

الشك بين الاربع والخمس حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شكه الى ما بين الثلث والاربع فيتم صلوته ثم يجنأ بركنين من جلوس اوركة من قيام « السابع » الشك بين الثلث والخمس حال القيام فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى ما بين الاثنين والاربع فيبقى على الاربع ويعمل عمله « الثامن » الشك بين الثلث والاربع والخمس حال القيام فيهدم القيام ويرجع شكه الى الشك بين الاثنين والثلث والاربع فيتم صلوته ويعمل عمله « التاسع » الشك بين الخمس والست حال القيام فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى ما بين الاربع والخمس فيتم ويسجد سجدة في السهو مرتين ان لم يشتغل بالقراءة او التسبيحات والا فثلاث مرات وان قال بحول الله فاربع مرات مرة للشك بين الاربع والخمس وثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله بحول الله والقيام والقراءة او التسبيحات والاحوط في الاربع المأخوذة بعد البناء وعمل الشك اعادة الصلوة ايضا كما ان الاحوط في الشك بين الاثنين والاربع والخمس والشك بين الثلث والاربع والخمس العمل بموجب الشك ثم الاحتياط (مسألة ٣) الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسعة موجب للبطلان كما عرفت لكن الاحوط فيها اذا كان الطرف الاقل صحيحا والاكثر باطلا كالثلاث والخمس والاربع والست ونحو ذلك البناء على الاقل والاقام ثم الاعادة وفي مثل الشك بين الثلث والاربع والست يجوز البناء على الاكثر الصحيح وهو الاربع والاقام وعمل الشك بين الثلث والاربع ثم الاعادة او البناء على الاقل وهو الثلث ثم الاقام ثم الاعادة (مسألة ٤) لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان او البناء بمجرد حدوثه بل لابد من التورى والتأمل حتى يحصل له ترجيح احد الطرفين او يستقر الشك بل الاحوط في الشكوك الغير الصحيحة التورى اليه ان تفنى صورة الصلوة او يحصل اليأس من العلم والظن وان كان الاقوى جواز الابطال بعد استقرار الشك (مسألة ٥) المراد بالشك في الركعات تساوى الطرفين لاما يشتمل الظن فانه في الركعات بحكم اليقين سواء في الركنين الاولين والاخيرين (مسألة ٦) في الشكوك المعتبر فيها اكمال السجدتين كالشك بين الاثنين والثلث والشك بين الاثنين والاربع والشك بين الاثنين والثلاث والاربع اذا شك مع ذلك في اتيان السجدتين او احدهما وعدمه ان كان ذلك حال الجلوس قبل السجود في القيام او التشهد بطلت الصلوة لانه محكوم بعدم الاتيان بها او باحدها فيكون قبل الاكمال وان كان بعد السجود في القيام او التشهد لم تبطل لانه محكوم بالاتيان شرعا فيكون بعد الاكمال ولا فرق بين مقارنة حدوث الشكين او تقدم احدهما على

الاخر والاحوط الاتمام والاعادة خصوصاً مع المقارنة او تقدم الشك في الركعة (مسئلة ٧) في الشك بين الثلث والاربع والشك بين الثلث والاربع والخمس اذا علم حال القيام انه ترك سجدة او سجدة من الركعة السابقة بطلت الصلوة لانه يجب عليه عدم القيام لتدارك السجدة المنسية فيرجع شكه الى ما قبل الاكمال ولا فرق بين ان يكون تذكره للنسيان قبل البناء على الاربع او بعده (مسئلة ٨) اذا شك بين الثلث والاربع مثلاً فبنى على الاربع ثم بعد ذلك انقلب شكه الى الظن بالثلث بنى عليه ولو ظن اثلث ثم انقلب شكاً عمل بغيره اثلث ولو انقلب شكه الى شك آخر عمل بالاشد ولو شك وهو ثم بين اثلث والاربع فبنى على الاربع فلما رفع رأسه من المجدود شك بين الاثنين والاربع عمل على اثنى وكذا العكس فانه يحل بالاشد (مسئلة ٩) لو تردد في ان الحاصل له ظن او شك كما بنى كثيراً بعض الناس كان ذلك شكاً وكذا لو حصل له حالة في اثناء الصلوة وبعد ان دخل في فعل آخر لم يدر انه كان شكاً او ظناً بنى على انه كان شكاً ان كان فعلاً شكاً وبنى على انه كان ظناً ان كان فعلاً ظناً، فلا يؤم انه تردد بين الاثنين واثلاث وبنى على الثلث ولم يدر انه حصل له الظن بالثلث فبنى عليه او بنى عليه من باب اشك ببنى على الحالة الظنلية وان لم يدر الفراغ من الصلوة انه طره له حالة تردد بين الاثنين واثلاث وانه بنى على الثلث وشك في انه حصل له الظن به او كان من باب البناء في اشك فالظاهر عدم صلوة الاحتياط فيه وان كان احوط (مسئلة ١٠) لو شك في ان شك السابق كان موجباً للجلال او البناء بنى على انه لم يدر انه شك سابقاً بين الاثنين واثلاث وبعد ان دخل في فعل آخر او ركعة اخرى شك في انه كان قبل اكمال السجدة بنى على ان يكون باطلاً او بعده حتى يكون صحيحاً بنى على انه كان بعد الاكمال وكذا اذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلوة (مسئلة ١١) لو شك بعد الفراغ من الصلوة ان شكه حل كان موجباً للركعة بان كان بين اثلث والاربع مثلاً او موجباً للركعتين بان كان بين الاثنين والاربع فلاحوط الاتيان بها ثم اعادة الصلوة (مسئلة ١٢) لو علم بعد الفراغ من الصلوة انه طره له اشك في الاشياء لكن لم يدر كيفيته من راس فان انحصر في الوجوه الصحيحة اتي بموجب الجميع وهو ركعتان وركعتان من جلوس ومجدود السهو ثم الاعادة وان لم ينحصر في المعصية بل احتمل بعض الوجوه الباطلة استأنف الصلوة لانه لم يدر كم صلى (مسئلة ١٣) اذا علم في اثناء الصلوة انه طره له حالة تردد بين الاثنين واثلاث مثلاً وشك في انه حل حصل له ظن بالاثنتين فبنى على الاثنينين اولاً

يحصل له الظن فبنى على الثالث يرجع الى حاله الفعلية فان دخل في الركعة الاخرى يكون فعلاً شاكاً بين الثالث والرابع وان لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنين والثالث (مسئلة ١٤) اذا عرض له احد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهة الجهل بالمسئلة او نسيانها فان ترجع له احد الاحتمالين عمل عليه وان لم يرجع اخذ باحد الاحتمالين مخيراً ثم بعد الفراغ رجع الى المجتهد فان كان موافقاً فهو والاّ أعاد الصلوة والاحوط الاعادة في صورة الموافقة ايضاً (مسئلة ١٥) لو انقلب شكك بعد الفراغ من الصلوة الى شك اخر فالاقوى عدم وجوب شيء عليه لان الشك الاول قد زال والشك الثاني بعد الصلوة فلا يلتفت اليه سواء كان ذلك قبل الشروع في صلوة الاحتمال او في اثباتها او بعد الفراغ منها لكن الاحوط عمل الشك الثاني ثم اعادة الصلوة لكن هذا اذا لم ينقلب الى ما يعلم منه باليقينة كما اذا شك بين الاثنين والرابع ثم بعد الصلوة انقلب الى الثالث والرابع او شك بين الاثنين والثالث والرابع مثلاً ثم انقلب الى الثالث والرابع او عكس الصورتين واما اذا شك بين الاثنين والرابع مثلاً ثم بعد الصلوة انقلب الى الاثنين والثالث فاللازم ان يعمل عمل الشك المنقلب اليه الحاصل بعد الصلوة لثبته كونه في الصلوة وكون السلام في غير عمله ففي الصورة المفروضة يبنى على الثالث ويتم ويحاط بركعة من قيام اوركتين من جلوس ويسجد سجدتي السهو للسلام في غير عمله والاحوط مع ذلك اعادة الصلوة (مسئلة ١٦) اذا شك بين الثالث والرابع او بين الاثنين والرابع ثم بعد الفراغ انقلب شكك الى الثالث والخمس والاثنين والخمس وجب عليه الاعادة للعلم الاجمالي اما بالنقصان او بالزيادة (مسئلة ١٧) اذا شك بين الاثنين والثالث فبنى على الثالث ثم شك بين الثالث البنائي والرابع فهل يجري عليه حكم التمكن او حكم الشك بين الاثنين والثالث والثالث فبنى على الثالث ثم غلب عدم الرابع فبنى على حكم الشك بين الاثنين والثالث ولو غلب عدم الاثنين فبنى على حكم الشك بين الثالث والرابع ولو غلب عدم الثالث فبنى على حكم الشك بين الاثنين والرابع (مسئلة ١٩) اذا شك بين الاثنين والثالث فبنى على الثالث واذن الرابعه فتغن عدم الثالث وشك بين الواحدة والاثنين بالنسبة الى ما سبق يرجع شكك بالنسبة الى حاله الفعلية بين الاثنين والثالث فيجري حكمه (مسئلة ٢٠) اذا عرض احد الشكوك للصحيحه ليعمل على جالساً سجدته انجز عن القيام فهل الحكم كما في الصلوة قائماً فيختار في موضع التخيير بين ركعة مثلاً ركعة ركعة جالساً بدلاً عن الركعة قائماً اوركتين

جالساً من حيث انه احد الفردين المخير بينهما او يعين هنا اختيار الركعتين جالساً او يعين نقيم
 ما نقص في الفرض المذكور يعين ركعة جالساً وفي الشك بين الاثنين والاربع يعين ركعتان
 جالساً وفي الشك بين الاثنين والثلاث والاربع يعين ركعة جالساً وركعتان جالساً وجوه اقربها
 الاول ففي الشك بين الاثنين والثلاث يتخير بين ركعة جالساً او ركعتين جالساً وكذا في الشك
 بين الثلاث والاربع وفي الشك بين الاثنين والاربع يعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً
 وفي الشك بين الاثنين والثلاث والاربع يعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً وركعتان
 ايضاً جالساً من حيث كونها احد الفردين وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في
 صلاة الاحتياط واما لو صلى جالساً ثم تمكن من القيام حال صلاة الاحتياط فيحصل كما كان يعمل
 في الصلاة قائماً والاحوط في جميع الصور المذكورة اعادة الصلاة بعد العمل المذكور (مسئلة ٢١)
 لا يجوز في الشكوك الصحيحة قطع الصلاة واستئنافها بل يجب العمل على التفصيل المذكور
 والاثبات بصلاة الاحتياط كما لا يجوز ترك صلاة الاحتياط بعد اتمام الصلاة والاكتفاء بالاستئناف
 بل لو استأنف قبل الاثبات بالمتاني في الاثناء بطلت العلو تان نعم لواق بالمتاني في الاثناء صحب
 الصلاة المستأنفة وان كان آتما في الابطال ولو استأنف بعد التمام قبل ان ياتي بصلاة الاحتياط
 لم يكف وان اتى بالمتاني ايضاً وح عليه الاثبات بصلاة الاحتياط ايضاً ولو بعد حين (مسئلة ٢٢)
 في الشكوك الباطلة اذا غفل عن شكه وانم الصلاة ثم تبين له الموافقة للواقع ففي الصحة وجهان
 (مسئلة ٢٣) اذا شك بين الواحدة والاثنين مثلاً وهو في حال القيام او الركوع او في السجدة
 الاولى مثلاً وعلم انه اذا انتقل الى الحالة الاخرى من ركوع او سجود او رفع الرأس من
 السجدة يتبين له الحال فالظاهر الصحة وجواز البقاء على الاشتغال الى ان يتبين الحال
 (مسئلة ٢٤) قد مر سابقاً انه اذا عرض له الشك يجب عليه التروى حتى يستقر او يحصل له
 ترجيح احد الطرفين لكن الظاهر انه اذا كان في السجدة مثلاً وعلم انه اذا رفع رأسه لا يقوت
 عنه الامارات الدالة على احد الطرفين جاز له اتأخير الى رفع الرأس بل وكذا اذا كان في
 السجدة الاولى مثلاً يجوز له التأخير الى رفع الرأس من السجدة الثانية وان كان الشك بين
 الواحدة والاثنين وشو من الشكوك الباطلة نعم لو كان بحيث لو اخر التروى يقوت عنه الامارات
 بشكل جوازه خصوصاً في الشكوك الباطلة (مسئلة ٢٥) لو كان المسافر في احد مواطن التخيير
 فنوى بصلواته القصير وشك في الركعات بطلت وليس له العدول الى السجدة والبناء على الاكثر

مثلاً إذا كان بعد اتمام السجدةين وشك بين الاثنين والثلاث لا يجوز له العدول الى التمام والبناء على الثالث على الاقوى نعم لو عدل الى التمام ثم شك صح البناء (مسئلة ٢٦) لو شك احد الشكوك الصحيحة فبنى على ما هو وظيفته واتم الصلوة ثم مات قبل الاتيان بصلوة الاحتياط فالظاهر وجوب قضاء اصل الصلوة عنه لكن الاحوط قضاء صلوة الاحتياط اولاً ثم قضاء اصل الصلوة بل لا يترك هذا الاحتياط نعم اذا مات قبل قضاء الاجزاء المنسية التي يجب قضائها كالشهاد والسجدة الواحدة فالظاهر كفاية قضائها وعدم وجوب قضاء اصل الصلوة وان كان احوط وكذا اذا مات قبل الاتيان بسجدة السهو الواجبة عليه فانه يجب قضائها دون اصل الصلوة

❁ فصل في كيفية صلوة الاحتياط ❁

وجملة من احكامها مضافاً الى ما تقدم في المسائل السابقة (مسئلة ١) يعتبر في صلوة الاحتياط جميع ما يعتبر في سائر الصلوات من الشرايط وبعد احرازها يتوى ويكبر للاحرام ويقرأ فاتحة الكتاب ويركع وسجدتين ويتشهد ويسلم وان كانت ركعتين فيتشهد ويسلم بعد الركعة الثانية ويسلم فيها اذان ولا اقامة ولا سررة ولا قنوت ويجب فيها الاخفات في القراءة وان كانت الصلوة جهرية حتى في السجدة على الاحوط وان كان الاقوى جواز الجهر بها بل استحبابه (مسئلة ٢) حيث ان هذه الصلوة مرددة بين كونها نافلة او جزء او بمنزلة الجزء فيراعى فيها جهة الاستقلال والجزئية فبالاحاطة جهة الاستقلال يعتبر فيها النية وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة ودون التسيبحات الاربعة وبلغاط جهة الجزئية يجب المبادرة اليها بعد الفراغ من الصلوة وعدم الاتيان بالمنايات بينها وبين الصلوة ولو اتى بعض المنايات فالاحوط اتيانها ثم اعادة الصلوة ولو تكلم سهواً فالاحوط الاتيان بسجدة السهو والاحوط ترك الاقتداء فيها ولو بصلوة احتياط خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الامام والمأموم وان كان لا بعد جواز الاقتداء مع اتحاد السبب وكون المأموم مقتدياً بذلك الامام في اصل الصلوة (مسئلة ٣) اذا اتى بالمنايات قبل صلوة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلوة لا يجب اداؤها (مسئلة ٤) اذا تبين قبل صلوة الاحتياط تمامية الصلوة لا يجب الاتيان بالانصات (مسئلة ٥) اذا تبين بعد الاتيان بصلوة الاحتياط تمامية الصلوة تحسب صلوة الاصل لا تأخذ بالانصات وان تبين الباطية في اثناء صلوة الاحتياط سقطت عنها ويجوز اتمامها بالنية والركعة السابعة والاربعون (مسئلة ٦) اذا

تبين بعد اتمام الصلاة قبل الاحتياط او بعدها وفي اثباتها زيادة ركعة كما اذا شك بين الثالث والاربع واغنى فبنى على الاربع ثم تبين كونها خمساً يجب اعادةها مطلقاً (مسئلة ٧) اذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة فالظاهر عدم وجوب اعادةها وكون صلاة الاحتياط جارية مثلاً اذا شك بين الثالث والاربع فبنى على الاربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين كونها ثلثاً صححت وكانت الركعة عن قيام او الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعة الناقصة (مسئلة ٨) لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة ازيد ما كان محلاً كما اذا شك بين الثالث والاربع فبنى على الاربع وصلى صلاة الاحتياط فتبين كونها ركعتين وان الناقص ركعتان فالظاهر عدم كفاية صلاة الاحتياط بل يجب عليه اعادة الصلاة وكذا لو ثبتت الزيادة عما كان محلاً كما اذا شك بين الاثنين والاربع فبنى على الاربع واتى ركعتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلث ركعات والحاصل ان صلاة الاحتياط انما تكون جارية للنقص الذي كان احد طرفي شكه واما اذا تبين كون الواقع بخلاف شكل من طرفي شكه فلا تكون جارية (مسئلة ٩) اذا تبين قبل الشروع في صلاة الاحتياط نقصان صلاته لا تكفي صلاة الاحتياط بل اللازم حـ اتمام ما نقص ومجرات السهو للسلام في غير محله اذا لم يات بالمذني والافاللازم اعادة الصلاة فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعة او ركعتين على ما مر سابقاً (مسئلة ١٠) اذا تبين نقصان الصلاة في اثناء صلاة الاحتياط فلما ان يكون ما يده من صلاة الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلاة في الكم والكيف كما في الشك بين الثالث والاربع اذا اشتغل بركعة قائماً ونذكر في اثباتها كون صلاته ثلثاً واما ان يكون مخالفاً له في الكم والكيف كما اذا اشتغل في الفرض المذكور بركعتين جالساً فنذكر كونها ثلثاً واما ان يكون موافقاً له في الكم والكيف دون الكم كما في الشك بين الاثنين والثالث والاربع اذا تذكر كون صلاته ثلثاً في اثناء الاشتغال بركعتين قائماً واما ان يكون بالعكس كما اذا اشتغل في تلك المفروض بركعتين جالساً بناء على جواز تقديمها وتذكر كون صلاته ركعتين فتحتمل الغناء صلاة الاحتياط في جميع الصور والرجوع الى حكم تذكر نقص الركعة ويحتمل الاكتفاء باتمام صلاة الاحتياط في جميعها ويحتمل وجوب اعادة الصلاة في الجميع ويحتمل التفصيل بين الصور المذكورة والمثله محل اشكال فالاحوط الجمع بين المذكورات اتمام ما نقص ثم الاتيان بصلاة الاحتياط ثم اعادة الصلاة نعم اذا تذكر النقص بين صلاتي الاحتياط في صورة تعددها مع فرض كون ما أتى به

سجدة السهو أيضاً لسيان كل من السجدة والشهد (مسئلة ٢) يشترط فيها جميع ما يشترط في
 سجود الصلوة وتشهدا من الطهارة والاصتقبال وستر العورة ونحوها وكذا الذكر والشهادتان
 والصلوة على محمد وآل محمد ولونسي بعض اجزاء التشهد وجب قضائه فقط نعم لونسي الصلوة على
 آل محمد فالاحوط اعادة الصلوة على محمد بأن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد ولا يقتصر على
 قوله رآل محمد وان كان هو المنسى فقط ويجب فيها نية البدلية عن المنسى ولا يجوز الفصل بينهما
 وبين الصلوة بالثنائي كالأجزاء في الصلوة اما القضاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك مما كان
 جازياً في أثناء الصلوة فالاقوى جوازه والاحوط تركه ويجب المبادرة اليها بعد السلام ولا
 يجوز تأخيرهما عن التعقيب ونحوه (مسئلة ٣) لفصل بينهما وبين الصلوة بالثنائي عمداً وسهواً
 كالحديث والاستدبار فالاحوط استئناف الصلوة بعد انتهائهما وان كان الاقوى جواز الاكتفاء
 باتيانها وكذا لو تخلل ما ينافي عمداً لاسهراً اذا كان عمداً اما اذا وقع سهواً فلا بأس (مسئلة ٤)
 لو اتى بما يوجب سجود السهو قبل الاتيان بها اوفى اثنائهما فالاحوط فعله بهما (مسئلة ٥)
 اذا نسي الذكر او غيره مما يجب ماعدا وضع الجبهة في سجود الصلوة لا يجب قضائه (مسئلة ٦)
 اذا نسي بعض اجزاء التشهد القضائي ولم يكن تداركه فعله واما اذا لم يمكن كما اذا ذكره بعد
 نخل الماني عمداً وسهواً فالاحوط اعادته ثم اعادة الصلوة وان كانت الاقوى كفاية اعادته
 (مسئلة ٧) لو تعدد نسيان السجدة او التشهد اتى بها واحدة بعد واحدة ولا يشترط التعمين
 على الاقوى وان كان احوط والاحوط ملاحظة الترتيب معه (مسئلة ٨) لو كان عليه قضاء
 سجدة وقضاء تشهد فالاحوط تقديم السابق منها في القوات على اللاحق ولو قدم احدهما بغير
 انه السابق فظهر كونه لاحقاً فالاحوط الاعادة على ما يحصل معه الترتيب ولا يجب اعادة الصلوة
 معه وان كان احوط (مسئلة ٩) لو كان عليه قضائهما وشك في السابق واللاحق احتاط بالتكرار
 فباتى بما قدمه مؤخرهما أيضاً ولا يجب معه اعادة الصلوة وان كان احوط وكذا الحال لو علم نسيان
 احدهما ولم يعلم المعين منها (مسئلة ١٠) اذا شك في انه نسي احدهما ام لا لم يثقل ولا نسي
 عليه اما اذا علم انه نسي احدهما وشك في انه هل تذكر قبل الدخول في الركوع او قبل السلام
 وتداركه ام لا فالاحوط القضاء (مسئلة ١١) لو كان عليه صلوة الاحياط وقضاء السجدة او
 التشهد فالاحوط تقديم الاحياط وان كان فوتهما مقدماً على موجب لكن الاقوى التخيير واما
 مع سجود السهو فالاقوى تأخيرهما عن قضائهما كما يجب تأخيرهما عن الاحياط أيضاً (مسئلة ١٢)

إذا سعى عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ماعدا وضع الجبهة في سجدة القضاء فالظاهر عدم وجوب اعادةها وانكان احوط (مسئلة ١٣) لا يجب الاتيان بالسلاام في التشهد القضائي وانكان احوط في نسيان التشهد الاخير اتيانه بقعد القربة من غيرنية الاداء والقضاء مع الاتيان بالسلاام بعده كما ان احوط في نسيان السجدة من الركعة الاخيرة ايضا الاتيان بها بقعد القربة مع الاتيان بالتشهد والتسليم لاحتمال كون السلاام في غير محله ووجوب تداركها بعنوان الجزئية للصلاة وح لا احوط بمجرد السهو ايضا في العورتين لاجل السلاام سيفي غير محله (مسئلة ١٤) لا فرق في وجوب قضاء السجدة وكفافته عن اعادة الصلوة بين كونها من الركعتين الاولتين والاخيرتين لكن احوط اذا كانت من الاولتين اعادة الصلوة ايضا كما ان في نسيان صاير الاجزاء الواجبة منها ايضا احوط استقبالا بعد اتمام الصلوة اعادةها وان لم يكن ذلك الجزء من الاركان لاحتمال اغتصاص اغتفار السهو عن ماعدا الاركان بالركعتين الاخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء وان كان الاقوى كما عرفت عدم الفرق (مسئلة ١٥) لو اعتقد نسيان السجدة او التشهد مع قوت محل تداركها ثم بعد الفراغ من الصلوة انقلب اعتقاده شكاً فالظاهر عدم وجوب القضاء (مسئلة ١٦) لو كان عليه قضاء احدها وشك في اتيانه وعدمه وجب عليه الاتيان به مادام في وقت الصلوة بل احوط استقبالا ذلك بعد خروج الوقت ايضا (مسئلة ١٧) لو شك في الفات منه سجدة واحدة او سجدتان من ركعتين بقى على الاتحاد (مسئلة ١٨) لو شك في الفات منه سجدة او غيرها من الاجزاء الواجبة التي لا يجب قضائها وليست ركناً ايضا لم يجب عليه القضاء بل بكفيه بمجرد السهو (مسئلة ١٩) لو نسي قضاء السجدة او التشهد وتذكر بعد الدخول في نافلة جاز له قطعها والاتيان به بل هو احوط بل وكذا لو دخل في فريضة (مسئلة ٢٠) لو كان عليه قضاء احدها في صلوة الظهر وضاق وقت العصر فان ادرك منها ركعة وجب تقديمها والا وجب تقديم العصر ويقضى الجزء بعدها ولا يجب عليه اعادة الصلوة وانكان احوط وكذا الحال لو كان عليه صلوة الاحتياط للظهر وضاق وقت العصر لكن مع تقديم العصر يحتاط باعادة الظهر ايضا بعد الاتيان باحتياطها

۱۰
لوحہ و قلم

الحمد لله

6. a.

✽ زمزمي وجبات مجرود السهو و کيفيته واحكامه ✽

بحرفين او بحرف واحد مفهم في اى لغة كان ولو تكلم جاهلاً بكونه كلاماً بل يتجمل انه قرآن
او ذكر اودعاء لم يوجب سجدة السهو لانه ليس بسهو ولو تكلم عنداً يزعم انه خارج عن الصلوة
يكون موجباً لانه باعتبار السهو عن كونه في الصلوة بعد سهواً واما سبق اللسان فلا يعد سهواً
واما الحرف الخارج من التنخيع والتأوه والائنين الذي عمدته لا يضر فسهو ايضاً لا يوجب السجود
« الثاني » السلام في غير موقعه ساهياً سواء كان بقصد الخروج كما اذا سلم بتجمل غامضة صلوته
اولاً بقصد والمدا على احدى الصيغتين الاخيرتين واما السلام عليك ايها النبي اغلغ فلا
يوجب شيئاً من حيث انه سلام نعم يوجبه من حيث انه زيادة سهوية كما ان بعض احدى
الصيغتين كك وان كان يمكن دعوى ايجاب لفظ السلام للصدق بل قيل ان حرفين منه موجب
لكنه مشكل الا من حيث الزيادة « الثالث » نسيان السجدة الواحدة اذا قلت محل تداركها
كما اذا لم يذكر الا بعد الركوع او بعد السلام واما نسيان الذكر فيها او بعض واجباتها الاخر
ما عدا وضع الجبهة فلا يوجب الا من حيث وجوبه لكل نقيصة « الرابع » نسيان التشهد مع
فوت محل تداركه والظاهر ان نسيان بعض اجزائه ايضاً كك كما انه موجب للقضاء ايضاً كما
مر « الخامس » الشك بين الاربع والخمس بعد اكمال السجدة كك كما مر سابقاً « السادس »
للقيام في موضع التعود او العكس بل لكل زيادة ونقصية لم يذكرها في محل التدارك واما النقصية
مع التدارك فلا توجب والزيادة اهم من ان تكون من الاجزاء الواجبة والمستحبة كما اذا فتت
في الركعة الاولى مثلاً او في غير محل من الثانية ومثل قوله بحول الله في غير محله لامثل التكبير او
التسبيح الا اذا صدق عليه الزيادة كما اذا كبر بقصد تكبير الركوع في غير محله فان الظاهر
صدق الزيادة عليه كما ان قوله سمع الله ان حمده كك والحاصل ان المدار على صدق الزيادة
واما نقيصة المستحبات فلا توجب حتى مثل القنوت وان كان الاحوط عدم الترك في مثله اذا كان
من عادته الا ان به دائماً والاحوط عدم تركه في الشك في الزيادة والنقصية (مسئله ٢) يجب
تكرره بذكر الموجب سواء كان من نوع واحد او انواع والكلام الواحد موجب واحد وان
طال نعم ان تذكر ثم عاد تكرر والصيغ اثلاث للسلام موجب واحد وان كان الاحوط التعدد
وتقصان التسيبجات الاربع موجب واحد بل وكك زيادتها وان اقي بها ثلاث مرات
(مسئله ٣) اذا صلى من سجدة واحدة من الركعة الاولى مثلاً وقام الحمد والسورة وقتت
وكبر للركوع فنذكر قبل ان يدخل في الركوع وجب العود للتدارك وعليه سجود السهو صحت

والسجود

بداية السجود
بزيادة التمام
في كل سجدة
الصلوة

مرات مرة لقوله بحول الله ومرة للقيام ومرة للحمد ومرة للسورة ومرة للثنوت ومرة لتكبير الركوع وهكذا يتكرر خمس مرارة لو ترك التشهد وقام واتى بالسبحة والاعتقافز بعدها وكبر للركوع فنذكر (مسئلة ٤) لا يجب فيه تعيين السب ولومع التعدد كما انه لا يجب الترتيب فيه بترتيب اسبابه على الاقوى اما بينه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما مر (مسئلة ٥) لو سجد للكلام فبان ان الموجب غيره فان كان على وجه التقيد وجبت الاعادة وان كان من باب الانتباه في التطبيقى اجزه (مسئلة ٦) يجب الاتيان به فوراً فان اخر عمداً عصي ولم يسقط بل وجبت المبادرة اليه وهكذا ولونديه اتى به اذا تذكر وان مضت ابام ولا يجب اعادة الصلوة بل لو تركه اصلاً لم تبطل على الاقوى (مسئلة ٧) كيفيته ان ينوي ويضع جبهته على الارض او غيرها مما يصح السجود عليه ويقول بسم الله والله وصلى الله على محمد وآله او يقول بسم الله والله اللهم صل على محمد وآل محمد او يقول بسم الله والله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يرفع رأسه ويسجد مرة اخرى ويقول ما ذكر ويشهد ويسلم ويكفى في تسليمه السلام عليكم واما التشهد فخير بين التشهد المتعارف والتشهد الخفيف وهو قوله اتشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد والاحوط الاتصاف على الخفيف كما ان في تشهد الصلوة ايضاً خير بين القسمين لكن الاحوط هناك التشهد المتعارف كما مر سابقاً ولا يجب التكبير للسجود وان كان احوط كما ان الاحوط مراعاة جميع ما يعتبر في سجود الصلوة فيه من الطهارة من الحدث والغيب والسور والاستقبال وغيرها من الشرائط والموانع التى للصلاة كاللحرام والضحك في الاثناء وغيرها فضلاً عما يجب في خصوص السجود من الطمينة ووضع ساير المساجد ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والاتصاف مطمئناً بينها وان كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود وتعدده نظر (مسئلة ٨) لو شك في تحقق موجبه وعدمه لم يجب عليه نعم لو شك في الزيادة او النقصه فالاحوط اتيانه كما مر (مسئلة ٩) لو شك في اتيانه بعد العلم بوجوبه وجب وان طالت المدة نعم لا يبعد البناء على اتيانه بعد خروج وقت الصلوة وان كان الاحوط عدم تركه خارج الوقت ايضاً (مسئلة ١٠) لو اعتقد وجود الموجب ثم بعد السلام شك فيه لم يجب عليه (مسئلة ١١) لو علم بوجود الموجب وشك في الاقل والاكثر بنى على الاقل (مسئلة ١٢) لو علم بسيان حزه وشك بعد السلام في انه هل تذكر قبل فوت محله وتداركه ام لا فالاحوط اتيانه (مسئلة ١٣)

إذا شك في فعل من أفعاله فأنكان في محله أتى به وإن تجاوز لم يثبث (مسئلة ١٤) إذا شك في أنه سجد سجدتين أو واحدة يثبث على الأقل إلا إذا دخل في التشهد وكذا إذا شك في أنه سجد سجدتين أو ثلث سجديات وأما أن علم بأنه زاد سجدة وجب عليه الإعادة كما أنه إذا علم أنه نقص واحدة أعاد ولو نسي ذكر السجود وتذكر بعد الرفع لا يبعد عدم وجوب الإعادة وإن كان أحوط

فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها ولا يثبث اليها

وهي في مواضع «الاول» الشك بعد تجاوز المحل وقد مر تفصيله «الثاني» الشك بعد الوقت سواء كان في الشروط أو الأفعال أو الركعات أو في أصل الأيمان وقد مر الكلام فيه أيضاً «الثالث» الشك بعد السلام الواجب وهو إحدى الصيغتين الأخيرتين سواء كان في الشروط أو الأفعال أو الركعات أو الرابعة أو غيرها بشرط أن يكون أحد طرفي الشك العصاة فلو شك في أنه صلى ثلثاً أو أربعاً أو خمساً يثبث على أنه صلى أربعاً وأما لو شك بين الاثنين والخمس والثلث والخمس بطلت لأنها إما نالمة ركنة أو زائدة نعم لو شك في المغرب بين الثلاث والخمس أو في الصبح بين الاثنين والخمس يثبث على ثلاث في الأولى والاثنين في الثانية ولو شك بعد السلام في الرابعة بين الاثنين والثلث يثبث على الثلث ولا يسقط عنه صلوة الاحتياط لأنه بعد في الأثناء حيث إن السلام وقع في غير محله فلا يزوم أنه يثبث على الثلث ويأتي بالرابعة من غير أن يأتي به صلوة الاحتياط لأنه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام «الرابع» شك كثير الشك وإن لم يعمل إلى حد الوساوس سواء كان في الركعات أو الأفعال أو الشرائط فيثبث على وقوع ما شك فيه وإن كان في محله إلا إذا كان مفيداً فيثبث على عدم وقوفه ولو شك بين الثلث والأربع يثبث على الأربع ولو شك بين الأربع والخمس يثبث على الأربع أيضاً وإن شك أنه ركع أم لا يثبث على أنه ركع وإن شك أنه ركع ركعتين أم واحد يثبث على عدم الزيادة ولو شك أنه صلى ركنة أو ركعتين يثبث على الركعتين ولو شك في الصبح أنه صلى ركعتين أو ثلثاً يثبث على أنه صلى ركعتين وهكذا ولو كان كثيراً شك في فعل خاص يخص الحكم به فلو شك اتفاقاً في غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك وكذا لو كان كثير الشك بين الواحدة والاثنين لم يثبث في هذا الشك ويثبث على الاثنين وإذا اتفق أنه شك بين الاثنين والثلث أو بين الثلث والأربع وجب عليه عمل الشك من البناء والأيمان بصلوة الاحتياط ولو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل عملاً بالحكم له

المشهور بأن الشك في
لو شك في أنه سجد
عليها يعمل بثلث

دون غيره فلو اتفق انه شك في المحل وجب عليه الاعتناء ولو كان كثرة شكه في صلوة خاصة او الصلوة في مكان خاص ونحو ذلك اختص الحكم به ولا يتعدى الى غيره (مسئلة ١) المرجع في كثرة الشك العرف ولا يبعد تحققه اذا شك في صلوة واحدة ثلث مرات او في كل من الصلوات الثلث مرة واحدة ويعتبر في صدقها ان لا يكون ذلك من جهة عروض عارض من خوف او غضب او هم او نحو ذلك مما يوجب اغتياش الحواس (مسئلة ٢) لو شك في انه حصل له حالة كثرة الشك ام لا بنى على عدمه كما انه لو كان كثير الشك وشك في زوال هذه الحالة بنى على بقائها (مسئلة ٣) اذا لم يلتفت الى شكه وظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه وان مع الشك في الفعل الذي بنى على وقوعه لم يكن واقعاً او ان ما بنى على عدم وقوعه كان واقعاً يعمل بقتضى ما ظهر فان كان تاركاً لركن بطلت صلوة وتكان تاركاً لغير ركن مع فوات محل تداركه وجب عليه القضاء فيما فيه القضاء وسجدتا السهو فيما فيه ذلك وان بنى على عدم الزيادة فبان انه زاد يعمل بقضاءه من البطلان او غيره من سجود السهو (مسئلة ٤) لا يجوز له الاعتناء بشك فلو شك في انه ركع اولاً لا يجوز له ان يركع والا بطلت الصلوة نعم في الشك في القراءة او الذكر اذا اعتنى بشكه واتى بالشكوك فيه بقصد القرينة لابس به ما لم يكن الى حد الوسواس (مسئلة ٥) اذا شك في ان كثرة شكه مختص بالموارد المعين الغلاني او مطلقاً اقتصر على ذلك المورد (مسئلة ٦) لا يجب على كثير الشك وغيره ضبط الصلوة بالحصى او السبحة او الخاتم او نحو ذلك وان كان احوط فحين كثرت شكه «الخامس» الشك البدوي الزايل بعد التروى سواء تبدل باليقين باحد الطرفين او بالظن المعتبر او بشك آخر «السادس» شك كل من الامام والمأموم مع حفظ الاخر فانه يرجع الشاك منها الى الحافظ لكن في خصوص الركعات لاني الانفعال حتى في عدد السجدين ولا يشترط في البناء على حفظ الاخر حصول الظن للشاك فيرجع وان كان باقياً على شكه على الاقوى ولا فرق في المأموم بين كونه رجلاً او امرأة عادلاً او فاسقاً واحداً او متعدداً والظان منها ايضاً يرجع الى المتيقن والشاك لا يرجع الى الظان اذا لم يحصل له الظن (مسئلة ٧) اذا كان الامام شاكاً والمأمومون مختلفين في الاعتقاد لم يرجع اليهم الا اذا حصل له الظن من الرجوع الى احدي الفرقتين (مسئلة ٨) اذا كان الامام شاكاً والمأمومون مختلفين بان يكون بعضهم شاكاً وبعضهم متيقناً يرجع الامام الى المتيقن منهم ورجع الشاك منهم الى الامام لكن الاحوط اعادتهم الصلوة اذا لم يحصل لهم الظن وان حصل للامام

